**جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله**

**كلية العلوم الانسانية**

**قسم التاريخ**

# مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية

# 1954م – 1962م

**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر**

**من إعداد الطالبة:** **تحت اشراف:**

أمينة شعبوني الأستاذ الدكتور عبد القادر كرليل

**اللجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| أ/د.بوعزة بوضرساية | جامعة الجزائر 2 | رئيسا |
| أ/د.عبد القادر كرليل | جامعة الجزائر 2 | مشرفا و مقررا |
| أ/د. كمال حمزي | جامعة الجزائر 2 | عضوا مناقشا |
| د./محمد بلقاسم | جامعة الجزائر 2 | عضوا مناقشا |
| د/. محمد ودوع | المركز الجامعي تيبازة | عضوا مناقشا |
| د/.خالدي بلعربي | جامعة الشلف | عضوا مناقشا |

**السنة الجامعية :2020م– 2021م**

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

**أهدي هذا العمل وهو ثمرة جهد عدة سنوات إلى روح والدي وأخي رحمهما الله وطيب ثراهما، كما أهديه إلى والدتي العزيزة وإلى كلُّ عائلتي الكريمة وإلى كلّ من ساعدني لإنجاز هذا العمل والحمد لله.**

# شكر وتقدير

**أتقدم بكامل الشُّكر والإمتنان لكُّل من ساعدني على إنجاز هذا العمل ، وخاصَّة إلى الأستاذ المشرف الدكتور عبد القادر كرليل على كلّ ما قدَّمه لي من نصائح ومعلومات، كما أشكر الأستاذة مسعودة يحياوي أتمنى لها دوام الصحَّة والعافيَّة، وأشكر كذلك المؤرخ السويسري "مارك بييرنو" على كل ماقدمه لي من وثائق وإلى أساتذة وأعضاء اللَّجنة المناقشة لهم منِّي كلُّ التَّقدير والشُّكر.**

## قائمة المختصرات

**باللغة العربية:**

**ج.ت.و:** جبهة التحرير الوطني

**ح.م.ج.ج:** الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

**باللغة الفرنسية:**

**الوثائق الدبلوماسية السويسرية** - ***Dodis*** *:Documents Diplomatiques Suisse*

**-الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين**

***UGEMA*** *:union génerale des étudiants musulmans algérién*

**-الاتحاد العام للطلبة السويسريين**

***L'UNES*** *:l'Union nationale des étudiants de Suisse:*

**- *OAS :****Organisation Armées Secrét***

**منظمة الجش السري**

***CICR*** *:Comité International De La Croix Rouge*

**-اللجنة الدولية للصليب الاحمر**

***S.D.E.CE*** *service de documentation d'enquetes et de contre-espionnage*

***مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس***

***MDE*** *:Mouvement  démocratique des étudiants*

***الحركة الديمقراطية للطلبة***

***PSS*** *:Parti Socialiste suisse*

*الحزب الاشتراكي السويسري*

***MNA :****Mouvement Nationale Algerienne*

***الحركة الوطنية الجزائرية***

# مقدمة

ما يعرف عن دور سويسرا أثناء الثورة الجزائرية عند العام و الخاص هو الوساطة التي قامت بها أثناء المفاوضات بين الطرف الجزائري و الطرف الفرنسي سنة 1961 وصولا الى إتفاقيات ايفيان ووقف اطلاق النار يوم 19 مارس 1962 .

لكن الحقيقة هي أعمق بكثير من ذلك اذ تعود العلاقة بينهما الى القرن التاسع عشر والعشرين، حيث قام قادة الثَّورة الجزائريّة بنشاط غير عادي على اللأراضي السويسرية تحضيرا لثورة الفاتح من نوفمبر 1954 المبار كة ، وعند إندلاع الثّورة الجزائريّة أولت جبهة التحرير الوطني إهتماما خاصا بالدول المجاورة لفرنسا منها سويسرا فكثفت من نشاطها الدبلوماسيِّ السري بها ، ممَّا ساهم في تباين في مواقف سويسرا الرسمية و غير الرسمية من القضِّية الجزائريّة، إذ استطاعت الثَّورة الجزائريّة كسر حاجز الحيّادْ السويسريّ وإخراج السلطات السويسرية عن صمتها وإعلان عن مواقفها في عدة قضايا تخصُّ الثَّورة هذا من جهة وكسب دعم المجتمع المدني السويسري من جهة أخرى. وهذا هو موضوع بحثنا"مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954 – 1962 .

**-أسباب اختيار الموضوع:**

ومن الأسباب التي دفعتني إلى معالجة هذا الموضوع:

-أهمية الفترة التاريخية الممتدة ما بين **1954م –1962م** من الناحية التاريخية و السياسية.

- الإيمان بأن التّاريخ الوطني سلسلة متّصلة الحلقات ومن ثمّ يتوجب الإلمام بكلّ جوانبه الفكريّة والاقتصادية والسياسيّة والاجتماعية وعلاقاته الدوليةّ.

- الّتعريف بأخطار المستعمر لإضعاف الثّورة وعرقلة مسارها ونشاط مناضليّ جبهة التحرير الوطني.
- الرغبة الجامحة لتناول هذا الموضوع والغوص في ثنايا تللك المواقف السويسرية الرسمية و غير الرسمية.
- التعرف على مواقف البلد الغربي والأوروبي الوحيد المطبق للحياد ومدى إلتزامه به خلال التطورات التي مرت بها الثورة الجزائرية.
- التعرف على بعض الجوانب من مراحل الثورة الجزائرية خاصّة نشاط جبهة التحرير الوطنيّ على المستوى الخارجي بدوّل أوروبا الغربيّة.

**الهدف من اختيار الموضوع:**

* التّعرف على مواقف سويسرا الرّسميّة وغير الرسميّة من الثَّورة الجزائريّة.
* مامدى استطاعت سويسرا المحافظة على حيادها في ظّل تطور القضية الجزائريّة وزيادة قوّة الثَّورة الجزائريّة داخليا وخارجيا وبداية تراجع وعزلة فرنسا.
* التأريخ لمرحلة هامّة من مراحل تاريخ الجزائر المعاصر وبالخصوص في علاقاته الدّوليّة.

و موضوع البحث حول "**مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954م – 1962م**".

**-إشكالية البحث**

ومن هنا يمكننا أن نطرح **الإشكاليّة** على النَّحو التّالي:

**ما مدى التزام السلطات السويسرية بالحياد في التعامل مع الثورة الجزائرية ومناضليها في ظل تطور القضية الجزائرية وتوسع نشاط قادة جبهة التحرير الوطني بالأراضي السويسرية؟**

وتتدَّرج هذه الاشكاليّة إلى مجموعة من التَّساؤلات الفرعية منها:

- خلفيات العلاقات الجزائرية –السويسرية
- مدى مساهمة النّشاط الكبير لمناضليّ جبهة التحرير الوطنيّ على الأراضي السويسريّة إلى التّعريف بالقضيّة الجزائريّة
- ما الموقف االرسمي السويسري من الثَّورة الجزائريّة من 1954م – 1960م.
- درجة مساندة ودعم المجتمع المدنيّ السويسريّ إلى جانب الثَّورة
- موقف المنظمات غير الحكومية السويسرية من الثورة الجزائرية
- ما هو الدَّور الذي لعبته سويسرا أثناء المفاوضات؟ وبعده

يعد هذا الموضوع مهم جدا في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية لأنّه محطة خاصة في مسار الثَّورة الجزائريّة، إذ بدأت الثورة الجزائرية في تحقيق أهدافها على المستوى الخارجي وذلك بكسب دعم سويسرا وعزل فرنسا فهذا يعد أحد نجاحات الثَّورة في تدويل القضّية الجزائريّة.

**-مناهج البحث**

واعتمدت في إعداد البحث على **المنهج** التّاريخيّ (الوصفي التحليليّ).

المنهج التاريخي الوصفي اعتمدت عليه عند وصف مختلف الأحداث و الوقائع التاريخية حسب تسلسليها الزماني و تشعباتها و تأثيرها.

المنهج التحليلي اعتمدت عليه في دراسة مختلف الاحداث و الوقائع التاريخية بالتحليل و الربط بينها وصولا الى تداعياتها.

**-الدراسات السابقة للموضوع وأهم المصادر و المراجع المعتمدة في البحث:**

وأما عن الدّراسات الجزائرية التي تناولت هذا الموضوع فهي غير موجودة ، هناك دراسات تتناولت المواقف الدوليّة عامّة، مثل الدّراسة التي قامت بها الدكتورة مريم الصغير "المواقف الدوليّة من الثَّورة الجزائريّة 1954م-1962م" والدكتور عمر بوضربة "النّشاط الدبلوماسيّ للحكومة المؤقّتة للجمهوريّة الجزائريّة سبتمبر1958م - جانفي 1960م". وفي الأونة الأخيرة نشرت بعض المقالات تخص الموضوع.

لهذا أثناء بحثي عن المادة العلمية قمت بالتنويع فيها لتوضيح "مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية"، فكان اعتمادي الأساسيّ على البيبليوغرافيا السويسريّة والفرنسيّة والجزائرية والعربيّة، " وعلى الأرشيف السويسري الدبلوماسي إذ تمكنت من الحصول عليه من خلال الرصّيد السويسريّ المنشور عبر شبكة الأنترنيت، والجرائد السويسرية مثل جريدة "لاكزات دو لوزان" **(Gazette de Lausanne)** و"جورنار دو جنييف" **(Journal de Genéve)** وجريدة "لاسونتنال" **(La Sentinelle)** وجريدة" لو روهن" (**Le Rhone**) نو فليست فاليسان" **(Nouvelliste Valaisan)** وغيرها كما اعتمدت على كتاب المؤرّخ السويسريّ "داميان كرون"( Damien Carron) **la Suisse et laguerre d'indépendance algérienne (1954-1962)** وهو مرجع مهم واعتمدت عليه كثيرا لأنّه يعتمد على الأرشيف الدبلوماسيّ السويسريّ والأرشيف الفدراليّ الغنيّ بالوثائق النّادرة كما اعتمدّ "داميان" أيضا على الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ وتحصل على ووثائق لم أستطيع أنا الجزائريّة الحصول عليها، وكتاب أوليفي لونغ (Olivier Long) "**الملف السري – اتفاقيات إيفيان مهمّة سويسرّية للسلم**" في الجزائر، بالإضافة إلى دورية **(Politorbis)** التي تصدرها وزارة الشّؤون الخارجية للفدرالية السويسرية كما كان اعتمادي أيضا على وثيقتين أرشفيتين تحصلت عليهما

بشق الأنفس من الأرشيف الوطنيّ وبعض المصادر الوطنية كتاب محمد بوضياف "**التحضير لأول نوفمبر 1954**م"، كتاب علي هارون "**الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962**" "وكتاب فرحات عباس" **تشريح حرب**" **( Autopsie d'une guerre)** وكتاب محمد بجاوي "**القانون الثورة الجزائرية**"، ومذكّرات لشخصيات وطنية منها مذكّرة عبد الرحمان فارس "**الحقيقة المرّة**"، وباسطة أرزقي "**مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية**"، وشهادات لمناضلي جبهة التحرير الوطني الوطني من خلال كتب محمد عباس كما كان إعتمادي أيضا على جريدة "**المجاهد**" لسان الحال لجبهة التحرير الوطني بإضافة إلى رسائل وأطروحات جامعيّة، كما دعمت بحثي بكتب ودوريّات أخرى مثل كتاب "جلبر ميني" **(Gilbert Meynier) : Histoire Intérieure Du FLN** تعود إلى تلك الحقبة، والصّادرة في بلدان أخرى.

**الصعوبات:**

ولقد صادفنا خلال إنجاز الدّراسة العديد من **الصعوبات** التي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- بيروقراطيّة المراكز الأرشيفّية، وتجاهلها لرسالة الطالب الجامعيّ كما هو الشأن في الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ.
- ندرة الوسائل الماديّة المتاحة أمام الباحث وعناء اللُّجوء إلى ترجمة الكتابات الأجنّبية.
- قلة المادة العلمية التي تناولت الموضوع بشكل مباشر ما عدا بعض الإشارات عن وساطة سويسرا أثناء المفاوضات الجزائرية – الفرنسية.

- حياد سويسرا ساهم في صعوبة إيجاد مواقف رسمية لها من الثورة الجزائرية بشكل مباشر لأنها حريصة دوما على المحافظة عليه وعدم الظهور في صورة الدولة المنحازة.

- عدم تحصلي على تأشيرة للسّفر إلى سويسرا أو فرنسا بعد أربعة محاولات متتاليّة فاشلة فأصبت بإحباط لأن هذا البحث يقتضي السّفر للحصول على وثائق من المصدر والقيّام ببعض المقابلات لشخصيات سويسريّة شاركت في الحدث وزيارة الأرشيف الفدرالّي الذي وصلتني منه رسالة استقبال لكن بالرغم من ذلك لم أحصل على تأشيرة، مع العلم أن الكتابات الوطنية في هذا الموضوع قليلة إن لم نقل نادرة كما ذكرنا سابقا.

- وفرة الوثائق الأرشفية السويسرية المهمة لكن أغلبها باللغة الألمانية أو الإيطالية.

وقد قسمت البحث إلى مقدّمة، فصل تمهيديّ، أربعة فصول أساسيّة وخاتمة.

**الفصل التمهيديّ** يتضمن هذا الفصل الخلفيّة التاريخيّة لعلاقات سويسرا بالجزائر خلال الفترة الممتّدة ما بين 1830م إلى 1954م، إذ تطرقت إلى تقديم نبذة عن الموقع الجغرافيّ السويسري والمساحة والتضاريس وانتقلت إلى ذكر تاريخ سويسرا والمراحل التي مرّت بها إلى غاية الإعلان عن وحدتها وحيّادها سنة 1815م بعد انعقاد مؤتمر فينا، كما تطرقت إلى تاريخ علاقة السويسريين بالجزائر والإستطان بها، وعلاقة الوطنيّين العرب وجزائريين بسويسرا.

**أمّا الفصل الأول** فقد حاولت تحديد فيه مواقف سويسرا الرَّسمّية من الثَّورة الجزائريّة خلال الفترة الممتَّدة ما بين 1954م – 1962م وعند تحليلي لهذا الفصل تطّرقت خاصّة إلى المواقف السيّاسيّة والأمنيّة بداية بموقف السُّلطات السويسريّة من نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني الوطنيّ بلوزان 1956م – 1959م، ثمّ موقف

سويسرا من اللّاجئين الجزائريّين بسويسرا كما تطرّقت إلى موقف سويسرا الرَّسميّ من تجنُّد الشباب السويسريّ بفرق اللَّفيف الأجنبيّ الفرنسي ومشاركتهم في الحرب ضدَّ الثَّورة الجزائريّة، وفي الأخير تطرّقت إلى موقف الشُّرطة الفدراليّة السويسريّة من نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني في الأراضي السويسرية وتنسيقها مع نظيرتها المخابرات الفرنسيّة التي تخبرها بكل كبيرة وصغيرة عن تحركات الجزائريّين وتضغط عليها في بعض الأحيان، كما تحَّدثت عن نشاط واستقرار منظمة اليد الحمراء بسويسرا وما نتج عنها ما يسمى بـ"فضيحة انتحار المستشار السويسريّ **ريني دوبوا**"سنة 1957م.

**أمَّا الفصل الثَّاني** فقد حاولت أن أشير فيه إلى المواقفْ الغير الرّسميّة التي يمثلهاَ المجتمعْ المدنيّ السويسريِّ بتضامنه مع الشَّعبْ الجزائريِّ في نضاله ضدَّ الاستعمار الفرنسيِّ من خلال التحدُّثْ عن شبكات الدَّعم التي تنتمي لشبكة جونسون وموقف الإعلام السويسريِّ والتحدُّث عن صديق الثَّورة الصحفيِّ "**شارل هنري فافرو**" وأهم مقالاته وكتبه عن الثَّورة وبعض الإصدارات لدور النَّشْر السويسريّة ونشرها لبعض الكتب الممنوعة في فرنسا عن الثَّورة وعن موقف الحزب الاشتراكيّ السويسريّ من الثَّورة الجزائريّة.

في **الفصل الثَّالث** تناولت مواقف المنظَّمات غير الحكومية السويسرية من الثَّورة الجزائريّة بداية بموقف سويسرا كدولة مؤتمنة لهذه الاتفاقيات من انضمام الجزائر لاّتفاقيات جنيف، كما تحدّثت عن موقف الهيئة الدوليّة للصّليب الأحمر والصّليب الأحمر السويسري من الثَّورة والمساعدات المقَّدمة من طرفهم للّاجئين الجزائريّن والمحافظة على حياة الأسرى، كما تطرقّت إلى موقف الإتحاد العام للطَّلبة السويسريين من الثَّورة ودعمهم للطلبة الجزائريين ومنح الجامعات السويسريّة منح للجزائريّن.

أمَّا **الفصل الرّابع** والأخير تطرَّقت فيه إلى دور سويسرا في المفاوضات الجزائريّة ـ الفرنسيّة من خلال موقفها الدبلوماسيّ سنة 1960م بداية بالاتّصالات ثُّم المفاوضات إلى الإستقلال 1962م حيث قامت سويسرا بدور الوسيط أثناء المفاوضات ومارست الحيَّاد الإيجابي بين الطَّرف الجزائريّ والفرنسيّ وصولا إلى وقف إطلاق النَّار يوم 19 مارس 1962م مع ذكر المجهودات التي قامت بها سويسرا مع الوفد الجزائريّ أثناء المفاوضات من الإقامة بالأراضيِّ السويسريّة وحراسة ونقل، ولم تتوقف عند هذا الحدّ بل قامت بعد الاستقلال بتوفير الأمن ووسائل نَّقل الزُّعماء الخمسة ونقلهم في سريّة على رأسهم أحمد بن بلة إلى مصر ومن هناك إلى المغرب الأقصى فالجزائر.

وأنهيت الدراسة **بالخاتمة** التي تضمنت عدداً من النتائج التي خلصت إليها، ثم الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

# الفصل التمهيدي

## الخلفيّة التّاريّخية للعلاقات السويسريّة – الجزائريّة

## 1830م – 1954م

1–سويسرا دراسة جغرافيّة وتاريخيّة.

2–العلاقات السويسرية – الجزائرية خلال القرن التاسع عشروالعشرين.

2–1 هجرة السويسريّين إلى الجزائر.

2–2 علاقة الوطنيين العرب والجزائريين بسويسرا.

تتمّيز سويسرا بموقع جغرافيّ إستراتجيّ في القاَّرة الأوربية وبماضي تاريخيّ يطبعه الخصوصيّة، استطاعت من خلاله مجابهة العديد من التحديّات، داخلية وخارجية لإثبات وجودها والحفاظ على حيّادها خاصّة في ظلّ المحاولات المتكرّرة من قبل فرنسا من أجل الهيمنة عليها، ولمعرفة خصوصّية الموقع والمراحل التَّاريخيّة التي مرت بها سويسرا قمنا بدراسة مختصرة لموقعها الجغرافيّ كما تمَّ التطرُّق لأهم المحطاّت التّاريخيّة التي مرت بها.

## 1- سويسرا دراسة جغرافيّة وتاريخيّة:

### 1-1- الخصائص الجغرافّية والبشريّة لسويسرا:

#### 1-1-1- الموقع الجغرافي:

سويسرا[1] جمهوريّة فدراليّة تقع في غرب أوروبا الوسطى تشترك في حدودها مع عدد من الدّول الأوربيّة فتحدّها إيطاليا جنوبا ومن الشَّمال والغرب فرنسا ومن الشَّمال ألمانيا ويحدها شرقا دولتا النمسا ولينخشتاين، كما تعتبر سويسرا دولة قارية أي ليست مطلة على أي بحر[2]، ويعد نهر الراين الممر المائيّ الرئيسيّ، كما تتوفّر على بحيرات كبرى منها بحيرة جنيف وبحيرة لوسرن، سويسرا عبارة عن هضبة جبليّة يحدّها جنوبا جبال الألب وجبال جورا في الشَّمال الغربيّ، والهضبة تغطّيها تلال والسُّهول تحتوي على أراضي خصبة يتمَّيز مناخها بتباين في درجة الحرارة بحيث تنخفض كلَّما

(1) إن أصل التسمية سويسرا (**Switzeland**) ألماني مشتقة من اسم شفايزر(**Schwyz**) يعني ساكن منطقة وشفايزر هي إحدى أقاليم والدستاتين (Waldstatten) التي شكلت نواة الإتحاد السويسري القديم، وأصبح اسم هذا الكانتون لقب لكل السويسريين منذ الحرب السوابية 1499 وقد انضمت برن للاتحاد السويسري في 1353 ونمت لتصبح عاصمة الاتحاد بعد مؤتمر فيينا، وتسمى سويسرا رسميا بالكونفدرالية. أنظر: الناصر دريد، طارق كاكه رهش، "**العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات**"، مجلة التنمية البشرية، العراق، ع4، ص 73.

(2) فادي أسعد فرحات، "**الموسوعة التاريخية أوروبا وأوقيانيا**"، ط1، دار البدرللطباعة، الجزائر،2017، ص125.

كان الارتفاع أكبر ويبلغ عدد سكّانها ثمانية ملايين نسمة ويتمركزون بالقرب من البحيرات والأراضيّ الزراعيّة بنسبة 66% أما جبال الألب الواقعة في الجنوب والجنوب الشرقيّ تتميّز بقّلة السّكان.[1]

تبلغ مساحة سويسرا 42 ألف كم$^2$ وأهم مدنها العاصمة برن، جنيف، زيوريخ، لوزان وبازل،تتكّون إداريّا من ستة وعشرين كانتون تتمتّع كلّ منها بالسيّادة في إطار كونفدرالي لكلّ كانتون وضع دستوريّ ثابت خاصة بها، كما أن لها استقلاليّة خاصّة حيث يتمتّع كلّ كانتون بمساواة مطلقة مع بقيّة الكانتونات، لكلّ كانتون دستوران: خاصّ وإتحاديّ، وبرلمان خاصّ بها[2] وهناك سبعة عشر كانتون يتكلمون اللُّغة الألمانيّة وأربعة منها يتكلمون الفرنسيّة وواحد الإيطالية، وثلاثة تشترك في اللُّغتين الفرنسيّة والألمانيّة وواحد تشترك فيه اللُّغات الألمانيّة والايطاليّة والرومانشيّة، وبهذا تضمُّ سويسرا أربعة قوميات تشترك في حياة السياسية والاقتصاديّة والثقافيّة والإجتماعيّة واحدة، حيث يشكل الألمان 65% من السويسريّن ويطلقون على أنفسهم ألمان "شوايز" أوسويرا، بينماالفرنسيون يمثلون 18% من السّكان ويطلق الفرنسيّون على أنفسهم اسم "الرومانذّيين"، أما ايطاليو سويسرا يشكلون 10% من سكان سويسرا، بالإضافة إلى "الرومانشي" والذين اعترف بهم كقومية رابعة في سويسرا سنة 1938م وأصبحت لغتهم الرّسميّة رابعة منذ سنة 1996م وهم يسكنون في كانتون[3]

(1) محمد عتريس،"**معجم البلدان العالم**"، ط1، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2002 ، ص 278 – 288.

(2) Hallwag Kummerly ;Frey Sa **; la Suisse dans sa diversité** ; departement fédéral des affaires étrangéres ;2009/2010 ; p 23.

(3) **كانتون:** مقاطعة إدارية.

"غراوبوندن"(**Graubunden**) وهم لايشكّلون أكثر من 01% فقط من سكّان سويسرا وبهذا تكون جميع القوميّات متساويّة رغم الفرق الجغرافيّ وفي عدد السكان[1].

**1-2- الخصائص التاريخية لسويسرا:**

مرت سويسرا بمراحل تارخية مهمة قبل تحقيقها الوحدة الإقليمية بين مقاطعاتها في أول شهر أوت من سنة 1291م لما قامت ثلاث مقاطعات صغيرة هي أوري **(Uri)** وشوايز **(schwyz)** وأونترفالد **(Unterwald)** بالتعهّد فيما بينها على تبادل المساعدة إذا تعرضت إلى عدوان، فتحالفت المقاطعات الثّلاثة ضّد الدوق "ليوبولد" ابن ألبرت حاكم النمسا انتصرت عليه في معركة "مورجارتن" يوم 15نوفمبر 1315م، وكان الانتصار حافزا لانضمام مقاطعات أخرى، وكان لهذا الانتصار صدى في كلّ ألمانيا، ومن هنا اكتسب السويسريون شهرة كبيرة في مختلف دول أوروبا، وأخذت كلّ مقاطعة من المقاطعات الثَّمانية تتوسّع إلى غاية الحدود الألمانية، كما عرفت سويسرا فترة الاصلاحات الدِّينيّة التي أدَّت إلى نزاع داخليّ بين سنتي 1529م و1531م والتي سميت بحروب كابل (**Kappel**)، وفي معاهدة وستفاليا 1638م تم الاعتراف رسمّيا باستقلال سويسرا وإقرار حيّادها، ولكن الاضطرابات الدّينيّة والاجتماعيّة أدَّت بسويسرا إلى صراعات داخليّة بين البروتستانت والكاثوليك وبين الفلاحيِّن والاقطاع ونتج عن ذلك انقسام المقاطعات السويسرية[2]على نفسها بحيث منها ما أصبحت بروتستانتية مثل زيوريخ وبرن وبازل ومنها ما بقيّت كاثوليكيّة مثل: فرايبورغ وسولوتورنولوتسرن أمّا جلاريس وأبنتسل فجمعت بين الكاثوليكيّة والبروتستانتيّة.

---

(1) الناصر دريد، طارق كاكه رهش: "**العوامل المؤثرة في الإستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات دراسة مقارنة بين تجربتي ( سويسرا والعراق)**"، مجلة جامعة التنمية البشرية ،ع 4، ص 77 .

(2) **نفسه**، ص 74.

احتَّلت فرنسا على عهد حكومة الإدارة برن يوم 5 مارس 1798م الإتحاد السويسريّ المؤلَّف من ثلاث عشرة مقاطعة[1]، وفرضت عليها شكلا مركزياً جديداً وساحبة صلاحيات الكانتونات من خلال دستور جديد وقد عرفت الدَّولة الجديدة بالجمهوريّة الهلفتية (**Helvertic Republic**)[2]، وبهذا أصبحت سويسرا دولة صورّية خاضعة للسّيطرة الفرنسيّة.[3]

ونتيجة لهذا سادت الفوضى كلّ أنحاء سويسرا، ممّا أدى إلى قيام انتفاضة "ندفالدين" (**Nidwalden**) في 1798م، مما جعل نابليون يدعو السَّاسة منهم للتفاوض في باريس، وأصدر مرسوم الوساطة (**Act Mediation**) في 19 فيفري 1803م الذي أعاد إليها قدرا كبيرا من الاستقلال الذَّاتي، إذ أصبحت سويسرا تتألّف من 19 مقاطعة إلى جانب المقاطعات الثلاثة عشرة السَّابقة كما انضمت ستة مقاطعات جديدة، وعندما إنهزم نابليون سنة 1814م عادت سويسرا إلى وضعها القديم[4].

وفي عام 1815م تمَّ تحقيق المساواة السيّاسيّة بين كلّ من السويسريين النّاطقين باللّغة الفرنسيّة والسويسريين النّاطقين باللّغة الإيطاليّة، وبانعقاد مؤتمر فيينا سنة

---

(1) عبد الرحمن بدوي، **المرجع سابق**، ص255–256.

(2) **الجمهورية الهلفتية** :تعود كلمة هيفلتك إلى مجموعة تحالف قبائل الهيلفتي الغالية والتي كانت تقطن الجزء الأكبر من سويسرا في القرن الأول قبل الميلاد، وقد استخدام هذا الاسم كناية عن سويسرا باللغة اللاتينية منذ القرن السابع عشر، ولذلك فإن نابليون قام بتعميم هذه التسمية كان يريد ما اعتبره إبعادا للتسمية سويسرا ذات الأصول الجرمانية وإحلال محلها التسمية اللاتينية، أنظر :الناصر دريد، طارق كاكه رهش، مرجع سابق، ص 74.

(3) محمد عتريس، **المرجع سابق**، ص277.

(4) عبدالرحمن بدوي، **المرجع سابق**، ص257–258.

1815م أعلن عن حيّاد سويسرا وتمَّ الاعتراف باستقلالها[1] ومنذ هذاالتاريخ لم تنخرط سويسرافي أي صراع حفاظاعلى حيادها[2].

وفي سنة 1830م تأثّرت سويسرا بالثَّورة التي وقعت في فرنسا فقامت بإصلاحات سيّاسيّة بفضل الأحرار ومرَّة أخرى شهدت سويسرا نزاعاً بين المقاطعات الكاثوليكية والبروتستانتية بسبب وجود الأديرة فأدى ذلك إلى تمرّد من قبل سبع مقاطعات لكن تمَّ القضاء عليه في 24 نوفمبر 1847م، وخلال النِّصف الأول من سنة 1848م وضع دستور بموجبه تحوَّلت سويسرا من إتحاد كونفدرالي بين الدّول إلى دولة فدراليّة، ويقوم على رأس الإتحاد السويسريّ حكومة فدراليّة واختيرت "برن" عاصمة الإتحاد السويسريّ بفضل موقعها المركزيّ وأهميّتها التاريخية في تكوين الإتحاد، كما اختيرت لوزان مقرا للمحكمة الفدراليّة.

وأثناء الحرب العالميّة الأولى (1914–1918) احتفظت سويسرا بحيادها، وصادقت على معاهدة فرساي سنة 1919م وعلى حيّاد سويسرا[3]، تم اختيّار جنيف السويسريّة مقرا لعصبة الأمم وذلك كنتيجة لإتّباعها سيّاسة الحيّاد الصّارم في الحربين العالميّتين الأولى والثانيّة، كما أصبحت جنيف مقرا لعدد من المنظَّمات الدولية، لم

(1) شعبان إيدو، "**شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957 – 1962)**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017 –2018، ص249.

(2) إن سياسة الحياد السويسرية لم تكن اختيارية بل فرضت على السويسريين منذ نهاية القرون الوسطى عند انهزامهم أمام فرنسا سنة 1515 وقعوا معاهدة فريبورغ يوم 29 نوفمبر 1516 حيث فرضت على السويسريين التوقف نهائيا عن محاربة فرنسا، أو تزويد أعدائها بالجنود المرتزقة، **أنظر**: شعبان إيدو، مرجع سابق، ص249.

(3) عبد الرحمن بدوي، **المرجع السابق**، ص257–258.

تشارك سويسرا في أيٍّ حرب خارجية منذ 1515م، وهي مركز عالمي رئيسي للبنوك.[1]

لقد واجهت الوحدة السويسريّة عدة تحدّيات خلال الحربين العالميّتين وحيّادها[2] ساهم بشكل كبير في حماية وحدتها، ففي الحرب العالميّة الأولى حافظت سويسرا على حيّادها رغم وقوعها جغرافيا ما بين أربع من الدُّول المتحاربَّة فقد كانت ألمانيا وإمبراطوريّة النمسا والمجر (كانت تسمى بالدول المركزية) على حدودها، كما أن ايطاليا وفرنسا (كانت تسمى بالقوى المتحالفة) على حدودها أيضا بالإضافة إلى الامتدادات القوميّة لهذه الدُّول في الأمّة السويسرية، لهذا قامت سويسرا بنشر قوّاتها على الحدود مع فرنسا في منطقة جورا وكذلك منطقة أونتيرينغادن في كانتون غررادبوندين المحاذي للحدود الايطاليّة رغم أنّ السويسرين انقسموا إلى طرفين، طرف يؤيّد الدّول المركزيّة وهم السويسرين الألمان بينما الاتينيون يؤيّدون الطرف الأخر لكن تقرّر تغليب مصلحة سويسرا بإبقائها بعيدة عن تيارات الصّراع الدوليّ والبرغم من ذلك تضررت سويسرا من الحرب العالميّة الأولى بسبب اغلاق المتحاربين لحدودهم معها إلا أنّها ظلّت مصِّرة على حيّادها وقد استفادت سويسرا من موقفها.[3]

بعد انقضاء الحرب فقد اتجهت رسميا للإستثمار إليها وبدأ ازدهار نظامها المصرفيّ كما أصبحت سويسرا ملجأ لكل اللاجئين إنسانيّا وسياسيّا وأصبحت مركزا

---

(1) عبد الرحمن بدوي، **المرجع السابق**، ص257.

(2) **حياد سويسرا:** هو نوع الذي يطلق عليه الحياد المسلح وهو الوضع الذي تقرر فيه الدولة عدم الانضمام لأي من الأطراف المتحاربة دون أن تنفي حقها في الدفاع النشيط عن نفسها في حالة حاول أحد الطرفين جرها إلى النزاع.

(3) الناصر دريد، طارق كاكه رهش، **المرجع سابق** ، ص90.

لكّل الفنانيّن والسيّاسييّن ومحبّي السّلام والأدب ومن بين أشهر المجموعات التي استوطنت بها خلال الحرب العالميّة الآولى البلاشفة والدادائية[1].

وفي الحرب العالميّة الثانيّة (1939 –1945) استنفرت سويسرا قوآتها خوفا من أيّ غزو محتمل خلال ثلاثة أيّام فقط، لكن سويسرا حافظت على حيّادها بفضل مزيج من الاقتصاد المرتبط بالمتحاربين وجيش قويّ وتأييد شعبيّ كاسح للسّلام والحيّاد والاستقلال والوحدة الوطنيّة[2]، ورغم نشوء حزب نازي صغير في سويسرا يدعو إلى الانشيلوس[3] استطاعت سويسرا أن تجتاز محنة أخرى مهددّة لوحدتها على الرغم من بعض ميول للنازيّة داخل الجيش السويسريّ.[4]

ظل الزَّعيم النَّازيّ "هتلر" يتحرش بالقوَّات الجوِّية السويسريّة طول مطلع الأربعينات عندما فقد الأمل في انضمام ألمان سويسرا إليه الذين يمثلون الأغلبية إذ خرقت الطائرات الألمانيّة المجال الجويّ السويسريّ 197 مرة لكن سويسرا لم تسكت وقامت بإسقاط 11 طائرة ألمانيّة، فغضب هتلر وأرسل قوّة تخريب ألمانيّة للقيام بأعمال تخريب داخل سويسرا لكنّها فشلت بسبب تكاثف الشَّعب وقامت مناوشات بين الجيشين على الحدود الشماليّة لسويسرا.[5]

---

(1) **الدادائية:** حركة فنية أوربية تجريبية ظهرت أوائل القرن العشرين بزيوريخ سنة 1916 ثم انتشرت في أوروبا وأمريكا وكانت حركة معادية للحرب وللتطرف بالنسبة لليمين واليسار ومعادية أيضا لقيم البرجوازية، ومن بين الفنانين السويسريين والأوروبين الذين أوجدو الحركة منهم: "هيوغوبول" "وايمي هينغر" "ومارسيل جاانكو". **أنظر:** الناصر دريد، **المرجع سابق**، ص 90.

(2) فادي أسعد فرحات ، **المرجع سابق** ، ص127 .

(3) **الانشيلوس (Anschluss):** هو عملية غزو النمسا من قبل ألمانية النازية في سنة 1938 والكلمة تعني باللغة الألمانية الصلة أو الإتحاد أو الاندماج السياسي.

(4) الناصر دريد، كاكه رهش، **المرجع سابق**،ص 90.

(5) **نفسه**، ص 92.

وفي المرحلة الأخيرة من الحرب عندما كانت تضطر طائرات الحلفاء للعودة بعد قصف أهدافها في ألمانيا وإيطاليا فوق السَّماء السويسريّة وحتَّى التي كانت تصاب منها كانت تفضل السقوط فوق سويسرا وتسليم نفسها هناك على أن تسقط فوق أراضي عدوّها، كما أصبحت سويسرا ملجأ لكّل الأسرى والمساجين الهاربين من السُّجون والمعتقلات الألمانيّة والإيطاليّة، كما تحمّلت سويسرا حوادث القصف الخطأ من قوات الحلفاء، واستقبلت سويسرا أكثر من 300 ألف لاجئ لديها خلال سنوات الحرب.[1]

كما عرفت سويسرا ازدهاراً اقتصاياً بعد الحرب العالميّة الثّانيّة بفضل حيّادها، كالصناعة العسكريّة وصناعة السَّاعات اذ تعدُّ رائدة تاريخيّاً في هذه الصِّناعة إذ كلّ من الصين، و هونغ كونغ، فرنسا، أمريكا وألمانيا من أهمّ المستوردين للسَّاعات السويسريّة، بالإضافة إلى صناعة الأدوية والصناعة الغذائية كشركة نستلي من أكبر الشَّركات السويسريّة الغذائيّة في العالم مقَّرها بمدينة "فيفي" في كانتون فاود، تبقى أهمّ الصّناعات هي المصرفيّة والبنكيّة وتعود التقاليد المصرفيّة العريقة في سويسرا إلى العصور الوسطى وبالرغم من منافسة المصارف الاوروبيّة والأمريكيّة واليابانيّة إلاَّ أنَّ المصارف السويسريّة لها مكانة مهمة عالميا.[2]

لسويسرا أربعة أحزاب سياسيّة رئيسيّة وهي: الحزب الراديكالي، والديموقراطي المسيحيّ، الحزب الاشتراكيّ، وحزب الفلاحين، ونظامها ديموقراطيّ حرّ يقوم على الاستفتاء الشعبي.[3]

---

(1) الناصر دريد، **المرجع سابق** ، ص92.

(2) محمد عتريس، **المرجع سابق**، ص 85.

(3) عبدالرحمن بدوي، **المرجع سابق** ، ص260-261.

ما يلاحظ على سويسرا الاستقرار السياسيّ وهذا راجع إلى استقرار الأشخاص في مناصبهم كبقاء المستشارين الفدراليّين في مناصبهم مدة طويلة نظرا لانتخابهم باستمرار ولا يتركون مناصبهم إلا بإرادتهم أو بالوفاة مثل المستشار "ماكس بتيبير" **(Max Petit Pierre)** ظل مستشارا فدراليا للشؤون الخارجية من سنة 1944م حتى 1961م.[1]

## 2 – العلاقات السويسرية – الجزائرية خلال القرن 19:

تعود جذور علاقة سويسرا بالجزائر إلى القرن التاسع عشر من خلال مواقفها المساندة لفرنسا وسيّاستها التوسعيّة بالجزائر، حتَّى أنهَّا كانت ترتبط مع فرنسا بمعاهدة في المجال العسكريّ إذ أنّ فرقة عسكرية سويسريّة كانت تحت خدمة فرنسا تدخل ضمن الفيالق الأجنبيّة التي تستعين بها فرنسا في حروبها فعندما تعكَّرت العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة خلال القرن التاسع عشر، فقامت فرنسا بتحضير للحملة العسكريّة على الجزائر حاولت القيّادة العَّامة الفرنسيّة على إشراك وحدات الفرق السويسريّة[2] في الحملة لكّن المادة الرابعة والعشرين من المعاهدة الموقّعة بين دولتي فرنسا وسويسرا تمنع استخدام تلك القّوات خارج أوروبا أو حتّى الجزرْ التابعة لها، ولتغيير هذا البند لا بد على فرنسا الدخول في مفاوضات مع سويسرا لتعديل هذا النّص وذلك يستغرق وقتا طويلا لذلك تخلت فرنسا عن هذه الفكرة وحاولت الاستعانة بوحدات إضافيّة اسبانية بين 10و20 ألف جندي.[3]

---

(1) عبد الرحمن بدوي، **المرجع سابق**، ص 260.

(2) بن يوسف تلمساني، "**التوسع الفرنسي في الجزائر1830 – 1870** "، ( أطروحة دكتوراه )، غير منشورة، 2004، جامعة الجزائر، ص 26.

(3) **نفسه** ، ص26–27.

عندما وقعت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي في 5 جويلية 1830م، اتّفقت الدول الأوروبيّة على موقف موحَّد لمساندة السيّاسة الفرنسية، لم تكتفِ بمباركة الحملة ومساندتها معنوياً بل دعّمت صفوفها بضبّاط وخبراء وأسلحة، وكان الهدف هو تحويل اهتمام فرنسا إلى التّوسع في مناطق أخرى غير أوروبيّة وحتَّى سويسرا، وبالرّغم من حيّادها فقد صرّح "مجلس النواب السويسريّ" بعد الانتصار الذي حقّقته الحملة الفرنسيّة في الجزائر سنة 1830م قائلا: ""**لقد توجّ منذ حين نجاح مرغوب فيه جدّاً العمليّة المجيدة التي جرت في أقوى دولة إفريقيّة وملاذ اللّصوصيّة إن هذه العملية التي يرجى منها استتاب الأمن في البحر المتوسط، ستفضي إلى كسر الأغلال المعدّة للعبيد النّصارى، وسترجع السّلم والمدنيّة إلى تلك الضّفاف الذائّعة الصيت في العصور القديمة**".[1]

## 2-1- الهجرة السويسريّة إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر:

إن الجالّية السويسريّة قد أقامت في الجزائر قرابة قرن من الزمن خلال فترة الاستعمار الفرنسيّ، انطوت على نفسها واهتّمت بالزّراعة والصّناعة، يعود تواجدهم بالجزائر إلى سنة 1830م عندما تم احتلالها من طرف فرنسا هذه الأخيرة قامت بترسيخ وجودها بالتوسع داخل القطر الوطنيّ، بتحويل الجزائر إلى مستعمرة توطين يوطن فيها فائض سكان فرنسا وأوروبا من المهاجرين بأعداد كبيرة، ولتوطين سياسة الاستيطان قامت فرنسا بالإبادة الجماعيّة للسّكان ومصادرة أملاكهم ونفيهم خارج

(1) ارزقي شويتام، "**دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830**"، ط2. دار الكتاب العربي، الجزائر ، 2010، ص 168-170.

الوطن، ووضعهم في المحتشدات وتطبيق سيّاسة التّجهيل والتّفقير والهدف هو الاستيلاء على أراضي الجزائريّين ومنحها للوافدين الأوروبيّين على الجزائر.[1]

عمل الإستدمار الفرنسيّ على استغلال الأراضي الزّراعيّة والثّروات الطّبيعيّة التي تتطلب توفير الأيادي العاملة، ولتحقيق هذه الأهداف جلبت السلطات الإستعمارية الفرنسيّة عددا معتبراً من السُّكان الأوروبيّن، ففي السنة الأولى من الاحتلال يوم 31 ديسمبر 1830م قُدِّر عدد المدنيين الأوربيّن في الجزائر بـ 602 مستوطن بناءً على المرسوم الصادر في 21 سبتمبر 1832م شرعت فرنسا في تنفيذ سياستها الاستيطانيّة فاستقدمت عدداً من الأسر الأوربيّة، ووضعت أسس المستوطنات الأولى في مدينة الجزائر وضواحيها[2]، حيث وصلت ميناء الجزائر سفينة تحمل 400 مهاجر ألماني وسويسري كانوا متّجهين إلى العالم الجديد لكن الوكيل المتعاقد معهم تخلى عنهم في ميناء "لهافر" **(Le Havre)** بفرنسا[3] وقد قّسمتهم السلطات الاستعماريّة في الجزائر إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تكونت من 50 عائلة أقامتها في دالي ابراهيم إذ تعد مستوطنة دالي ابراهيم أول مستوطنة، كما وزعت على العائلات قطعا من الأراضي التي بلغت مساحتها الإجمالية 227 هكتار، والمجموعة الثانية تكونت من 23 عائلة أقامت في القبة عليها 93 هكتار من الأراضي الخصبة.[4]

---

(1) أرزقي شويتام **المرجع سابق** ، ص 128.

(2) بن داهة عدة ، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830 –1962**، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج2، ص 28.

(3) صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870–1900**، ديوان المطبوعات الجامعية 1984، ص 8.

(4) دحمان تواتي، "**منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري في الجزائر**"، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 32.

ولرعاية مصالح المستوطنين السويسريين أنشأت لهم قنصلية بالجزائر العاصمة يوم2 أوت 1842م إلى جانب قناصل مساعدين بوهران بين سنتي 1859م–1888م وسكيكدة بين سنتي 1870م–1904م[1]، وفي سنة 1847م تأسست قرية "سانت شال " (**St Charles**) على بعد 17 كلم من مدينة سكيكدة على طريق قسنطينة، وقد خصّصت لهذه القرية مساحة تقدر بحوالي 1400 هكتار انتزعت الأراضي من قبيلة بني مهانة، حيث استقرّت بها خمس عشرة عائلة سويسريّة كما نقل إليها معمرون جدد[2]، كما قام عدد من السويسريّين الكادحين القادمين من كانتون فالي **(Valais)** سنة 1851م باستصلاح مساحات بناحيّة "بربيسة"[3]، كما شجّعت السّلطات الفرنسيّة الهجرة السويسريّة باتجاه الجزائر للعمل في النشاطات الفلاحيّة المنتجة للكروم والتبغ أو المتخصصة في التجارة، تمكّنت بعض العائلات السويسريّة من الاستقرار بالشرق الجزائريّ خاصة منذ 1852م بعد استفادتهم من الامتيازات.

كما اهتمّت السّلطات الفرنسيّة بأوائل الوافدين من كانتون فالي **(Valais)** بعد تدخّل من القنصل، إذ تم وضعهم في مستوطنة "أحمر العين"[4]، أين وفّرت لهم منازل للمبيت وأراضي خصبة، تعتبر مستوطنة أحمر العين ملحقة تابعة لمستوطنة العفرون وهي مسّيرة من طرف الضّابط "بلون **blanc**" أصله من سويسرا وبالضّبط من كانتون فالي، ويشهد لهذا الأخير كفاءته ورعايته لهؤلاء الوافدين من سويسرا[5]، إن أغلبية المهاجرين عند نزولهم بالجزائر كانوا من دون مصدر قوت، وأغلبهم كانت

(1) شعبان إيدو، **المرجع سابق**، ص 250.

(2) صالح فركوس، "**إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**"، القافلة للنشر، الجزائر،2013، ص 150.

(3) توفيق صالحي، "**المجتمع الجزائري في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونية 1838–1962** "، (رسالة لنيل شهادة الماجستير)، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2010–2011، ص65.

(4)**القرية الاستيطانية بأحمر العين:** تقع بين العفرون وبورقيقة ومرانقوا (حجوط حاليا) وهي منطقة محاطة بأراضي خصبة، **أنظر الملحق رقم 08.**

(5) Dodis.ch/41130,19 janvier 1852,p1 .08 أنظر الملحق رقم

أوضاعهم الصحيّة سّيئة وصعب عليهم التأقلم بالجزائر لأن الأعمال الأولية التي انشغلوا بها كانت شاقّة عند وصولهم إلى الجزائر تمّ استقبالهم وإقامتهم بمستودعات العمّال ثمّ نقلهم إلى مستوطنات، وبالنسبة للسويسريين نقلوا إلى العفرون وأحمر العين ودواودة والقليعة، ولقد استقبلت مستوطنة أحمر العين 294 مهاجر سويسريّ، وهناك منهم من قرّر العودة إلى سويسرا لعدم قبولهم الوضع الدّاخلي للمستوطنات، ومن بين الذين غادروا المستوطنات بلغ عددهم 133 سويسريّ، وهناك 97 قرّروا الإقامة والبقاء ومن بين 294 شخص 11 سويسري متوفى رجال و7 نساء ووفاة 46 طفل.[1]

خلال النصف الثّاني من القرن التّاسع عشر اتّبعت فرنسا سيّاسة الأرض المحروقة وطرد السكّان وإحراق القرى خاصة عندما عين الماريشال راندون[2]، قرر سنة 1851م توسيع الاستيطان وشجّعته حكومة امبراطورية نابليون[3]، إذ شرعت في ترحيل المجرمين والمعارضين للنّظام الإمبراطوريّ للتخلص من شغبهم فنشّطت حركة الهجرة، كما قامت الحكومة الإمبراطورية إلى تطبيق السيّاسة الإستطانيّة بواسطة الرأسماليين الكبار والشركات الرأسمالية الكبيرة، لأن كثير من رجال الأعمال وكبار الرأسماليين السويسريّن[4] كانت تربطهم صداقات شخصيّة بالإمبراطور[5] الذي كان يميل إلى هذه السيّاسة حتى لاتتحمل الحكومة أعباء النّفقات فتم إصدار مرسوم "بيار

(1) Dodis. ch/ 41130 , **op.cit**, pp1-4

(2) **راندون:** حاكم عام فرننسي عين بالجزائر سنة 1851 قام بسياسة ارهابية قمعية ضد المقاومات الشعبية خاصة منطقة القبائل شجع الإستيطان في الجزائر، أنظر يحي بوعزيز، "**سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية (1830 –1954)**"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 15.

(3) **الإمبراطور نابليون الثالث:** امبراطور فرنسا شجع الاستطان في الجزائر وقام بزيارة الجزائر سنة 1860 انهزم في الحرب امام بروسيا سنة 1870 وسقط حكمه، أنظر يحي بوعزيز، مجلة الثقافة،ع 50، ص 19،20.

(4) منهم فرانسوا أوغست سوتي دوبورغرد (قنصل توسكانا)،بول إليزي لوليان، هنري دونان.

(5) يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنيةالجزائرية 1830 –1954**، ط3 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2015 ،ص 15.

تير" الذي يسمح لهم بتأسيس المشاريع الكبرى بالجزائر لصالح الاستعمار الاستيطاني وممن استفادوا من هذه السيّاسة شركة " جينيفواز" السويسرية سنة 1853م[1].

إذن فقد تركزت أغلب العائلات السويسرية في بداية الاحتلال بقرى استطانية بالقرب من العاصمة الجزائرية وضواحيها، إلى أن تأسست قرى سويسرية بالهضاب العليا بمنطقة سطيف وكان أصول القادمين إليها من مدينة جنيف سنة 1852 خاصة عند تأسيس شركة جنيفواز السويسرية.

**2-2- شركة جنيفواز السويسرية 1853 (La Compagnie Génevois):**

تلقت كبريات الشركات الخاصة دعوة من قبل نابليون الثالث للشروع في إنشاء قرى استيطانية جديدة وهذا بهدف تخفيف عبئ التكاليف عن الدولة خاصة بعد توسع الاحتلال في منطقة القبائل وسيطرته على المنطقة ومن بين الشركات شركة جنيف، والشركة العامة الجزائرية والهبرة والمقطع[2]، وكانت أغلب هذه الشركات المالية لها علاقة مع الامبراطور نابليون الثالث ووزير الحرب المارشال "سانت أرنو"(St Arnaud) وعلى رأسها البنوك السويسرية، فكان بداية الاستيطان السويسري بالجزائر سنة 1852 عن طريف شركة جينفواز **(La Compagnie Génevois)** من خلال استثمار رجال أعمال سويسريين من جنيف منهم "بول اليزي لوليان" و"فرنسوا أوغست سوتي" الذين وضعوا خطة تمهيدية للمشروع وذلك بمراسلتهم التي كانت بتاريخ 15 فيفري 1852 لوزير الحرب "سانت أرنو" يناشدون فيها الحكومة الفرنسية بأن تمنحهم أراضي زراعية

(1) يحي بوعزيز، "**سياسة نابليون الثالث إتجاه الجزائر**"،من خلال أقواله ورسائله 1952-1870، "مجلة الثقافة، ع 50، 1979، ص 17.

(2) صالح عباد، **المرجع سابق**، ص 14 ،17.

لتمكين المهاجرين السويسريين الاقامة بالجزائر[1]، وكذلك المساهمة في تطبيق المشاريع الاستيطانية بموجب مرسوم 26 أفريل 1853، ومن خلال هذا المسعى تمكنت الشركة باستقرار في السهول العليا بالقطاع القسنطيني في الشرق الجزائري، إذ تحصلت شركة جنيف سنة 1853 على 20.0000 هكتار من الأراضي بمنطقة سطيف حيث قامت الشركة ببناء عشرة قرى استيطانية على مساحة تقدر بـ 10.000 هكتار[2] كما وزعت الشركة لكل مستوطن سويسري قطعة أرض تقدر مساحتها 20 هكتار ومنحت له مبلغ من المال قدره 3000 فرنك في المقابل يدفع المستوطن للشركة مبلغ 1000 فرنك على السكن، وحسب ما اتفقت عليه الشركة مع السلطات الفرنسية على كل قرية تقوم ببناءها تسلم لها 800 هكتار، ومن الشروط المفروضة على الشركة مدة انجاز القرى لا يتعدى عشر سنوات من إيواء المستوطنيين السوسريين، وكانت الدولة تتكفل بجميع أشغال ذات المنفعة العمومية إلى جانب نقل المستوطنيين من سويسرا كما تعفى الشركة من دفع الأتاوى القانونية.[3]

أنشئت أول قرية سنة 1854 "بعين أرنات" بسطيف حيث تم توطين بها 400 مستوطن كما قامت الشركة ببناء سنة 1858 أربع قرى أخرى وهي: "بوحيرة **(Bouhira)**، عين مسعود– **Ain Messaoud)** ومحوران **(Mahouan)** والأوراسية" **El)** **Ouricia**)–، وقد بلغ عدد العمال المتكفل بهم من قبل شركة جنيف2956 عامل منهم 712 عامل سويسري أغليهم من كانتون فودوا و803 عامل فرنسي ينحدرون من

---

(1) Dodis.ch/41159,19février 1953, p1.: **وأنظرالملحق رقم 9**

Patrik Monbaron, **émigration vaudoise en Algerie au milieu du xixe siecle : sétif, eldorado paul élisée lullin genevois pour petits capitalistes »,** revue historique vaudoise, 98, 2016, p http://www-eperiodica.ch

(2) Claude Luzelschwab ; **« La Compagnie Genevoise des Colonies suisses.De Sétif (Algerie) et les inovations agricoles de Son directeur Gottlieb Ryf (1884 -1903) réveélatrices des mutations sociales de l'Algérie coloniale » ;**revued'histoire d'outre mer ;tome 87 ;n°328 ;2e semestre ; 2000p 187.

(3) Claude Lutzelschwab ;**La Politique Coloniale de la « Compagnie Genevoise des colonies suisse de setif » sous le second empire (1952 -1870)** ;revue d'histoire ,n°2 ;5 (1998) ;p56

الجنوب الغربي من فرنسا و343 عامل من إيطاليا وألمانيا وإسبانيا بالإضافة إلى 1098 مختلفي الجنسية.[1]

كما قامت الشركة برفع مساحة الامتياز ومقايضة القطع الأرضيّة التي تراها غير صالحة مقابل الأرضي الخصبة، حيث طلبت الشركة التنازل عن 900.000 هكتار لبناء 500 قرية يقطنها ما بين 100.000 إلى 150.000 سويسري وألماني والتنازل عن 100.000 هكتار كما وعد سانت أرنو بإضافة 80.000 هكتار إذا ما احترمت الشركة نصف الالتزامات التي تعّهدت بها مع نهاية سنة 1854م وفي نفس السنّة قامت الشّركة بتوطين 400 معمر في عين أرنات **(Arnat)**، و222 معمر فقط في مجموع القرى الأربعة الأخرى وممّا زاد الأمر تعقيدا قلّة التوظيف بالرّغم من الدّعاية في أوروبا بكّل من "بيمون" و"سافوا" وفي "ألمانيا" "فرنسا"[2]، ولقد تلقىّ المارشال"فايان"ارسالة من طرف راندون يوم 4 أكتوبر 1854م أنّه من بين 200 منزل التي شيدتهم الشّركة في القرى الأربعة لم يتم شغل سوى 39 منزلا ومن ضمن 4.800 هكتار لم يزرع منها إلاّ أصحاب الامتياز إلّا 31 هكتاراً فحين تمّ تأجير ما تبقّى من الأراضي القابلة للزّراعة للجزائريين، لم يكن هناك لا استصلاح ولا إعمار[3].

بينما ازدهرت المزارع الخاصّة للشّركة التي تتمتّع بوفرة في العمّال والعتاد، وأثبتت شركة جنيف عن عجزها في تطوير نظام المستثمرات الكبرى القائمة على الزّراعة الايجاريّة. في سنة 1858م أصدر المارشال "فايان" **(Vaillant)** قراراً يعفي الشّركة من واجباتها الخاصّة بالإعمار، واستمّر الإمتياز الذي كانت تتمتّع به شركة

(1) R- Ptrick Monbaron ;**Emigration Vaudois en Algerie au Milieu du xix :Sétif, eldorado genevois pour « petits capitalistes » ;**revue historique vaudois ;98 (1990). ;p54, 55

(2) شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر، جمال فاطمي، نادية الأزرق، فتحي سعيدي، حسين بن قرين، مراجعة، عياش سلمان، م1، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2013، ص 667 .

(3) **نفسه**، ص 667.

جنيف في عهد الامبراطوريّة الثانية إلى غاية عهد الجمهوريّة الثّالثة، إذ فرضت على عمّال الأهالي دفع أكثر من مئة بالمئة من فائدة القروض المسبقة على البذور استولت الشركة على أخصب الأراضي واستغلتها لمدة تسعون سنة.[1]

إن الإرتباط الذي يجمع شركة جنيف بالسلطات الفرنسية بدأت ملامح نهايته تظهر في شهر أفريل من سنة 1858م وتظهر معه نهاية شركة جنيف واستثمارتها بالجزائر إذ صدر قرار امبراطوريّ ثاني بتحريريها من كل الارتباطات[2] التي مازلت لم تتم بعد مع العلم أن الشّركة قضت خمس سنوات من النشّاط بالجزائر مع إرسال ثلاثة ألاف شخص إلى الجزائر، كانوا ليس كمستوطنين بل عمال بنائين، كما حصلت شركة جنيف على نقل مجاني عبر سفن بخارية تربط فرنسا بالجزائر لنقل هؤولاء المستوطنين.[3]

إنّ استثمار الشّركة كان من خلال عدّة شخصيات رأسمالية أوّلهم، "فرانسوا أوغست سوتي **(François Auguste sautter)**، حيث أشتهرت عائلته "بورجود" السويسرية في الوسط بامتلاكها مزرعة "الإخوة لاتراب" أسطاوالي على امتداد ألف ومائتي هكتار، كما ملكت مصنع سجائر الباسطوس الشهيرة وغابات الفلين.[4]

بول اليزي لوليان (**paul élissée lullin**)، شخصية أصبح لها وزن انسانيّ وبعد عالميّ وهو"هنري دونان"[5] رجل دين مسيحي سويسريّ متشبع بالانجيل والتّوراة

---

(1) شارل أندري جوليان، **المرجع سابق**، ص 667 .

(2) Claude Lutzelschwab ; **« lapolitique coloniale dela compagnie genevoise »** ; **Op.Cit** ;p.58

(3) شارل أندري جوليان، **المرجع سابق**، ص668.

(4) دحمان تواتي، **المرجع سابق**، ص 47.

(5) **هنري دونان:** رجل مسيحي سويسري مستثمر ولد يوم 8 ماي 1828مؤسس اللجنة الدولية للصليب الأحمر توفي يوم 30 أكتوبر 1910.**أنظر:** محفوظ عاشور، **المرجع سابق**، ص 11.

وبأفكارسان سيمون الانسانيّة، كان من المعمرين الذين حطّوا رحالهم في خراطة وسطيف وعين الكبيرة وجيجل مع الجاليّة السويسريّة التي اختارت هذه المناطق واستقّرت بها، كانت تربطه علاقة طيّبة مع الجنرال سانت أرنو فأصبح من كبار الملاّكين للأراضي فكان دونان يشّجع أهل بلاده من السويسريين على الهجرة للجزائر يكتب لهم مغريا إياهم قائلا: "**إن أطول السنبلة الواحدة في هذه المنطقة تساوي طول الرجل لكن الناس لا يحصدون**"[1].

أسسّ دونان شركة "**مطاحن الجميلة**" بسطيف سنة 1858م كان مديرها العام قام باستغلال مساحات واسعة من الأراضي الزراعيّة غير أن مشروعه كان يقضي الحصول على حقوق استغلال الميّاه ونظرا للصُّعوبات التي واجهها للحصول على موافقة السُّلطات الاستعماريّة الفرنسية قرّر الاتصال مباشرة بالأمبراطور نابليون الثّالث[2] الذي كان يقود جيوش التّحالف الفرنسيّ السرديني (إيطاليا) لطرد النمساويّن من إيطاليا وقد تزامن وصول دونان إلى ايطاليا مع معركة "سولفيبرينو" التي جرت يوم 24 جوان 1859م وخَّلفت ما يزيد عن ضحية من جنود الطّرفين التي جرت بين فرنسا والنمسا، فتأثّر دونان لما شاهده وقرر تأسيس هيئة دوليّة للصليب الأحمر، ولكن دونان تورّط سنة 1867م في فضيحة ماليّة أدت إلى إفلاسه وعند إدانته من طرف محكمة جنيف قرّر "غستاف مونييه" إبعاده عن اللّجنة الدوليّة بحجة الحفاظ على سمعتها ولكن بالرَّغم من ذلك واصل دونان نشاطه الإنسانيّ.[3]

---

(1) عبد العزيز فيلالي، "**جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1832 – 1850**"، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 31.

(2) محفوظ عاشور، "**اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة التحريرية 1954–1962**"، (مذكرة ماجستير)، (غير منشورة )، جامعة الجزائر2، 2008، ص11.

(3) **نفسه**، ص 11.

فشلت شركة جينيف في القيام بالعمليتين الأساسيتين الإسكان والاستغلال، فقد ساد التردد في عملية الاستيطان إلى جانب دخولها في مواجهة مع السلطات حول تصرفاتها تجاه الأهالي، ولم تطبق الطرق الحديثة في إستغلالها للأراضي واعتمادها على الأساليب التقليدية أدى إلى تصفيتها سنة 1956 أين تم مصادرة ونزع الملكية في إطار الإصلاحات التي شرع فيها سوستال الوالي العام الفرنسي في الجزائر لمواجهة الثورة الجزائرية.[1]

كما قامت سويسرا بالاستثمار في الجزائر سنة 1872 من خلال "الشركة الخيرية السويسرية" **(La Société Helvétique de Bienfaisance)**، وفتجت الشركة فروعا لها في كل من وهران سنة 1905 وسيدي بلعباس 1943 وقسنطينة سنة 1947 وعنابة سنة 1951.[2]

في شهر نوفمبر 1954م بداية الثَّورة الجزائريّة تم تسجيل 2062 مستوطن سويسريّ بالجزائر حسب القنصلية السويسريّة بالجزائر منهم 921 مزدوجي الجنسية، وحسب الاحصائيات التي قامت بها القنصلية السويسرية بالجزائر في شهر نوفمبر 1954 فالمسجّلين رسمّيا هم 1141 سويسريّ إذ يمثلون 0.63% من مجموع السّكان.[3] وأمامنا الجدول التالي يوضح عدد السويسريين المسجلين بالقنصلية السويسرية بالجزائر من سنة 1945 إلى 1962.

---

(1) صالح كليل، "**الاستيطان الرأسمالي الفرنسي في الجزائر: الشركة الجنينيفية بسطيف نموذجا**"،مجلة الباحث، الجزائر، مجلد 6، العدد 2،ص 338،337.

(2) شعبان إيدو، **المرجع سابق**، ص 249.

(3) Marc Perrenoud, **« La Suisse et les accords d'Evian»**, Politorbid n°31, Revue trimesstrielle de la politique étrangére, suisse ,2/2002, p 11.

**جدول رقم (01): عدد السويسريين المسجلين بالقنصلية السويسرية بالجزائر 1945-1962**[1]

| السنة | المجموع | مزدوجي الجنسية |
|---|---|---|
| 1945 | 2105 | 761 |
| 1946 | 2168 | 844 |
| 1947 | 1980 | 828 |
| 1948 | 1987 | 835 |
| 1949 | 2074 | 844 |
| 1950 | 1961 | 900 |
| 1951 | 1991 | 885 |
| 1952 | 1993 | 861 |
| 1953 | 2011 | 885 |
| 1954 | 2062 | 921 |
| 1955 | 1984 | 909 |
| 1956 | 1892 | 916 |
| 1957 | 1816 | 883 |
| 1958 | 1694 | 855 |
| 1959 | 1777 | 925 |
| 1960 | 1852 | 1030 |
| 1961 | 1731 | 1002 |
| 1962 | 914 | 510 |

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المسجلين السويسريين في الجزائر بدأ بالإنخفاض ابتداءا من إندلاع الثورة إلى أن وصل إلى 914 مسجل سنة 1962.

**3 – علاقة الوطنيّين العرب والجزائريّين بسويسرا:**

استقطبت سويسرا العديد من الشّخصيات العربيّة والوطنّية التي تناضل في سبيل تحرر أوطانها وهذا راجع لعدة عوامل تتوفر عليها سويسرا شجعتهم على ذلك منها الحريّة لممارسة النشّاط السياسيّ حيادها، ووجود عدة منظّمات ومؤسسّات دولّية وكذا

(1) .Marc Perrenoud, **op.cit**, p 11 .

توسطها أوربا وقربها الجغرافيّ من الدول الأوروبيّة المهمّة رفع من مكانتها فمن المناضلين من مكث بسويسرا ومنهم من مّر بها وهناك من حضر مؤتمرا بها[1]، فنذكر على سبيل المثال "محمد باش حانبه" الذي أصدر مجلة "المغرب" بجنيف من سنة 1916م – 1919م وصدر منها ثمانية عشر عددا، وكذلك "علي الغاياتي" وهو شاعر وأديب مصري انتقل إلى جنيف منذ 1910م تزوّج من سويسريّة وحصل على مساعدات من جهات عديدة وأنشأ جريدة "منبر الشرق" وصدر أوّل عدد منها في 5 فيفري 1922م وظلّت تصدر إلى غاية 1937م واهتمت المجلّة بالقضايا العربيّة والاسلاميّة.[2]

ومن الشّخصيّات المغاربيّة الجزائري"**الشيخ صالح الشريف** " كان شيخ بجامع الزّيتونة ومهتما بالسياسّة التونسيّة والجزائريّة وهو من بين الذين ساهموا في تكوين جيل من المناهضين للاستعمار الفرنسيّ حيث شارك في مؤتمر القوميّات الذي انعقد بلوزان سنة 1916م إلى جانب "حانبه" و"محمد فريد" و"علي الغاياتي" وأخرين[3]، كما كان "شكيب أرسلان"[4] من المتّرددين علىّ سويسرا فحسب علي الغاياتي أنهّ حضر إلى لوزان أوّل مرة سنة 1919م وأصبح مقيماً بها عندما قام بشراء بيت لنفسه قريب من بحيرة ليمان سنة 1921م، وفي هذه السنة حضر شكيب أرسلان المؤتمر السوريّ الفلسطينيّ بقاعة مبنى البلديّة بجنيف من 25 أوت إلى 21 سبتمبر 1921م وكان رئيسه ميشل لطف الله ونائبه رشيد رضا أمّا شكيب أرسلان كان السكرتير العامّ له وقد

---

(1) أبو القاسم سعد الله، "**تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1954**"، دار البصائر، الجزائر، ج5، ص 608.

(2) **نفسه**، ص 608.

(3) **نفسه**، ص 617.

4) **شكيب أرسلان:** ولد يوم 5 ديسمبر 1869 في قرية الشويفات بجنوب لبنان درس اللغة العربية عند عبد الله البستاني نظم أرسلان قصائد شعرية، لقب بأمير البيان قاوم الاستعمار وكان يساند القضايا العربية توفي يوم 9 ديسمبر 1946 ببيروت.أنظر: أحمد شرباصي، "**شكيب أرسلان من رواد الوحدة العربية**"، دار القومية، القاهرة، 1963،ص 46-56.

طالب المؤتمر باستقلال سوريا ولبنان وفلسطين والإعتراف بحقّها في الإتحاد وإعلان إلغاء الانتداب وبقي شكيب أرسلان يقيم بسويسرا مّدة ربع قرن يدافع منها عن بلاده ودينه ويطالب بحقوق العرب والمسلمين خاصّة وأنّه قريب من "جمعيّة الأمم بجنيف" حيث كان ضمن الوفد العربيّ الذي يدافع عن قضايا العرب أمام جمعية الأمم سنة 1922م[1]، كما أنشأ شكيب أرسلان مجلّة "الأّمة العربية" بين سنة 1930م – 1938م وكانت تصدر بالفرنسيّة في جنيف وكانت لها شهرة خاصّة ومشتركين في الجزائر[2]، وكذلك السيّد صالح بن يوسف زعيم حزب الدستوري الجديد التونسيّ وجد أول مّرة سويسرا يوم 27 مارس 1952م بعد أن استطاع الخروج من تونس ولم يتم القاء القبض عليه من طرف السّلطات الاستعماريّة. وبوجوده بسويسرا خضع للعلاج ثمّ جمعه لقاء مع شخصّيات نضالّية سويسريّة، أمّا من المغرب الأقصى أحمد بلفريج وعلال الفاسي زعيم حزب الاستقلال وكذلك محمد حسن وزاني.[3]

أمّا العناصر الوطنيّة الجزائريّة التي تأثّرت على غرار ما يجري في العالم والوطن العربيّ فكان زعيم حزب الشّعب "مصالي الحاج" من بين الذين قاموا بنشاط في سويسرا خاصة عندما التقى بالزّعيم شكيب أرسلان بجنيف عند نفيه سنة 1935م واستقبله ببيته وربطتهما علاقة وطيدة جعلت مصالي الحاج يتأثّر به ويتّحول من الفكر الشيوعي إلى الفكر العربيّ الاسلاميّ، ولكن علاقة مصالي الحاج وشكيب أرسلان تعود إلى سنة 1932م عندما كانا يتبدلان الرسائل بوساطة "محمود سالم باي" وهو قاضيّ مصريّ صاحب مبادرة المؤتمر الاسلاميّ الأوروبي بجنيف سنة 1935م[4]،

---

(1) أحمد شرباصي، "**شكيب أرسلان من رواد الوحدة العربية**"، دار القومية، القاهرة، 1963، ص 70–71.

(2) أبو القاسم سعد الله، **المرجع سابق**، ص 617.

(3) Damien Carron ; **la suisse et la guerre d'indépendance algérienne 1954 -1962** ; édition antipodes ; suisse ; 2013, p 57-66

(4) فرحات عباس، "**ليل الاستعمار**"، تر: بكر رحال، دار الجزائر للكتب، د ط، الجزائر، 2011، ص 111.

أمّا أثناء الثَّورة فقد عقد المسؤولون المصاليون منهم "مولاي مرباح" و"عبد القادر ولان" اجتماعا بمدينة "فيفي" السويسرية واتفقوا على الأخذ بفكرة المناضل "حسين لحول" التي اقترحها عليهم سنة 1961 وهي إقناع مصالي الحاج على الإنضمام لجبهة التحرير الوطني بدون قيد ولا شرط وفرصة له للظهور من جديد على الساحة السياسية إلا أن مصالي الحاج استقبلهم حانقا وطردهم من حزبه[1]، كما كانت سويسرا نقطة عبور لمناضلي جبهة التحرير الوطني لكن الذي كان يتردد بكثرة عليها السّيد فرحات عّباس، أمّا أحمد بن بلة عند فراره من سجن البليدة سنة 1951م إلى فرنسا عبر إحدى البواخر الكبيرة وعند وصوله إلى فرنسا تمّ إخراجه من دون تفتيش وكان ذلك بتدبير من قبل ثلاثة أشخاص ثمّ قاموا بتهريبه إلى سويسرا ودخلها بأوراق مزوّرة على أنه عامل ومّر من نقطة التّفتيش الحدوديّة بدون صعوبة لآنّ التفّتيش كان خفيفاً في نهاية الأسبوع، وصل المناضل أحمد بن بلة للعاصمة برن وقد اجتمع مع قادة الثّورة، وحسب بن بلة فان سويسرا تتميّز بقلة تواجد البوليس مثل الدول الأوروبية أي بشكل قليل، وطالت مّدة بقاءه بسويسرا إذ مكث بها أكثر من شهر في انتظار ترتيب أوراقه فأقام بجبل وكان يتحرك من مكان إلى آخر مع بعض السويسريين المساندين للقضية الجزائرية، وكان مكان إقامته بمنطقة قريبة من الحدود الفرنسية حيث كان بها الكثير من الجزائريين اللذين يأتون ذهابا وإيابا حيث يلتقي بهم خاصة الذين قاموا بتهريبه.[2]

أما فرحات عباس فكان من المناضلين الأكثر تنقلا وإقامة مع أفراد عائلته بسويسرا لممارسة نشاطه السياسي خلال الفترة الممتدة من30 جانفي إلى 2 فيفري من

(1) بن يوسف بن خدة، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 350.

(2) أحمد منصور، "**الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة**"، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2009، ص 86-87.

سنة 1956م التقى فرحات عباس مع عدد كبير من مناضليه[1] في حزب "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بسويسرا لدراسة قضية حل الحزب والإنضمام إلى جبهة التحرير الوطني الوطني، وبناءً على تقارير الشرطة الفدرالية السويسرية حيث سجلت تواجد فرحات عباس مابين شهر أفريل وماي من سنة 1956 بمدينة جنيف برفقتي السيد "أحمد بيوض وبوجملين" و"أحمد فرنسيس"، غادر فرحات عباس مدينة زيوريخ بسويسرا يوم 15 أفريل إلى القاهرة من أجل إعلان انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني الوطني رسميا[2]، ليعود إلى سويسرا برفقتي "أحمد فرنسيس" بتاريخ 20 ماي حيث أقاموا بالعاصمة السويسرية "برن" ثم "مونترو" ليصبح "فرحات عباس" ممثل الثورة خارجيا من خلال نشاطه الدبلوماسي[3]، وعند تواجده ببرن كان يقيم بفندق "بوا فلوري" **(Bois- Fleuri )** حيث أصبح هذا الفندق المقر العام له حيث قال فرحات عباس عنه أن هذا الفندق البسيط والعائلي ساعده على التحدث بحرية مع المناضلين والصحافين والزوار[4] وحسب التقارير الدبلوماسية الفرنسية أن المناضل أحمد فرنسيس يرافق دوما فرحات عباس بما أنه كان ممثل حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بمجلس الجزائري سابقا هذا من جهة ومن جهة أخرى هو صهره وصديقه ويثق فيه كثيرا، حيث أقام أحمد فرنسيس وزوجته سنة 1957 بكانتون "فود" **(Vaud)** بالقرب من مدينة "مونترو" هذه الأخيرة التي إنطلق منها نشاط كبير لفرحات عباس ومناضليه من

---

(1) هم: (أحمد بومنجل، الهادي مصطفاي، الدكتور ابن عبيد، عدة بن قطاط، طالب الابراهيمي، حاج السعيد، بعلاوي برقلي عمر، جمام، أونوغان) **أنظر**: عزالدين معزة، "**فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية ومرحلة =الاستقلال 1899 – 1985** "، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2004، ص 235.

(2) محمد حربي، "**جبهة التحرير الوطني الوطني الأسطورة والواقع**"، ط1، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983، ص ص 118–119.

(3) Damien Carron, **; op.cit** , p 227

(4)Ferhat Abbas: «**Autopsie D'une Guerre L'aurore »**, Editions Alger –Livres, alger, 2011, p 179.

خلال فندق "بلمي" **(Palmiers)** كما قرر فرحات عباس الإقامة بالمدينة رفقة زوجته وإبنه بشقة بتيريت **(Territet)** بالقرب من مونترو إلى جانب صديقه أحمد فرانسيس.[1]

كما حصل فرحات عباس على موافقة السلطات السويسرية بكانتون فود على الإقامة بالرغم من التصريحات المتكررة التي كان يدلي بها للصحافة إلا أن السلطات سمحت له بالإقامة لأنها حسب السلطات السويسرية لا يقوم بالنشاط السياسي[2] كما أن بين سنتي 1957 و1958 قامت "ج. ت.و" بتأسيس مكاتب لها في كل الدول الكبرى بما فيها سويسرا تحت غطاء مصالح الهلال الأحمر الجزائري برئاسة "جيلالي بن تامي "**(Djilali Bentami)** الذي جاء إلى جنيف سنة 1957 وبقي بها إلى غاية الإستقلال حيث عين بها سفيرا وكانت تربط بن تامي علاقة مع ممثل مكتب (ج.ت.و) بسويسرا "الطيب بولحروف" سوف نتحدث عنه لاحقا.[3]

ومن بين الوافدين أيضا على سويسرا "أحمد بيوض" **(Ahmed Bayoud)** ممثل حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالقاهرة حيث أقام ببرن مع زوجته السويسرية منذ شهر ماي 1956 وذلك بمجرد حصوله على جنسية وجواز سفر ليبي حيث قام بتأجير شقة وكان ينسق دائما مع "بوجملين "وكذلك أحمد بومنجل و"عدة بن قطاط" اللذان أسندت لهما مهمة محدودة بسويسرا من قبل فرحات عباس بحيث بفضلهما تمكن فرحات عباس من الاتصال بالعمال المغاربة بفرنسا وحسب تقارير الشرطة الفدرالية فإن "عدة بن قطاط" وصل إلى برن أول مرة في شهر جوان 1956 لنقل إبن فرحات عباس إلى باريس وكان "عدة بن قطاط" **(Adda Benguettat)** يعمل كمذيع بالراديو بالإذاعة صوت العرب بالقاهرة وعاد بن "قطاط" إلى سويسرا في شهر نوفمبر،

(1) Damien Carron **, op.cit**, p 229.
(2) Dodis .ch 15174 ; « **Guerre D'algerie et ses répercussions en suisse »,** rapport chef du service de la police fédérale, F Dick, Berne 27 octobre 1960, p 1,2.
(3) Gilbert Meynier, «**Histoire Intérieure Du FLN 1954 -1962 »**, Editions Casbah, Alger, 2003, p 596.

أما أحمد بومنجل فكان السكريتير العام لحزب الاتحاد الديمقراطي تم تسجيل تواجده أول مرة بسويسرا سنة 1954 ومنذ 1956 أقام بلوزان ثم بمدينة مونترو.[1]

كما استقر بسويسرا رائد من رواد الحركة الكشفية الإسلامية للجزائر في منتصف الأربعينات المناضل "محمود بوزوزو" الذي ناضل الاحتلال الفرنسي من خلال مقالاته في جريدة البصائر، ثم "مجلة المنار" التي كان يشرف عليها والتي كشفت جرائم الاحتلال وكلفه ذلك السجن والتعذيب ثم النفي في منتصف الخمسينات، وفي سنة 1955 هاجر إلى المغرب الأقصى ثم إلى أوروبا، حيث أقام في مدينة جينيف سنة 1958 حيث كرّس جهده لخدمة الجالية الإسلامية بتعليم اللغة العربية والتعريف بالدين الإسلامي، وكان من مؤسسي المركز الإسلامي سنة 1961 في جينيف الذي عمل به إماما وخطيبا وهو أول مركز في أوروبا، ثم استقر بمدينة "مونترو" المشرفة على بحيرة ليمان وغير بعيدة عن مدينة لوزان، ثم سافر إلى ألمانيا للالتحاق بمعهد للتدريس اللغات ببرلين، ثم عاد إلى سويسرا واستقر بمدينة "كالفان" منذ 1962.[2]

وحسب تقارير السفارة الفرنسية ببرن أن تنقل الجزائرين إلى سويسرا بدأ سنة 1957 يصل عددهم إلى مئة جزائري حسب معلومات قنصليات بال، برن، جنيف، لوزان زيوريخ وهناك 75 من الجزائرين يعالجون في مصحات **(Sanatorium De Leysin)**.[3]

أما فيما يخص الجزائريين المارين بسويسرا فليس هناك إحصائيات محددة لعددهم لكن عبورهم في تزايد فقد يصل إلى 14 متنقل كل ثلاثة أيام و73 متنقل كل خمسة أيام[4] وبالنسبة لتقرير الشرطة الفدرالية السويسرية فإنه يصعب إحصاء دقيق للجزائريين

(1) Damien Carron, **Op. Cit**, p229.

(2) أبو بكر الصديق حميدي، "**المسار النضالي والسياسي للشيخ محمود بوزوزو (1918–2007)**"، المجلة التاريخية الجزائرية، مجلد3، ع 3، 04 ديسمبر 2019، ص 216–217.

(3) Damien Carron, Op. Cit, p229.

(4) **Ibid**, p231

المتواجدين بسويسرا لأن منهم من لديهم وثائق فرنسية وحسبهم فان سنة 1960 كان عدد الجزائريين يتراوح مابين 500 و800 شخص ويتمركزون خاصة في كانتون "فود **(Vaud)** إذ يضم 170 جزائريا وكانتون جنيف 90 وبرن 70 أما زيوريخ تضم 23 جزائريا بإضافة إلى تواجد حوالي 150 طالب جزائري يدرسون بسويسرا.[1] ومن الشخصيات البارزة والمناضلة التي مرت بسويسرا منهم "**عبد الرحمان بن العقون**" حيث مكث بها شهرين[2] وكذلك "**أحمد محساس**"، "**أرزقي باسطة**" وغيرهم.

ومن خلال هذا نلاحظ أن سويسرا مرت في تاريخها بمراحل مهمة ساهمت في تكوين كيانها وتمسكها بالحياد والعمل على الالتزام به والذي منحها الحماية داخليا وخارجيا والدليل على ذلك أنها مازالت ملتزمة به منذ 1815 إلى يومنا هذا، كما أن الجزائر خلال القرن 19 استقطبت العديد من السويسرين خاصة في النصف الثاني منه بالعاصمة ومتيجة وحمر العين ومدينة سطيف التي عرفت تواجدهم بالقرى الاستطانية بعد تأسيس شركة جنيف سنة 1853 التي استثمرت في المال و البشر حيث تشكلت جالية سويسرية من جنيف واستقرت بسطيف.

كما كانت سويسرا الوجهة المفضلة للوطنيين العرب والجزائريين للدفاع عن قضياهم الوطنية وتدويلها، و كانت سويسرا محطة عبور وقاعدة خلفية هامة لمناضلي الثورة الجزائرية بناءً على عدة عوامل تتوفر عليها خاصة الموقع الجغرافي الذي سهل المهمة على قادة الثورة بتدويل القضية الجزائرية وكسب تضامن المجتمع المدني السويسري ودول الجوار.

(1) Marc Perrenoud**, Op. Cit**, p 13.

(2) عبد الرحمان بن العقون، "**مذكراتي**"، منشورات دحلب، الجزائر، ص 236.

# الفصل الأول

## مواقف السّلطات السويسريّة من الثّورة الجزائريّة 1954م -1962م

1. نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بمدينة لوزان بسويسرا 1956م – 1959م.

2. قضية اللاّجئين الجزائريين بسويسرا.

3. تجند الشباب السويسري في صفوف اللفيف الأجنبي 1959م.

4. موقف الشرطة الفدرالية االسويسريّة من نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني بسويسرا 1954م.

5. رد فعل الشرطة الفدرالية السويسرية على نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني

6. انتحار النائب العام السويسري وعلاقته بمنظمة اليد الحمراء: **(L'organisation La Main Rouge)**

7.الضغوطات الفرنسية على السويسرا.

قامت الثّورة الجزائريّة بتطبيق استراتجيّة في مواجهتها لفرنسا في الداخل والخارج والعمل على تدويل القضية الجزائريّة والتعريف بها بالرغم من السيّاسة القمعيّة الفرنسيّة والتّعتيم بهدف محاولة تغليط الرّأي العام العالمي، ولكسر ذلك الحاجز قرّرت جبهة التحرير الوطني الوطني تكثيف نشاطها خارجيا خاصة بدول أوربا الغربيّة فكانت الانطلاقة من دولة جوارية لفرنسا وهي سويسرا التي شهدت نشاطاً كبيراّ لممثلي جبهة التحرير الوطني مما ولدّ عدة مواقف رسمية من طرفها على الرغم من حيّادها.

## 1- موقف السلطات السويسرية من نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بمدينة لوزان 1956م – 1959م:

أدركت الثّورة الجزائريّة منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954م بأهمية الاعلام ودوره في المعركة الوطنيّة، والنّجاح متوقف على الكفاح المسلّح أولا ثم على الدّعاية الإعلامية وتدويل الصراع الجزائريّ الفرنسيّ، خاصة أن الثّورة كانت تواجه عدوا مارس عليها سياسة التّعتيم ولهذا فبيان أوّل نوفمبر رسم الخطوط العريضة للحركة الدّبلوماسيّة للثّورة تم تعيين أول بعثة خارجية لجبهة التحرير الوطني الوطني كما أكد مؤتمر الصومام المنعقد بتاريخ 20أوت 1956م على أهمية النشاط الدبلوماسيّ، وتم تكثيف حضور ممثلي جبهة التحرير الوطني الوطنيّ في المؤتمرات والنّدوات الدولية وتوثيق صلاتها بالمنظمات غير الحكومية في الغرب، وتأسيس المكاتب الخارجية عبر مختلف دول العالم. فكان أوّل مكتب للإعلام فتحته جبهة التحرير الوطني هو مكتب القاهرة سنة 1955م برئاسة "أحمد توفيق المدني"[1]، ثم فتحت مكاتب أخرى في باقي الدّول العربيّة، وفي شهر مارس من سنة 1956م بنيويورك لقربه من مقر هيئة الأمم المتّحدة أشرف عليه في البداية "حسين آيت أحمد"

(1) عمر بوضربة، "**دور مكاتب جبهة التحرير الوطني الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوربا 1955–1960**"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 20، جوان 2018، ص 30.

ثم "محمد يزيد" "فعبد القادر شندرلي"، كما تمّ افتتاح مكاتب جديدة خلال شهر أفريل وماي من نفس السّنة بدلهي الجديدة وجاكرتا وكراتشي سنة 1957م فتحت مكاتب بعواصم الدول الاشتراكيّة كابراغ، موسكو، بكين وبلغراد وفي أمريكا اللاتينية بالبرازيل والأرجنتين، وبدأ النشاط الاعلامي بأوروبا مع بداية 1958م بكل من لندن، ستوكهولم روما، بون وجنيف. أما الدول التي كانت تخضع للإستعمار فقد اكتفت بإرسال بعثات دعائيّة[1]. وعندما تأسّست الحكومة المؤقتة للجمهوريّة الجزائريّة يوم 19 سبتمبر 1958م فقامت بمواصلة النشاط الدبلوماسيّ فتحّولت بعثات جبهة التحرير الوطني إلى بعثات الحكومة المؤقتة، هذا في الدّول التي اعترفت بها، أمّا التي لم تعترف بها، فقد بقيت تعمل تحت اسم بعثات جبهة التحرير الوطني أمّا في الدول التي رفضت فتح مكاتب رسميّة عندها فقد كانت تقوم بالنّشاط الإعلاميّ على مستوى السّفارات العربية في تلك الدول.[2]

انتشرت المكاتب والبعثات الخارجية في القّارات الأربعة وبلغ عددها في ديسمبر1959م ثمانية عشر مكتبا، وهي تابعة من النّاحيّة التنظيميّة إلى وزارة الخارجيّة، يضاف إليها مكتبي تونس والمغرب الأقصى التابعين تنظيميا لوزارة الدّاخليّة يرأس كلاّ منهما رئيس ويساعده نائب في أداء مهامه المتنوعة.[3]

كما قامت المكاتب الخارجيّة للإعلام بعدة نشاطات ومهام لتدويل القضيّة الجزائريّة منها:

- الإعلام والدعاية لفائدة القضيّة الجزائريّة.
- جلب المساعدات للاجئين واليتامى.

---

(1) عواطف عبد الرحمن، "**الصحافة العربية في الجزائر**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1985، ص 58.

(2) مرجع نفسه، ص 58.

(3) عمر بوضربة، "**النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**"، ط2، دار الحكمة، الجزائر،2012، ص 216.

- الحصول على المساعدات والمنح للطّلبة الجزائريين وإدماجهم في أنشطتها.
- القيّام بنشاطات دبلوماسيّة مختلفة: تقديم طلبات الاعتراف بالحكومة الجزائرية، وعقد اللقاءات مع سفراء وممثلي الدّول من أجل دعم القضيّة الجزائريّة في هيئة الأمم المتحدة، المشاركة في الندوات الدولية المختلفة.
- القّيام بنشاطات قنصلية كالسعي للحصول على رخص الدخول والخروج كجوازات سفر والتأشيرات.[1]

## 1-1- تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني الوطني بمدينة لوزان 1956-1959:

عرف نشاط المكاتب الخارجية لجبهة التحرير الوطني بأوربا الغربية اختلافا من بلد لآخر حسب الوضع الداخلي لكلّ دولة. وهناك دول حليفة لفرنسا كسويسرا فقد شددت الرقابة على ممثلي جبهة التحرير الوطني على أراضيها لافتقادهم الطابع الرسميّ، ومنعت سويسرا أي نشاط سياسيّ قد يعرض أمنها الداخلي للخطر، فكان على ممثلي المكاتب البحث على حلول تخدم القضيّة الجزائريّة ألا وهي العمل في سريّة واستغلال الحريّة التي تتوفر عليها الجامعات لكسب تعاطف الطّلبة والأساتذة والمجتمع المدني.[2]

وحسب الصحفي السويسري "**شارل هنري فافرو**" فإن قادة جبهة التحرير الوطني اختاروا مدينة لوزان لنشاطهم، وهذا يرجع إلى أنها همزة وصل بين باريس وروما، ويسهل على مناضليي الجبهة التنقل إلى الرباط أو تونس.[3]

---

(1) عمر بوضربة، "**لمحات عن الطلبة والأوساط الجامعية في نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 – 1960**"، مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، مجلة المصادر، ع 10، 2004، ص 218.

(2) **المرجع نفسه** ، ص 221.

(3) Charles Henri Favrod, **« Entretien avec L'homme Des Négociations Secrétes »,** Journal de Genéve et Gazzette De Lausanne, Mercredi 18 Mars 1992, N° 65, p 3.

### 1-1-1- دور الطيب بولحروف 1956م -1957م.

تأسس مكتب جبهة التحرير الوطنيّ لاتصال بمدينة لوزان بسويسرا سنة 1956م برئاسة الطيب بولحروف[1]، وتم تنصيب المكتب في فندق من الدّرجة البسيطة يسمى فندق "**الشرق**" **(Orient)**، وكان السيد بولحروف يطلق على نفسه تسميّة "**بابلو**" ويدعي أنّه إسبانيّ، ومحط إعجاب الجميع نظرا لوسامته، وهذا ما سمح له بممارسة نشاطه بعيدا عن الشكوك. وكان يساعده فرنسيان أحدهما يدعى"**سيرج ميشال**" وهو من المقربيّن من فرحات عباس والثاني هو شاب من طلبة المعاهد الدّينيّة يدعى "**جاك بير تولي**"، وكان الهدف من تأسيس المكتب وتعيين السيد بولحروف كهمزة وصل بالنّسبة للنّشطاء الرّاغبين في الالتحاق بروما قبل التّوجه للمغرب الأقصى أو تونس، مع العلم أن في نفس الوقت بدأت تتشكّل بسويسرا جاليّة من الطّلبة ممّن حصلوا على منح في الجامعات السويسريّة أو في المعهد الفدراليّ العاليّ المتعدد التقنيات، ليتم تجنيدهم في الدعاية لصالح القضية الجزائرية كما قام مكتب لوزان بدور فعال في شبكات "حاملي الحقائب" التي تضم سويسريّين وفرنسيّين الذين تجنّدوا لنصرة الثّورة الجزائرية.[2]

---

(1)**الطيب بولحروف:** مناضل ودبلوماسي جزائري ولد بوادي الزناتي بقالمة في 9 أفريل 1923 ونشأ بعنابة اهتم بالسياسة في سن مبكر حيث التحق بحزب الشعب وفي سنة 1951 التحق بإتحادية الحزب بفرنسا وعند اندلاع الثورة التحريرية إنضم إليها وأصبح عضو بإتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى غاية 1958 كان ممثل جبهة التحرير الوطني بسويسرا ثم بروما بايطاليا، لعب دورا مهما في الاتصالات التمهدية بالفرنسين والتي توجت بالاتفافيات ايفيان توفي يوم 25 جوان 2005. **أنظر:** محمد عباس، "**رواد الوطنية**"، الكتاب الثاني، ص 139.

(2)Charles-henri favrod ; « **Quelques remarques en marge de la négociation franco-algérienne et les bon offices suisses »** ; le centre national retentissement de la révolution algérienne d'etudes historiques ; (colloque international d'alger 24-28 novembre 1984) enal-gam ;p321

### 1-1-2- دور محمد عبد الوهاب: 1957م -1959م:

عين محمد عبد الوهاب[1] رئيسا لمكتب لوزان بدلا من السيّد الطيب بولحروف الذي عين على رأس مكتب روما بإيطاليا سنة 1957م، بعد تربّصه لمدّة ثلاثة أشهر بالقاهرة بطلب من لجنة التنّسيق والتّنفيذ سنة 1958م، ثم تلقىّ تعليمات بالذهاب إلى سويسرا والاقامة بها لتعويض الطيب بولحروف وتمّ اختياره لإتقانه اللغة العربية بهدف التواصل مع العمال و الطلبة، ووصل إلى سويسرا يوم 30 جوان 1958م[2]، مكث في جنيف واهتم خاصة بالمناضلين العابرين لكنه لم يستطع مقاومة رغبته في هيكلة جميع الجزائريين الذين يصادفهم في طريقه مع تطبيقه للقواعد الثابتة في جبهة التحرير الوطني كإنضباط وغيرها من القواعد[3] ثمّ غادرها يوم 12 أوت 1958م من أجل الإقامة بلوزان.

---

(1) **محمد عبد الوهاب:** من مواليد يوم 5 جوان 1920 بتونس غادر موطنه الأصلي تونس في سن العاشرة من عمره وجاء إلى مدينة وهران الجزائرية رفقة والده الذي عين إماما فيها، وفي سنة 1949 أكمل دراسته بتونس وفيما بعد عين استاذا للغة العربية بمستغانم بأحد المدارس التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وسجن بين عامي 1951- 1954 لأسباب سياسية، وفي سنة 1955 غادر الجزائر إلى مدينة ليون الفرنسية رفقة زوجته واثنان من أولاده أين مارس تجارة المواد الغذائية العامة، ومع نهاية 1956 أصبح متابعا من قبل الشرطة الفرنسية، يعيش بطريقة غير قانونية بمدينة باريس فإنضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني الوطني **أنظر:**
Damien carron ; op.cit ; 2013; p266.

(2) Damien carron ; Ibid; p 267.

(3) علي هارون، "**الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني الوطني داخل التراب الفرنسي 1954 -1962**"، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر،2012، ص 176.

اتّخذ محمد عبد الوهاب من منزله مقراّ للمكتب وكان يساعده في نشاطه "بن يونس بوكلي حسان[1]. وكلف محمد عبد الوهاب بالإتصال بمسئولي الدبلوماسية بسويسرا خاصة البلدان الأعضاء في الجامعة العربية، بهدف دعم ومساندة الجزائريين الذين يريدون مغادرة فرنسا، وفارين عبر الأراضي السويسريّة مرفقين بعائلتهم.

**1-1-3- نشاط مكتب لوزان:**

**1-1-3-1- تنظيم اليد العاملة الجزائرية بسويسرا:**

كانت اليد العاملة الجزائريّة المقيمة بسويسرا قليلة جدّا لا تتعدى مائة عامل، وقد حرص المكتب على توعيتهم بضرورة الانضباط في العمل لتجنب الطّرد من سويسرا، لأنّهم لا يشكلّون وزنا كبيرا لقّلة عددهم[2]. كانوا يتمركزون في المناطق الجنوبية لسويسرا وكذلك في المنطقة الحدودية مع ألمانيا،يشتغلون أغلبهم في المطاعم والفنادق[3] كما قام المكتب بجمع الاشتراكات من عند العمال خلال الفترة الممتدة ما بين أكتوبر ونوفمبر 1958 وقدرت القيمة الماليّة بـ 22000فرنك سويسريّ[4]، هنا قام محمد عبد الوهاب بتنظيم العمال الجزائريين في خلايا وأفواج وفروع منها فرع جنيف 25، لوزان 22، برن 12، وزوريخ 43.[5]

---

(1) **بن يونس بوكلي حسان:** من مواليد مدينة تلمسان سنة 1923 كان يمتهن التعليم مكث بفرنسا منذ 1946 بباريس ثم قرونوبل أي كان يعمل كمحاسب تم توقيفه سنة 1957 وأطلق سراحه سنة 1958، كانت تربطه علاقة بجبهة التحرير الوطني الوطني بالقاهرة ذهب إلى سويسرا بلوزان في شهر أكتوبر كان يساعدالطيب بولحروف تم تعرف على محمد عبد الوهاب وبدأ العمل سويا .أنظر:

Damien Carron ; op.cit p267.

(2) عمر بوضربة،" **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة**"، ص 287.

(3) Damien Carron ; op.cit ; p 272

(4) عمر بوضربة، **المرجع سابق**، ص 287.

(5) علي هارون، **المصدر سابق**، ص 176.

### 1-1-3-2- تنظيم نشاط الطلبة:

كانت الجامعات السويسرية تتمتّع بالحرية وسمعة ونفوذ في مختلف الأوساط، كما أنّها تجمع كل الاتجاهات والتيّارات، فقد عمل محمد بن عبد الوهاب على استغلال ذلك هروبا من الرّقابة الصّارمة المفروضة عليهم من قبل السلطات السويسرية بتجنيد الطلبة الجزائريين في المجال الدعائي تحت غطاء رسمي يسمى "إفريقيا"[1]، فأقيمت عدة سهرات وندوات خصّصت لدراسة مشاكل شمال افريقيا ومن خلاله نوقشت القضّية الجزائريّة.

ونتيجة لذلك تشكلت لجنة لدراسة المشكل الجزائري رفقة مسؤول الطلبة البروتستانت بجنيف، وهو ما سمح ببرمجة عدة محاضرات واجتماعات طرحت فيها القضيّة الجزائريّة من مختلف جوانبها. كما قام مكتب النشاط الاعلامي بتوزيع ثلاثمائة نسخة من جريدة المجاهد كحملة تحسيسية في الأوساط الجامعيّة والمثقّفين الجزائريّن والسويسريّن[2]. وحرص محمد عبد الوهاب على التزام الطلبة بالانضباط واحترام مبادئ جبهة التحرير الوطني وقواعد النظام لقي صعوبة في اقناع الطلبة بضرورة تنظيم أنفسهم لأنه طغت عليهم النزعة الفردية.[3]

---

(1) **لجنة افريقيا:** تأسست بجنيف بدعم من مكتب سويسرا ، تقوم بدراسة مشاكل شمال افريقيا من خلال تنظيم ندوات ومحاضرات، **أنظر:** عمر بوضربة، "**النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**"، ص 190.

(2) عمر بوضربة، "**النشاط الدبلوماسي للحكومةالمؤقتة**"، ص 287.

(3) علي هارون، **المصدر نفسه**، ص 177.

### 1-1-3-3- جمع الإعانات للاجئين الجزائريين وربط الصلة بالمنظّمات غير الحكوميّة:

اهتم المكتب بأوضاع اللاجئين الجزائريّن المزريّة بكّل من تونس والمغرب الأقصى، إذ أنشأ لجانا لجمع الاعانات في كل من جنيف والعاصمة السويسريّة برن مدعما بوثائق تثبت أوضاعهم الصعبة. كما توصل إلى اتفاق مع ممثل المصلحة المدنية الدوليّة السيد "م.هنوير" بزيوريخ على إرسال بعثة طبية إلى تونس لخدمة اللاجئين الجزائريّن وإرسال عشرات الأطنان من الملابس لفائدتهم من قبل ذات الهيئة.[1]

### 1-1-3-4- الدّعاية ضد جيش اللّفيف الأجنبي:

شن مكتب جبهة التحرير الوطنيّ بلوزان حملة دعائية ضد جيش اللّفيف الأجنبي بمناسبة توجه دفعة جديدة من الشباب السويسريّ الذين تجنّدوا من زوريخ لدعم الجيش الفرنسيّ ضد الثّورة الجزائرية، وكان ذلك في شهر مارس 1959م، حيث أنشأ المكتب لجانا ضد تجند الشباب السويسري في فرق اللفيف الاجنبي في كل من مدينتي برن وزويوريخ.[2]

### 1-2- موقف سويسرا من نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان 1959:

كان نشاط مناضلي ج.ت.و بلوزان كبيرا مما ولدا شكوكا لدى السلطات السويسرية وعلى وجه الخصوص الشرطة الفدرالية التي وضعتهم تحت المراقبة لأكثر من شهر خاصة مقر مكتب ج.ت.و وهو شقة محمد عبد الوهاب وعندما تم التأكد من

---

(1) مريم الصغير، "**المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962**"، ط2، دارالحكمة، الجزائر،2012، ص 350– 351.

(2) Damien carron ; opcit ; p 265- 266.

صحة المعلومات، حيث تعرضت شقتان واقعتان بـ 24 شارع فرمون (**Vermont**) بلوزان (**Lausanne**) وهما مقران لمكتب جبهة التحرير الوطني الوطني يوم 16 سبتمبر من سنة 1959م إلى مداهمة من قبل الشّرطة الفدراليّة السويسريّة وأمن شرطة فردواز (**Vaudoise**)، بناء على معلومات من مصادر عديدة خاصة الفرنسيّة منها بالإضافة إلى المراقبة التي فرضت على المكان منذ عدة أشهر. وعند اقتحام المكان من قبل الشرطة تم إلقاء القبض على محمد عبد الوهاب وبن يوسف بوكلي حسان والسيد لمين دباغين وزير الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وزوجته اللذين كان في ضيافة محمد عبد الوهاب ببيته تلك الليلة، وكان يحمل جواز سفر مغربي سلمته له سفارة سويسرا بالقاهرة.[1]

### 1-2-1- محجوزات مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان:

قامت الشرطة الفدرالية السويسرية على جناح السّرعة بتفتيش الشّقتان وحجز كمية كبيرة من الوثائق المهمة وآلات الاتصال وأوراق ورسائل تم من خلالها معرفة الرؤوس المدبرة والمسؤولين عن مكتب سويسرا. وفيما يخص السيد عبد الوهاب وبوكلي فسوف يتم استجوابهما ببرن.[2]

بعد استجواب الموقوفين وفحص الوثائق من قبل المفتشين، صدر أول تقرير يوم 25 سبتمبر بأن مهمّة المكتب تخص النشاّط التنظيمي لجبهة التحرير الوطنيّ بسويسرا، كما تم الاعتماد على ملاحظات الداخلية للشرطة الفدراليةّ ليوم 30 سبتمبر، أما المجلس الفدرالي عرض في الفاتح من أكتوبر قرار عقوبة الطرد في حق الموقوفيين محمد عبد الوهاب وبوكلي حسان من الأراضي الهلفيتية[3]، وشاطرهم في

(1) Damien Carron **; opcit** , p 267.
(2) Dodis.ch/15173, p ,3 . أنظر الملحق رقم23
(3) Damien Carron ; **opcit** , p 270.

الرأي كل من القسم الفدرالي وكذلك الشرطة بعقاب الطرد لأن سويسرا تمنع أي نشاط سياسي على أراضيها من قبل مناضلين أجانب حفاظا على الأمن الخارجي للكنفدرالية ونشاط المكتب كان خطيرا.[1]

وببرن قام التحليل القانوني للقضية فسوف يتم محاكمة الموقوفين الجزائريين حسب القانون الجنائي 272 الذي يعاقب التجسس وهذا الاقتراح الأول من قبل مصلحة المعلومات البوليسية وتم إصدار قرار الطرد بناء على قانون الفدرالية والذي ينص على أن من حق الكنفدرالية السويسرية طرد الأجانب من أراضيها إذا هددوا أمنها الخارجي والداخلي ووافق المجلس الفدرالي في جلسة 2 أكتوبر بإقرار الطرد أي طرد كل من محمد عبد الوهاب وبوكلي حسان من سويسرا.[2]

أما فيما يخص الوثائق المحجوزة ببرن فقد تم فحصها وتحليلها من طرف مصالح الشّرطة الفدرالية خلال عدة أسابيع. وقبل نهاية السنة صدرت ثلاثة تقارير تم تحريرها وتوزيعها من طرف المصالح المختصة. تقرير خاص بمسألة نشاط جبهة التحرير الوطني بسويسرا، وكان بتاريخ 29 أكتوبر وتقرير خاص بمسألة المالية لجبهة التحرير الوطني، خصوصا أن من ضمن المحجوزات أكثر من 500 وثيقة تضم معلومات وتوضيحات غير مكتملة والخاصة بتهريب الأموال، وعدة حسابات وأرصدة البنوك. كما وجدت حسابات مالية خاصة بفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. إن التحليل الأولي الذي قامت به المصالح الفدرالية إذ خرجوا بعدة استنتاجات التي قد ساعدهم في بحثهم بأن أموال طائلة قد مرت على محمد عبد الوهاب وأن القنصلية العامة المصرية بجنيف قد قامت بحفظ أموال مهمة عندها قبل إرسالها إلى الخارج.[3]

(1) Damien Carron ;op.cit ;270 ;271
(2) **Ibid**, p 271.
(3) **Ibid**, p 272.

كما توصّل مفتشو الوزارة للكنفدرالية إلى أدلة تثبت بأن مناضلي جبهة التحرير الوطني قاموا بسويسرا بجمع الاشتراكات من العمال الجزائريين لصالح الثورة، واعتبروا مكتب لوزان بمثابة قنصلية جزائرية بسويسرا، وأن المسؤولين يمتلكون حسابا جاريا، كما وجدت أرصدة خاصة بمنح الطلبة الجزائريين التي يحصل عليها الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريّن من جبهة التحرير الوطني كل شهر. وعند تصفح بعض الوثائق تخص الجانب المالي للمكتب وجد أن هناك غرفا قد تم استئجارها للجزائريين المارين عبر سويسرا بلوزان وجنيف، كما وجدت أن هناك مناطق وخلايا تخص جبهة التحرير الوطني من غير لوزان كمنطقة زوريخ التابعة لمكتب جبهة التحرير الوطني ببون بألمانيا.[1]

كما صدر قرار منع الطيب بولحروف من الإقامة في سويسرا على أثر اكتشاف بطاقات هوية بيضاء أثناء عملية التفتيش وبما أن بولحروف كان ممثلاً للحكومة المؤقتة في روما كان يقوم برحلات متتالية إلى سويسرا حيث أقام اتصالات سياسية، تم تحميله مسؤولية تلك الوثائق.[2]

ونتيجة لهذا أصدرت السلطات السويسرية قرار غلق مكتب جبهة التحرير الوطني سنة 1959م وهي تحت ضغط الدبلوماسية الفرنسية التي أوحت للنظام السويسري بأن المكتب تم فتحه بطريقة غير قانونية.[3]

---

(1) Damien Carron ; **Op.cit** , p 337 –338.

(2) رضا مالك،"**الجزائر في افيان تاريخ المفاوضات السرية 1956 – 1962**"، تر، فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2003، ص 103.

(3) مريم الصغير، **المرجع سابق**، ص 449.

### 1–3– تداعيات اكتشاف مكتب لوزان سنة 1959 على نشاط جبهة التحرير الوطني بسويسرا:

عند اكتشاف نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان سنة 1959م من قبل السّلطات السويسرية وطرد القائمين عليه، ممّا ولّد نتائج سلبيّة على مصير تواجد ممثلي والجبهة بسويسرا ونشاطهم إذ قامت الشّرطة السويسريّة بتشديد الرقّابة على الجزائريّين المتواجدين بسويسرا وتضييق الخناق عليهم والقيام بمساءلة كّل الشخصيّات التي وجدت أسماؤهم في الوثائق ومراقبة كل الإتحاديات والمنظّمات العربيّة بسويسرا، التي كانت تقدم الدعم للثّورة الجزائريّة، وعندما حاولت جبهة التحرير الوطني بسويسرا تشكيل مكتب جديد بجنيف يوازي مكتب لوزان وكلف "عبد الباري حاج" بتطويره وتنظيمه لبداية العمل بسرعة خلال سنة 1960م إلا أن رجال الأمن بجنيف أخبروا وزارة الكونفدراليّة بنشاط المناضلين الجزائريّين بجنيف لهذا قامت شرطة جنيف بمراقبة المناطق التي يتواجد بها الجزائريون ومحاصرتها، وتم إلقاء القبض على اثنين وعشرين شخصا واستجوابهم وتم التركيز على أربعة جزائريين من قبل مفتشي الكونفدرالية وهم "**عبد الباري حاج ومحمد**"و "**محمد أوالي**"، و"**أحمد بلحاج**" **وحسين شبلي**"، اعترف "الباري الحاج" بأنّه هو المسؤول عن منظّمة جبهة التحرير الوطنيّ بجنيف منذ سبتمبر 1959م كما أنه المسؤول على التنظيم بفرنسا من الأراضي السويسريّة. كما وجدت الشرطة السويسرية أنه تربطه علاقة مع المناضل "**محمد بجاوي**"[1].

كما كتبت جريدة "لاكزال دو لوزان" **(Lagazette De Lausanne)** عن الموضوع تحت عنوان "**تفكيك خلية جبهة التحرير الوطني بجنيف**"[2] حيث ذكرت أن الجزائريين قاموا بتنظيم شبكة تقوم بالدعاية ضد فرنسا وتجمع الاشتركات من الجزائريين بالقوة

(1) Damien Carron **; op cit** ; p 340 -341. Dodis. ch/ 41130 **أنظر الملحق رقم 08.**
(2) La Gazette De Lausanne, **« cellule détruite à Genéve »** N° 65, 18 Mars 1960, P 2-16.

والضغط عليهم على غرار ماهو معمول به في فرنسا مع الجزائريين المتواجدين هناك، ونتيجة لهذا النشاط المخالف لقوانين الكونفدرالية قامت شرطة جنيف بمراقبة الوضع ثم نسقت مع نظيرتها الشرطة الفدرالية وقامت بمداهمات لسكانات عديدة وحتى الأجانب خضعوا لنفس إجراءات وتم الحصول على أسلحة، وبعد استجوابهم تم إلقاء القبض على حوالي إثني عشر شخص كما ذكرنا سابقا، وتم إيداعهم بسجن "سانت أنطوان" **(Sait-Atoine)** مع التحفظ على كم كبير من الوثائق المهمة التي وجدوها التي تخص (ج.ت.و).[1]

## 1-3-1- نشاط عمر خوجة بمدينة جنيف 1960م:

إنّ اسم السيّد "عمر خوجة" قليل التّداول في المراجع الخاصّة بتاريخ جبهة التحرير الوطنيّ، لم يترك أثاراً عند مروره بسويسرا ماعدا التّقرير الذي تركه وهو موجود برصيد الأرشيف الخاص بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

يعتبر "عمر خوجة" **(0mar Khodja)** الممثّل الجديد لمكتب جبهة التحرير الوطنيّ بمدينة جنيف إذ وصل إلى سويسرا في منتصف شهر جانفي من سنة 1960م[2]، وكانت أوضاع الجزائريّين المقيمّين في سويسرا سّيئة، في ظل سوء معاملة الشرطة السويسريّة لهم ومراقبتها الصّارمة لهم حتى أنّ عمر خوجة عبر عن ذلك في أول تقرير له "أن الشرطة السويسريّة صارمة مع الجزائريّن خاصة اللاجئين السياسيّين منهم فهي متخوفة من الجالية الجزائرية وإقامتها بقوة على الأراضي الهلفتية، إذ قامت بتوقيف عدد كبير منهم خلال شهر مارس 1960م[3]،ونتيجة لذلك كان عمر خوجة حذرا حيث كانت اجتماعاته تتّم خارج المدينة بالريف لكن بالرغم من ذلك كانت

(1)Journal Gazette De Lausanne **: «Cellule FLN Détruite à Genéve »,** n°65, 18 Mars 1960, p 2,16 .
(2) Linda Amiri, **« Les espaces de voisinage dans les conflits de décolonisation : le cas de la suisse pendant la guerre d'indépendance algérienne** » revue Matériaux pour l'histoire de notre temps,n°97-98,2010/1 ,p 52.
(3) Damien Carron, op.cit, p 338.

الشرطة الفدرالية على علم بتحركاته ونشاط المناضلين الجزائريّين وأماكن تواجدهم خاصة عندما حصلت على دفتر يحتوى على أسماء وعناوين الشّخصيات الداعمة لهم ممّا جعلت السّيد خوجة يجزم أن تلك المعاملات وسلسلة الاستجوابات في حقّ الجزائريّين لم تنطلق من العدم وأن الشّرطة لها دراية بكل التنظيم الموجود بسويسرا.[1]

وفي الحقيقة أن تلك الملاحظة التي تفاجأت بها سويسرا والتي جاءت كنتيجة لتحركات السلطات الفرنسية في العديد من الدول الأوربية بتحريضهم بمنع جبهة التحرير الوطني وعدم السماح لها بأي نشاط على أراضيها.[2]

بمدينة برن السويسرية قامت الوزارة العمومية للكونفدرالية بإنهاء التحريات الخاصة بالجزائريين الأربعة الموقوفين بجنيف وهم معرضون للطّرد من الأراضي السويسريّة حيث صّرح عمر خوجة أن محامي سويسري يدعى "هانس الين برجي"**(Hans Ellen berger)** سيحاول منع ذلك القرار مع العلم أن المحامي السويسريّ هو محامي دفاع الجزائريّين[3]، كما اتصل عمر خوجة بسفراء مصر وتونس والمغرب وطلب منهم التّدخل لمصلحة القضية الجزائرية لدى السّلطات السويسريّة[4]، وكان أول لقاء جمع كلاً من سفير الجمهورية العربية المتحدة السيد "محمد عبد الشافي اللبان" **(Mohamed Abdel Chafi El Labban )** بالسويسري السيّد "ماكس بتي بيير"**(Max Petit Pierre)**[5] بحيث طلب السفير التحدث معه في مسالة شخصية

(1) Damien Carron;op.cit, p 339 –340.

(2) **Ibid,** p 340.

(3) **Ibid**, p 341.

(4) Dodis. Ch/15548, **« Entretien avec M. EL Labbane Ambassadeur de la république arabe unie »**, Jeudi 07 Janvier 1960 à 10 heures 30, P 02.

(5) **ماكس بتي بيير:** هو المستشار الفدرالي لسويسرا (1945 – 1961) ولد يوم 26 فيفري 1894 بنيو شاتل رجل سياسة ومحامي، قام بشجيع السيد أوليفي لونغ على الاتصال مع الطيب بولحروف والتحدث معه لترتيب لقاء سري يجمع الطرف الجزائري والفرنسي قبل الشروع في مفاوضات، ومن مواقفه المساندة للثورة الجزائرية هو رفضه قضية تجنيد الشباب السويسري في صفوف اللفيف الأجنبي وكذلك رفضه التعذيب وصرح ذلك من منبر البرلمان

وليس تكليف رسمي من بلاده فيما يخص الجزائريين المقيمين في جينيف، بحيث يشتكون من سوء معاملة الشرطة لهم، وطلب منه التدخل لتهدئة الوضع مع إمكانية حسن معاملتهم، وكان رد السيد "ماكس بتي بيير" أنه ليس لديه أية فكرة عن موضوع علاقة الشرطة بالجزائريين بجينيف، لكن بالرغم من ذلك هناك منهم من يتصرفون بدون مسؤولية مثل ما وقع في لوزان، وسلم له السيد اللبان نسخة من رسالة مبعوثة من طرف بعض الجزائريين إلى السيد "كباني" **(M. Kabbani)** ممثل الجامعة العربية بجينيف[1]، وفي اللقاء الثاني الذي جمعهما يوم 31 مارس من أجل مناقشة الأسباب الحقيقية لتواجد الجزائريّين بسويسرا، وأكّد السيد ماكس أنه يمنع ممارسة أي نشاط سياسيّ بسويسرا وأن سويسرا مهتمة بالجوانب الإنسانية وحسبه أن عدد الجزائريين بسويسرا يتراوح ما بين خمسة مئة وثمانية مئة شخص.[2]

وفي تقرير السيد خوجة لشهر مارس 1960م أنّ الرقابة المشّددة من قبل الشّرطة الفدرالية السويسريّة على المناطق التي يتواجد بها الجزائريون وتعتبرهم كلاجئين يقومون بنشاط مخالف لحياد سويسرا، حتى أن في مدينة "بال" يتم استدعاؤهم ومراقبتهم أما في مدينة "زيوريخ" رفضت الشرطة منح رخص العمل والإقامة للجزائريّن الوافدين الجدد.

إن هذا الوضع جعل من مهمّة عمر خوجة صعبة وبالرّغم من كثرة الرّقابة سمح بانتشار الوعي في أوساط الجزائريّن وطلب منهم السيد خوجة أخذ الحذر والحيطة من الشّرطة الفدرالية، ووضع شعبة للاستقبال والإقامة بتهيئة الوضع حسب ما يريح الشرطة السويسريّة وضرورة وساطة دولة شقيقة للتعريف بالقضية الجزائريّة بسويسرا

---

السويسري يوم 19 جوان 1959، توفي يوم 25 مارس 1994 عن عمر ناهز 95 سنة. **أنظر**: أليفي لونغ، "**الملف السري اتفاقيات ايفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص21–22. كذلك: مريم الصغير، "**المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962**"، ص 450–451.

(1) Dodis. Ch/15548, op cit, P 02.

(2) **Ibid**, P 02.

وفهم وضع الجزائريّين المقيمين بسويسرا[1]. وفي هذه الأثناء إلتقى عمر خوجة بكريم بلقاسم بمدينة زوريخ قبل ذهابه اللى نيويورك (New York) وعقدوا إجتماعا لدراسة الوضع.[2]

لهذا قامت وزارة الخارجية للجمهوريّة العربية المتّحدة بالقاهرة بتبليغ أحمد توفيق المدني بالوضع الصعب بسويسرا وضرورة أخذ الحذر من أي نشاط من قبل المناضلين المقيمين بسويسرا، فقام السيّد سعد دحلب بإصدر قرار من القاهرة يوم 2 ماي 1960م بتوقيف كل نشاط تنظيمي وتأجيل الاجتماعات السياسية واجتماعات الخلايا وتوقيف جمع التّبرعات بسويسرا إلى غاية إصدار تعليمات جديدة.[3]

إن هذه القرارات جلبت نتائج بسرعة حسب تقرير عمر خوجة لشهر جوان إذ سمحت الشّرطة الفدرالية في صيف 1960م لشخصيات رسمية جزائرية بالحضور إلى سويسرا وتمثيل الجزائريّين.

وفي الأخير إن وضعية السّيد عمر خوجة كممثل لمكتب جنيف كانت صعبة ولم تسمح له بتطوير عمله نظرا لعدم وجود مكان ثابت له، بالرغم من محاولته ربط الإتصال بالعديد من السفارات، فتم تعويضه بشقيق السيد محمد بوضياف السيد "موسى بوضياف" في شهر جوان 1961م الذي أصبح كممثل لجبهة التحرير الوطني بمدينة جنيف.[4]

(1) Damien Carron, **op.cit**, p 344,345.
(2) Linda Amiri, **op.cit**, p 52.
(3) **Ibid**, p 55.
(4) Damien Carron, **op.cit** , p 345-346.

**2– موقف السلطات السويسريّة من قضية اللاجئّين الجزائريين:**

شهدت الجزائر خلال الاستعمار الفرنسيّ سياسة اضطهاديّة تعسفية ضدّ الشّعب الجزائري خاصة مع قدوم الجنرال "ديغول" مما نتج عنها هجرة اجبارية لكل شرائح المجتمع إلى الحدود الجزائرية الغربية والشرقية، وإجبار البعض منهم على الانتقال إلى المحتشدات في مناطق معينة، وذلك بقصد عزل المواطنين الجزائريين عن المجاهدين، كما وضعت أسلاك كهربائية على طول الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب، وفرضت على السكان المقيمين على بعد 45 كم من الحدود أن يغادروا ديارهم بحيث يتسنى لقادة الجيش الفرنسي ان يمنعوا تسرب الأسلحة عبر الحدود إلى داخل البلاد، وتشكلت شريحة من اللاجئين الفقراء والمحرومين، كما شهدت أوربا نزوح عدد كبير من الجزائريّن من فرنسا إلى دول أوربية بمساعدة مكاتب جبهة التحرير الوطني المتواجدة هناك.[1]

حيث تنقل عبر سويسرا مئات الجزائريين خلال شهر جويلية من سنة 1958م إلى سبتمبر 1959م بحيث قام مكتب جبهة التحرير الوطني الوطنيّ بمدينة لوزان بضمان تنقلتهم من فرنسا عبر سويسرا ليتمّ إرسالهم إلى تونس أو المغرب الأقصى أو ألمانيا، بحيث تعتمد جبهة التحرير الوطني على مساعدتهم بفضل نقاط عبور موجودة على الحدود السويسرية مع العلم أن أغلبيّة اللاجئين الجزائريّن لم يغادروا سويسرا، منهم من رغب في الإقامة بها والحصول على اللجوء السياسي بفضل مساعدة مسؤولين جزائريّن بالتنسيق مع شخصيات سويسريّة تمكنوا من الحصول على الوثائق

(1) عمار بوحوش، "**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1968**"ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص 542.

اللازمة ومن بينهم "جيرترود كورتز" **(Gertrud Kurz)**[1] مؤسسة الحركة المسيحية من أجل السلام، بحيث منذ 1930م وهي تعمل على مساعدة اللاجئين وكانت تربطها علاقة مع ممثلي جبهة التحرير الوطنيّ من خلال مكتبها بلوزان ووجد اسمها في العديد من الوثائق التي تخص جبهة التجرير الوطني من قبل الشّرطة السويسريّة.[2]

إن السلطات الهلفتية متخوفة من وصول اللاجئين الجزائريين إلى سويسرا قد يكونون سبباً في وقوع مشاكل اقتصادية للبلد، ولهذا كانت كل طلبات اللجوء السياسي تقابل بالرفض إلى غاية 1957م أين قامت مصالح الشّرطة الفدرالية بتحذير السلطات السويسريّة بأن هناك بعض الجزائريّن مقيمين في كانتون "زيوريخ" يرغبون في البقاء في سويسرا وحتما سوف تقدم طلبات اللجوء السياسي وأول حالة تقدمت بطلب اللجوء السياسي بسويسرا كان يوم 9 ديسمبر 1957م هو "صويلح قويدر[3]".

لقي السيد صويلح مساعدة ودعم طلبه من قبل السيد "**جيرترود كورتز**" حيث شكرها، لأنه من المستحيل أن يستطيع العودة إلى الجزائر أو فرنسا أو أي بلد عربي.[4]

---

(1) **جيرترود كورتز:** المعروفة باسم أم اللاجئين ولدت في 15 مارس 1890 بـ كانتون أبنزل أوسير هودن، قامت بإعانة اللاجئين السويسريين حيث أسست منظمة إعانة اللاجئين السوسريين، نشأت في أسرة من الطبقة المتوسطة، التحقت بكلية إدارة الأعمال بنيوشاتل، ساعدت اللاجئين أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، وفي سنة 1958 تحصلت على درجة الدكتوراه الفخرية من كلية اللاهوت بجامعة زيوريخ، توفيت يوم 26 جوان 1972 ببرن.

(2) Damien Carron**, op.cit**, p 350.

(3) وضع طلبه بوزارة العمومية للكنفدرالية حيث صرح أنه تم توقفه بمسكنه بالجزائر بسبب انخراطه في حزب سياسي وطني خلال سنتي 1948 و1950، حيث تعرض للتعذيب أثناء التحقيق معه تم توقيفه وسجن بالمحتشد مدة سنة ونصف بدون محاكمة وعند اطلاق سراحه ذهب إلى فرنسا وبقي بها إلى غاية 1957 ثم فرّ إلى روما من أجل الحصول على تأشيرة إلى بلدعربي بشرط أنه لا ينتمي إلى حزب سياسي لهذا تنقل إلى سويسرا أين قرر البقاء بها. **أنظر:** Damien Carron **,op.cit**,p 350

(4) Damien Carron**, op.cit**, p 350-351.

كما حاولت السلطات السويسرية تفادي المشاكل مع فرنسا حيث رفضت لجوء شخصيّة بارزة عند قدومه إلى مدينة زيوريخ وفراره من فرنسا وهو الأمين العام للحركة الوطنيّة الجزائريّة **(MNA)** السيد "**مولاي مرباح**"[1] حيث رفضت السلطات تواجده بسويسرا وطلبت منه مغادرة الأراضي السويسريّة وأنه غير مرحب به في سويسرا وكان ذلك سنة 1956م.[2]

اعتبرت السلطات السويسريّة قضية اللاجئين الجزائريّين صعبة ومن المستحيل التساهل معها إذ تكمن الصعوبة في التأكد من صحة المعلومات التي يحتويها ملف طالب اللجوء كيف يمكن التأكد منها وماهي المصالح المختصة التي يمكن الاتصال بها وهل تّتوفر على معلومات إذ مثلا لابد من الاتصال بالقنصلية السويسرية بالجزائر وبفرنسا وببون بألمانيا[3] ولهذا سهلت السلطات السويسريّة عملية تنقل اللاجئين الجزائريّين بعد إقامتهم بمراكز الايواء لمدة معينة بسويسرا ثم يتم نقلهم إلى تونس أو المغرب أو إلى ايطاليا وألمانيا والمتنقل عبر الحدود السويسريّة إلى بون يكون حاملاً لبطاقة التعريف الفرنسية ووثيقة تثبث أنه جاء لألمانيا ليس من أجل البحث عن عمل، لكن سويسرا رفضت تحمل لوحدها تكاليف تنقل اللاجئين لهذا سوف تتقاسم التكاليف مع الجمعية المسيحية من أجل السلم، لهذا كانت سنة 1959م بدون مشاكل على الجزائريّين المتنقلين من سويسرا لكن سنة 1960م لقي الجزائريون صعوبة التنقل إلى

---

(1) **مولاي مرباح:** مناضل بالحركة الوطنية الجزائرية ولد يوم 23 أوت 1913 ببلدية قصر الشلالة عمل بادارة العدالة إنضم إلى حزب الشعب الجزائري قبيل حرب العالمية الثانية، إنضم إلى اللجنة المركزية لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية وفي سنة 1953 أصبح الناطق الرسمي، أعتقل في الفاتح من نوفمبر 1954 وعندما أطلق سراحه سنة 1955 غادر الجزائر وناضل في الحركة الوطنية الجزائرية بفرنسا، في سنة 1957 كتب مذكرة وقدمهاللأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، في سنة 1959أعتقل مولاي بألمانياوطرد سنة 1960، عاد إلى الجزائر سنة 1962 ليعمل فيما بعد كمحامي بالمدية، توفي سنة 1997. **أنظر:** عاشور شرفي، "**قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962**"، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 322 .

(2) Journal De Genéve , **« La Suisse Et Les Nationalistes Algériens »**18 juillet 1956, n,166,p2

(3) Marc Perrenoud, op cit, p 15.

ألمانيا الغربية وإيطاليا التي بدأت بإعادتهم ، لهذا سويسرا فضلت الحل الدبلوماسيّ من قبل الدبلوماسيين العرب بسويسرا إذ طلبت منهم تقديم مباشرة للجزائريّين تأشيرات لهذا فضلت السلطات السويسريّة التعامل مع هذا الملف بحكمة والجزم بعدم منح اللجوءإلا لبعض الحالات كالطلبة، والشّرط الوحيد هو عدم القيام بنشاط سياسي قد يعرض أمن سويسرا للخطر والدليل على ذلك أنه يعيش بسويسرا مابين500 إلى 800 شخص وضعهم واضح وهادئ بماأنهم لا يخالفوا القوانين.[1]

وفيما يخص الجزائريّين الفارين من فرنسا ويلجؤون إلى سويسرا بلغ عددهم العشرات خلال الأسبوع منذ بداية سنة 1960م، لهذا حرصت السلطات السويسريّة على أن تكون يقِظة ومتفهمة في نفس الوقت فيما يخص مسألة اللاجئين الجزائريّين ولا تريد بطبيعة الحال تسليمهم إلى الشّرطة الفرنسية فاتصلت سويسرا بالسيد "منصف كدادي" **(Moncef Kedadi)** مسؤول الشؤون المفوضية التونسيّة ببرن بسويسرا حيث قدمت له شروحات فيما يخص كل من بون وروما[2] اللتين تقدمان تأشيرات للجزائريّين لأنه يوجد فيهما مكتب جبهة التحرير الوطني الوطني ويتم الحصول منه على كل المعلومات، لكن ببرن لايوجد ذلك لهذا طلبت من السيد منصف كدادي السماح بتعيين جزائري في المفوضية ليكون منسقاً بين اللاجئين ومكتب جبهة التحرير الوطني الوطنيّ ببون وروما وعند اتصال السلطات السويسرية بممثل الشؤون الخارجية المغربي السيد "مختار حاج ناصر" **(Moktar Haj Nassar)** يوم 6 ماي هذا الأخير اقترح على السلطات السويسريّة الابقاء على الجزائريّين الذين يمارسون عملاً أو المسجلين في الجامعة أما الجزائريّين الفارون من فرنسا لابد عليهم الخروج من سويسرا والتوجه إلى شمال افريقيا بسرعة وقدم المغرب رخصة التنقل إلى الجزائريّين للذهاب إلى ألمانيا

(1) Dodis.ch/ 10387, **« politique d'accueil des réfugé algériene en suisse** », Berne, le 31/10/1961, p2.
(2) Damien Carron**, op.cit,** p 357-358.

للحصول على التأشيرة كما اقترح السيد "مختار حاج ناصر" على سويسرا شخصية "جيلالي بن تامي"[1] جزائريّ وعضو الإتحادية باليمن ممثل الهلال الأحمر الجزائريّ أن يكون المنسق.[2]

إن موقف سويسرا غير المتشدد من اللاجئين الجزائريّين ولد توترا بينها وبين السّلطات الفرنسية التي في كل مرة تعترض على تصرفات السلطات السويسريّة إذ تبدأ تضغط عليها وتطلب تفسيرات عن طريق سفيرها ببرن، واستغلت فرنسا قضية فرار ثلاثة مجندين جزائريّين من صفوف الجيش الفرنسيّ وعبورهم الحدود السويسريّة وبحوزتهم رخصة تنقل مغربيّة وذلك في شهر أوت 1960م اعترضت فرنسا بعد مرور ثلاثة أشهر على الحادثة، وحاولت استغلال بعض القوانين الدولية للضغط على سويسرا منها أن أي بلد محايد يمنع عليه استقبال اللاجئين في حالة حرب بين بلدين، وكان رد سويسرا أن حسب فرنسا الحرب قائمة بين فرنسا وبعض المتمردين الجزائريّين والقضية داخلية تخص فرنسا.[3]

وعند قيام مظاهرات 17 أكتوبر 1961م بفرنسا واستخدام العنف، القمع، التعذيب والتقتيل ضد المتظاهرين الجزائريّين أدى هذا الوضع إلى فرارهم إلى سويسرا قدر عددهم بأربعين شخص، كما قام المجلس الفدرالي يوم 24 أكتوبر 1961م بكل الإجراءات للتكفل باللاجئين الجزائريّين حيث قامت الشرطة الفدرالية بالاتصال مع الصليب الأحمر السويسريّ لتنظيم وتحضير مراكز الايواء خاصة بمدينتي جنيف

(1) **جيلالي بن تامي:** رئيس الهلال الأحمر الجزائري (1957–1962 ) ينحدر من مستغانم دكتور مختص في الأمراض العصبية، ناضل في حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني الوطني الجزائري سنة 1956 وفي سنة 1957 أصبح مندوبا للهلال الأحمر الجزائري. **أنظر:** عاشور شرفي، **المرجع سابق**، ص 82.

(2) Damien Carron, **op.cit**, p 358-359.

(3) Marc perrenoud, **op cit**, p 15.

وبال، وفي 31 أكتوبر 1961م انعقد اجتماع ببرن بين ممثلين عن مصالح الشّرطة للوزارة العمومية للفدرالية والقسم السياسيّ الفدرالي لدراسة الوضع بصفة عامة وتحديد طريقة التعامل مع الجزائريّين بسويسرا.[1]

**2-1- الإعانات المالية السويسرية للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب الأقصى:**

إستمرت السلطات السويسرية في دعمها للاجئين الجزائريين المتواجدين بتونس والمغرب الأقصى ماديا خلال الحرب بالتنسيق مع المفوضية العليا للأمم المتحدة والصليب الأحمر السويسري، حيث قدمت مبلغ 600.000 فرنك للاجئين الجزائريين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، وكان من المفروض جمع التبرعات لشهر أكتوبر من خلال صوت الصحافة والراديو لصالح أطفال اللاجئين بشمال إفريقيا، وفي ليلة التحضير لهذه التظاهرة جاءت تصريحات صادرة عن الحكومة الفرنسية تميزت بالبرودة وعدم التفاعل مع التظاهرة، ولكن المسألة أن في الكواليس بجنيف أين تقام أشغال اللجنة التي تعمل على تطبيق برنامج المفوضية العليا للأمم المتحدة من أجل اللاجئين.[2]

وبالنسبة للسلطات السويسرية توضح وتبرر مساعيها الإنسانية إتجاه اللاجئين الجزائريين بعيدا كل البعد عن السياسة حيث برّر المسؤول السويسري ذلك في رسالة أرسالها إلى السفير السويسري بفرنسا بيار ميشلي **(Pierre Micheli)** يوم 19 جوان 1959 يوضح الدافع الإنساني للسلطات السويسرية إتجاه الأطفال والنساء، لهذا تقترح سويسرا أن يكون يكون تنسيق بين الصليب الأحمر السويسري مع الصليب الأحمر الفرنسي، وتقوم السلطات السويسرية بالدعم المالي للصليب الأحمر السويسري

(1) Damien Carron, **op.cit**, p 359-360.
(2) Dodis.ch/15144, Berne, 19 juin 1959, p1.

وسويسرا، مع العلم أن سويسرا لا تشرع في تطبيق ذلك حتى تعرف رّد فعل السلطات الفرنسية على هذا المقترح.[1]

## 3- موقف السلطات السويسريّة من تجند الشباب السويسريّ في فرق اللفيف الأجنبي:(Légion Etrangére)

يعد اللفيف الأجنبي الفرنسيّ أهم فرقة عسكرية ساهمت في حروب فرنسا الخارجية بعناصرها المتعددة الجنسيات بداية من الجزائر، بعد الإعلان عن المرسوم الملكي في 10 مارس 1831 مخترقة كل القوانين الدولية ومقترفة أبشع الجرائم في تاريخ الإنسانية كما اعتمدت عليه فرنسا في فرض النظام الاستعماري وتثبيت الاستيطان واستغلال ثروات البلاد وكان ذلك على حساب الشعب الجزائري من خلال الجرائم التي اقترفها في حقه، مما جعل المجتمع الدولي ينتفض مستنكرا ذلك،على رأسهم سويسرا شعبا وحكومة، حيث منذ 1952م أحدثت قضية تجند الشباب السويسريّ خاصة القصر منهم في صفوف اللفيف الأجنبي ضجة في وسط المجتمع المدني السويسريّ الذي استطاع التأثير على حكومته التي عبرت رسميا عن موقفها الرافض للجرائم المرتكبة من طرفه في حرب الجزائر سنة 1959م من خلال رئيسها للقسم السياسي الفدرالي السيد "ماكس بتي بيير"بالرغم من حيادها.[2]

### 3-1- ماهية اللفيف الأجنبي:

قامت فرنسا الاستعمارية بتكوين فرق عسكرية متنوعة تمثل جيش افريقيا (L'Armée d'Afrique) بعد احتلالها للجزائر سنة 1830م، ويعد اللفيف الأجنبي واحداً من تلك الفرق التي أنشأت بموجب أمر ملكي يوم 10 مارس 1831م، يتألف

(1) Dodis .ch / 15144, op cit, p 1,2. أنظر الملحق رقم 20

(2) Mustapha Hadjazi, « Le Role de la légion Etrangére dans la politique coloniale a sidi belabbés en algérie » المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج 2، ع 4، ديسمبر 2016، p 267.

من أفراد أجانب لا يستخدمون إلا خارج أراضي المملكة الأصلية وكانوا يجندون طوعا لمدة ثلاث إلى خمس سنوات وتتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة ويجوز للجنرال قبولهم حتى بلا شهادة ميلاد ولا شهادة حسن السيرة.[1]

إن التجنيد في صفوف اللفيف الأجنبي قائم على مبدأ قبول كل المجندين بداية من الطبقة الأرستقراطية الضالة إلى فئة اللصوص لقد قال "بودو" قائد مفرزة بمدينة بجاية:"**هؤلاء الجنود الذين ينتمون إلى اللفيف الأجنبي، يمثلون حثالة الجيوش الأوروبية، وكثير منهم كانوا مجرمين ولصوصا وهاربين من الخدمة في الجيش لا ضمير لهم، وسرعان ما ينقلبون ألد الأعداء لرفاق الأمس**".[2]

لقد تم تشكيل الفرق الأولى من متطوعين كانوا ينتمون إلى لفيف "هوهنلو"(**Hohenlohe**) القديم الذي أنشئ إبان رجوع الملكية إلى العرش بجمع شتات الفيالق الأجنبية التابعة لنابليون والحرس الملكي المكون من السويسريين الذين سرحوا من الخدمة في سنة 1830م لقد جرى التجنيد دون عراقيل لقد أصبح اللفيف ملجأ للهاربين من جيوش جميع البلدان، وكانت تعتبر الحكومة اللفيف الأجنبي وعاء لاستيعاب أجانب غير مرغوب فيهم.[3]

في سنة 1833م أرسلت إلى داخل مدينة الجزائر ثلاث فرق من الألمان والسويسريين وفرقة من الايطاليين، وفرقة إسبانية أرسلت إلى وهران أما الفرقتان البلجيكية والألمانية فقد أرسلت إلى عنابة، ونظرا للصّرامة والحراسة المشدّدة والعقوبات التي كان يخضع لها جيش اللفيف الأجنبي أدى إلى فرار عدد كبير منهم إلى صفوف

---

(1) شارل أندري جوليان، **المرجع سابق**، ص 459.

(2) **نفسه**، ص 458–459.

(3) **نفسه**، ص 459.

العرب وقادة المقاومات الشعبية كالأمير عبد القادر ويحرضون رفقاءهم على الالتحاق بهم[1]، أثناء الثّورة التحريريّة استطاعت جبهة التحرير الوطني الوطنيّ أن تنشئ شبكة للتأثير في عناصر اللفيف الأجنبي وجلهم من نخبة جيش الاحتلال التي تحارب باحترافية عالية. ونجحت بقبول عدد كبير منهم الفرار من الجيش الفرنسيّ والانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطنيّ، كما قامت بتهريب المئات منهم وإعادتهم إلى بلدانهم بواسطة منظمة الصليب الأحمر الدولي، لأن هذا يخدم الثّورة دعائيا وقد بلغ عدد الذين تم تهريبهم منذ 1956م بأكثر من 3000 جندي وكانوا يدلون بشهاداتهم التي تفضح جرائم الاستعمار في حق الشعب الجزائريّ من تعذيب واغتصاب وقتل بدون محاكمة.[2]

تعتبر مدينة سيدي بلعباس مقر اللفيف الأجنبيّ حتى أن الجنرال "بيليسييه" **(pelissier)** قال وهو مخاطبا الفرق الأجنبية: "**في سيدي بلعباس، جعلتم من المخيم مدينة مزدهرة ومكانا معزولا ومنطقة خصبة، أي صورة من فرنسا**"[3]، حيث شهدت فرار عدد كبير منهم حيث يتم استقبالهم بحرارة من قبل جبهة التحرير الوطني ويسألون عن عددهم ووحدتهم وأسلحتهم ومعنوياتهم في الأخير أسماء رفاقهم الذين يرغبون في الالتحاق بصوف جيش التّحرير، فتكتب لهم رسائل ويطلب منهم الفرار، بعد استقبال الفارين يوجهون في مجموعات صغيرة إلى المغرب يدلون بشهادتهم إلى الصحافة. ففي يوم 4 أكتوبر 1960م في الرباط تم تقديم 11 عسكريا من اللفيف الأجنبي إلى الصحافة بحضور الوزير المغربي للإعلام والسياحة الذي كان يرأس النّدوة الصحفيّة ويرافقه الملحق الصحفي لبعثة الجكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الرباط صرح

(1) شارل أندري جوليان، **المرجع سابق**، ص 460–461.

(2) محمدعباس،" **الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر**"، ط2، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 575.

(3) مصطفى حجازي، "**مدينة سيدي بلعباس واللفيف الأجنبي**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 1، جانفي–ديسمبر 2007، ص 202.

قائلا: "رغم العنف الممارس ضد العساكر حالوا الفرار ورغم ادعاءات المصالح النفسية وارجاع انتماء اللفيف الأجنبي إلى منطقة الحلف الأطلسي".[1]

في تاريخ 23 جويلية 1960م تم ارجاع عدد من عساكر اللفيف الأجنبي إلى أوطانهم الأصلية عبر الحدود الغربية وهناك من تطوع للعمل بصفوف جيش التّحرير الوطنيّ لكن الجبهة لم تقبل إلا 5 أو 6 من اللفيف الأجنبي مثل "علي الألماني" الذي كان يعمل في مراكز التصنت حصل على الجنسية الجزائرية و"زيدان" و"مصطفى مولر"و"عبد الله الألماني وذلك لأسباب أمنية خوفا من تغلغل الجواسيس في صفوف جيش التحرير، وهناك مصلحتان تعملان بالتعاون وهما مصالح المخابرات ومصالح الأمن تقوم باستجوابات طويلة معهم.[2]

(1) محمد مقران نجادي،" **شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية**"، غرناطة للنشر، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص 106–107.

(2) **نفسه**، ص 108.

**جدول رقم (02): يمثل حسب الجنسيات عدد الفارين من صفوف اللفيف الأجنبي وإرجاعهم من قبل جيهة التحرير الوطني إلى أوطانهم:**[1]

| الجنسية | العدد |
|---|---|
| ألمانيا | 2071 |
| اسبانيا | 489 |
| ايطاليا | 447 |
| هنغاريا | 87 |
| يوغسلافيا | 42 |
| بلجيكا | 41 |
| سويسرا | 34 |
| النمسا | 29 |
| اسكاندينافيا | 16 |
| هولندا | 17 |
| لوكسامبورغ | 07 |
| اليونان | 03 |
| انجلترا | 09 |
| أمريكا | 05 |
| كوريا | 01 |
| بلغاريا | 01 |
| **المجموع** | **3299** |

(1) محمد مقران نجادي، **المصدر السابق**، ص 108.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ عساكر اللفيف الأجنبي يختلف عددهم وجنسياتهم، اذ احتلت كل من ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا المراتب الأولى من حيث عدد الفارين ثم يبدأ العدد في الانخفاض ليصل إلى شخص واحد، أما سويسرا فقد بلغ عدد الفارين من الجيش 34 جندياً.[1]

استغلت جبهة التحرير الوطنيّ قضية تجند الشباب الأوروبيّ في صفوف اللفيف الأجنبيّ وإقحامهم في الحرب ضد الثّورة وفرار العديد منهم وكشفهم للتجاوزات اللّاإنسانية من تعذيب وقتل واغتصاب بإعلان شهاداتهم للصحافة مثل شهادة الجندي السويسري "**بيرت اليهرلينج**" من مواليد 23 مارس 1939 بـ أرغو بسويسرا، حيث قال "**كانت سيارة تحمل علامة الصليب الأحمر تقف أمام بيت عتيق من الحي العربي بسيدي بلعباس وقد أنزلت من السيارة أكياس ضخمة كان داخلها بعض المسجونين الجزائريين الذين وضعوا داخل البيت ثم مرت لحظة دوّى فيها البيت بانفجار رهيب، وقد رويت هذا الحادث إلى زملائي في الثكنة العسكرية معبرا عن مشاعر الإشمئزاز من هذه الأعمال الوحشية التي تقترف تحت اسم الصليب الحمر الدولي، وألقي عليا القبض حالا بتهمة الدعاية لجبهة التحرير الوطني**"[2]، فقامت بتجنيد العديد من اللجان المساندة للقضّية الجزائريّة للتأثير على الرأي العام العالمي مثل ما وقع في سويسرا إذ أحدثت قضيّة تجند السويسريّين في صفوف فرق اللفيف الأجنبي الفرنسي ضجة كبيرة أثرت على الرأي العام السويسريّ وهو بدوره أصبح يضغط على السلطات الرسمية السويسريّة. وبتطور القضية أدى برئيس القسم السياسي للكونفدرالية السويسريّة السيد "ماكس بتي بيير" إلى الخروج عن صمته والإعلان عن موقفه وموقف سويسرا

(1) محمد مقران نجادي، **المصدر سابق**، ص 107–108.

(2) جريدة المجاهد، "**كل جندي في الجيش الفرنسي يحمل مثل هذه الذكريات**"، ع 75، يوم الإثنين 22 أوت 1960، ص 4.

الرسمي من تجند الشباب السويسريّ في اللفيف الأجنبي ومشاركته في الحرب ضد الثورة الجزائرية وطرح ذلك من خلال البرلمان السويسريّ في 19 جوان 1959م.[1]

### 3–2– التدابير السويسريّة لتوقيف تجند الشباب السويسريّ في صفوف اللفيف الأجنبيّ:

عرفت سويسرا منذ سنة 1954 تجند عدد كبير من شبابها القُصَّر في صفوف اللفيف الأجنبي مع محاولات عديدة منهم للفرار وإستغاثة السلطات السويسرية مما ساهم في تدخلها لحماية البقية المجندين بتقديم طلب إطلاق سراحهم واتخذت في سبيل ذلك أسلوبين مع السلطات الفرنسية للضغط عليهم منها:

#### 3–2–1– الأساليب الرسميّة:

قامت السلطات السويسريّة بالبحث على حلول سياسيّة ودبلوماسيّة لحل مشكلة تجنّد الشّباب السويسريّ في صفوف اللفيف الأجنبيّ بحيث حاول رئيس القسم السياسيّ الفدرالي السيد "ماكس بتي بير" **(Max Petit Pierre)** إقناع السّلطات الفرنسيّة بعدم قبول تجند الشباب السويسريّ القصر بحيث قامت المفوضية السويسريّة بباريس بسبع محاولات رسمية مع السلطات الفرنسية ما بين 1954م و1959م، لكن وزراة الدفاع الفرنسيّة رفضت الطلب السويسريّ لأن سلطات اللفيف هي بمثابة دولة داخل دولة.[2]

علما أن الحكومة الفدرالية الألمانية قامت بنفس المسعى إذ كلفت السيد "بندستغ **(Bundestag)**" يوم 30جانفي 1959م بالبحث عن إتفاق تعاقدي مع الجمهوريّة الفرنسيّة والذي من خلاله يرفض التزام المواطنين الألمان في صفوف الفيلق

---

(1) مريم الصغير، **المرجع سابق**، ص450.

(2) Journal de Genéve**, « La France doit renoncer a enrole dans la légion des suisse encore mineurs »** N° 142, 20-21 Juin 1959, p2. **أنظر الملحق رقم 39**

الأجنبيّ ما لم يتجاوز سنهم القانوني 21 سنة أو دون موافقة وليهم الشرعي، لكن الحكومة الفرنسية أعلنت في 13 جوان أنها لا تعتبر مثل هذه القرارات مناسبة لأن الإجراءات التي تحدد سن 18 كسن للإنخراط لا يعني الألمان فقط كما قامت كل من بلجيكا وسويسرا بنفس الطلب مما أدى بفرنسا إلى التحفظ.[1]

وعند اندلاع الثّورة الجزائريّة تعقدت الأمور حيث كتب السيد "ماكس بتي بير"**(Max Petit Pierre)** سنة 1959م وقال: ليس هناك حظ في أن أيّ قرار يطبق مدام الحرب قائمة في الجزائر، لأن فرق للفيف الأجنبي يجندون في الصفوف الأولى في الحرب وهذا ما جعل السلطات السويسريّة ترفع التحدي طيلة الحرب القائمة في الجزائر وهو التمسك بطلبها.[2]

بما أن الأساليب الرسمية كانت نتائجها ضعيفة، قررت السلطات السويسرية إلى تطبيق أساليب غير رسمية لعلها تحصل على تحرير مجندين السويسريين، فبسرعة قام القسم السياسي للفدرالية بأخذ كل التدابير للحصول على معلومات بوضع شبكة تضم قسم فدرالي وقانوني والاستعانة بشرطة كل الكانتونات ومراكز القنصليات القريبة من مكان التجنيد خاصة بمرسيليا وستراسبورغ والهدف من ذلك التخفيض من عدد المجندين باللفيف وكذلك رصد تحركات الشّخص باختفائه علنيا أو اللحاق به قبل توقيع عقد الإنضمام وخاصة قبل إرساله إلى شمال إفريقيا[3]، إن مشكلة اللفيف الأجنبي لاتهم أحد ماعدا بعض الصحافيين والبرلمانيين على حد قول السيد "ماكس بتي بير" إن موظفين بالقنصلية السويسرية بمرسيليا يعود عليهم كل العمل لأن

---

(1)جول بول كاهن، كلاوس يرغن مولر، "**جمهورية ألمانيا الفدرالية والثورة الجزائرية (1954–1962)**"، تر: عبد القادر ليفا، دار المعرفة، الجزائر، ص 409.

(2) Journal de Genéve, **op cit**, p2.

(3) Damien Carron ; **op.cit** ; P 106 –107.

بمرسيليا وبالتحديد "بلوبا فور سانت نيكولا" **(au Bas-Fort-Saint-Nicolas)** مقر تجميع المجندين الجدد وإرسالهم إلى شمال إفريقيا.[1]

إن قضية جنود اللفيف الأجنبيّ الفاريّن بدأت في سبتمبر 1955م هناك العديد منهم تقربوا من المصالح القنصلية، وبالنسبة للقسم السياسي الفدرالي السويسريّ أعطى تعليمات للقنصل السويسريّ بالجزائر السيد "جول أربار"**(jules Arber)** على مساعدتهم بمنحهم جواز سفر مدة صلاحيته قصيرة مع مبلغ مالي بشرط قبول المجند التقدم إلى المحكمة العسكرية وتتم هذه المساعدة في سرية دون علم السلطات الفرنسية بذلك، لكن فرنسا علمت بذلك لهذا فالقنصل السويسري بالجزائر بقي يساعد الفارين وفي سرية تفاديا لوقوع أزمة دبلوماسية مستقبلا.[2]

كما تقدم السيد "ماكس بتي بيير" من البرلمان الوطني للرد على استفسارات وأسئلة أحد النواب الاشتراكيين من مدينة زيوريخ يدعى "أتو شوتس" **(Otto Schuetz)** بتاريخ 17 مارس 1959.[3]

### 3-2-1-1- موقف رئيس القسم السياسي الفدرالي "ماكس بتي بيير" من تجند الشباب السويسريّ في صفوف اللفيف الأجنبي 19 جوان 1959م (موقف سويسرا الرسميّ):

قام السيد "ماكس بتي بيير" رئيس القسم السياسيّ للفدراليّة بجمع عدد كبير من الوثائق كما تحصل على ملف محاكمة الشاب "ايدوين" الذي سوف نتطرق إليه فيما بعد، وحاول التحصل على وثائق فرنسية من أجل تحضير البراهين أمام البرلمان ثم

(1) Damien Carron, **op.cit**; p106 -107.

(2) **Ibid**; p107 -108.

(3) Dodis.ch/ 10698 , « **Réponse a l'interpellation schuetz du 17mars 1959(légion étrangére)** » ,p1 Jounal de Genéve « **La France doit renoncer a enroler dans la légion des suisses encoremineurs** » **,**20-21 juin1959,n°142, p1,2

اتصل بقنصل سويسرا بالجزائر"هنري فواري"(Henri Voirier) ليزوده بأخبار جديدة[1] قدم السيد "ماكس بتي بيير"يوم 19 جوان 1959م بالمثول أمام أعضاء البرلمان الوطني للرد على تساؤلات أحد النواب الاشتراكيين" أتو شوتس" الخاصة بتجنيد الشباب السويسريّ في صفوف جيش اللفيف الأجنبي وإرسالهم إلى الحرب في الجزائر حيث ألقى خطابا مطولا حسب الوثيقة الأرشيفية تحت رقم 10698 بحيث تطرق لعدة قضايا تخص اللفيف الأجنبي وتجند السويسريين والانضمام إليه، كما أشار إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات السويسرية لحل هذه القضية من خلال الاتصالات المتكررة مع مختلف الوزارات التابعة للسلطة الفرنسية لحل المشكل وديا، ولم يكن مسعى سويسرا لوحدها بل كان مسعى للعديد من الدول الأوربية منها ألمانيا وبلجيكا وهولندا، والهدف الأساسي حماية ومنع القصر السويسريين من التجند لأن بالنسبة لهم هي مغامرة ولكن سرعان ما يندمون عليها، لهذا ناشدت السلطات الفرنسية بمنع تجند القصر السويسريين لأقل من 18 سنة، لكن السلطات الفرنسية رفضت بحجة أن هذا القانون لا يمكن التخلي عليه لأنه مطبق منذ 1831، وأوضح رئيس القسم الفديرالي أن موقف سويسرا ضعيف لأن التجند حرية شخصية ولكن يمكن منعه بالتوعية وتسليط عقوبات، وعبر بخطابه عن رفضه ما يجري من حرب في الجزائر حيث صرّح كما يلي[(2)]: "**إذن الأن الهند الصّينية هي في الجزائر اللّفيف الأجنبيّ يشارك في معارك فضيعة وقاتلة، الجرائم ارتكبت نتيجة التعذيب والسكان المدنيين ليسوا ببعيدين عن ذلك بفرنسا نفسها خلال العشر السنوات، الرأي العام متخوف نحن لسنا بصدد الحكم على الحرب في الجزائر لكن لا بد من إدانة كل الأعمال المخالفة لقوانين الإنسانية مهما كان مرتكبوها، أتمنى أن تلقى العداوة حلا سريعا والقضية الجزائريّة تلقى الحل معا لحفاظ على المصالح، خاصة مصلحة الإنسانية ما يؤلم هو وضع الحقيقة على**

1 )Damien Carron**, op.cit**,p 316.
(2) Dodis.ch/ 10698 , **op cit**, p 1-13.

**أحداث معينة مما يجعلها لا تتحقق وليست دائما مهمة كون قد أثرت فيها الدعاية هناك حدث أظن أنه مهم لا بد من العودة إليه لأنه لقي تعليقات من قبل الصحافة حوله. أمام محكمة الناحية السادسة إن مجنداً سويسرياً في اللفيف الأجنبي تحدث عن جريمة قتل طفلة تبلغ من العمر 10 سنوات وهذا السويسري شارك في الجريمة إن هذا الفعل لقي تكذيباً من قبل قائد الوحدة العسكرية التي ينتمي إليها الشاب السويسري ببعث رسالة إلى كبير قضاة الناحية السادسة.**[1]

**لا نستطيع بطبيعة الحال إصدار حكم لكن ليس هنا شك، إذا صدقنا اعترافات صدرت عن رجل دين (كاهن) أدمج في الجيش الفرنسي بأن هناك أعمال عنف ارتكبت في الجزائر".**

إن قضيّة العنف التي تطبق ضد الشّعب الجزائريّ من طرف الجيش الفرنسيّ تشغل المستشار الفدرالي السيد ماكس بتي بيير بحيث بعد مرور عدة أيام على خطابه صرحّ إلى أحد معاونيه "أنه يتمنى الحصول على وثائق رسمية فرنسية حول أعمال العنف والقتل والتعذيب المرتكبة في الجزائر".[2]

بعد خطاب السيد "ماكس بتي بيير" الشّهير قام مكتب ح.م.ج.ج، بسويسرا بتوجيه رسالة شكر إلى هذه الشخصية السياسيّة السويسريّة باسم الشّعب الجزائريّ[3].

(1) Dodis.ch/10698, **op.cit**, p 1-13. Et Marc Perrenoud, op.cit, p 20.

**أنظر:** Damien Carron, **op.cit**, p 312,313

(2) Damien Carron ,**op.cit** ,p 317.

(3) عمر بوضربة، "**النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة**"، ص 288.

### 3-2-1-2- رد فعل السلطات الفرنسية على خطاب ماكس بتي بيير:

بعد مرور أسبوعين على خطاب المستشار الفدرالي "ماكس بتي بيير" قامت السلطات الفرنسية بالرّد على موقفه عن طريق الوزير الأول الفرنسيّ، السيد "ميشال ديبري" **(Michel Debré)** من خلال الجمعية الوطنية حيث قام بإدانة المساعدات المالية والمادية التي تقدمها بعض الدول الأجنبية لجبهة التحرير الوطنيّ وأن المكانة المالية الهلفتية هي المقصودة، وأن اتحاد البنوك السويسريّة هم المتورطون في ذلك، كما قام الإعلام الفرنسي خاصة الصحافة بترجمة تصريحات السيد "ماكس بتي بيير" وانتقاده بشدة واستنكروا موقف الحكومة السويسرية بما أن رئيس القسم الفدرالي يمثلها واتهامها بأنها تحاول حماية مصاريفها الماليّة (البنوك).[1]

وفي رسالة بعثها السيد ماكس بتيير إلى سفير سويسرا بباريس السيد"بيير ميشلي" **(Pierre Micheli))** في 10 جويلية 1959 وهو ناقم على ردود الفعل الفرنسية نتيجة خطابه بالبرلمان، تعرض إلى انتقادات من طرف السلطات الفرنسية خاصة من قبل سفيرها ببرن السيد "دوني" **Denney** وحملة إعلامية فرنسية وأرسلت عدة رسائل إلى رئيس القسم السويسري من قبل مواطنين فرنسين، ساهم ذلك في توتر العلاقات بين البلدين بالرغم من تعامل سويسرا مع الوضع بحكمة بعد إخبار الصحف وحاول احتواء المشكلة.[2]

كما قامت فرنسا أيضا بحجز الجرائد السويسرية بفرنسا منها جريدة "لبياسي نششتن" **(Les Basier Nachichten)** وجريدة "نسيونال زيتوج" **(National Zeitung)** دون تعليق عن سبب الحجز من قبل السلطات الفرنسية.[3]

---

(1) Dodis.ch/ 15032.
(2) Dodis .ch /15125 **أنظر: الملحق رقم 21**
(3) La Gazette De Lausanne , mardi 23 juin 1959 ,n° 145 , p 8 .

### 3-2-2- الأساليب غير الرسمية:

#### 3-2-2-1- الدعاية ضد اللفيف الأجنبيّ:

عبرت السلطات السويسريّة عن رفضها لتجند القصر السويسريين في صفوف اللفيف الأجنبي منذ 1953م وذلك بضرورة التعاون مع الجهات المعنية فبداية من سبتمبر 1953م قرّر القسم السياسي للفدرالية استخدام الإعلام من أجل توعية الشعب السويسري بمخاطر تجند في صفوف اللفيف الأجنبي حتى أن السيد "ماكس بتي بيير" قام بتشجيع الكتاب والمؤلفين الذين عبروا عن رفضهم للفيف الأجنبي منهم الكاتب فيليب ايتي **(philippe Etter)** وكذلك هانس كيلر **(Hans Keller)**[1]، في سنة 1955 قام القسم العسكريّ الفدرالي بتوزيع منشورات كما وزعت على كل الكانتونات وتم ترتيب محاضرات بحضور ممثلين عن الكانتونات وشباب الجمعيات وبهذا تم تشجيع الدعاية ضد اللفيف، كما قام "هانس كيلر" بمحاضرة وصدر له كتيب في شهر ماي 1955م فوضع هذا الأخير تحت الرقابة من قبل السلطات الفرنسيّة.[2]

في سنة 1954 و1955م قررت السلطات السويسريّة إكمال الحملة الإعلامية المضادة من خلال الصحافة والراديو وكذلك وسائل أخرى كإنشاء لجنة تقوم بتوعية الشباب بحقيقة التجنيد في صفوف اللفيف وتتكون اللجنة من أعضاء برلمانيين وشخصيات معروفة وممثلين من الكنيسة، واكدت السلطات السويسرية بتطبيق عقوبات على المخالفين وذلك بتوجيه تحذيرات عبر الإعلام.[3]

---

(1) صاحب كتاب الحقيقة على اللفيف الأجنبي الفرنسي تم توزيعه في المدارس بزيوريخ.

(2) Damien Carron **,op.cit** ,p110-111.

(3) Journal Nouveliste valaisan, **« L'engagement de trop de jeunes suisses à la légion provoque une réaction de nos autorités** », N° 95, Mardi 26 avril 1955, p 8.

كما أكد السيكريتار العام للقسم السياسي للفدرالية "السيد ألفرد زيندر" **(Alfred zehnder)** أن هذه اللجنة لابد أن تتحمل التحقيق والقيام بنشر المناشير وتحضير اللقاءات والمقالات والمحاضرات من قبل قدماء المجندين في اللفيف الأجنبي ولابد من تكثيف العمل في الكانتونات لمنع القصر خاصة في مدينتي زيوريخ وبال وبشكل قليل بمدينة جنيف.[1]

### 3-2-2-2- اللجنة السويسريّة ضد تجند الشّباب السويسريّ في اللفيف الأجنبي 1955:

إن قضية تجند الشباب السويسري في صفوف اللفيف الأجنبي أثار غضبا ورفضا داخليا من قبل الجنود مما أدى إلى فرارهم من الخدمة العسكرية، ولوضع حد لهذه المسألة تأسسّت يوم 18 أكتوبر 1955م بمدينة زيوريخ لجنة مناهضة للتجند في صفوف اللفيف الأجنبي يترأسها رئيس القسم للتعليم العمومي السيد "ارنست ريبر"[2] **(Ernst Reiber)** من كانتون تركوفي **(Thurgovie)** شمال غرب سويسرا، ومن بين الأعضاء النافذين في هذه اللجنة مراقب الحسابات ومسؤول الجيش السيدٌ "ريني كلر" **(René keller)** وكذلك مسؤول الوحدة الإعلامية من القسم العسكريّ الفدرالي السيد "هانس رودولف كرت" **(Hans Rudolf Kurz)** بالإضافة لأعضاء أخرين من القسم الفدرالي الداخلي تابعين إلى إدارة الكانتونات والتعليم والشرطة وجمعيات للشباب وجمعيات نسوية كذلك متخصصين في اللفيف الأجنبي وكل أعضاء اللجنة من كانتون سويسرا الألمانية باستثناء عضوين من كانتون "دوفو" "وجنيف" هما من كانتون سويسرا

(1) Damien Carron **,op.cit** , p112.

(2) **ارنست ريبر**: ولد يوم 23 سبتمبر 1901 بسويسرا، درس العلوم السياسية ببرن وجنيف وزيوريخ، حصل على الدكتوراه سنة 1926، مدير التحرير ونائب راديكالي بالمجلس بتروجونا 1935–1948، توفي يوم 10 جوان 1997.

الألمانية[1]، بدأت اللجنة في عملها بدورات تكوينية أسبوعية بالنسبة للجمعيات الشبانية ويومية للمعلمين والأساتذة من مختلف المدارس بالكانتونات مع توزيع المناشر وكتب إشهارية في الأقسام والمدارس، بسرعة واجهت اللجنة كثرة العمل وكذلك التكلفة المالية، مع نهاية سنة 1956م مما أدى إلى تأسيس سكريتارية وبقرض سنوي قدر بـ 20.000 فرنك منح من قبل القسم الفدرالي للداخلية.[2]

إنّ الدعم المادي من قبل السلطات السويسريّة للجنة وحضور إلى مقر اللجنة مسؤولين أو موظفين فدراليّن قد تجعل السلطات الهلفتية في وضع حرج، وخوفا من اتهام سويسرا بتورطها رسميا واكتشاف ذلك من طرف الفرنسيين فقامت اللجنة بتقليل من نشاطاتها في الأراضي السويسريّة، كما قرر أحد أعضاء اللجنة السفر إلى شمال إفريقيا والعمل على مساعدة الفارين وهو "فرانز ريسبي"[3](**Franz Rispy**) كان أكثر أعضاء اللجنة الذين ناضلوا بحماس وإصرار من أجل وضع حد لمسألة التواجد السويسري في اللفيف الأجنبي وخصص له معظم وقته، كما قاد حرب ضد اللّفيف الأجنبي قام بعدة محاضرات ما يقارب 135 محاضرة من 1953م إلى 1958م ويكتب دائما مقالات شرسة في الصحافة وهو عضو في اللجنة ضد تجنيد الشباب السويسريّ في اللفيف الأجنبي، لم يكتف بنشاطه بالكونفدرالية بل تقدم بطلب للسفر إلى الجزائر لمساعدة المجندين السويسريين على الفرار.[4]

---

(1) Damien Carron**, op.cit**,,p112,.

(2) **Ibid**, p112.

(3) **فرانز ريسبي:** مواطن سويسري ولد يوم 6 فيفري 1903 بمدينة فريبورغ ينتمي لعائلة أصولها من الألزاس ويتميز بكرهه الشديد لفرنسا التي فرضت عليه سنة 1939 عقوبة وتهمة التمرد والهروب من الخدمة العسكرية، وكرس حياد سويسرا بزواجه سنة 1932، وتحصل على الجنسية السويسرية وتخلى على الجنسية الفرنسية، **أنظر:** إيدو شعبان، **المرجع السابق**، ص 252.

(4) Damien carron,**op.cit**,114-119.

هذا النشاط علمت به السلطات الفرنسية وطلبت استفسار من القسم السياسي السويسري حيث تقدمت سويسرا باعتذار بسرعة على تصرفات "فرانز" الذي يمثل نفسه، وحتى القنصل السويسري بالجزائر رفض من جهته كل اتصال به خوفا على وضعه وكذلك وضع وموقف المستوطنين السويسريين بالجزائر في خطر.[1]

واصل "فانز" نشاطه بالجزائر من خلال إلقاء المحاضرات كما قام بتأليف كتابين باللغة الألمانية، صدر كتابه الأول سنة 1956م يصف فيه بعثاته إلى إفريقيا الشمالية لتهريب الجنود السويسريين ونشر منه عشرة ألاف نسخة، أما كتابه الثاني صدر سنة 1958 يشيد فيه بالمساعدات التي تقدمها (ج ت و) للجنود الفارين وأدان الجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي بالجزائر، ودعم موقفه بشهادة ليستين جندي سويسري من اللفيف الأجنبي[2]، بالإضافة إلى منشورات أخرى خاصة باللفيف الأجنبيّ. كما عرف كتاب "برينو نولي"(**Bruno Noli**) من قدماء اللفيف الأجنبي بالهند الصينية نجاحا كبيرا نشر للأول مرة سنة 1956م بألمانيا وبعد مرور سنتين ترجم الكتاب إلى اللغة الفرنسية.[3]

قام "فرانز" بالجزائر الاتصال بمصالح تقوم بإعادة الفارين إلى وطنهم وهي تابعة لجبهة التحرير الوطني الوطنيّ حيث صرح أنه على علاقة مع أحد المجندين الفارين ذي جنسية ألمانية وهو "ولفريد مولر"[4](**Wilfried Muller**) يعمل مع جبهة التحرير

(1) Damien carron , **op.cit** ;114,115.
(2) **Ibid**; p114.
(3) **Ibid**; P 114.

(4) **ولفريد مولر:** هوعسكري نمساوي الأصل انخرط في صفوف اللفيف الأجنبي ثم فرّ منه وطلب مساعدة جبهة التحرير الوطني بناءا على معرفته الجيدة للفيف فطلب منه السيد "عبد الحفيظ بوصوف "إعداد شبكة لتحطيم وتخريب اللفيف الأحنبي من الداخلليفر منه العساكر، كان مولر يتقن اللغة الألمانية والانجليزية فكان يحرر الرسائل ويقوم بالاتصال كما قام بجولات في أوروبا لتحسيس شعوبها بخطورة وجود أبنائهم في اللفيف الأجنبي الفرنسي ضد الإنسانية، واتصل بعائلات المجندين وطلب منهم حث أبنائهم على الفرار، كما اعتنق السيد مولر الإسلام أصبح

الوطني تحت اسم "**سي مصطفى**" وهو مسؤول بمدينة تطوان المغربية بمصلحةاعادة الفارين إلى وطنهم تأسست سنة 1956م، إن مساعدة هؤلاء الفارين من طرف جبهة التحرير الوطني مقابل شهاداتهم لصالح القضيّة الجزائريّة وهي دعاية إيجابية وفي نفس الوقت تضعف الطّرف الفرنسيّ.[1]

قامت الشرطة الفدرالية السويسريّة سنة 1958م باستجواب "فرانز" فيما يخص علاقته "بسي مصطفى" وجبهة التحرير الوطني وكان رده أن علاقته بجبهة التحرير الوطني هو تحرير المجندين السويسريّين وكتبت الشرطة في تقريرها أن "فرانز" أهدافه حميدة، استطاع إرجاع مجندين سويسريّين وهذا عمل جيد لكن عند تحرّر المجندين لابد عدم انضمامهم لصفوف جيش التّحرير الوطنيّ، كما انتقد "فرانز" حرب فرنسا بالجزائر والأعمال الإجرامية المرتكبة من قبل الجيش الفرنسيّ من خلال شهادة ستون مجنداً من اللفيف الأجنبي .[2]

تفاعل الرأي العام السويسريّ من خلال الحملة الإعلامية في الصحف الخاصة بوفاة شاب سويسريّ مجند في اللفيف وهو "جوزيف رايف" **(Joseph Ryf)** بالإضافة إلى مقالات "فرانز" في الصحف السويسريّة الألمانية مما تسبب في اعتراض السفير الفرنسي "تيان دونري"[3] **(Etienne Dennery)** بمدينة برن **(Berne)** لدى السلطات

---

يسمى بسي مصطفى.**أنظر**: سهلي الطاهر إدريس، "**ترحيل جنود اللفيف الأجنبي**"، "**التسلح والموصلات أثناء الثورة التحريرية 1956 – 1962**"، منشورات وزارة المحاهدين المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص123– 124.

(1) الطاهر إدريس سهلي: "**ترحيل جنود اللفيف الأجنبي**"، **التسلح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956–1962**، ص 123–124.

(2) Damien carron , **Op.Cit** ;115.

(3) **اتيان دونري:** سفير فرنسا بالعاصمة السويسرية برن مدة سبعة سنوات، درس في المدرسة العليا تخصص في التاريخ والجغرافيا بدأ مشواره العملي بالتدريس كأستاذ بباريس، حتى الحرب العالمية الثانية وهو يمتهن التدريس بالمدرسة العلوم السياسية وكذلك مدرس بمدرسة العليا للدراسات التجارية والمعهد العالي العالمي وفي سنة 1945،

السويسريّة خاصة ما بين سنتي 1958م و1959م كما اعتبر الدعاية ضد اللفيف الأجنبيّ وضد فرنسا التي قادها "فرانز ريسبي" مستوحاة من كلمات مناضلين جزائريّين والأخبار المنشورة مصدرها جبهة التحرير الوطني الوطنيّ. وبهذا تكون جبهة التحرير الوطني الوطني قامت بعمل دعائي لصالح القضية الجزائرية منذ 1957م واستطاعت أن تؤثر في الرأي العام الأوروبي.[1]

قام مسؤولو مكتب جبهة التحرير الوطني الوطنيّ بسويسرا بحملة إعلامية ضد اللفيف الأجنبيّ، بعد ظهور الوجه الحقيقي للمساعي السلمية الفرنسيّة في الجزائر التي كشفها كل من "برينو نولي و"فرانز ريسبي"، وضد مشاركة اللفيف الأجنبي في محاربة الثورة الجزائرية، حيث تم تجنيد بعض اللجان السويسرية. [2]

### 3-2-2-3- الحملة الدعائية ضد اللفيف الأجنبيّ بمدينة زيوريخ 1959م:

قام الإعلام السويسريّ بشن حملة دعائية عنيفة ضد تجند الشباب السويسريّ في صفوف اللفيف الأجنبي من مدينة زيوريخ وبرن والسبب راجع إلى توجه دفعة جديدة من المجنّدين من مدينة زيوريخ في مارس 1959م كما ذكرنا سابقا وقضية المحاكمة التي جرت بالنّاحيّة السادسة بتورط شاب سويسريّ ينحدر من مدينة زيوريخ مجند باللفيف الأجنبي في جريمة قتل طفلة عمرها عشر سنوات بالجزائر، وهذه الحملة أدت إلى استنكار القنصل العام لفرنسا بمدينة زيوريخ السيد "أوجين ورنت" **(Eugéne Wernert)** حث دافع على اللفيف الأجنبي الفرنسي، واغتنم مكتب جبهة التحرير

---

بدأ مشواره الدبلوماسي كسفير بسلوفينيا ثم سفيرا لفرنسا ببرن بسويسرا يوم 24 سبتمبر 1954 ليعين سنة 1961 سفيرا باليابان. **أنظر**. Journal De Genéve ; n 284 ; mardi 5 decembre 1961 ;p 3 :

(1) Damien Carron, **op.cit**;p116-117.

(2) أحمد مسعود سيد علي: "**تطور الثورة الجزائرية، سياسيا وتنظيميا (1960–1961) من خلال مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961**، رسالة ماجستير تاريخ الثورة (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2، 2001–2002، ص 93.

الوطني الوضع حيث شكل العديد من اللّجان ضد تجند الشّباب السويسريّ في اللفيف الأجنبي وساهمت هذه الحملة إلى قيام رئيس القسم الفدرالي السيد "ماكس بتي بيير" بخطابه الشهير سنة 1959م كما ذكرنا سابقا.[1]

### 3-3- المحكمة العسكريّة وقضايا مجندي اللفيف الأجنبيّ 1959م:

صدر حكم من المحكمة العسكرية للناحية السادسة بتاريخ 18 فيفري 1959م بمدينة زيوريخ عقوبة سجن في حق شاب سويسريّ كان مجنداً في صفوف اللفيف الأجنبيّ بخمسة أشهر سجناً، هذه القضية عرفت صدى كبيراً، قدم المتهم لهيئة المحكمة وثيقة مكتوبة بألة راقنة تتكون من ثلاث صفحات أرفقت مع الملف، وقد صرح أنه اشترك مع جيشه في أعمال عنف ضد المحتمع المدني، وارتكب تلك الجرائم بأمر وتهديد من قبل مسؤوليه خاصة الجريمة المرتكبة في حق طفلة تبلغ عشر سنوات.[2]

وحيثيات الجريمة حسب الشّاهد "ايدوين سشبلي" **(Edwin Schibli)** كما يلي حيث قال: "وقعت الجريمة بقرية تقع نواحي مدينة باتنة، خلال حملة استطلاعية وتفتشية للجيش لم نجد بها إلا النساء والأطفال بمكان الفلاقة وبعد تفتيش المنازل وجدنا جهاز راديو **(poste radio)** في أحد المنازل وبه عجوز وطفلة تبلغ سن 10 سنوات ولم تعرفا الإثنتان استعمال الجهاز ولكن لابد علينا إيجاد المتهم لهذا حملنا الطفلة صاحبة 10 سنوات وأمرني النقيب"بولمان" **(Bollmann)** بما أنه عندي خبرة في التصويب بقتلها، بطبيعة الحال ترددت بإنجاز تلك الجريمة لكن النقيب وضع

(1) Gazette De Lausanne, **« A la suite d'un proces une violente compagne s'est engagée a Zurich contre la légion étrangére**, Quotidien, 24 mars 1959, n 69, p5.
(2) Gazette De Lausanne," **« L'ambassade De France Dément Les Propos D'un Ancien Légionnaire** »,n°75,Mercredi 1er avril 1959,p 5.

السلاح في ظهري يهددني بقتلي إذا لم أقتلها وإذا بي قتلتها برصاصة في رأسها فتوفيت فورا".[1]

وهناك شهادات أخرى كلها تثبت وتفضح الجيش الفرنسي من خلال أعماله الإجرامية ضد الشعب الجزائريّ مثل ما قاله أحد المجندين "عند محاصرة مجموعة من "المتمردين" لا يمكن أن نجعلهم أسرى حتى ولو أرادوا الاستسلام نقتلهم، إن "المتمردين" هم لصوص وقطاع الطرق نقوم بحرق المزارع وقتل السكان واخفائهم، نحن مكلفين بمعرفة أماكن "المتمردين" للقضاء عليهم"، وعند محاصرة مجموعة من "المتمردين" لقد قتلنا المئات منهم أغلبهم شباب يقاومون ببسالة إلى أخر لحظة لكنهم قليلوا الخبرة. لا تعجبوني المصلحة، خاصة عندما يعطيك أمراً بإطلاق الرصاص على النساء والأطفال بلا مقاومة، نفس الوضع عندما يجب علينا القيام بعملية تمشيط لمنطقة ما ونحصل على أسلحة "المتمردين" التي وجدت نحرقها إلى أن تتحول إلى رماد من خلال هذا أحسست أنني أقاوم لأسباب غير عادلة".[2]

إن المتهمين استفادوا من مساعدة السيد "فانز كرسبي" والمعلومات التي أعطيت للمحكمة العسكريّة كذللك للصّحافة كان لها تأثير على المجتمع المدني السويسريّ واستغل كل ما وقع في المحكمة العسكريّة ومسألة اللفيف الأجنبيّ على إدانة الجيش الفرنسيّ والتواجد الفرنسيّ بالجزائر. إن اعترافات الشاب المجند في اللفيف الأجنبي خدمت السيد فرانز في مواصلة مقاومته من خلال كتبه واستمرار تعاونه مع اللجنة لإعادة المجندين الفارين من اللفيف الأجنبيّ وحصوله على وثائق وتسجيلات لاعترافات المجندين[3] وبهذا أصبحت جبهة التحرير الوطني والسيد "وينفريد مولر" في وضع قوي وتحصل "فرانز" على دعوة لزيارة الجزائر لتأسيس الشبكة مع العلم ان السيد

(1) Damien carron, **op.cit** , p 312,313.
(2) Ibid, 313.
(3) Damien Carron, **op.cit**,p114,115.

مولر (سي مصطفى) كان على اتصال مع "السيدة" ماري مادلين بروماين"[1]-(**Marie-Madeleine Brumagne**) بمدينة لوزان.[2]

إن شهادة الشاب "ايدوين سشبلي" أثارت وراءها حملة عنيفة من طرف صحف عديدة سويسريّة وأجنبية في ظل غليان الرأي العام السويسريّ مما جعل الحكومة السويسريّة تأخذها بجدية لأن طريقة الحملة والميزة التي غلبت عليها تسبب في قلقها على حيادها.[3]

### 3-3-1- رد الفعل الفرنسيّ على شهادات المجندين السويسريّين:

جاء رد فعل فرنسا من خلال سفيرها بمدينة برن بتدخل واتصاله بالسيد "ماكس بيتي بير" مؤكدا أن هناك علاقة بين الحملة الدعائية القائمة في سويسرا ضد اللفيف الأجنبي والدعاية ضد فرنسا التي تقوم بها جبهة التحرير الوطنيّ وأن هناك نزعة من تلك الحرب الإعلامية التي هاجمت الجيش الفرنسي واتهمته بالإجرام والشراسة[4]، ولم يتوقف السفير الفرنسي عند هذا الحد بل قام بنشر تكذيب نشر من خلال وكالة سويسريّة "أت س"(ATS)، يوم 31 مارس 1959م حسب الرواية الفرنسيّة فإن الشاب "ايدوين" لم يكن أبدا مجنداً ضمن فرقة المظليّين كان مسجل في اللفيف الأجنبي تحت رقم 121-545 وتحت اسم "**Klaus Schmber**" والتحق بفرقة الخيالة بمعسكر في الفاتح من أكتوبر سنة 1958، ولم يشارك في حتى العملية لا في ناحية معسكر ولا

---

(1) **ماري مادلين بروماين:** اعلامية وعضوة في شبكة سويسرا الداعمة لحزب جبهة التحرير الوطني ولدت يوم 8 جويلية 1920 بمدينة ليون الفرنسية ،عملت بجريدة "لاتريبن دو لوزان "حيث كانت تنشر نشرية إخبارية عنوانها "**النشرية المعادية للعنصرية والمناهضة للاستعمار**" وهي دورية موجهة للرأي العام السويسري، توفيت يوم 10 نوفمبر 2005 بلوزان بسويسرا. **أنظر**، رشيد خطاب، "**أصدقاء الخاوة** "، تر: مصطفى ماضي، دار الخطاب، الجزائر، ص 63.

(2) Damien carron, op.cit , p 314.

(3) **Ibid**, p 314.

(4) رشيد خطاب، "**أصدقاء خاوة**"، تر: مصطفى ماضي، دار الكتاب، الجزائر ، ص 63.

في باتنة، أما فيما يخص العسكري "**Bollman**" الذي أعطى أوامر اقتراف الجرائم فإن هذه الشخصية غير موجودة في الواقع[1] التي أدلى بشهادته وأن الجيش الفرنسي لم يرتكب أية جريمة في حق الشعب الجزائري[2]، إن السلطات السويسريّة واعية بخطورة شهادة الشاب السويسريّ، إن الجيش الفرنسيّ خالف اتفاقيات الدولية زيادة على أن "برن" على علم بكل ما نشر في فرنسا سنة 1959م فيما يخص موضوع التعذيب وكذلك تدخل الصحافة من خلال شخصيات مثل "فرانسوا مورياك"[3] **(François Mauriac)** من خلال مقالته التي تحمل عنوان "السؤال"، وفي سنة 1957م صدر كتاب "لهنري سيمون" ضد التعذيب" وجورج أرنو وجاك جيفريس صدر كتاب تحت عنوان من "أجل جميلة بوحيرد" تصفحها كلها السيد "ماكس بتي بيير" كما أعيد التحقيق مع الشاب السويسريّ فتم التأكد من صحة شهادته، فسوف يتقدم السيد "ماكس بتي بيير" من البرلمان الوطني للرد على استفسارات وأسئلة أحد النواب الاشتراكيين من مدينة زبوريخ يدعى "أتو شوتس"(**Otto Schutz**) بتاريخ 17 مارس 1959.[4]

## 4- موقف الشّرطة الفدرالية السويسريّة من نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني الوطنيّ بسويسرا 1954م:

شهدت سويسرا نشاطاً مبكراً من قبل مناضلي الحركة الوطنيّة وليزداد مع اندلاع الثّورة التحريريّة، منه نشاط السيد محمد بوضياف وأحمد بن بلة وفرحات عباس ساعدهم على ذلك عدة عوامل منها قرب المنطقة من فرنسا مما سهل مهمة عقد

(1) Journal de Genéve, **« La France réfute les allégations d'un ancien légionnaire »**, N° 76, Jeudi 02 Avril 1959, P 02.

(2) Damien Carron ; **Op.cit**; p 114.

(3) **فرانسوا مورياك:** كاتب فرنسي ولد يوم 11 أكتوبر سنة 1885 بمدينة بوردو دافع عن القيم الروحية والدينية وله مواقف انسانية وأخلاقية كما وقف ضد احتلال بلاده للجزائر والمغرب الأقصى، كما اتخذ مواقف مساندة للمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي كان يكتب في عدة صحف مثل صحيفة "الفيغارو" توفي يوم 01 سبتمبر سنة 1970، أنظر: رشيد خطاب، **"أصدقاء خاوة"**، تر: مصطفى ماضي، دار الكتاب، الجزائر، ص 504.

(4) Dodis ch/10698, **op cit**, p 01.

اللقاءات والاجتماعات بحضور العناصر الوطنية المتواجدة بفرنسا، فكانت سويسرا منطقة عبور وأرضية خصبة لهم لعقد الاجتماعات، لكن الجزائريين تعرضوا لمضايقات من قبل الشرطة الفدرالية السويسرية للحد من نشاطهم بتحريض وضغط من المخابرات الفرنسية.[1]

**4-1- اللقاءات والاجتماعات:**

**4-1-1- لقاء محمد بوضياف وأحمد بن بلة ببرن (المقابلة الأولى) 7 جويلية 1954:**

يعود أول لقاء لزعماء الحركة الوطنيّة قبل اندلاع الثّورة التحريريّة أثناء ظهور أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين المصاليين والمركزيين، وتأسيس اللجنة الثّورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1954م، حيث حاول رئيسها المناضل محمد بوضياف حل الأزمة فسافر إلى سويسرا عندما أخبروه في بداية شهر جويلية بعض مراسلي المصاليين والمركزيين بأن المناضل بن بلة متواجد بسويسرا وأنه يرغب في ملاقاته فانتقل إلى الخارج لمحاولة فهم الوضع هناك وإقناع مندوبية القاهرة بالانضمام إليهم فوصل إلى سويسرا محمد بوضياف يوم 7جويلية 1954م[2] هناك علم بأن تواجد المندوبية الخارجية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لحل الأزمة الواقعة داخل الحزب[3]، وحضور بن بلة ومحمد خيضر كممثلين للمندوبية الخارجية لإصلاح بين الاتجاهين وكان المبعوثان قد إلتقيا بمزغنة وفيلالي من جانب المصاليين وحسين لحول

(1) عمر بوضربة، "**النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**"، المرجع السابق، ص

(2) محمد بوضياف، "**التحضير لأول نوفمبر 1954**"، ط2 ، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر 2011، ص52.

(3) **المصدر نفسه**، ص 52-53.

ومحمد يزيد من جانب المركزيين وكانت تلك اللقاءات بسويسرا لحل الأزمة، بعد عدة محاولات بقي الطرفان متماسكان بموقفهما[1].

نتيجة لذلك تذمر محمد خيضر وعاد إلى القاهرة تاركا أحمد بن بلة في "برن" لمقابلة السيد بوضياف الذي اتصل به بمجرد وصوله إلى "برن" وأخبره بمجريات الأحداث ما ينتظروه من المندوبية الخارجية فأبدى بن بلة على موافقته كما وعدهم بأنه يعمل على اقناع أعضاء اللجنة الخارجية لمساندتهم ومساندة المصريين كذلك، ويقول المؤرخ الطاهر جبلي: "أن فكرة مشروع لتمويل الثورة بالأسلحة عبر الواجهة البحرية تعود الى هذا اللقاء التاريخي الذي جمع بن بلة وبوضياف بعبد الكبير الفاسي من المغرب في برن بسويسر".[2]

### 4-1-2- لقاء محمد بوضياف بلحول الحسين ومحمد يزيد جويلية 1954 م:

أبدى كل من السيد حسين لحول والسيد محمد يزيد رغبتهما في مقابلة السيد محمد بوضياف بالعاصمة السويسريّة برن ونظرا لأهمية المقابلة طلب محمد بوضياف حضور السيد مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد والعربي بن المهيدي إلى سويسرا لحضور اللقاء فكانت المناقشات مع عضوي اللجنة المركزية طويلة وتم الاتفاق على النصر لا يكون وراء مصالي الحاج لذلك يجب حل اللجنة المركزية والتحاق بعض أعضائها إلى جانب المندوبية الخارجية وأن تضع اللجنة المركزيّة جزء كبير من الأموال لكي يتم العمل والتحضير الجيد للعمل المسلح.[3]

---

(1) عيسى كشيدة، "**مهندسو الثورة**"، شهادة، ط 2، تر موسى أشروشور، زينب قبي، مراجعة زينب قبي، تقديم عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 20.

(2) الطاهر جبلي، "**الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962**"، دار الأمة، الجزائر، ص 277.

(3) محمد بوضياف، مصدر سابق، ص 52-53.

### 4-1-3- لقاء محمد بوضياف وأحمد بن بلة بسويسرا (اللقاء الثاني) أوت 1954:

جرت مقابلة ثانية بسوبسرا جمعت كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد وأحمد بن بلة في بداية شهر أوت قصد الاتصال بالمسؤولين المغاربة والتونسيين الذين قد تكلف السيد أحمد بن بلة بدعوتهم فتمت المقابلة مع "عبد الكبير الفاسي" من جانب المغرب و"عزوز عزالدين" من الجانب التونسي فتم الاتفاق مع عبد الكبير الفاسي أن المناضلين الجزائريّن يتصلون بالمناضلين المغاربة الموجودين بالريف المغربي كما وعد بتزويد المناضلين الجزائريّن بأسلحة في الريف خلال مدة لا تتعدى شهراً بعد دفع المال في حسابه البنكي في "زوريخ". تم جمع مبلغ 1.400.000 فرنك قديم وكلف السيد رابح بيطاط بتسليمها أين التقى بن بلة معه في مدينة "برن" وبعد مرور أسبوعين لم يأت إلى طرابلس أي نوع من السلاح أما المال الذي دفع في سويسرا إلى حساب "عبد الكبير الفاسي" كان بن بلة قد اقتطع منه 200.000 فرنك لتغطية نفقاته فلم يتم الحصول على الأسلحة ماعدا الوعود الشفوية[1]. مع العلم أن في ذلك الصيف احتضنت سويسرا كأس العالم لكرة القدم وجمع النهائي بين ألمانيا الفدرالية والمجر ونظرا لذكاء العناصر الوطنية اغتنموا هذا الحدث هروبا من رقابة الشرطة الفدرالية التي كانت منشغلة بتوفير الأمن فكان اجتماع بفندق "على بعد خطوتين من محطة القطار "سيمبلون" **(simplon)** فقامت المخابرات الفرنسيّة بمراسلة الشّرطة الفدرالية واخبارها بأن الجزائريّن دخلوا الأراضي السويسرية فتم التحري عن الموضوع دون الحصول على نتيجة فكانت الاجتماعات بسويسرا هي تحضيرا للثورة التحريرية.[2]

وعشية اندلاع الثّورة المسلحة كان السيد محمد بوضياف مازال متواجداً "بمدينة برن وبالتحديد يوم 29 أكتوبر 1954م حيث بعث برسالة شرح فيها ظروف وأسباب

---

(1) محمد بوضياف، **المصدر السابق** ، ص 58-59.

(2) Damien carron **;op.cit**; 2013 ;p111.

تأخره خاصة اجراءات الحصول على التأشيرة التي تستدعي وقتاً، كما أرسل بالبريد السريع بيان أول نوفمبر من أجل اذاعته عبر أمواج اذاعة صوت العرب بالقاهرة[1]. وصل القاهرة يوم 2 نوفمبر مكث بها أياماً ثم عاد إلى سويسرا ليلتقي "بمراد طربوش".

### 4-1-4- لقاء محمد بوضياف مع مراد طربوش بسويسرا 1955:

إنطلقت الثورة المجيدة في الفاتح نوفمبر 1954 وقررت جبهة التحرير الوطني تأسيس نواة لها بفرنسا تتمثل في تأسيس إتحادية جبهة التحرير الوطني الوطني، وكلف المناضل محمد بوضياف بما أنه مسؤول الوفد الخارجي ومنسقه بهذه المهمة المناضل "مراد طربوش"[2] حيث إلتقى معه في بداية سنة 1955 بسويسرا سرا وأسند له مهمة تنظيم الناحية الباريسية، وقام مراد طربوش بجولة عبر المدن الفرنسية قبل الشروع في تكوين خلايا (ج.ت.و) داخل التراب الفرنسي وإستطاع تجنيد سوى 2000 مناضل لصالح جبهة التحرير الوطني الوطني من مجموع 7000 منخرط ضمن تنظيم المصاليين[3]، كما بعث محمد بوضياف رسالة من مدينة زيوريخ السويسرية رسالة إلى مسؤولي فدرالية ج.ت.و بفرنسا بتاريخ 14 جانفي 1955 كشف فيها"أن الوضعية بفرنسا بالنسبة للتعريف بالثورة لدى الجالية الجزائرية لازالت غير واضحة والعمل بطيئ هناك نظرا للعراقل والأكاذيب التي ينشرونها أنصارعبد الله فيلالي (الخفيف) هؤلاء شكلوا جماعات لمواجهة عناصرنا في العديد من المناطق بباريس... وينشرون الرعب

---

(1) محمد عباس، "**اغتيال ... حلم أحاديث مع بوضياف**"، دار هومه، الجزائر، 2009، ص 65. **أنظر** ملحق رقم:

2) **مراد طربوش:** عضو سابق في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في سنة 1951 وهو من أوائل المسيرين لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. **أنظر:** عاشور شرفي، "**قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**"، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، ص227.

(3) سعدي بن زيان، "**دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954**"،ط2، ثالة للنشر، الجزائر، 2009، ص 34.

في أوساط المهاجرين خاصة المتعاطفين مع جبهة التحرير الوطني..." [1] وتم لقاء الثاني بين محمد بوضياف ومراد طربوش في فصل الربيع من سنة 1955 بسويسرا حيث قدم له مراد طربوش تقريرا عن إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، لكن أعين المخابرات السويسرية كانت تتبع تحركات مناضلي ج.ت.و وتم إعتقال محمد بوضياف وياسف سعدي وصادرت التقرير وأرسلته إلى نظيرتها المخابرات الفرنسية **(D.S.T)**.[2]

### 4-1-5- لقاء منترو (Montreux) ماي وجوان 1958:

كما شهدت مدينة منترو (Montreux) السويسرية في شهر ماي 1958 لقاء بين فرحات عباس المقيم بها و"عبد الرحمان فارس"[3] الذي جاء لمقابلته بما أنه صديقه من جهة ومن جهة أخرى جاء ليخبره بالمحادثات التي أجراها مع ديغول وتسليمه لمذكرة كتابية ممضاة من طرفه وقبل افتراقهما قال له فرحات عباس: "إن ديغول هو

---

(1) DZ/AN/2G/01/06/001.

(2) دحو جربال، "**المنظمة الخاصة لفيديرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013، ص 26.

ملاحظة: هناك اختلاف بين شهادة علي هارون وموسى القبايلي في أن علي هارون ينسب تسرب المعلومات إلى طربوش نفسه لما أعتقل عند الحدود السويسرية بعد لقاءه مع بوضياف، لكن المناضل موسى القبايلي ينسبها إلى ياسف سعدي.

(3) **عبد الرحمان فارس:** مناضل جزائري ولد يوم 30 جانفي 1911 بمدينة أقبو ببجاية، درس الحقوق بالجزائر العاصمة تم تعينه في وظيفة موثق التي تقلدها في كل من البرواقية والقل والقليعة، وكان قد مارس وظيفة محضر قضائي في مدينة سطيف وكاتب الضبطية في مدينة سبدو كان عضو في المجلس العام لمدينة الجزائر ثم أصبح = نائبا بالمجلس الجزائري سنة 1946 تعرض للاعتقال من طرف السلطات الاستعمارية يوم 15 نوفمبر 1961 وأطلق سراحه غداة وقف إطلاق النار، عين في المرحلة الانتقالية رئيسا لهيئة التنفذية المؤقتة وبعد الاستقلال أصبح عضو في المكتب السياسي واعتقل سنة 1964، وبعد ذلك اعتزل السياسة إلى غاية وفاته يوم 13 ماي 1991. أنظر: عبد الرحمان فارس، "**الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1954 – 1965**" ، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 5.

الفرنسي الوحيد الذي يمكننا التفاهم معه وسيكون خصما عنيدا فلا داعي للاستسلام وراء الأوهام ستتواصل الحرب".[1]

أما اللقاء الثاني كان في شهر جوان 1958م جمع كل من عبد الرحمان فارس وجان عميروش[2] وفرحات عباس بنفس المدينة السويسريّة حيث قدم عبد الرحمان فارس تقريراً مفصلاً إلى فرحات عباس عن محادثته مع الجنرال ديغول وعن عرض ديغول عليه منصب وزير دولة في حكومته وكان رد فرحات عباس "ينبغي أن تحترس من الأمرو يجب على وجه الخصوص، أن يبقى عرض ديغول في طي الكتمان، وإذا كشفت عنه فسوف يتم استغلاله بطريقة مغرضة من طرف جميع خصومنا، لابد أن أستشير بهذا الخصوص، بقية قادة جبهة التحرير الوطنيّ ... "وقد أبلغه فرحات عباس أنه ان توفرت عنده أية معلومات أن يتصل بالسيد "بن قطاط" في جنيف لأنه هو المكلف بالاتصال مع القاهرة.[3]

## 4–2– سويسرا منطقة عبور مناضلي جبهة التحرير الوطني الوطني:

شهدت سويسرا مرور عدد كبير من مناضلي (ج .ت.و) عبر أراضيها إما لقطع الحدود بالنسبة للفارين من فرنسا الى دول أوربية أخرى أو عربية وذلك بحصولهم على وثائق من السفارات العربية الموجودة بسويسرا وذلك بحصولهم على وثائق تونسية ومغربية ومصرية على وجه الخصوص، أو لعقد صفقات للحصول على أسلحة أو

(1) عبد الرحمان فارس، "**الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945 –1965**"، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 104.

(2) **جان عميروش الموهوب:** صحفي وكاتب جزائري ولد سنة 1906 بقرية صغيرة بالصومام ببجاية من عائلة اعتنقت المسيحية، كتب عدة مقالات مناهضة لفرنسا مما أدى إلى تجريده من وظيفته كرئيس تحرير جريدة توفي يوم 17 أفريل 1962. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 244–245.

(3) عبد الرحمان فارس، مصدر سابق، ص 106–107.

للعلاج، ومن بين المناضلين الذين مروا بسويسرا نذكر على المناضل "أحمد حدانو" المعروف بأحمد الكعبة[1] كان على صلة بممثلي الولاية الرابعة وعندما شرع المتطرفون من المستوطنين في تصفية المناضلين شعر السيد أحمد بالخطر على نفسه فطلب من مناضلي الولاية الرابعة انضمامه إليهم أو مساعدته على مغادرة البلاد فقام الرائد "سي محمد بونعامة" بتكليفه بمرافقة عون اتصال المدعو "الهواري" الذي كان يتأهب للسفر إلى مدينة لوزان في مهمة تخص الحكومة المؤقتة هناك[2]، حاولت خلية جبهة التحرير الوطني تأمين له رخصة المرور لكن المناضل أحمد الكعبة كان ما يزال مسجلاً في قائمة المناضلين الجاري البحث عنهم منذ الفاتح نوفمبر 1954م وبالرغم من حصوله على رخصة تخلص منها وركب السفينة بتذكرة من الدرجة الأولى وهو يرتدي هنداماً أوربياً لصرف الشبهات عنه فمر بسهولة أمام شرطة الحدود ومن مرسيليا التحق المناضلان بايفيان الفرنسية إلى مدينة لوزان السويسرية بعد أن ساعدهما المناضل "محي الدين طلبة "على عبور بحيرة ليمان ولوزان وبوصولهما إلى سويسرا قام أحمد الكعبة بتوديع رفيقه الهواري واتجه إلى كولونيا بألمانيا الاتحادية حيث التقى برفاقه في قيادة اتحادية جبهة التحرير الوطني الوطني أمثال "بوداود" وفضلا عن ممثل الحكومة المؤقتة "حفيظ كرمان" الذي تكفل به هناك.[3]

أما المناضل "الطاهر بن عائشة" فمروره بسويسرا سنة 1956م كان بهدف دعم القضية الجزائرية والتعريف بالثورة الجزائرية ثقافيا حيث اتصل به المناضل "التهامي الوحلة" من جنيف بهدف المشاركة في توسيع دعم ومساندة الفئات المثقفة المغاربية

(1) محمد عباس، "**مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ (2)**"، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 227.
(2) المرجع نفسه، ص 227.
(3) محمد عباس، "**مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ**" **(2)**، دارهومه، الجزائر،2012 ، ص 227.

والعربية للثورة الجزائرية من خلال المناضل القومي "عاطف دانيال" أخذ بن عائشة ينشط ضمن الفئة المثقفة لكن لفترة وجيزة ليعود إلى تونس.[1]

أما المناضل والدبلوماسي "عبد المجيد صانع" فقد دخل إلى سويسرا هاربا من فرنسا وهو في حالة صحية متدهورة نتيجة التعذيب التي قامت به الشرطة الفرنسية، وقد قام بتهريبه إلى جنيف قس وطالب فرنسي حيث دخل إلى المستشفى بسويسرا للعلاج، ومن بين الذين كانو يزورونه "حفيظ كيرامان" و"موسى بوضياف"،"الطيب بولحروف" والدكتور "جيلالي بن تامي" وبعض أعضاء الحكومة المؤقتة كـ"محمد خميستي" و"محمد بن يحي" وبعد خروجه من المستشفى بدأ نشاطه الدبلوماسي حيث إنضم إلى شبكة جونسون كما كان ينشط في جنيف ضمن "جمعية اللاجئين الجزائريين".[2]

كما كان للطلبة نصيب من المهمات بسويسرا ففي سنة 1955م كلف المناضل "أرزقي باسطة" بمهمة خاصة إلى فرنسا عبر محطة زوريخ في سويسرا بمرافقة طالبين وبينما هم يتأهبون للسفر جاء مسؤول محلي يدعى "شباطة" وطلب من باسطة أن يصطحب معهم شخصا رابعا يدعى "مولود بن نونة"، كان باسطة قد لقي هذا الأخير من قبل في حمام بطرابلس وشاهده مع شخص أوربي يتحدث الفرنسية واضطر إلى تقديمه لباسطة على أنه سائح ألماني في مدينة زيوريخ السويسرية[3]، نزل الأربعة بفندق وهناك بدأ باسطة يلاحظ تصروفات بن نونة الغريبة والتي تستدعي الحذر والقلق حيث أصبح باسطة يراقبه ويتسلل وراءه خارج الفندق حيث اكتشف أنه كان على موعد

---

(1) محمد عباس، **المرجع السابق** ، ص 79.

(2) جريدة النصر، يومية جزائرية، " **المجاهد والدبلوماسي عبد المجيد الصانع:إبن قسنطينة الذي رمم العلاقات الجزائرية الأمريكية**" 1 أكتوبر 2019.

(3) أرازقي باسطة، "**مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية**"، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 189–190.

مع نفس الشخص الذي شاهده معه في طرابلس من قبل وهو من المخابرات الفرنسية عاد باسطة بسرعة للفندق وطلب من الطالبين بمغادرة الفندق في الصباح الباكر بالدخول إلى التراب الفرنسي بعدما أخبرهما بالأمر لتفادي التبليغ عنهما من قبل الخائن بن نونة،[1] كان باسطة على موعد أيضا مع بوضياف بزيورخ فأخبره بأمر بن نونة فطلب منه أن يستدرج بننونة بالعودة معه إلى طرابلس على أن يتولى المسؤولين أمره هناك، حتى أن عبان رمضان في رسالة أرسلها إلى محمد خيضر أنب فيها أعضاء الوفد الخارجي "كيف تقبلون في صفوفكم كل من هب ودب، مثل المدعو بن نونة".[2]

ومن نشاطات مناضلي جبهة التحرير الوطني بسويسرا هو مشاركتهم في **مؤتمر دولي خاص بمنظمة التسلح المعنوي** المنعقد بضواحي مدينة مونترو(Montreux) السويسرية سنة 1955م مؤسس هذا التنظيم الدكتور "بيكمان".

ولهذا التنظيم مندوبون دائمون عبر العالم، ويستقبل المنتمون إليه أينما حلوا بكل حفاوة وشارك المناضل "منصور بوداود"[3] كممثل لجبهة التحرير الوطني بتكليف من المناضل "عمر أوصديق" نائب أوعمران وقائد المنطقة الرابعة بهدف جمع ما أمكن من

---

(1) محمد عباس، "**مثقفون في ركاب الثورة**"، ص 125 وأنظر: أرزقي باسطة، "**مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية**"، دار الهدى، الجزائر،2009،ص 189 – 204.

(2) محمد عباس، "**مثقفون في ركاب الثورة**"، **المرجع السابق**، ص125.

(3) **منصور بوداود:** هو موح أرزقي بوداود المدعو منصور بدأ نضاله سنة 1944 بناحية بغلية (بومرداس) في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم إنضم إلى المنظمة الخاصة بالعاصمة، وباندلاع الثورة إنضم إلى جبهة التحرير الوطني الوطني حيث نشط في ميدان التسليح بالغرب منذ أواخر 1955، أرسله العقيد عمار أوعمران قائد المنطقة الرابعة عمل مع محمد بوضياف إلى غاية 1956 ثم واصل المهمة مع عبد الحفيظ بوالصوف في إطار وزارة التسليح والاتصالات العامة (المانغ). **أنظر**: محمد عباس، "**في كواليس ... مرافعة... في سبيل الاستقلال**"، دار المعرفة، الجزائر، 2015، ص 185. (شهادة منصور بوداود).

معلومات حول هذا التنظيم، كما شارك الشيخ "بوزوزو" وشخصيات أخرى منها "عبد القادر وقواق" و"إبراهيم أبوبوزار"، وأحد المقربين من مصالي الحاج.[1]

وجد مناضل جبهة التحرير الوطنيَ في استقباله أحد عناصر هذا التنظيم الذي لازمه كظله وكان يتقاسم معه إقامة ومبيتا طوال أسبوعين كاملين، تحول المؤتمر إلى نوع من التربص المغلق الذي يستهدف تلقين المشاركين مبادئ وتعاليم محددة حسب برنامج يومي مكثف، تستغل فيه حتى فترات تناول الطعام فقد كان المناضل "منصور بوداود" مثلا يفطر مع الأمريكان ويتغذى مع الألمان ويتناول شاي الخامسة مع الانجليز والعشاء مع الفرنسيين، وكان كل مساء على كل المشاركين ملزمين مشاهدة مسرحية بعنوان "فريدم" (الحرية) كما أن هذه المنظمة تحرم بعض السلوكيات مثل التدخين وشرب الخمر. وكان الشيخ "بوزوزو"[2] حريصا على تطبيق هذه المبادئ كما تدخل الشيخ بوزوزو أمام التجمع بإلقاء كلمة حملت الكثير من تعابير المسكنة والاستعطاف للفرنسيين على حد قول المناضل منصور بوداود عكس الجنرال "كاترو"[3] الذي انتقد سيادة بلاده التي اختارت سبيل القوة بدل الحوار والتفاوض، وفيما يخص الشيخ بوزوزو الذي أصبح دائما في هذا التنظيم وأفاد الحركة المصالية بذلك حين أرسلته إلى نيويورك لمنافسة جبهة التحرير الوطنيّ في أروقة الأمم المتحدة.[4]

---

(1) محمد عباس، "**في كواليس... مرافعة ... في سبيل الاستقلال**" دار المعرفة، الجزائر، 2015 ، ص 191.

(2) **الشيخ بوزوزو:** هو أحد علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومرشد الكشافة الإسلامية ومدير جريدة المنار، ولد يوم 22 فيفري 1918 في مدينة بجاية، كان جده قاضيا وعمه آغا، احتك مبكرا برجال الإصلاح على رأسهم الشيخ ابن باديس، ساهم في تأسيس المساجد والمدارس الحرة، توفي يوم 27 سبتمبر 2007 عن عمر يناهز 89 سنة، دفن بمسقط رأسه. **أنظر:** أبو بكر الصديق حميدي، مرجع سابق، ص 215–216 وكذلك: محمد عباس، كواليس ... مرافعة ... في سبيل الاستقلال ، مرجع سابق، ص 190.

(3) **الجنرال كاترو:** جنرال فرنسي حكم الجزائر بعد الحرب العامية الثانية.

(4) محمد عباس، "**كواليس...مرافعة...في سبيل الاستقلال**"، مرجع سابق، ص 191.

كذلك المناضل "عبد الرحمان بن العقون" قرر مغادرة التراب الفرنسي لأسباب أمنية في شهر مارس من سنة 1957 متوجها نحو مدينة "بال" سويسرية فساعده على عبور الحدود الفرنسية السويسرية "عمر قادم" أحد تلاميذته كان يعمل على الحدود وكان بن العقون برفقة "حمداني الأكحل عياط" وصلوا إلى مدينة بال يوم 28 مارس 1957 وفي اليوم الموالي وصل بن العقون إلى العاصمة برن حيث مكث بها وقت طويل باحثا على عنوان مسؤول (ج.ت.و) بسويسرا "عدة بن قطاط" فتحصل على عنوانه من السفارة المصرية هناك[1]، حيث كان المناضل "بن قطاط" يقيم في قرية صغيرة تسمى "مونترو" فإلتقى به بن العقون وطلب منه تحضير له أوراق من أجل السفر إلى البلاد العربية فطلب منه "بن قطاط" التريث والصبر لأن الوضع في سويسرا غير ملائم بسب قضية الجوسسة التي تورط فيها الوكيل العام السويسري "ريني دوبوا" لصالح فرنسا وانتحاره وأن الإتصال بباريس كان صعبا لأن أعضاء مكتب جبهة التحرير بباريس كلهم إعتقلوا، وأثناء تواجده بسويسرا تجول في مدنها من برن إلى جنيف إلى لوزان وفي برن التقى بالكاتب المصري "عبد الرحمن بدوي" كان ملحقا ثقافيا في السفارة المصرية ويذكر بن العقون أن الشرطة السويسرية أزعجته وهو نائم في الفندق بالبحث على حالته المدنية وعن سبب تواجده بسويسرا، فتحجج بوضعيته الصحية وأنه في فترة نقاهة، وفي 11ماي 1957 أستطاع الحصول على جواز سفر من القنصلية السورية بسويسرا من أجل أن يذهب إلى دمشق بعد تدخل "عبد الحميد مهري" ثم حصل على تأشيرة مرور من القنصلية التركية والقنصليات بيوغسلافيا وبلغاريا والنمسا، وبعد طول انتظار بن العقون استطاع السفر بعد أن مكث بسويسرا شهرين.[2]

(1) عبد الرحمان بن العقون، **المصدر السابق**، ص 216-220.

(2) **نفسه**، ص 220-228.

كما كانت سويسرا محطة مهمة لإستقبال فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم عندما وجهت (ج.ت.و) نداء إلى اللاعبين الجزائريين المهاجرين بفرنسا وينشطون بالنوادي المحترفة الفرنسية قصد إلتحاقهم بالكفاح، وإستجاب اللاعبين للنداء بعدما حصلوا على وعود من مسؤولي فدرالية (ج.ت.و) بالتكفل بعائلاتهم وممتلكاتهم، وكان خروج اللاعبين من فرنسا سنة 1958، وتم إجتماعهم بجنيف كمحطة ثانية بعد فرنسا ثم السفر إلى تونس، شغلت قضية رحيل اللاعبين الجزائريين عن النوادي الفرنسية الرأي العام الفرنسي.[1]

كما إلتحق بهم أربعة لاعبين أخرين جدد قادمين من باريس، ثم سويسرا فروما وصولا إلى تونس يوم 29 جويلية 1958، واللاعبين هم: الأخوان "محمد وعبد الرحمان سوكحان **(Soukhane)** إسماعيل إيبرير(**Smail Ibrir**) شريف بوشاش **(Chérif Bouchache )** كانوا برفقتي لاعبين اثنين وهما "قادر معزوز(**Kader Mazzouz**) وعبد الحميد زوبا **(Zouba)** استقبلوا في تونس من طرف أحمد بومنجل الناطق الرسمي لجبهة التحرير الوطني الوطني ومناجير الفريق المتواجد بتونس منذ ثلاثة أشهر.[2]

## 5- رد فعل الشرطة الفدرالية السويسرية على نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني:

كانت الشرطة السويسرية صارمة ومتشددة مع الجزائريين سواء مع مناضلين سياسيين أو مواطنين عاديين مارين عبر سويسرا وذلك لإرضاء فرنسا حتى قبل اندلاع الثورة التحريرية 1954م ففي مطلع الثلاثينات من القرن الماضي كان شاب يدعى "جمال دردور" يدرس في كلية الطب بقسم جراحة الآسنان بباريس ويلعب في نفس الوقت بفريق العاصمة لكرة القدم "النجم الأحمر الأولمبي" من فرق النخبة حينئذ، وفي

(1) Pierre Lanfranchi, « **Mekloufi, Un Footballeur Français dans La guerre d'Algerie** », revue persée, vol103, juin 1994, p71
(2) Journale De Genéve ,6 aout 1958 ,n°182 ,p 6.

سنة 1931م كان فريقه على موعد بسويسرا مع فريق "سرفات دو جنيف"[1] وعند الوصول إلى الحدود اصطفت عناصره مستظهرة بطاقات التعريف أمام الشرطة السويسرية وفوجئ عندما جاء دوره بالشرطي ينظر في بطاقته جيدا ثم يرميها أرضا ويقول مستغربا ومستهجنا: "لكن يا سيدي أنت لا جنسية لك"، يومئذ فقط أدرك الشاب حقيقة حاله: "أنه أندجين مسلم غير متجنس" وهي العبارة المسجلة في بطاقته مقابل خانة الجنسية فالسلطات الفرنسية لا تقر له بصفة المواطنة وتعتبره مجرد رعية لا وطن له، وبعد عودته من جنيف قرر النضال في سبيل استعادة حقوقه كمواطن جزائري.[2]

عملت جبهة التحرير الوطني على تنظيم المهاجرين الجزائريين في أوروبا وخاصة في فرنسا، إذ عينت الجبهة "مراد طربوش" منذ شهر نوفمبر 1954م للتكفل بتأطير المهاجرين لدعم الثورة فبدأ ينشط في ضواحي باريس وليون ومرسيليا بهدف تشكيل قوى جديدة فحقق نجاحا معتبرا، وفي تقريره الذي قدمه إلى محمد بوضياف في سويسرا صرح بأنه تمكن من ضم ثلاثة ألاف منخرط إلى اتحادية جبهة التحرير الوطني[3] وقد عاد إلى باريس لمواصلة نشاطه إلا أن الشرطة السويسرية التي كانت تتبع تحركات قادة جبهة التحرير الوطني اعتقلت محمد بوضياف وياسف سعدي وصادرت كل التقارير المتعلقة بنشاطات اتحاد فرنسا وسلمتها للسلطات الفرنسية التي

---

(1) محمد عباس، "**خصومات تاريخية**"، دار هومه، الجزائر،2014، ص، 203.

(2) **نفسه** ، ص، 204.

(3) **إتحادية جبهة التحرير الوطني:** تأسست بفرنسا وتعود فكرة إنشائها إلى السيد محمد بوضياف هدفها تأطير العمال وتجنيدهم في الثورة ماديا وبشريا. **أنظر:** أبو بكر حفظ الله، التموين والتسلح إبان ثورة التحرير (1954 – 1962) طاكسيج كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 101.

اعتقلت بدورها "مراد طربوش" على الحدود السويسرية عند عودته من لقاء مع بوضياف يوم 26 ماي 1955م.[1]

كما تعرض السيد "توفيق المدني" عند سفره رفقة صديقه "الشيخ العباس ابن الشيخ حسين" سنة 1956م إلى جنيف إلى مضايقات واستجوابات وتحقيقات من قبل الشرطة عن سبب قدومهم إلى سويسرا واجتماعهم مع "فرحات عباس" و"أحمد فرنسيس"[2] و"قدور ساطور" في ساحة مقهى عمومي إذ وجهت لهم دعوة للحضور لمركز الشرطة ومن الأسئلة التي وجهت لهم ما موقفكم ما يجري في الجزائر لماذا جئتم لسويسرا لماذا قررتم عقد اجتماع بمقهى الرون، فرد عليه الشيخ توفيق المدني بأنه هو وصديقه من رجال جمعية العلماء المسلمين ولقاؤهم بالمقهى صدفة وهو لقاء الأحباب وتوحدت الاجابات رافضين تهمة الاجتماع فقامت شرطة سويسرا بمراسلة الدوائر المسؤولة بأنه ليس هناك اجتماع سياسي عام هو مجرد لقاء عابر.[3]

ومن خلال تقرير الشرطة الفدرالية السويسرية الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1960م أن لديها معلومات دقيقة عن تحركات الجزائريين بلأراضي السويسرية حيث تضمن

---

(1) هيرفي هامون، باتريك روتمان ، "**حملة الحقائب – المقاومة داخل فرنسا للحرب الإستعمارية في الجزائر 1954 –1962**"، ط2، تر،حسين العودات،نور الدين سكوني، دار الكلمة للنشر،بيروت،1983، ص 45.

(2) **أحمد فرانسيس:** وزير الاقتصاد والمالية (1958 –1961)، ولد في 12 نوفمبر 1910 بغليزان، درس الطب بباريس حيث تحصل على شهادته كطبيب الأسنان عام 1938 لكنه لم يمارس مهنة الطب بحيث تفرغ للنشاط السياسي، مناضل ناشط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، استقر عام 1942 بسطيف حيث ارتبط بفرحات = عباس حيث يصبح صهره سجن بالحراش في سنة 1945، أطلق سراحه سنة 1946 وهوأحد مؤسسي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أصبح عضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة، وأثناء المفاوضات مع فرنسا في المرحلة الأولى كان عضو مع الوفد الجزائري المفاوض، بعد الاستقلال كان نائب في مستغانم ثم غادر المسرح السياسي مع صهره فرحات عباس توفي بتاريخ 31 أوت 1968 بجنيف بعد مرض عضال ودفن بغليزان. أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 260.

(3) توفيق المدني، "**حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة الجزائرية**"، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ج3، ص 156– 158.

مايلي"إن منذ انطلاق الثورة بين الجزائر وفرنسا مدة ست سنوات مصالح الشرطة مهتمة بقضية قدوم الجزائريين لسويسرا فمنذ 1954م إلى غاية 1955م ليس هناك جزائري مكث بسويسرا[1]، ماعدا بعض الشخصيات التي تقطن شمال افريقيا مثل "صلاح بن يوسف" من تونس، "أحمد بلفريج "من المغرب الأقصى" أحمد بن بلة "الذي كان على اتصال بممثلي السفارة المصرية بسويسرا ولكن ابتداءً من 1956م بدأ قدوم مناضلين جزائريين حسب المعلومات القادمة من فرنسا للقيام بصفقة الأسلحة أو العبور من سويسرا للذهاب إلى ألمانيا وفي بعض الأحيان يتم التعاون مع تجار السلاح السويسريين مثل ليوبولد **(léopold)**، ومن الشخصيات التي أقامت في سويسرا منذ 1956 هو السيد "فرحات عباس" ومساعده "أحمد فرانسيس"، يتواجدان بفندق "بوا فلوري" **(bois fleuri)** ببرن وفي سنة 1957م قام فرحات عباس بجلب زوجته وابنه إلى سويسرا وكانت مدينة مونتروا **(Montreux)** هي مقرهم كما استقر بهذه المدينة السيد "الطيب بولحروف" حامل جواز سفر تونسي كذلك بين سنتي 1957م و1958م تم نقل مقر الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين **(U.G.E.MA)** إلى مدينة لوزان بسويسرا، وبتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحصل بعض أعضائها على تأشيرة الدخول إلى سويسرا مثل كريم بلقاسم فرحات عباس، وبداية من سنة 1958م إلى غاية سجلت مصالح الشرطة بالتنسيق مع كل شرطة الكانتونات بأن أموال تم جمعها تقدر مابين 20 و30 فرنك تدفع شهريا من طرف الجزائريين من أجل الثورة وهو أمر لا بد منه والرافض منهم يعاقب".[2]

(1)Dodis.ch/15174, Rapport De Ministére Public Fédéral (Service De Police); **«Guerre d'ALgérie Ses Répercussions En Suisse»,** 27 Octobre1960, P 1-6.

(2)Dodis.ch/15174, Rapport De Ministére Public Fédéral (Service De Police); **«Guerre d'ALgérie Ses Répercussions En Suisse»,** 27 Octobre1960, P 1-6.

كما قامت الشرطة السويسرية يوم 28 جانفي 1957 بتوقيف جزائريان وسويسريان بمطار كونتران **(Cointrin)** عندما كانوا مسافرين بالطائرة إلى طرابلس، حيث اكتشفت الشرطة كمية كبيرة من المتفجرات قدرت بـ 60 كغ من متفجرات البلاستيك شديدة المفعول في حقائب الجزائريان، فألقي القبض عليهما وأثناء التحقيق اتضح أن هذه الكمية كانت موجهة إلى المناضلين الجزائريين، وفيما يخص السويسريان تم الإفراج عنهما بكفالة.[1]

إن سوء معاملة الشرطة الفدرالية للجزائريين القادمين إلى سويسرا خاصة الى مدينة جنيف مما أدى الى توسط سفير الجمهورية العربية المتحدة **السيد"عبد الشافي اللبان"** لدى السلطات السويسري التي وعدته بالنظر في هذة المشكلة.[2]

**6- انتحار النائب العام السويسري وعلاقته بمنظمة اليد الحمراء :**

تعد منظمة اليد الحمراء من أهم التنظيمات الإرهابية التي إعتمدت عليها السلطات الفرنسية في تطبيق مخططاتها بهدف القضاء الثورة الجزائرية بالتواطئ مع المستوطنيين لقد كان هؤولاء بالجزائر ضد الثورة الجزائرية منذ قيامها في الفاتح من نوفمبر 1954م وذلك لخوفهم من ضياع الجزائر وفقدانها وحرصهم على إبقائها فرنسية بكل الوسائل، فقاموا بتأسيس منظمة إرهابية أطلقوا عليها اسم "اليد الحمراء تنشط على مستوى شمال افريقيا كله، واستحدثوا لها فروعاً في مختلف بلدان أوروبا الوسطى والغربية وذلك لمقاومة حركات التحرر الوطنية بشمال إفريقيا وإدخال الرعب في أوساط الأفراد والهيئات اليسارية المؤيدة لفكرة الاستقلال وحرية شعوب شمال إفريقيا، وتجسدت

(1) Journal Nouvellisté Valaisan, **«Après l'arrestation de deux Algériens»**, samedi 27 et dimanche 28 Avril 1957, N° 97, p 02.
(2) Dodis.ch / 15548 أنظر:الملحق رقم

أعمال هذه المنظمة في إغتيال الأفراد ونسف المؤسسات والسفن والسيارات في أوروبا وفي دول المغرب العربي.[1]

منظمة اليد الحمراء هي الوجه الخفي لجهاز المخابرات الفرنسية، تأسست بعد انعقاد إجتماع بمدينة "الكاف" التونسية سنة 1952 بحضور أقطاب الإستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى وتونس والجزائر[2]، وقد أسندت قيادة المنظمة إلى الضابط والسفاح العقيد "مارسيل ميرسي"**(Marcel Mercier)** [3] وقامت بعشرات الاغتيالات منذ سنة 1956م منها ستة اغتيالات مرتكبة بالأراضي الألمانية وقدمت الصحف الألمانية اسم مسؤول عن هذه الجماعة، يترأسها "مارسال مرسي" الذي كان ينشط تحت غطاء مراسل صحفي بالسفارة الفرنسية بسويسرا حيث نجح في وضع شبكة بمدينة برن تضم عناصر من المخابرات السويسرية، حيث توطأ معه نائب عام سويسري يدعى "رينييه دوبوا".[4]

ومن بين ضحايا منظمة اليد الحمراء المناضل "أحمد بن بلة حيث تعرض الى محاولة إغتيال من طرف جاسوس فرنسي يدعى"هنري دفيد" **(Henri David)** أحد أعضاء منظمة اليد الحمراء، وقام هذا الشخص بملاحقة بن بلة وانتحل صفة تاجرحيث بقي بليبيا حوالي ستة أشهر لتحقيق مهمته وقد حاول إغتياله بفندق ريكسيبسيور بطربلس غير أن محاولته انتهت بالفشل وقتل الجاسوس على الحدود

---

(1) يحي بوعزيز، "**ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**"، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ج ، بدون تاريخ، ص 279.

(2) مصطفى العلوي، **المهدي بن بركة للحقيقة و التاريخ**، دار الأفاق، بيروت،1984، ص 50 .

(3) العقيد مارسيل ميرسي: رجل المخابرات الفرنسية برتبة عقيد في مصلحة التوثيق الخارجي و محاربة التجسس

(4) جول بول كاهن، كلاوس يرغن مولر، "**جمهورية ألمانيا الفدرالية والثورة الجزائرية (1954–1962)**"، تر: عبد القادر ليفا، دار المعرفة، الجزائر، ص 231.

التونسية، ولم تتوقف المنظمة بل حاولت اغياله مرتين فيما بعد المرة الأولى بالقاهرة بتقديم له طرد بريدي ملغم والمرة الثانية تم الإعتداء عليه بروما.[1]

كما تعرض المناضل "الطيب بولحروف" الى محاولة إغتيال بروما بوضع قنبلة تحت سيارته وانفجرت السيارة يوم الأحد على سبعة أطفال الذين كانو يلعبون بالكرة في الشارع وعند محاولتهم جلب الكرة من تحت السيارة كانت الكارثة انفجار قوي وتحطم كل زجاج المنازل ووفاة الأطفال وتشتت جثثهم نتيجة قوة الإنفجار[2]. لم تتوقف منظمة اليد الحمراء عن جرائمها بحيث راح ضحياتها العديد من مناضلي جبهة التحرير الوطني في الجزائر وخارجها وحتى الأوروبين المتعاملين معهم من تجار السلاح.

وحاولت الإستخبارات الفرنسية محاصرة البحر الأبيض المتوسط بتشديد الرقابة على البواخر وبرصد وتفتيش دقيق لكل ما يعبر المتوسط وتمكنت في العديد من المرات من توقيف بواخر استأجرتها جبهة التحرير الوطني أثناء عبورها، ومارست الإرهاب تحت غطاء "منظمة اليد الحمراء" لردع مهربي الأسلحة حتى لا يتعاملون مع جبهة التحرير الوطني وكلف " مارسال مرسي" بجمع المعلومات حول (ج. ت.و) ويتعامل مرسي مباشرة مع القوات البحرية الفرنسية التي تراقب البواخر ويحصل على معلومات بأسماء البواخر ووجهاتها، وتسبب هذا في مشاكل كبيرة لجبهة التحرير الوطني لأنه كان يهدف الى غلق باب التموين بالسلاح، وكتب مرسي في تقرير وجهه لمسؤوليه" "**لقد نسجت بيت العنكبوت بأوروبا يوقع بكل من يحاول نقل الأسلحة لصالح جبهة التحرير في هذا الفخ**".[3]

---

(1) الطاهر جبلي، "**الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954 – 1962**"، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 206.

(2) Djalloul Haya**, Evian 62, Le Dernier combat**, editions casbah, 2008, p 88, 89

(3) محمد بوداود، **المصدر السابق**، ص 94 ، 95 .

كما طالت منظمة اليد الحمراء شخصية بارزة عراقية وهو "محمد محمود جامي" صهر رئيس المجلس العراقي، حيث أغتيل في 07 سبتمبر 1959 بأربع طلقات من مسدس وهو يهم بالصعود إلى الطائرة التي كان من المفروض تنقله إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان جامي قد عاد من توه من مدينة مونترو (Montreux) حيث إلتقى مع فرحات عباس، ويبدو أن منظمة اليد الحمراء تريد القضاء على أي إتفاق يساعد الثورة.[1]

**6-1- قضية النائب العام السويسري رينيه دوبوا Réne Dubois 1957:**

تعد قضية "رينيه دوبوا" النائب العام السويسري من أهم القضايا التي إهتز لها الرأي العام السويسري والسلطات الرسمية، إن مجهودات المخابرات الفرنسية في مجال قطع الدعم اللوجستيكي، ومطاردة أعضاء الوفد الخارجي للثورة الجزائرية لم تتوقف عند هذا الحد فحسب، وإنما تعدته إلى عرقلة خطوات البعثة الخارجية في كل مكان وكان التركيز مكثفا على أولئك المتواجدين في الأراضي السويسرية بصفة عامة والمتواجدين بمدينة جنيف خاصة موطن البنوك أي كانت بعض الحسابات مفتوحة للثورة الجزائرية تحت تغطية أمنية مختلفة.

فقد أسندت أجهزة "السيدك" **(S.D.E.C)** هذه المهمة إلى العقيد مارسي والذي استطاع تجنيد شخصية مرموقة في سلم القضاء السويسري "رينيه دوبوا" **(Réne Dubois)** الذي كان يشغل منصب نائب عام،فقد قدم خدمات جليلة للمخابرات الفرنسية على امتداد عدة سنوات كاملة دون أن يكشف أمره[2] والعقيد "مارسال ميرسي" **(Marcel Mercie)** من المصلحة الفرنسية المضادة للجوسسة هو الذي يخطط من بعيد بما أنه متخفي تحت غطاء وظيفة ملحق تجاري بسفارة "برن" التي عين بها سنة

(1) إيدو شعبان، "**المواجهة بين الأجهزة الأمنية الفرنسية وفيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا**"، مجلة الإنسان والمجال، ع 05، 2017، ص 125-127.

(2) مصطفى العلوي، "**المهدي بن بركة للحقيقة والتاريخ**"، دار الأفاق الجديدة، بيروت 1984، ص 23.

1952م وكان لعمله في الميدان التجاري من الحجم والجودة ما جعله يحصل على رعاية وكيل الدولة الفدرالي "رينيه دوبوا" أعلى موظف في مصالح الأمن السويسري، في سنة 1957م أقدم النائب العام على الانتحار بشقته بعد اكتشاف أمره، حيث اعترف مفتش الشرطة السويسري "ماكس أولريش"**(Max ulrich)**، أنه قام بتسجيل مكالمات السفارة المصرية مع القاهرة خلال حرب السويس بأمر من النائب العام، وسلمت الأشرطة المغناطسية إلى العقيد مارسيه عميل المصالح السرية الفرنسية[1]، ومن الخدمات المقدمة لمرسي من قبل "دوبوا "كشف المستندات البنكية المحولة للثورة الجزائرية، قصد تتبع تنقلتها، وكذلك عرض صكوك صفقات شراء الأسلحة من مختلف الدول الأوربية لتحديد الجهات الممولة للثورة في الخارج، كما توصلت المخابرات الفرنسية بالتعاون مع النائب السويسري إلى كشف تعامل أحد تجار الأسلحة السويسريين مع جبهة التحرير الوطني الذي كان يزودها بالأسلحة يدعى "**ليوبولد مارسيل**" كان عليها أن تتخلص منه وذلك يوم 19 سبتمبر 1959م اذ سقط في قاعة الإستقبال بالفندق الذي كان يسكن به بجنيف، وبعد حمله إلى المستشفى تم إكتشاف شوكة صغيرة في مؤخرة عنقه، نفخت في اتجاهه عبر مضخة من النوع الذي يستعمل لضخ عجلات الدراجات العادية كانت مسقية بسم قاتل[2].

ونتيجة لحادث إغتيال "ليوبولد" تناولت الصحف السويسرية خبر اغتياله بكل تفاصيلها فجريدة "لاكزل دو لوزان" **(La Gazette de Lausanne)** في مقالها الثاني الصادرة بتاريخ 4 أكتوبر 1957 بعنوان "توضيح فيما يخص قضية ليوبولد الذي قتل على يد أحد مبعوثي جبهة التحرير الوطني حسب الجريدة بحيث صرح السيد "دوناند"

---

(1) علي هارون، "**الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني الوطني داخل التراب الفرنسي (1954–1962)**"، تر: الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 272–273.

(2) مصطفى العلوي، **المرجع السابق**، ص 65 .

**(Dunand)** عميد القضاة بجنيف بأن مقتل ليوبولد يوم 19 أكتوبر 1957 لم يكن من طرف منظمة اليد الحمراء بل من طرف مبعوث ألماني يعمل لمصلحة جبهة التحرير الوطني وتم الحكم عليه غيابيا بكتابة مذكرة متابعة دولية ضده بتورطه في جريمة قتل وحيثيات القضية تعود الى قبل مقتل ليوبولد عندما كان ليوبولد يتاجر بالأسلحة مع أشخاص من شمال إفريقيا وتسلمه مبلغ قدره 50.000 فرنك مقابل 50 كلغ من المتفجرات ولكنه قام ببيع لهم نوعية رديئة غير التي تم الاتفاق عليها. كما وعد بتوريد لهم أسلحة مقابل مبلغ 40.000 فرنك لكنه لم يسلم لهم الأسلحة بالرغم من تسلمه المبلغ فتقرر تصفيته[1]. أما جريدة "جورنال فوي دافي دو فالي" **(Journal et Feuille D'Avis Du Valais)** الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 1957 تحت عنوان "بعد مقتل مارسيل ليوبولد الرهيبة بجنيف"مرفقة بصورة له[2].

وفيما يخص" قضية ريني دوبوا" صرح الصحفي "شارل هنري فافرو": أن "ريني دوبوا" كانت له علاقة مع"غي مولي "**(Guy Mollet)** بمأنه إشتراكي وقريب من الأممية الإشتراكية حيث سافر"دوبوا " إلى باريس بدعوة من "غي مولي" وإلتقى الطرفين واستطاع "غي مولي" من إقناع "دوبوا" أن جمال عبد الناصر هو هتلر الجديد، ووافق "دوبوا" على التعاون معه بحيث يسلمه تسجيلات الإتصالات الهاتفية لسفارة مصر بسويسرا دون علم أو دراية من الحكومة السويسرية، كانت السيدة "اليزابيت ميربيل" الكاتبة السابقة لديغول في لندن تعمل في السفارة الفرنسية في سويسرا أخبرت شارل هنري فافرو بأن كل التسجيلات كانت تمر لفرنسا، وأن فرنسا على علم بكل العلاقات بين (ج.ت.و) ومصر فأخبر فافرو صديقه الصحفي بجريدة "لاتربين دو جنيف" **(La Tribune De Genéve)** فنشرها وتم اكتشاف الفضيحة سنة 1957 مما أدى

(2) Gazette deLausanne **« L'affaire Léopold élucidée :le trafiquant aété tue par des émissaires du fln** »,mardi 4 octobre1960, n°233, p 1**.**

(2) Journal et Feuille D'Avis Du Valais**, « Après Le Mystérieux Assinat De Marcel Léopold a Genéve** »,jeudi 26septembre1957, n°155, p1.

بالسلطات السويسرية إلى الإحتجاج وبدأت التحقيق مع ديبوا هذا الأخير قام بإنتحار في بيته سنة 1957.[1]

حتى يرجح أن قضية إختطاف الزعماء الخمسة الجزائريين يوم 22 أكتوبر 1956 نتيجة قضية "ديبوا" وتصنت فرنساعلى المكالمات الهاتفية للجبهة من خلال سفارة مصر بسويسرا.[2]

كما كان لفضيحة النائب العام السويسري "ديبوا" انعكاس ايجابي على مناضلي جبهة التحرير الوطني إذ سمحت سويسرا الرسمية لهم بالتنقل بحرية على أراضيها أحسن من قبل وخفت الرقابة عليهم بشرط أنه لا يعرض أمنها للخطر.

**7- الضغوطات الفرنسية على نظريتها السويسرية:**

عانت السلطات السويسرية من كثرة شكاوى السلطات الفرنسية من خلال سفيرها بسويسرا على كل شئ متعلق بجبهة التحرير الوطني ومناضليها،ومطالباته بمنحه توضيحات واستفسارات وكانت البداية بلقاء جمع السيد "دنيري" **(Dennery)** سفير فرنسا ورئيس القسم السياسي الفدرالي السيد "ماكس بتي بير" يوم 24 سبتمبر 1958 حيث طلب السفير الفرنسي باسم حكومته من الحكومة السويسرية عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهذا لثقة فرنسا في سويسرا مع العلم أن كل سفراء فرنسا يقومون بنفس المسعى وكان رّد رئيس القسم السياسي للفدرالية أنهم غير مستعدين للاعتراف بالحكومة الجزائرية، كما تطرق السفير إلى تواجد بعض ممثلي جبهة التحرير الوطني الوطني بسوسرا وقيامهم بنشاط سياسي ويقومون بتصريحات في الجرائد والراديو، كما هو الحال مع فرحات عباس من بيته الكائن بمدينة مونترو (Montreux) السويسرية يستقبل العديد من الشخصيات، وفي جنيف يتواجد السيد

(1) رشيد خطاب، **المرجع السابق**، ص 299.

(2) الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 66.

أحمد فرنسيس الذي يقوم بأنشطة سياسية بسويسرا، وبناءا على العلاقات المتينة التي تربط فرنسا بسويسرا فعلى سويسرا إنهاء نشاطهم السياسي بما أن الحكومة المؤقتة الجزائرية في حرب مع فرنسا وترتكب جرائم، فكان رد رئيس القسم الفيدرالي بأن أمام سويسرا كل الوقت لمراقبة الجزائريين المتواجدين بسويسرا وليس هناك أي نشاط سياسي من طرفهم، وبتأسيس (ح.م.ج.ج) سوف تضاعف الرقابة وحسب علمه أن عدد كبير من ممثلين الحكومة الجزائرية متواجدين بسويسرا، لكن سويسرا تبقى متمسكة برفضها لأي نشاط سياسي على أراضيها سواء من جبهة التحرير الوطني او الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

كما تقدم السيد "دنيري" **(Dennery)** يوم الثلاثاء 9 جوان 1959م بشكوى على الساعة الحادية عشرة وخمس وأربعين دقيقة يطالب من خلالها السلطات السويسرية بالطرد الفوري في حق السيد "بن قطاط"[2] **(Benguettat)** ممثل جبهة التحرير الوطني بجنيف، قام رئيس القسم الفدرالي بجمع معلومات من الشرطة التي تؤكد بأن السيد بن قطاط كان ملتزما بقوانين الكونفدرالية ولم يقم بأي نشاط سياسي بسويسرا منذ تواجده بها ماعدا قيامه بتصريح للصحافيين مرتين منها في سبتمبر الماضي. وهذا تسبب في اعتراض السفير الفرنسي، لهذا طلبت سويسرا من السلطات الفرنسية تقديم الأدلة على أن السيد بن "قطاط" يقوم بالنشاط السياسي السري وفي هذه الحالة تتدخل السلطات سويسرية في المسألة.[3]

---

(1) Dodis.ch/15037, **«Entretien avec M. Dennery Ambassadeur de françe»**, Mercredi 24 septembre 1958, 10h :30, p 1,2.

(2)**عدة بن قطاط:** كان الناطق باسم الثورة في برنامج إذاعي باللغة الفرنسية موجه من إذاعة القاهرة الدولية إلى فرنسا وكانت الحصة لا تتجاوز ربع ساعة تبث يوميا كل مساء تحت عنوان "**جزائري يتحدث بالفرنسية**".

(3) Dodis, 15043, **«Entretien avec M. Dennery Ambassadeur de françe»**, Mardi 09 Juin 1959 a 11h :45 , P 1 أنظر الملحق رقم 19.

لكن سفير فرنسا لم يقتنع بذلك واعتبر أن السيد بن قطاط هو مسؤول الاعلام بسويسرا لمصلحة جبهة التحرير الوطني واتصاله بالصحافيين ويقدم لهم معلومات هذا في حد ذاته نشاط سياسي، وتأسف السفير لعدم تجاوب السلطات السويسرية معه وقرارها السلبي، ولكنه قرر كتابة تقرير لحكومته، كما طلب السفير من السيد "وهلان"**(Wahlen)** أن يستقبل مدير الأمن ومدير الاستعلامات العامة عند قدومهم إلى سويسرا في بداية شهر جويلية بهدف التنسيق كما تطرق السفير إلى البنوك السويسرية وعلاقتها بجبهة التحرير الوطني الوطني وهو يؤكد أن كنز الثورة الجزائرية موجود بسويسرا وأن مسؤولين في جبهة التحرير الوطني لديهم حسابات شخصية في البنوك السويسرية.[1]

ومرة أخرى ففي يوم الأربعاء 2 سبتمبر 1959م جرى لقاء بين سفير فرنسا بسويسرا السيد "دينيري" **(Dennery)** مع رئيس القسم السياسي للفدرالية على الساعة الحادية عشرة ونصف حيث أوضح أن أثناء العطلة برزت عدة مشاكل وهذا راجع حسبه إلى نشاطات جبهة التحرير الوطني الوطني بسويسرا من خلال النقاط التالية:

– مقال نشر في جريدة "لاكزات دو لوزان" **(Gazette de Lausanne)** لصحفي شارل هنري فافرو وصحفي أخر تضمن تصريحات للمسيري جبهة التحرير الوطني الوطني.

– إشهار كبير وبيع الكثير من نسخ كتاب "الغرغرنيا" **(La Gangréne)** بسويسرا.

– الإقامة الطويلة بسويسرا لفرحات عباس منذ الفاتح شهر أوت.[2]

– ضغط الطلبة لمنضويين ضمن الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بلوزان وهم بصدد تأسيس تنظيم جديد وفق قانون ومن خلال ذلك التنظيم يتم مساعدة جبهة التحرير الوطني الوطني. وكان رد رئيس القسم السياسي للفدرالية فيما يخص مقال

(1)Dodis ;15043, P 1-2.

(2) Dodis, 15044, **«Entretien avec M. Dennery Ambassadeur de françe»**, Mercredi 02 septembre 1959 a 11h :30, P 1 **أنظر الملحق رقم 20.**

الجريدة ونشر كتاب "الغرغرنيا" لا يحق للسلطات التدخل لمنع ذلك،أما فيما يخص فرحات عباس لايمكن الخضوع لرغبة فرنسا ورفض اقامته بسويسرا هو وبعض مسؤولي عن جبهة التحرير الوطني الوطني بما أنهم يحترمون شروط الاقامة بسويسرا ولا يقومون بنشاط سياسي حتى اليوم ولم تتلق سويسرا أية شكوى تخص فرحات عباس.

فيما يخص إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين هو في طريق تكوين الطلبة الجزائريين في حقيقة الأمر قضية الإتحاديات هي من تخصص الجامعات والكنتونات التابعة لهم، وحقوق الإتحاديات معروفة عند الطلبة.[1]

وعلى هذا فقد عبر رئيس القسم السياسي أن سويسرا متفهمة لمخاوف فرنسا والمصاعب التي تواجهها لهذا فسويسرا من جهتها مستعدة لتسهيل الأمر بهدف القضاء على كل العراقيل لحل المشكلة الجزائرية وتتمنى سويسرا حل المشكلة بسرعة، وسويسرا غير مستعدة للتخلي عن مبادئها والتي تطبقها على الأجانب المقمين على أراضيها، والسلطات الفرنسية خاطئة في تصورها أن جبهة التحرير الوطني تلقى دعم من قبل المجتمع المدني السويسري.[2]

نستنتج أن سويسرا الرسمية كانت عند إنطلاق الثورة تساند الطرح الفرنسي فكانت تحاصركل نشاط سياسي لمناضلي جبهة التحرير الوطني الوطني على أراضيها وتمنعه إستنادا إلى قانونها الداخلي وحيادها وإرضاءا لحليفتها فرنسا وحتى المجتمع المدني السويسري كان تحت واقع تأثير الرواية الفرنسية للحرب في الجزائر من خلال ما يطلعون عليه عبر الصحافة الفرنسية التي كانت تحاول تشويه صورة الثورة المجيدة لكن بالرغم من الصرامة التي طبقتها سويسرا إتجاه مناضلي الجبهة لكبح نشاطهم إلا

(1) Dodis, 15044, op cit, P 2.

(2) Dodis, 15044, op cit, P 2. **أنظر الملحق رقم: 20**

أن هذه الإجراءات زادتهم إصرارا على إيصال صوت الثورة خارجيا وجعل سويسرا قاعدة خلفية لإنطلاق نشاطهم الكبير بفتح مكاتب لجبهة التحرير الوطني بأهم المدن السويسرية كلوزان وجنيف وزيوريخ وإيفردون كما، جندت (ج.ت.و) الطلبة والعمال المتواجدين بسويسرا للتعريف بالقضية الجزائرية، كما إنعقدت بسويسرا العديد من الإجتماعات واللقاءات التي جعلت الشرطة الفدرالية تتحرك لقمعهم بالتنسيق مع المخابرات الفرنسية بحجة أن نشاط مناضلي الجبهة هو تهديد للأمن سويسرا فقامت بغلق مكتب لوزان وإلقاء القبض على مناضلي مكتب جنيف وتضييق الخناق على الجزائريين المتواجدين بسويسرا ومنع الجزائريين من دخول سويسرا وإستجوابهم لكن بعد فضيحة المستشار السويسري "ريني ديبوا" خففت سويسرا الرقابة على الجزائريين وسمحت لهم بنوع من الحرية وسمحت للجزائريين باللجوء إليها واستطاعت (ج.ت.و) توظيف الإعلام لصالح الثورة فيما يخص قضية اللفيف الأجنبي وجعل سويسرا الرسمية تنتقد سياسة فرنسا في الجزائر فيما يخص التعذيب وطلبت ضرورة حل مسألة الجزائر مما تسبب في توتر العلاقات الفرنسية السويسرية وتضامن المجتمع المدني السويسري مع الثورة وكل هذا كان مكسب للقضية الجزائرية.

# الفصل الثاني

## موقف المجتمع المدني السويسري من الثورة الجزائرية

## 1954م-1962م

1-موقف شبكات الدعم السويسرية من الثورة الجزائرية (حاملي الحقائب)

2-موقف جمعيات ولجان المجتمع المدني من الثورة الجزائرية

2-1-1- لجنة مساعدة اللاجئين الجزائريين بسويسرا

2-1-2- اللجنة السويسرية المضادة للعنصرية والاستعمار

2-1-3- حركة المقاومة الشبانية

2-1-4- الجمعية السويسرية الجزائرية

3-موقف الإعلام السويسري من الثورة الجزائرية

3-1- الجرائد السويسرية

3-2- موقف شارل هنري فافرو من الثورة الجزائرية

3-3- دور الناشرين والكتب المنشورة

4-موقف الحزب الاشتراكي السويسري

استطاعت جبهة التحرير الوطني الوطني تدويل القضية الجزائرية والتأثير في شعوب العالم والتضامن معها من خلال تقديم الدعم للثورة الجزائرية داخليا وخارجيا على غرار سويسرا بحيث لقيت جبهة التحرير الوطني الدعم المادي والمعنوي من هيئات وإتحادات وتنظيمات متعددة ورجال الدين تمثل كل شرائح المجتمع المدني السويسري التي تفاعلت مع القضية الجزائرية وساندتها وتضامنت معها إلى غاية الاستقلال ومن بين مظاهر التضامن التي سوف نكتشفها من خلال عدة مواقف.

## 1- موقف شبكات الدعم السويسرية من الثورة الجزائرية (حاملي الحقائب):

كانت شبكات الدعم للثورة الجزائرية، تتمركز عموما في فرنساوبلجيكا وألمانيا الإتحادية كما وجدت شبكات أخرى في سويسرا وايطاليا هولندا والنمسا إلى جانب شبكات دعم محلية تتشكل حسب حاجة القضية تشكلت شبكات الدعم بتاريخ 2 أكتوبر 1957م واستمرت في نشاطها إلى غاية 1962م وضمت مجموعة من الأوربيين الذين ساندوا القضية الجزائرية وأيدوا جبهة التحرير الوطني الوطني وتشكلت الشبكة من شخصيات يسارية ودينية.[1]

شارك عدد من السويسريين في النصف الثاني من القرن العشرين في دعم الثورة الجزائرية وكانت دوافعهم متباينة ومختلفة من شخص لآخر سياسيا ودينيا وثقافيا أو إنسانيا لكنهم مقتنعون جميعهم بعدالة القضية الجزائرية وأن من واجبهم الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي لهذا شهدت الثورة الجزائرية حركة تضامنية واسعة من قبل المجتمع المدني السويسري حيث تأثر الرأي العام

(1) عمر بوداود، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني الوطني مذكرات مناضل**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص136.

السويسري بالنشاط الذي كان يقوم به مكتب جبهة التحرير الوطني الوطني بلوزان وجنيف للتعريف بالقضية الجزائرية من خلال عدة لجان منها ما تنشط في أوساط الطلبة والدعاية في الاعلام فجندوا السويسريين لمصلحة الثورة خاصة من خلال الانخراط في صفوف شبكة "فرانسيس جونسون" (**Francis Jeanson**)[1].

### 1-1- شبكة جونسون (Résaux Jeanson)

هي شبكة سرية داعمة للثورة الجزائرية وجبهة التحرير الوطني بفرنسا يشرف عليها "فرنسيس جانسون"، استطاعت جبهة التحرير الوطني بواسطة إتحاديتها بفرنسا، في كسب عدد من المثقفين الأحرار الفرنسيين اليساريين وبعض الذين تطوعوا لمساعدة القضية الجزائرية، يقوم عمل هذه الشبكة على جمع ونقل الأموال والأشخاص والأسلحة وتنظيم عملية إيواء مسؤولي جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وقد أبدت هذه الشبكة استعدادتها للمشاركة ماديا وبصفة مباشرة وبأساليب خفية كما تشكلت عدة شبكات دعم خاصة سنة 1958م لصالح الثورة لكن تبقى شبكة جونسون هي الأهم[2]، ولجأ المشرفون على الشبكة الى تجنيد العناصر الفاعلة ضمن صفوفها من الرجال والنساء على أساس السرية والكتمان خلال أداء العمل، بلغ عدد عناصر شبكة جونسون مابين 2000 و3000 عنصر إنضموا إلى الشبكة عن قناعة سواء إيديولوجية أو فكرية أو سياسية او أخلاقية، وكانت تضم الشبكة كل الفئات العمرية النشيطة ضمن الشبكة

---

(1) **فرنسيس جونسون:** فيلسوف وصحفي فرنسي ولد سنة 1922 كان متعاطفا مع الجزائر قبل الثورة، حيث قام بعدة محاضرات في الجزائر وكتب بانتظام في جريدة الجمهورية الجزائرية، وكتب كتاب سنة 1955 "**الجزائر الخارجة عن القانون**"، تزعم شبكة لدعم الثورة المعروفة بحاملي الحقائب توفي يوم 1 أوت 2009. أنظر: عاشور شرفي، "**قاموس الثورة الجزائرية (1954 -1962)**"، تر: علم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 121.

(2) أحمد منغور، "**موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962**"، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص 209-210.

منها الفئة ما بين 45 و50 سنة وهم من قدماء المسيرة النضالية من شيوعيين والتروتسكيين والاشتراكين والفوضويين، أما الفئة من 35سنة و40 سنة فهي الفئة الناضجة وأغلبهم من المتعاطفين من الحزب الشيوعي وأقل تسايسا لأنها تضم فنانين، أما الفئة مابين 20 و30 سنة فهي فئة الشباب الذين تأثرو بأبائهم وأجدادهم من الفئة الأولى ومنهم من استدعي إلى أداء الخدمة العسكرية وهناك عدد قليل من إنضم بدافع خاص جدا، ما يلاحظ على الشبكة أنها تضم فئة النخبة المثقفة من صحفيين وأساتذة وكتاب وفنانين ومنتجين بينما الموظفين والعمال عددهم قليل.[1]

### 1-1-1- نشاط أعضاء شبكات دعم سويسرية:

اندلعت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954م ووصل صداها إلى سويسرا فكانت المواقف من الثورة متباينة بين السويسريين إذ تفاعل المجتمع المدني بما يجري في الجزائر حيث قرر بعض الصحافيين في كل من لوزان وجنيف دعم الثورة الجزائرية ليس بالكتابات فقط، بل بتنظيم حملات دعم سرية للجزائريين الذين ينشطون بالتراب السويسري أو الذين في حالة فرار[2]، وذلك بضمان الإيواء والجدير بالذكر أن شبكة الدعم السويسرية لم تكن منظمة، ولكن كانت هناك مجموعات تنشط بشكل انفرادي وأحيانا لايوجد تنسيق بينها.

### 1-1-1-1- فرع إيواء الفارين والنقل خارج الحدود الفرنسية:

قام جونسون بتنشيط فروع ومصالح الشبكة سنة 1958م وفق الأهداف التي حددتها فدرالية جبهة التحرير الوطني حيث ضمت الشبكة فروعا مختلفة والتي تقوم

(1) احمد منغور، **المرجع السابق**، ص 211.

(2) Jacques Charpy, **« les porteurs d'espoir »**, editions ; chihab ; alger ; 2004, p269, 270.

بنشطات محددة ودقيقة منها الفروع الموجودة بسويسرا، بحيث قام بعض السويسريين بضمان الايواء للفارين في نزل السيدة"جان" **(Jeanne)** بمدينة جنيف كما قامت "أنجال" **(Angele)** وشقيقتها بمدينة جنيف بإيواء الجزائريين والفرنسيين المطرودين من قبل السلطات الفرسية بسبب القضية الجزائرية[1]، مع العلم أن بسويسرا بها شبكات دعم متفرقة غير متعاونة فيما بينها كما ذكرنا سابقا وكان رجال الدين والقساوسة بروتستانت وكاثوليك يدعمون الثورة الجزائرية والقساوسة هم في المقدمة، إذ يقومون بإيواء المناضلين الجزائريين ومساعدتهم على عبور الحدود مثل "دومنيكي فريبور" (Les **Dominiquinsde fribour)**، كما قام القس "روجي "**(Roger)** بمدينة جنيف بتجنيد رعاياه لخدمة جبهة التحرير الوطني[2]. كما تضامن رجل الدين السويسري والمقيم بفرنسا مع القضية الجزائرية القس السيد "ميشال جريني" **(Michel Grenier)** حيث عبر عن موقفه علنية برفضه التام لأعمال العنف والرعب المطبقة في الجزائر فكان ردّ فعل السلطات الفرنسية إصدار قرار تأديبي في حقه وهو طرده من الأراضي الفرنسية ومنحه مهلة ساعتين للمغادرة بالرغم من اقامته الطويلة بفرنسا تعود لعدة سنوات وتركه لزوجته وأولاده الذين لديهم جنسية فرنسية فعاد إلى سويسرا نتيجة كلمة حق[3]. وكذلك قام "لويس أورهانت"**(Louis Orhant)** وهو جندي فرنسي فر من الخدمة العسكرية لأنه تفاجئ بسوء معاملة الجزائريين فلجأ إلى سويسرا بمدينة إيفريدون **(Y'verdon)** وأسس مع بعض المتعاطفين مع القضية الجزائرية قاعدة خلفية لمساعدة الفارين وعند اكتشاف شبكة جونسون سنة 1960م، ألقي عليه القبض وتم طرده من سويسرا إلى ألمانيا مع صديقه "برتلي"، وبعد سنة عاد إلى فرنسا أين ألقي عليه القبض ليسجن

(1) Jacques Charby , **op. cit** ,p 270
(2) **Ibid**, p 270.
(3) journal De Genéve ; Quotidien ; n°60, mercredi 12 mars 1958 ; p 2

بسجن "فرسنس" **(Fresnes)** حيث وجد هناك مجموعة من المناضلين منهم "هنري كورييل" "وروبرت ديفيز".[1]

"جاك برتلي" **(Jacques Berthelet)** مواطن فرنسي لجأ إلى سويسرا وهناك عمل على إيواء الفارين ومساعدتهم على عبور الحدود، إلى جانب نقل الأشخاص وإيوائهم، كما قام "جون بيار جيرار" **(Jean Pierre Girard)** طبيب سويسري دعم شبكة جبهة التحرير بسويسرا ساهم كثيرا في استقبال المناضلين الجزائريين قال لجاك شاربي عن دعمه للثورة الجزائرية: "كان الدعم يومي كان لدينا منزل ... كنا نأوي المناضلين ونقدم لهم الأكل... يأتون... يذهبون... يقيمون معنا لأيام ... لساعات ... كانوا طيبين... وفكرهم واسع ... نتناول الحديث حول مستقبل الجزائر وأحلامهم... إنها فعلا... تجربة رائعة في حياتي... بل أحسن تجربة عشناها..."[2]، كما قام بمساعدة وإسعاف أربع مئة شخص كانوا في حاجة إلى إيواء مع العلم أنه عضو في شبكة جونسون.[3]

### 1-1-1-2- فرع نقل وتحويل الأموال والأسلحة:

عرفت الثورة عند إندلاعها صعوبات ومشاكل مالية لتغطية نفقات الحرب من أسلحة وتموين وأدوية، والحل الوحيد هو جمع الاشتراك من المهاجرين الجزائرين تضامنا مع الثورة بحيث خلال سنتي 1954-1955 حدد مبلغ الاشتراك الشهري 1000 فرنك فرنسي وكانت هذه الاشتراكات إلزامية على كل المناضلين في الجبهة وغيرهم ولكن مع تطور الحرب وزيادة مطالبها رفع مبلغ الاشتراك إلى 2000 فرنك

(1) Jacques Charby, **op.cit**, p 272,273.

(2) رشيد خطاب، **المرجع السابق**، ص 160.

(3) **نفسه**، ص 160.

فرنسي سنة 1956 ثم سنة 1957 إلى 2500 فرنك ثم سنة 1958 إلى 3000 فرنك ليصل سنة 1962 إلى 5000 فرنك فرنسي شهريا[1]، وحتى الطلبة ملزمين دفع مبلغ الاشتراك مابين500 فرنك و1000 حسب وضعية الطالب المادية إن كان مستفيد من منحة أم لا، وكذلك حسب وضعيته الاجتماعية والعائلية، إضافة أن هذه الاشتراكات يساهم في دفعها كذلك كل الجزائريين بمبلغ رمزي يتراوح مابين 50 و100سنتيم شهريا كمساعدة لـ (ج.ت.و). وحسب الإحصائيات في سنة 1962 وصل المبلغ الاجمالي شهريا للاشتراكات إلى 900 مليون فرنك فرنسي شهريا وقد يرتفع عن ذلك وهذا راجع الى روح التضامن مع الثورة من قبل مناضلين والمواطنين والمهاجرين والطلبة تضحية في سبيل الوطن[2]، كما كانت هناك مداخيل المالية أخرى من قبل الدول العربية[3] والصديقة للثورة (مصر، المملكة العربية السعودية، سوريا، الكويت والعراق) بحيث وصلت مساهمتهم إلى 12 مليار أما الدول المغاربية فقد وصل دعمها المالي إلى 150 مليون فرنك فرنسي ولكن أكبر دعم مالي للثورة كان من طرف المهاجرين الجزائريين بفرنسا[4]، هذا حسب التقرير المالي للمناضل " أحمد فرنسيس" عندما قدمه للمجلس الوطني للثورة سنة 1960 "ان مشاركة المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الميزانية ح.م.ج.ج كان بنسبة 80% من المصدر المالي العام للحكومة المؤقتة".[5]

(1) Mohamed Guentari ; **Organisation Politico-Administrative Et Militaire De La Revolution Algerienne De 1954 -1962** ;Office Des Publications Universitaires ; Alger ;2002 ; volume2 ;p 595

(2) Mohamed Guentari , **op cit**, p 595-596.

(3) خلال اجتماع شتورة بلبنان تم التصويت من قبل الجامعة العربية بطلب من (ح.م.ج.ج) على ميزانية سنوية قدرت بـ 12 مليار لتمويل الحرب في الجزائر، ووزعت الحصص كالتالي: 22,50% لمصر وسوريا، ونفس الحصة للمملكة العربية السعودية والعراق، و150 مليون دولار لكل بلد من البلدان المغاربية الثلاث، أنظر: علي هارون، مصدر سابق، ص 405.

(4) علي هارون، **المصدر السابق**، ص 405.

(5) Mohamed Guentari , **op cit**, p 596 ,597 .

إن هذه الأموال بعد جمعها من قبل خلاياالجبهة بفرنسا في أيام وأوقات محددة يتم نقلها في سرية من الخلية إلى فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ليتم نقلها للبنوك من فرنسا إلى البنوك السويسرية فقد اعتمدت الفدرالية على ثلاثة طرق لنقل الأموال وهي:

### 2-1- نقل الأموال عن طريق شبكة جونسون 1956 -1960:

أهم النشاطات الأولى التي نهضت بها شبكة جونسون هي جمع أموال الاشتركات من الجالية الجزائرية بفرنسا بطريقة منظمة ودقيقة إذ يتم جمع المال على مستوى كل منطقة وإيداعها في شقق خاصة بالعاصمة باريس، ثم يوضع المال في حقائب كبيرة لينقل خارج فرنسا بطرق مختلفة[1].

حسب المناضل علي هارون لضمان أمن الأموال يتم جمعها من طرف خلية الجمع الى خلية التحويل والنقل خارج فرنسا وأول شرط في هذه العملية هي السرعة في عملية الجمع وأماكن أمنة لإيداع الأموال بعيدا عن الشرطة وبمأن عملية الجمع تأخذ وقتا طويلا ساهم ذلك في تعرض بعض المسؤولين على مستوى القاعدة لعمليات المطاردة والتفتيش، وكان كل جزائري يلقى عليه القبض وفي حوزته مبلغا من المال لا يثبت مصدره يعتبر ماله إجرامي أو يتهم بأنه يقوم بجمع المال من أجل دعم الجبهة.[2]

كما قامت إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بصرف 10% من اشتراكات العمال الجزائريين ومساهمتهم في مصاريف نقل هذه الأموال إلى خارج فرنسا بحيث

(1) Gilbert Meynier, **op .cit**, p 480 ,481.

(2) علي هارون، **المصدر السابق**، ص 409.

يتم نقل كل شهر أموال الجبهة إلى سويسرا بواسطة 6 أو 8 حقائب تتولى شبكة خاصة بذلك وكلف ذلك 3 ملايين فرنك فرنسي أي حوالي 1% من مجموع الأموال التي تم جمعها.[1]

وكانت نسبة عمولة النقل تتراوح مابين0.50 إلى 1% وطيلة سنة 1960 هذه الشبكة نقلت مبلغ قدره 3.189.619.699 فرنك فرنسي، ولكن واجهت هذه الشبكة صعوبات منها إختفاء جزء من الأموال من جهة وفشل عدة محاولات لإخراج الأموال من فرنسا كتجربة استعمال الحقيبة الدبلوماسية التونسية من جهة أخرى أدى إلى البحث على طريقة أخرى.[2]

## 2-2- شبكة هنري كورييل لنقل الأموال 1960-1961:

عرفت شبكة جونسون مشاكل وصعوبات سنة 1960 في نقل الأموال الى سويسرا خاصة بعد اكتشاف الشبكة جاء الحل على يد الصحفي "روبير بارا" الكاتب العام السابق لمركز المثقفين الفرنسيين الكاثوليك يتمثل الحل في شخصية "هنري"كورييل"[3] **(Henri Curiel)** لتحويل أموال جبهة التحرير الوطني الوطني خارج

---

(1) سعدي بزيان، "**دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54**"، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص 67.

(2) Mohamed Guentari, **op.cit**, p 598.

(3) **هنري كورييل:** ولد في القاهرة سنة 1914 من أبوين إيطاليين يهوديين حائزا على جائزة في الحقوق، ناضل في صفوف الحزب الشيوعي المصري، سجن عدة مرات وعند إطلاق سراحه سنة 1950 غادر مصر متخفيا إلى إيطاليا ثم فرنسا تعرف، على فرنسيس جونسون ثم شاركه في شبكته وشارك في دعم الثورة الجزائرية خاصة في مجال تحويل الأموال والحصول على الوثائق المقلدة، تبرع كورييل بمنزله في الزمالك ليكون مقر لسفارة الجزائر، إغتالته المخابرات الإسرائيلية الموساد يوم 4 ماي سنة 1978 بباريس. **أنظر:** عبد الله مقلاتي، "**المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية: فرنسيس جانسون نموذجا**"، مجلة المصادر ،ع 21، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الأول 2010، ص 245. وكذالك، ماري –بياراولوا،

التراب الفرنسي حيث وضع هذا الأخير شبكته تحت تصرف جونسون وبواسطة معارفه من رجال المصارف حيث يتم تسليم المبالغ إلى زوجته "روزيت كورييل"[1] وإلى مساعدته ديدار فوزي[2](**Didar Fawzi**) فتقومان باخفاء رزم الأوراق المالية في حقائب فاخرة تحمل علامات (كريستيان ديور أو شانيل) يتم إيداع تلك الحقائب في الوكالة الباريسية التابعة لأحد البنوك السويسرية حيث تملك (روزيت) حسابا في المقر الرئيسي بسويسرا بعد مساعدة لممثل أحد البنوك الكبرى لها وذلك بعد إدعائها أنها ترغب في تحويل السري لأموال ورثتها عن أب زوجها لأن في تلك الفترة تم تجميد أموال الفرنسيين والانجليز واليهود بعد العدوان الثلاثي على مصر وكما أن البنك كان يستفيد بنسبة خمسة من المئة، يستلم المبلغ بواسطة تلكس تم تحول تلك الأموال وفق اجراءات مصرفية وهكذا كل شهر تقوم روزيت بالتنقل إلى جنيف لسحب الأموال من البنك في سيارة فخمة يقودها سائق جزائري معين من اتحادية جبهة التحرير الوطني لتسلمها لمناضلي جبهة التحرير الوطني الوطني واستمر العمل بهذه الطريقة إلى غاية استقلال الجزائر[3] أصبح المال يحول من البنوك الفرنسية إلى البنوك السويسرية باشعار تلغراف وبنظام مظبوط وسري للغاية، وكذا نقل الأموال برا بواسطة الشبكة التي

---

"**فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل**"، دار القصبة، الجزائر، ص123، و**أنظر**، رشيد خطاب، "**أصدقاء خاوة**"، ص 396.

(1) **روزيت كورييل:** زوجة هنري كورييل، تدعى "بلاش" قامت بتحويل أموال جبهة التحرير الوطني الوطني من فرنسا إلى سويسرا بطلب من اتحادية جبهة التحرير الوطني الوطني بفرنسا، ألقي القبض عليها بجنيف وأبعدت إلى تونس.

(1) **ديدار فوزي روسانو:** مناضلة في شبكة جونسون ثم في شبكة هنري كورييل ولدت يوم 20 أوت 1921 بالقاهرة بمصر من أصول يهودية تم توقيفها و أدخلت السجن سنة 1960 استطاعت الفرار منه سنة 1961 واصلت نضالها من خلال منظمة التضامن لدعم والمقاومة في العالم الثالث ،توفيت يوم 26 ماي 2011 بجنيف لها عدة مؤلفات منها كتاب السودان إلى أين...؟**أنظر**: رشيد خطاب، مرجع سابق، ص 319، 320.

(3) ماري بياراولوا ، "**فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل (من مقاومة الاحتلال النازي لفرنسا إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر)**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 123.

أصبحت تعرف بحملة الحقائب، تتكفل بطرق ووسائل مختلفة بنقل وتحويل الأموال من فرنسا إلى سويسرا[1]. وقد وصل المبلغ الذي تم تحويله خلال سنة 1960 إلى 1.0663.5000.00 فرنك فرنسي.

### 2-3- شبكة عبد الرحمان فارس 1961:

قامت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بأخذ الحيطة والحذر، بحيث فتحت سنة 1961 طريقا ثالثا في شبكة الأموال، وكلف عبد الرحمان فارس بتشكيل مجموعة جديدة طبقا لنفس مبدأ الشبكات السابقة لنقل مبالغ كبيرة من باريس باتجاه سويسرا، استطاعت شبكة عبد الرحمان فارس الجزائري من تحويل مبلغ 2.805.869000 فرنك فرنسي خلال الفترة الممتدة من 6 جانفي إلى 8 جوان سنة 1961 من فرنسا إلى البنوك السويسرية.[2]

كما قام السيد عبد الرحمان فارس بتزويد الولايتين الثوريتين الأولى (الأوراس) والثانية (الشمال القسنطيني) بالدعم المالي للأن الولايتين كانتا بحاجة إلى الإمكانيات المالية، بحيث نجح في توصيل المال اليها بعد أن أشرك معه زميله المحامي "جوزيف سالفاتي" الموثق بسطيف وبعض المحامين بنفس المدينة، بما أن سطيف تقع في مفترق الطرق بين الولايات الثالثة والثانية والأولى وهذا ماسهل عملية التزويد بالمال بفضل مساعدة شبكة عبد الرحمان فارس.[3]

---

(1) عبد الله مقلاتي، **المرجع السابق**، ص 244 ،245

(2) علي هارون، **المصدر السابق**، ص 423.

(3) **نفسه**، ص 418 .

إن قضية أموال جبهة التحرير الوطني الموجودة في البنوك السويسرية ولدت ردّ فعل قوي ومستنكر من الطرف الفرنسي حيث بدأت فرنسا تضغط على نظيرتها السويسرية عن طريق سفيرها بتقديم توضيحات[1]، ولم يكتفي بهذا بل قام الوزير الأول الفرنسي "ميشال دوبري" **(Michel Debrée)** بإتصال برئيس القسم الفدرالي السويسري السيد "ماكس بتي بيير" وطلب منه مقاومة جبهة التحرير الوطني في جميع الجبهات خاصة في الجانب المالي وهو على علم أن (ج.ت.و) تملك حسابات في البنوك السويسرية خاصة "ليونيون بنوك سويسرا **(L'union BanquesSuisses)** وعلى حد قول الوزير الفرنسي أن (المتمردين) يقومون بعدة عماليات مالية مع العلم أن بعض البنوك السويسرية خضعت للطلب الفرنسي بعدم قبول فتح حسابات مالية للجبهة التحرير الوطني.[2]

أما فيما يخص شبكة تسليح بسويسرا كانت موجودة وتنشط بقيادة محمد يوسفي وحميد تمزالي المقيم في سويسرا والدكتور بودربة المدعو "نينا" الذي يضمن الاتصال بين سويسرا وألمانيا ولكنها لم تحقق النتائج المرجوة منها[3]، كما تعاملت جبهة التحرير الوطني مع تجار السلاح من الأراضي السويسرية والدليل هو تواجد الوزير "عبد الحفيظ بوصوف بها بين مدى أهمية سويسرا لعقد بها صفقات التسلح مما ساهم ذلك في تعرض تاجرين سويسريين للقتل من طرف منظمة "اليد الحمراء" وهما التاجر "مارسال ليوبولد" **(Marcel léopold)** هذا الأخير تعرض لتهديدات من قبل المنظمة الارهابية اليد الحمراء والتي استطاعت تصفيته بقتله عن طريق سهم مسموم، و"جورج

(1) أنظر الملحق رقم.

(2) Dodis.ch /15032 ; **« L'Ambassadeur De suisse à paris, P. Micheli auchef du Département Politique M.Petit Pierre, Entretien avec M.Michel Debré Premier Ministre»**, paris ; 23 fevrier 1958 ; p 2.

(3) علي هارون، **المصدر السابق**، ص 282.

جتسي" (George Geitser) صانع المتفجرات قتل متأثرا بطعنة يوم 9 سبتمبر 1957 بجنيف.[1]

كما كان يتم تهريب المتفجرات عبر الحدود الفرنسية السويسرية ففي أكتوبر من سنة 1959 قامت شرطة الحدود الفرنسية بمنطقة "بونتالي" (Pontarlier) بتوقيف شخصين متورطين في تهريب المتفجرات على متن سيارة نقل محملة بالمتفجرات، وكانت قادمة من سويسرا وأثناء التحقيق مع أحد المتورطين وهو أب لثلاثة أطفال إعترف أنه يعمل لصالح جبهة التحرير الوطني.[2]

وكانت الودائع المالية بالبنوك السويسرية تغطي مصاريف صفقات السلاح على سبيل المثال كلف عبد الحفيظ بوصوف الدكتور إدريس بمسؤولية شراء السلاح بداية من مراكش وحتى أوروبا، وقد تسلم مبلغ مليون دولار من السيد بوصوف لشراء الأسلحة والذخيرة وقد قام بايداع المبلغ ببنك الاتحاد السويسري "بزيورخ" حتى يرتب لصفقة السلاح مع التاجرين الدوليين المتخصصين في عملية التهريب وهما الفرنسي"فراي" **(Frey)** والدانماركي "أريكسون"[3] وكان هذان التاجران يمثلان شبكة التسلح الأوروبية التي كانت تنشط في ألمانيا، وقد اتفق الدكتور إدريس معهما على صفقة سلاح وقد وعد الدكتور التاجران بتوقيع العقد مع إمكانية معاينة السلاح بعد توقيع العقد الابتدائي تماطل التاجرين في إرسال الأسلحة مما جعل الدكتور يشك أنه وقع في عملية نصب فأخبرا السيد بوصوف لشرح ملابسات القضية وطلب السيد بوصوف من السلطات المصرية بتسوية المشكلة، فسافر السيد "فتحي الديب" يوم 15

(1) Linda Amiri**, op.cit**, p 52.
(2) Gazette De Lausanne ; **« Des Explosifs suisses Pour Le FLN »**;n°239 ; samedi ; dimanche 10/11 octobre 1959 ; p 7.

(3) الطاهر جبلي، **المرجع السابق**، ص 386.

جانفي 1957م وإلتقى بالدكتور إدريس بسويسرا تم تكليف محامي سويسري من أجل استعادة المبلغ الذي هو بالبنك، تمكن المحامي السويسري من عقد لقاء برئيس مجلس إدارة البنك والمستشار القانوني للبنك وتم الاتفاق على تجميد المبلغ لمدة شهر على أن يقدم فراي وأريكسون عقود شحن الأسلحة الممضاة من طرف الدكتور إدريس، وفي حالة عدم تمكن التاجرين من ذلك يحق للدكتور إدريس سحب المبلغ والتصرف فيه، وقد إلتقى الدكتور إدريس بالتاجرين وأبلغهما أن شحنة الأسلحة جاهزة في مخازن الجيش الألماني بهامبورغ فذهب كل من إدريس والسيد فتحي إلى ألمانيا بهامبورغ يوم 18 جانفي 1957م وتفاجأ بخبر تغير موقع الصفقة إلى السويد ثم تشيكوسلوفاكيا.[1]

كما ذكر المناضل بوداود محمد في مذكراته أنه كلف بمهمة في أواخر سنة 1957 بالذهاب إلى زيوريخ بسويسرا بتكليف من الدكتور إدريس قنيش وبعلم السيد عبد الحفيظ بوصوف هذا الأخير الذي حرص شخصيا على تعين بوداود لقيامه بهذه المهمة الخطيرة بمدينة زيوريخ التي كانت محطة رئيسية للمخابرات الفرنسية فكان عليه الإحتياط والحذروالمهمة تتمثل في الإتصال بشخصية يدعى "دوبوست" **(Depouts)** قصد التدخل لدى شركة التأمين السويسرية، للسماح للباخرة الراسية بالمغرب بالمغادرة لأن إدريس قنيش مسؤول في الخدمات اللوجستية رفقة رئيس المخابرلت المصرية فتحي الديب قاما بشراء الأسلحة والباخرة المحملة بالأسلحة الموجهة للمجاهدين في الداخل تم ضبطها من طرف الشرطة الفرنسية بالمغرب وأصبح من الضروري ايجاد حل لأن ما حدث أحرج المسؤولين الكبار في المنظمة، فقام المناضل بوداود بالإتصال "بدوبوست" وطلب منه إدريس قنيش بالبقاء هناك إلى أن يلتحق به وإزدادت مخاوف بوداود عندما علمت الصحافة الفرنسية وتناولت خبر إحتجاز الباخرة وأن فرنسا قد

(1) فتحي الديب، "**عبد الناصر وثورة الجزائر**"، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1984، ص43.

أرسلت جواسيسها لإستقصاء الأخبار عن الشركة التي أرسلت الشحنة، وأحس المناضل بوداود بأنه مراقب من قبل رجل قوي البنية يقوم بالسير ورائه في كل مكان.

وعندما التقى بوداود مع إدريس قنيش أخبره أن ذلك الشخص هو ضابط شرطة فرنسي أرسل من الجزائر العاصمة لما تم إكتشاف أمر مورد الأسلحة السويسري.[1]

### 2-1-1- أهم البنوك السويسرية التي تضم أرصدة جبهة التحرير الوطني:

قامت (ج.ت.و) باختيار البنوك السويسرية لفتح أرصدة بها وإيداع أموالها وفق ماينا سب وضعها وأمنها بحيث تم اختيار البنوك التي تسمح بايداع الأموال دون شروط وتتمتع بالسرية والتي تقبل فتح حسابات بأسماء مستعارة لشخصيات سياسية أو غير ذلك وإستطاعت جبهة التحرير الوطني الوطني اقناع "فرانسوا جونو **(François Genoud)** بمساعدتهم في تحويل الأموال إلى أوروبا بما أنه كان يشغل منصب مهم في البنك "العربي بجنيف" ونظرا لإقتناعه بعدالة القضية الجزائرية من جهة وصداقته لبن بلة ومحمد خيضر من جهة أخرى جعلته يقدم خدمات كبيرة للجبهة بتحويل ماقيمته 400 مليون فرنك فرنسي الى أوروبا سنة 1956 لشراء الأسلحة[2]. وحسب وثيقة أرشفية مؤرخة في 31 جويلية 1956 بأن مدير أكبر بنك بسويسرا تفاجئ بتحويل مبلغ مالي قدره 500.000 دولار من بنك أمريكي إلى سويسرا مرسل من حساب وزير اقتصاد مغربي وتحويله إلى حساب فرحات عباس[3]. ومن بين البنوك السويسرية التي تتعامل معها (ج.ت.و) هي فولك بنك (Volk Bank) بنك التجارة بجنيف **Banque** )

(2) محمد بوداود المدعو سي منصور، **أسلحة الحرية الجزائر: حرب التحرير مذكرات وشهادات**، جمعها مصطفى أيت موهوب، وزبير خلايفية، تر جمة فخر الدين بلدي، دار النشر غافارRafar، الجزائر، 2016، ص 73-76.

(2) محمد قدور، "**نشاط جبهة التحرير الوطني الوطني في سويسرا 1954- 1962 دراسة في بعض وثائق الأرشيف السويسري**"، مجلة أفكار وأفاق، م 7،ع2، 2020، ص 54.

(3) Dodis .ch/15791 .

**De Commerce De Genéve)**، كريدي سويس (**Crédit Suisse**) اتحاد بنك سويسرا **(L'union Du Banque Suisse)** وهندل بنك بزيوريخ **(Handels Bank Du Zurich)** يقوم بنك زيوريخ بتحويل الأموال لشراء الأسلحة والملابس العسكرية وإرسالها إلى تونس عموما كل هذه البنوك قامت بتحويل مبلغ 11 مليار فرنك سنة 1958.[1]

**2-1-2- الجهات المستقدة من أموال الإشتراكات:**

تتولى اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بتوزيع أموال اشتراكات العمال الجزائريين في المهجر وفقا لمصالح الثورة الجزائرية فكان القسط الأكبر من هذه الأموال يحول إلى سويسرا ثم إلى مقر الحكومة المؤقتة والباقي يدفع في أوروبا كمصاريف، ولنقل هذه الأموال وتسديد نفقات مكاتب جبهة التحرير الوطني في أوروبا مثل مكتب بون في ألمانيا ومكتب لوزان وجنيف بسويسرا، وتتم تغطية نشاطاتهم بالفرنك السويسري. كماتقدم مساعدات للسجناء الجزائريين في سجون فرنسا ودفع نفقات المحاميين المدافعين عن المناضلين الجزائريين المتهمين في عدة قضايا تتعلق بنشاطتهم الثورية لفائدة الثورة[2]، وقد صرفت الاتحادية على هؤولاء المحامين سنة 1961 مبلغ قدره 800.000 فرنك كما تتكفل بدفع مصاريف سفر المناضلين المعرضين للاعتقال من طرف مصالح الأمن وكذلك مصاريف وسائل الإعلام والنشر التيتسيرها الإتحادية باسم لجنة النشروقد بلغت تكاليفها 850.000 فرنك.

(1) محمد قدور، **المرجع السابق**، ص 54.

(2) علي هارون، **المصدر السابق**، ص

كما تتولى الاتحادية دفع مصاريف السفر للإطارات التي إكتشف أمرها ومحكوم عليهاأن تغادر التراب الفرنسي قبل أن تقع في قبضة الشرطة الفرنسية.[1]

### 2-1-3- فرع الإعلام والدعاية:

إنضم إلى صفوف شبكة جونسون مجموعة من الإعلامين وأصحاب دور النشر لمساندة القضية ودعم القضية الجزائرية منهم "بروماين ماري-مدلين" **(Brumage Marie-Madeleine)** إعلامية وعضوة في الشبكة الداعمة لحزب جبهة التحرير الوطني الوطني عملت في جريدة "لاتريبين دو لوزان" **(La tribune de Lausanne)** حيث كانت تنشر نشرية إخبارية عنوانها "النشرية المعادية للعنصرية والمناهضة للاستعمار" وهي دورية موجهة للرأي العام السويسري كما أعلنت أن التزامها شخصي وفردي كما أشارت إلى أن أعضاء حملة الحقائب في سويسرا كان جد قليل لم يتجاوز 50 عضوا[2]، كذلك الصحفي السويسري "بنيامين روميو" (Benjamin Romieux) حاول رفقة زملائه السويسريين كشف حقيقة حرب الجزائر فقام بإنجاز ربورتاج في الجزائر لفضح أساليب الاستعمار الفرنسي الوحشية فتعرض جراء ذلك إلى ضغوط كثيرة وصلت حد إقدام سفير فرنسا في برن تقديم احتجاج رسمي، لكن بنيامين بقي عازما على مواصلة مؤازرته للقضية الجزائرية إلى غاية الاستقلال.[3]

أما الصحفي السويسري بجريدة "لاتريبون دو لوزان" جون بيار مولان **(Jean Pierre Moulin)**فقد أيد القضية الجزائرية وندد بما كانت تقوم به الادارة الاستعمارية والأسباب في ذلك كما قال "قمت بتغطية للأحداث التي كانت واقعة في الجزائر

(1) سعدي بزيان ، مرجع سابق ، ص ص 67 -70.

(2) رشيد خطاب، **المرجع السابق**، ص63.

(3) Jacques Charby; op cit, p 279.

لتحريك التاريخ، فرغم حبي لفرنسا إلا أنني لم أكن أفهم سياسة فرنسا الاستعمارية على كل حال كنت متيقنا من استقلال الجزائر والعواقب الوخيمة على الأقدام السوداء وهو الأمر الذي وقع..."[1]

كما قام كافييزيل أرمون **(caviezel Armand)** بتحسيس الرأي العام السويسري بالقضية الجزائرية بما أنه صحافي في الإذاعة السويسرية الروماندية ساهم من خلال برامجه في التعريف بالقضية الوطنية. "هومبيرت–دروزجيل" **(Humbert-Droz)** صحفي في جريدتين الاشتراكيتين السويسريتين( LaSentinelle , Le Peuple) كان يقوم بتوعية وتحسيس الرأي العام السويسري بالأعمال الوحشية للمظليين الفرنسيين في الجزائر كما ندد بممارسات غير انسانية كالتعذيب من قبل الجيش والشرطة. براتسستشي جورج (**Bratschi Georges**) صحفي سويسري لعب دورا كبيرا في توعية وتعبئة الرأي العام السويسري لصالح استقلال الجزائر.[2]

أما الدعاية لمصلحة الثورة من خلال نضال ناشرين ودورهم مثل"نيل أندرسن" **(Nils Anderson)** هو مناضل سويسري انخرط في شبكة جونسون وهنري كورييل من مواليد 1933م بسويسرا درس بمدرسة التجارة، أسس دار النشر "لا سيتي "(La cité) كان مناهضا للحزب في الجزائر وداعما للفارين والرافضين للتجنيد، قام بنشرعدة كتب ممنوعة في فرنسا مثل كتاب لفرنسيس جونسون "حربنا" كما نشر مجموعة شهادات سميت "بالسلم"، أصبح أندرسن المحور المحرك لسويسرا المتمردة والرافضة للاستعمار كان يأويهم ويوجههم، كان يطبع ويسحب لجبهة التحرير الوطني[3] العديد من الأدبيات

(1) **Ibid**, p 280.

(2) رشيد خطاب، **المرجع السابق**، ص

(3) Jacques Charby, **op cit**, p 274-278.

والمناشير ويوفر للمناضلين الجزائريين كل ما يحتاجونه، كان رّد فعل السلطات السويسرية أنها قامت بنفيه سنة 1957م.[1]

إنتقلت الجهود الداعمة للثورة الجزائرية إلى شريحة الأطباء إذ قدمت خدمات كبيرة إلى المرضى والجرحى لمناضلي جبهة التحرير الوطني الوطني من خلال شبكة جونسون منهم الطبيب السويسري "جيرار جان بيار"(**Girard Jean Pierre**) هو عضو في شبكة جونسون ذكرناه سابقا والطبيب السويسري "روث" **(Dr Roth)** كان يقدم المساعدات الطبية للمناضلين الجزائريين العابرين للحدود السويسرية الفرنسية[2]، كما أن هناك أطباء ليسوا أعضاء بشبكة جونسون وقدموا مساعدات لمناضلي جبهة التحرير الوطني الوطني فحسب السيد محمد مشاطي[3]، عندما أصيب بمرض نتيجة عشرات السنوات مطاردة من فبل السلطات الاستعمارية له والسجن الذي تعرض له والإضرابات عن الطعام قد أنهكته هذه المعاناة فنصحه أحد الطلبة الجزائريين الذي يدرس الطب وهو"عمار بن عدودة" أن يذهب إلى سويسرا الروماندية للعلاج بسبب اللغة فغادر السيد مشاطي ألمانيا ودخل إلى سويسرا بجواز سفر مغربي وتحت اسم مستعار وهو "لعروسي جمال" وعند وصوله لاحظ تعاطف الناس بمدينة جنيف مع الثورة الجزائرية وكذلك الإعلام السويسري من خلال الصحف وتعجب لإطلاعهم على الثورة والأحداث الواقعة بالجزائر، ومن بينهم البروفيسور "ماخ" الذي كان يعالج العديد

(1) نفسه، ص 52 ،160 ، 526 ، 34 ،36

(2) رشيد خطاب ، **المرجع نفسه** ، ص 212.

(3) **محمد مشاطي:**مناضل جزائري من مواليد4مارس 1921 بقسنطينة، كان عضو في المنظمة الخاصة وعضو في المجموعة 22، كان من بين أوائل مسؤولي فدرالية جبهة التحرير الوطني الوطني.

من اللاجئين السياسيين بمودة كبيرة دون أن يطلب فلسا وكان الحال كذلك في وسط المثقفين بمدينة لوزان على حد قول السيد مشاطي.[1]

**2- رد فعل فرنسا على نشاط شبكة فرانسيس جونسون:**

تعرض أعضاء شبكة جونسون لمطاردة الشرطة في المقاهي والمطاعم وقاعات السنيما، كما تعرضت شققهم للمداهمة والتفتيش منذ أفريل 1958م،كما تم إعتقال ومحاكمة أعضاء الشبكة سنة 1960م، أما المتهم الرئيسي فقد إستطاع الفرار إلى مدينة "نيون" السويسرية بحيث تتبع بكل إهتمام وقائع المحاكمة من هناك، وأخذت المحاكمة صدى إعلاميا كبيرا وطلب جونسون من المحامي "رولان دوما" **(Roland Dumas)** تولي الدفاع عن الشبكة، كانت سويسرا ميدان الأخذ والرّد بين كل من "رولان دوما" محامي جونسون ومبعوث الأستاذ "فيرجيس" وجماعة محامي جبهة التحرير الوطني الوطني من أجل توحيد الجهود بين فريقي المحامي الفرنسي والجزائري لكن جونسون رفض المقترح رفضا قاطعا وأصرّ على إبقاء فريق الدفاع الفرنسي منفردا، بقي جونسون في سويسرا طيلة مدة المحاكمة، في أول أكتوبر 1960 أصدرت المحكمة أحكامها في حق أعضاء الشبكة فصدر ضد جونسون حكما غيابيا، وقام فرنسيس جونسون عند تواجده بسويسرا بإجراء لقاء صحفي مع جريدة **La National Zeitung** يوم 18 أوت 1960 حيث صرح أن شبكته السرية تجمع المال وتنقله إلى الجزائر كل شهر ويصل المبلغ المالي من 3 إلى 4 ملايين فرنك سويسري نتيجة لاشتراكات الجزائريين بفرنسا والمتضامنين معهم، وأن في سويسرا تقوم كل عمليات التحويل المالي، كما تقوم الشبكة بقطع الحدود السويسرية الفرنسية بحيث تعتبر الأموال

(1) محمد مشاطي، "**مسار مناضل**"، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 97، 98.

ركيزة للجزائريين وضمان للفارين من الجيش الفرنسي من الجزائر، وعندما علمت السلطات السويسرية بهذا اللقاء الذي أجراه جونسون على أراضيها أصدرت قرار منع دخوله إلى سويسرا بعد طرده منها[1]، اعتقل جونسون من طرف شرطة جنيف في 6 أكتوبر 1960م رفقة "سيسيل ماريون" بتهمة الدخول إلى الأراضي السويسرية بصورة غير شرعية وبمقتضى قرار الطرد الصادر ضده في 23 أوت 1960م الذي يحظر الإقامة في الأراضي السويسرية إلا أن السلطات الفرنسية لم تطالب بتسليمه، فغادر جونسون وسيسيل ماريون سويسرا إلى ألمانيا ثم بلجيكا.[2]

## 2- موقف جمعيات ولجان المجتمع المدني من الثورة الجزائرية:

شهدت القضية الجزائرية تقدما في ظل زيادة عدد السويسريين المتضامنين معها من المجتمع المدني وذلك بتأسيس عدة جمعيات ولجان بسويسرا تدافع عن الثورة الجزائرية والجزائريين هدفها رفض كل أشكال الإستعمار والعنصرية.

### 2-1- موقف لجنة مساعدة اللاجئين الجزائريين بسويسرا 1959م:

إن مسؤول مكتب جبهة التحرير الوطني الوطني بمدينة لوزان "محمد عبد الوهاب" أعلن أنه وضع منذ شهر جانفي 1959م مجموعة عمل من أجل رفع من فعالية العمل والاهتمام باللاجئين[3]، وحسب المجاهد والمناضل "عبد المجيد صانع" الذي كان ينشط ضمن جمعية اللاجئين الجزائريين بجنيف أنها تأسست سنة 1959

(1) Gazette de lausanne, « **les autorités Féderales ordonnent une interdiction** », N° 198, Mercredi 24 aout 1960, p 3.

(2) ماريبيار لولوا، **المصدر السابق**، ص 204، 205، 217.

(3) علي هارون، **المصدر السابق**، ص 177.

وأن السلطات السويسرية قدمت توجيهات دقيقة للمنخرطين فيها بضرورة الحذر والتبليغ عن العناصر المشبوهة.[1]

إن المهام التي كلف بها "جاك برتلي" تتمثل في الاتصال بالمواطنين وجمعيات سويسرية، والهدف من ذلك تأسيس لجنة لمساعدة اللاجئين الجزائريين، حسب الأرشيف الفدرالي السويسريإن أول بروز للجان التي عرفت النور بداية 1960م بجنيف وبرن وكذلك لوزان ومميزات الشخصيات التي تم الاتصال بها في تشكيل اللجان شخصيات ذات هيئة محترمة وغير معروفة عند اليسار من أجل جلب شعبية كبيرة مع تفادي إدخال الخطاب السياسي[2]. في شهر أفريل 1960م السيد "عمر خوجة" صرّح أن كل أكبر المراكز السويسرية الكبرىتضم "محامون تعاطفوا مع الجزائريين ويقومون بالدفاع على الإخوة الذين لديهم صعوبات مع الشرطة" هؤلاء كذلك يقومون بالاستقبال والإقامة والبحث عن العمل لإخوة الذين نبعثهم لهم كما يقومون بكل الإجراءات الإدارية والوثائق الأساسية المطلوبة بالإضافة إلى هؤلاء المحامين هناك أطباء سويسريون يقومون بالمعالجة والتمريض تطوعا ومجانا". ومن بين المحامين المحامي "هانس ايلين برجي"**(Hans Ellenberger)** بمدينة برن كان دائما يدافع عن اللاجئين الجزائريين، هو عضو بجمعية الحرية **(Pro Liberta)** التي تأسست سنة 1957م، كما كان يقوم بمساعدة اللاجئين الجزائريين دائما يدافع عنهم أمام السلطات الفدرالية.ففي خريف سنة 1960م تأسست لجنة لمساعدة اللاجئين بضواحي برن بسويسرا روماندية **(suisse romande)** بالقرب من مدينة فيفي **(Vevey)** يوم 31 أكتوبر 1960م، من أوائل المدعوين للإجتماع التأسيسي من قبل"جاك دوبوا "**(Jacques Dubois)** دكتور

(1) جريدة النصر، "**المجاهد والدبلوماسي عبد المجيد الصانع:إبن قسنطينة الذي رمم العلاقات الجزائرية الأمريكية**"، 8 أكتوبر 2019.

(2) Damien carron, **op.cit**, p 366

في القانون[1]من بين أعضاء اللجنة هم محامون منهم من هو متخصص في شؤون اللاجئين مثل "لويس باجي"**(Louis Bagi)** وموثقان وموظف بتأمين ونائب اشتراكي بالمجلس بالإضافة إلى أربعة جزائريين.[2]

أسست هذه اللجنة على أساس جمعية بتاريخ 31 أكتوبر 1960م ولديها مكتب يعتبر مقرا لها بمدينة فيفي **(Vevey)** كما يعد جاك دوبوا رئيسا وإنضمت إليها شخصيات أخرى مثل "لويس باجي" **(Louis Bagi)** و"جاك تيلون" **(Jacques Taillens)** و"قس كرافت"**(F.Ch. Krafft)**، وخلال سنتين ونصف من النضال تم انعقاد اجتماع على مستوى المكتب 23 مرة وانعقاد أربعة مجالس عامة،وحسب جاك "دوبوا" "إن المساعدات التي نقدمها للاجئين لكي تحقق هدفها يجب التخلي عن كل مغامرة ذات طابع سياسي، أولا لابد من إقامة خط بين اللاجئين الجزائريين من أجل إبعاد البعض منهم السياسيين كذلك تعيين شخص أو شخصين من الجزائريين المقيمين بكانتون دوفو**(Vaud)** كمسؤولين يقدمون معلومات عن الأشخاص المطلوبين قانونيا[3]، ويبدو أن "محمد السايح"عضو في جبهة التحرير الوطني الوطني هو الذي يقوم بهذا الدور وهذا حسب شرطة كانتون "دوفو" التي كانت تراقبه، حيث قالت أنه عضو مهم في جبهة التحرير الوطني الوطني، كما أن من المقربين من عمر خوجة ومن خلال تلك المعلومات وبما أنه مناضل في جبهة التحرير الوطني الوطني لهذا فقرارات المكتب يتخذها الأعضاء لوحدهم دون السياسيين لتفادي أي عمل سياسي، حاولت اللجنة أن تكون لها إتصالات رسمية مع السلطات السويسرية واستطاعوا أن

(1) برنارد بريفر، أعضاء اللجنة هم:
(lamari Benmessahel), (Belkacem cheurfa) (Rachid Bencheikh),(Mohamed Saiah), (Henri Galland),(louisBagi), (Gilbert Baechtold), (Marius Décombaz), (Henri Pidoux), (Louis Jaccard), (Bernard Pfeiffer محامي)

(2) Damien carron, **op.cit,** p 366 ,367 .
(3) **Ibid ;** , p 368.

يحصلوا على تشجيع بمواصلة العمل للجنة من قبل رئيس القسم الفدرالي السيد "ماكس بتي بير" الذي شجعهم على مواصلة العمل.[1]

وهذا كان أول اتصال رسمي ايجابي، نتيجة لذلك قرر أعضاء اللجنة تفعيل الجانب المالي والقانوني المجاني، لهذا بدأت المساعدات المالية للاجئين الجزائريين القادمين من الجزائر إلى كانتون "دوفو"، تلك المساعدات تمكن اللاجئ من العيش عشرة أيام إلى غاية إيجاد له عمل، بحيث قدمت اللجنة خلال سنتين ونصف ما يقدر 151 إعانة وحماية اللاجئين الجزائريين ما يقارب 1.056.320 فرنك، كما يقدم للاجئين رخصة عمل لتفادي الطرد من سويسرا، ولإدماج اللاجئين في عالم الشغل قامت اللجنة بمجهودات كبيرة عبر مكاتب مؤسسات الأشغال العمومية كما واجهت اللجنة ظاهرة الأمية التي كان يتميز بها اللاجئين[2]، فقامت بمحاربتها بتقديم دروستعليمية للاجئون الجزائريين في اللغة الفرنسية والرياضيات والجغرافيا وحتى اللغة العربية وهي دروس مجانية يقدمها أساتذة من مقاطعة"فودوا"وكذلك الطلبة الجزائريين من جامعة لوزان في أماكن هيأتها لهم بلدية لوزان، وكذلك إتحاد المسيحيين، أما فيما يخص الكتب والأدوات المدرسية،منحت من قبل سويسرا المساعدة للعمال وكذلك من قبل اللجنة الوطنية السويسرية التابعة لليونسكو لقيت تلك المساعي نجاحا كبيرا، كذلك عملت اللجنة على تقديم منح للطلبة الجزائريين.[3]

(1)Damien carron, **op.cit** , p 369.
(2) **Ibid**, p 370.
(3) Damien carron **, op .cit** , p 370 , 371.

**2- 2- اللجنة السويسرية المضادة للعنصرية والاستعمار:**

تضامنت اللجنة السويسرية المضادة للعنصرية والاستعمار مع القضية الجزائرية بالرغم من تواضعها وقلة عدد أعضائها لكن قوة إيمانها جعلها تحقق نجاحا، وكما قامت بعدة معارك في العديد من الجبهات حيث أصدرت نشرة الإعلام المضادة لاستعمار والناشر والمحرر هو "ميشال كونتا" كما ساندت اللجنة بكل إمكانياتها السيد "جون مايرا" **(Jean Mayerat)** هو رئيس مجلس بلدية مدينة "ايفردون"**(Yverdon)** السويسرية الذي دعم جبهة التحرير الوطني الوطني، حيث قبل سنة 1960 بحمل حوالي مئة نسخة من جريدة المجاهد فتم توقيفه مع زوجته من قبل الشرطة الفرنسية وبحوزته نسخ لجريدة المجاهد في صندوق سيارته فنقل إلى سجن بسنسن **(Besançon)** بفرنسا ثم حكم عليه بالسجن سنة واحدة، أما زوجته فقد أطلق سراحها وأثناء فترة سجنه طلب نقله إلى مكان تواجد الجزائريين ليكون بجوارهم مما ساعده بالتعرف على معاناتهم، ورأت اللجنة في عمل السيد "مايرا" عملا طلائعيا. كما قامت اللجنة بعملها الإعلامي من خلال الصحافية "ماري ما غدولين بروماني" التي ساهمت في إصدار النشرة التي تشرح من خلالها التزامها النضالي.[1]

لكن" جون مايرا" وجهت له عدة إنتقادات من الطرف الفرنسي إذ تعرض لحملة شرسة عبر وسائل الإعلام ووصل الوضع إلى أن العديد من السياح الفرنسيين الذين تأثروا بإعلام الفرنسي حيث قاموا بإلغاء حجوزاتهم ورفضهم البقاء في مدينة "ايفردون" ورفضهم تصروفات جون مايرا الذي يمثل المدينة بما أنه رئيس بلديتها وكرّد فعل على ذلك قام أعضاء المجلس البلدي لبلدية "ايفردون" بإعلامهم أن جون مارييرا ليس

(1) علي هارون، **المصدر السابق**، ص 177، 178.

رئيس مجلس بلديتهم وقاموا بالاعتذار للفرنسيين على كل ما صدر منه وأنّ بلدياتهم ترحب بالفرنسيين.[1]

### 2-3- حركة المقاومة الفتاة (Jeune Resistance) 1959:

هي حركة شبانية مناهضة للحرب في الجزائر، تاسست بمدينة إيفردون بسويسرا سنة 1959، تعود فكرة إنشاءها إلى جان لويس هورست[2] **(Jean Louis Hurst)** أما الانطلاقة الفعلية للحركة كانت في شهر ماي 1959 بعد مشاركة جان لويس هورست في المهرجان العالمي للشباب والطلبة بفيينا، وقيامه بمداخلة تفاعل معها الحاضرون وحفزتهم على الإنضمام إليها، ولقيت الحركة الدعم من مختلف التيارات، وضمت الحركة الهاربين والرافضين للتجنيد والخدمة العسكرية في الجزائر، ينتمون إلى مختلف الاتجاهات في التيار اليساري، ومن بين أعضاءها جان لويست هورست، جيرار ميار **(Gérard meier)**، جاك برتلي **(Jacques Berthelet)**، والقس روبار دافزي **(Robert Davezies)**، وديا غوت ماسون، لويس أورهان **(Louis Orhant)**، هنري كوريال، وكل هؤلاء الأعضاء ينشطون ضمن شبكة جونسون.

ويعد جان لويس هورست صاحب كتاب الهارب **(Déserteur)** الصادر عن دار النشر مينوي في سنة 1960 ولكن باسم مستعار وهو موريان **(Maurienne)**، هو المؤسس، كما عملت الحركة على تشجيع الجنود الفرنسيين على الفرار تعبيرا عن

(1) Journal Gazette de Lausanne, «**Jean Mayerat n'est pas notre Maire, La Municipalité D'yverdon publie a l'intention des français un petit cours d'instruction civique**», N° 197, Mardi 23 aout 1960, p3.

(2) **جان لويس هورست:** ولد يوم 18 سبتمبر 1935 بنانسي، هو معلم وصحفي وعسكري شيوعي فرنسي، كان من حاملي الحقائب أثناء الثورة الجزائرية، وهو مؤسس حركة مقاومة الفتاة، توفي يوم 13 ماي 2014 بمدينة اليهود ville juif (val- de- Marne)

رفضهم لحرب الجزائر، وتعاونت الحركة مع كل المنظمات الاجتماعية والإنسانية والسياسية اليسارية في الخارج لاستقبال الفارين والتكفل بهم. [1]

ويعد كل من القس "دافزي و"هيزبيل" و"لوي هورست "وميبروأورهان" و"لوكا ولودنهوف" العناصر المؤثرة والدافعة إلى تأسيسها وهدفها الأساسي تقديم العون والمساعدة المادية والروحية للهاربين والرافضين المثول أمام العدالة العسكرية الفرنسية، ترتكز الحركة على الشباب المجند عوض القدماء المنتمين لكوريل أو لجونسون ومحركها الأساسي والثوري الشباب المناهض للحرب في الجزائر بكل تياراته الفكرية المسيحية والماركسية وهذا ماكان يتناسب وفدرالية جبهة التحرير الوطني التي كانت تقدم العون المادي لها حتى لا تستخدم الحركة إيديولوجيا.[2]

## 2-4- الجمعية السويسرية–الجزائرية أكتوبر 1960م: (Comité Suisse Algérie)

تعود فكرة انشاء الجمعية السويسرية – الجزائرية إلى نهاية أكتوبر 1960م لشابين سويسريين"الكسندر سولدونف" **(Alexander Soldenhoff)** وهو عضو في حركة تروتسكية بروريتارية وأولريش فري" **(Ulrich Frey)** وحاول الشابان التحري عن الأسس القانونية لتأسيس جمعية ولمواصلة إجراءات التأسيس فحصلا على معلومات من السلطات الفدرالية وكان هدف الجمعية هومساندة الجزائر والتأثير في الرأي العام السويسري لصالح الجزائريين بالدعم المادي ومساعدة اللاجئين الجزائريين بسويسرا

(1) دحو جربال، "**المنظمة الخاصة لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني الوطني**"، تر: سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، الجزائر،2013، ص 169.

(2) رشيد خطاب، **المرجع السابق**، ص 487.

وزيادة عددهم فمن بين الأعمال هو إرسال الأدوية إلى اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب[1].

في 16 أكتوبر 1960م ببرن تم تأسيس الجمعية السويسرية – الجزائرية بحضور خمسين شخص في المجلس التأسيسي للجمعية، وتأسست عنها ثلاثة لجان منها لجنة مسؤولة على مساعدة اللاجئين الجزائريين بسويسرا، واللجنة الثانية الخاصة مسألة ربط لاجئينالجزائريين بالمغرب وتونس، واللجنة الثالثة مسؤولة بالتواصل مع الشعب السويسري والاهتمام بالدعاية، كما قرّر المجلس إنشاء سكريتاريا ببرن بمقر سكن ألكسندر وأخرى ببلاي **(Pully)** بمقر سكن مشال كونتا (Michel Contat)، وكانت الحركة الديمقراطية للطلبة **(MDE)** هي التي تسير اللجنة الثانية، وبعد أسابيع أصبح "فرانز ريسبي" رئيسا، وحسب تقرير الشرطة السويسرية ببرن تم تدخل عدة شخصيات مثل السيد "جيلالي بن تامي محمد سايح" والطرف السويسري تمثل في حضور "جول هومبرت دروز) "فيليب سواد" **(Philippe Shwed)** عضو في الحركة الديمقراطية للطلبة بالاضافة إلى الطلبة من لوزان وكذلك "كرت زمرمان" **(Kurt Zimmermann)** عضو بحزب العمل و"بيير ريبان" **(Pierre Rieben).**[2]

### 3- موقف الإعلام السويسري من الثورة الجزائرية:

عرفت الثورة الجزائرية دعما إعلاميا من طرف بعض الصحافين والمثقفين السويسرين في كل من لوزان وجنيف من خلال كتاباتهم في وسائل الإعلام، بحيث تنوعت وسائل الإعلام السويسرية منها المكتوبة والسمعية، وتباينت في مواقفها من القضية الجزائرية أو ما يطلق عليها الحرب في الجزائر، هناك من أيدت الثورة

(1) Damien carron , **op .cit** , p 331 ,332 ,333.
(2) **Ibid** ; p 331 ,332 ,333.

الجزائرية وهناك منها من دافعت على التواجد الفرنسي في الجزائر ودعمت بقاء الجزائر فرنسية.

### 3-1- موقف الجرائد السويسرية من الثورة الجزائرية:

تعد سويسرا من البلدان الأوروبية الغنية بالجرائد بحيث من 483 جريدة منها 162 مصنفة ضمن الجرائد السياسية المحايدة و89 مصنفة كجرائد حرة ديمقراطية و76 كاثوليكية مسيحية اجتماعية و32 برجوازية و20 اشتراكية وأربعة جرائد مستقلة و3 شيوعية، أما من حيث النشر فـ 408 جريدة يتم نسخ أقل من 10.000 نسخة بإضافة إلى1000 مجلة يتم نسخها.[1]

لعب الصحافيون المؤيدون للثورة الجزائرية دورا أساسيا في كسب المزيد من المتضامنين السويسريين مع القضية الجزائرية وجلب الرأي العام السويسري الروماندي**(Romande)** من خلال كتاباتهم منهم "جورج براستشي" **(Georges Brastchi)** سكريتار للتحرير بجريدة "لاتريبين دو جنيف"[2] **(La tribune De Genève)** "أرمون كفيزال" **(Armand Caviezel)** و"جون بيير كروتا" **(Jean-Pierre Goretta)** من إذاعة روموند، "ماري مدلين بروماج" **(Marie-Madeleine Brumage)** من جريدة "لاتريبين دو لوزان" و"شارل هنري فافرو" **(Charles Henri Favrod)** من جريدة "لاكزات دو لوزان" **(La Gazette De Lausanne)** بالاضافة إلى "جول هومبرغ دروز **(Jules Humbert-Droz)** كما ذكرنا سابقا هو صحفي بجريدة "لاسونتنال" **(La Sentinelle)** و"ببل"**(Peuple)**.[3]

(1) Damien carron , **op .cit** , p 247.
(2) **Ibid**, p 248.

(3) شعبان إيدو، **المرجع السابق**، ص 254.

كما حاول الصحفي "بن يمين روميو"**(Benjamin Romieux)** أن يقنع الرأي العام في سويسرا منذ 1956م بأن ما يحدث في الجزائر هي حرب وليست عمليات إعادة سلم، ولاحظ أن السويسريين لم تتطور مواقفهم رغم توجه ديغول لحل المشكل الجزائري وكأنهم يريدون أن يكونوا "ديغوليين أكثر من ديغول". وبسبب هذا الموقف تلقى تهديدات من المنظمة العسكرية السرية **(L'O.A.S)** أما الصحفي "جان بيار مولين"**(Jean-Pierre Moulin)** كان يكتب في جريدة مهمة وهي "لاتريبين دو لوزان" حيث قدم أخبارا عن الحرب في الجزائر بشكل مخالف عما كانت تقدمه الحكومة الفرنسية، كما كان يؤمن باستقلال الجزائر يعتبر ذلك من سيرورة التاريخ.[1]

أما المراسلة بجريدة لوموند بجنيف "ازابيل فيشنياك" **(Isabelle Vichniac)** طيلة خمس سنوات وهي تكتب مقالات لصالح استقلال الجزائر، وكانت تدين فرنسا على أنها تقود حرب قذرة في الجزائر، لم تكتف ايزابيل بالكتابة بل قررت الانخراط في دعم العمل الثوري خاصة عندما تعرفت على "جونسون" و"كوربيل" والقس "دافيزي " وكذلك "نيل أندرسون" و"ماري مادلين بروماج" فقامت بمساعدة الجنود الفارين من الجيش كما استقبلت عندها المجاهدة "جميلة بوحيرد" وقامت بتغطية مفاوضات إيفيان لحساب جريدة لوموند**(Le Monde)** واستطاعت الحصول على اتصال مع السيد "رضا مالك" و"محمد يزيد".[2]

أما الصحافة والإذاعة المؤيدة للجزائر الفرنسية تصف مجاهدي جيش التحرير بـ "قطاع الطرق"، وفي مقدمة الصحف السويسرية جريدة "لالبارتي دو فريبورغ" (La **liberté de Fribourg**) التي تحاملت كثيرا على "جبهة التحرير الوطني " ووصفتهم

(1) شعبان إيدو، **المرجع السابق**، ص 255.

(2) Jacques Charby, **op cit,** p 283 ,284 .

بنفس الأوصاف التي تطلقها عليها الصحف الفرنسية، وجريدة "لافوي دفي دو نيوشاتل" **(Lafeuille D'avis de Neuchatel)** فمقالات "ددي بوي" **(D'edy Bauer)** و"ريني بريش"**(René Braichet)** تدعم الطرح الفرنسي، بينما جريدة لاغزات دو لوزان **(Lagazette De Lausanne)** في أغلب الأحيان تنتقد السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر وعموما تعد الجرائد الشيوعية والاشتراكية أكثر تشددا مع فرنسا وتساند الثورة الجزائرية مثل جريدة "سونتنال" **(Sentinelle)** جريدة "ببل "**(Peuple)**.[1]

### 3-1-1- محاولات فرنسا كسب الإعلاميين السويسريين إلى صفها:

حاولت فرنسا عن طريق سفيرها ببرن "اتيان دنري"( Etienne Dennery) كسب الصحافيين السويسريين إلى جانبها ودعمها فيما يخص سياستها وتواجدها في الجزائر وهذا بعد إطلاعهم على الرأي العام السويسري الذي لديه نظرة سلبية فيما يخص فرنسا في الجزائر، وأحسن طريقة لتصحيح وإعادة توجه المقالات في الصحف التي تخص الحرب في الجزائر لابد من تنظيم زيارات ميدانية للصحافيين السويسريين إلى الجزائر[2]، والهدف هو إطلاعهم على الأوضاع هناك لكي يتعرفون بأنفسهم على الحقيقة. تم تنظيم أول رحلة إلى الجزائر من 13 إلى 21 أفريل 1958م والإنطلاقة كانت من مدينة جنيف إلى باريس بالقطار وتم استقبال الصحافيين السويسريين من قبلرئيس مصلحة الصحافة بوزارة لشؤون الخارجية الفرنسية، هناك تسعة أسماء من الصحافيين[3] المعنيين بالسفر، أغلبية هؤلاء الصحافيين لهم مواقف مساندة لفرنسا".[1]

---

(1) شعبان إيدو، **المرجع السابق** ، ص 255 . **أنظر أيضا:** Jacques Charby , **op cit** , p280 ,282 .

(2) Damien carron **, op .cit** , p251 ,252.

(3) D'eddy Bauer (De La Feuille D'avis Neuchatel), Reto Caratsch (De La Neue Zurcher), De Max Bolliger (De Radio-Berne), De Théodor Schwarz (La De Berner Tagblatt), De GeorgesPerrin (Du Journal de Genéve), De Walter Staehelin (Des Basler Nachirichten), De Peter Gilg (Du Bund), De james

### 3-1-2- عينات من الصحف السويسرية: (الثورة الجزائرية في الصحف السويسرية)

إهتمت الجرائد السويسرية بالثورة الجزائرية وبكل مايتعلق بها على الرغم من إختلاف توجهاتها إذ تصدرت مختلف عناوينها الأحداث البارزة المتعلقة بالجزائر والجزائريين فمثلا قضية محاكمة المناضلة "جميلة بوحيرد" بكل تفاصيلها، وقضية التعذيب وحتى الإغتيالات التي مست شخصيات سويسرية أوفرنسية داعمة للثورة كمقتل تاجر السلاح السويسري "ليوبولد" ومقتل رئيس بلدية مدينة إيفيان وفضيحة النائب العام السويسري "ريني دوبوا" كما كان للمفاوضات الجزائرية – الفرنسية الرسمية في ظل الوساطة السويسرية حيز كبير في كل الصحف السويسرية ومانتج عنها من انفراج بإستقلال الجزائرحيث نقلت أجواء الفرحة التي عمت كل القطر الجزائري، وغير ذلك من المواضيع الهامة التي تخص القضية الجزائرية لهذا سوف نقدم عينات لبعض القضايا التي تناولتها الصحف السويسرية.

### 3-1-2-1- صورة المناضلة جميلة بوحيرد في الصحف السويسرية:

**1- جريدة لاسونتينال (La Sentinelle):**

إن قضية محاكمة المناضلة جميلة بوحيرد[2] أخذت حيز كبير في الصحف السويسرية خاصة عند صدور الحكم الإعدام في حقها بحيث ساندتها الصحف

---

Schwaarzenbach (De L'hebdomadaire), Zurhrer Woche et De Georgrs Peillex De La Tribune De Lausanne.)

(1) Damien carron , **op .cit** , p252 ,253.

(2) **جميلة بوحيرد:** مناضلة جزائرية من مواليد الجزائر العاصمة سنة 1935 إنضمت إلى مناضلي (ج.ت .و) في حي القصبة بقيادة ياسف سعدي، إنضمت إلى صفوف الفدائيات بالعاصمة،وقامت بعدة عمليات بوضع القنابل في حانة ميلك، ألقي القبض عليها يوم 9 أفريل 1957. صدر الحكم عليها بالإعدام يوم 15 جويلية 1957 وتعرضت للتعذيب، دافع عليها المحامي "جاك فرجيس".

السويسرية وتعاطفت معها، خاصة الصحف الإشتراكية كجريدة "لاسونتنال" (La **Sentinelle)** هي جريدة يومية إشتراكية تصدر عن مقاطعة نيوشاتل وأول عدد صدر يوم 4 جانفي 1890 وأصبحت الجريدة منذ 1896 مرأة أفكار الحزب الإشتراكي واجهت الجريدة صعوبات مالية فكان أخير عدد لها 19 ماي 1971.[1]

صدرت عدة مقالات عن جريدة "لاسونتنال" تخص المناضلة جميلة بوحيرد نظرا لتتبع الجريدة لمستجدات تطور القضية من جهة وتدويل قضيتها من جهة أخرى منها مقال في العدد80 ليوم الأربعاء 9 أفريل 1958 في صفحتها الثانية تحت عنوان "أين الحقيقة" "الكاتب "جورج أرنو" صاحب كتاب من أجل جميلة بوحيرد قام بإرسال رسالة إلى كل نواب الفرنسين يوضح مدى تخوفه من موضوع إعدام وهي عبارة عن رسالة نقلتها جريدة "لاسونتنال" عن جريدة تونسية « **L'action** » عنوان المقال "جميلة بوحيرد يتم إعفائها أو إعدامها" حيث ندد بالممارسة الغير إنسانية في معاملة المناضلة وتغير سجنها ونقلها إلى فرنسا وعدم السماح لمحاميها جاك جفريس بزيارتها إن شرف الشعب الفرنسي بمنع هذه العمليات الإجرامية.[2]

وفي العدد 60 للجريدة كتب مقال بعنوان "جميلة بوحيرد جان دارك العرب" هي مناضلة مسلمة جزائرية تقوم بوضع القنابل حكم عليها بإعدام وعمرها 22 سنة وبالنسبة لفرنسا لم تشهد فرنسا إعدام امرأة منذ 50 سنة.[3]

(1) Marc Perrenoud, **Dictionnaire historique Suisse (DHS),** 25/04/2013.
(2) **La Sentinelle**,mercredi 9 avril 1958, n° 80 ,p
(3) **La Sentinelle « Djamila Bouhired La Jeannne D'arc Arabe ne sera pas exécutee** », N° 60 vendredi 14 mars 1958, p 1.

## 2- جريدة لاتريبين دو لوزان (La Tribune De Lausanne) [1]

وفي موضوع التعذيب كتب الصحفي روني لانجيل (René Langel) في جريدة "تريبون دي لوزان" **(La tribune De Lausanne)** بتاريخ 24 جويلية 1959م" بالتأكيد نود أن يتم إقناعنا بقوة بأن عمليات التعذيب والأفعال الشنيعة التي توصف لنا بدقة مرعبة تتعلق بتلك الممارسات غير المعلنة التي يقوم به في السرية بعض العناصر السياديين من الشرطة، لكن هل يمكن تصديق ذلك وننام مرتاحي الضمير لما نقرأ بأن عمليات التعذيب هاته كانت ممارسة من قبل أعداد من مفتشي الشرطة كانوا يتناوبون بلا ملل على تعذيب الشخص، وكان يجري هذا الفعل برضا وتواطؤ رئيسهم. ولما نعلم أيضا بأن المساجين تم اقتيادهم إلى المستشفى ولحومهم تدمى بدون أن يكون طبيب، أو ممرضة، يصرخ برعبه وسخطه. وأخيرا، لما نعلم بأنه طالب متهمون بإجراء خبرة محايدة فرفضت وتحولوا من مشتكين إلى متهمين.[2] إن الحالات العديدة التي سجلت هذا التواطؤ، كان من المفروض أن تشكل مرافعة ناجحة على أي قضية يستحيل الدفاع عنها، لكن، هل نقول أن حرب الجزائر قد قضت على الضمائر؟"

أما الصحفي فرانسوا أنديرلان **(François Enderlin)** فكتب بجريدة"تريبون دي لوزان" **(La Tribune De Lausanne)** بتاريخ 30 أوت 1959م: "في الوقت الذي نقوم فيه بتحرير هذه الأسطر، يقوم الجنرال ديغول بتفتيش المنطقة الحدودية بين بونة وتبسة. إننا نريد أن نصف الجانب الخفي في تحقيقنا هذا لقد قال رئيس الدولة

(1) جريدة يومية سويسرية تأسست سنة 1879 بلوزان.

(2) La tribune De Lausanne, 24 juillet 1959

نقلا عن: علي تابليت، "**إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني الوطني "الولاية السابعة 1959**"، منشورات ثالة، الجزائر، 2014، ص 137.

الفرنسية[1]: "لا نستطيع فعل أي شيء إلا انطلاقا من السلام، سوف يقرر الجزائريون مصيرهم بأنفسهم، هذا أمر ضروري، إن من سيقرره هو إرادة الناس". يتم التحلي بهذه الحكمة في الوقت الذي تنهي فيه دفعات جديدة من مقاتلي جبهة التحرير الوطني الوطني فترتها التدريبية وذلك في الجهة الأخرى من "خط موريس"، هل يجب التسليم أن الكلمات التي نطق بها ستنقص من حماسهم؟ إن مارأيناه لايدفعنا إلى ذلك لأن هؤلاء الجزائريين باللباس العسكري هم الذين بالذات يحملون أكثر الإرادة التي يتكلم عنها ديغول.[2]

قد بدت لنا معنويات هذا الجيش الفتي فولاذية. فالإزدياد المستمر لأفراد قواتها يعارض كل تهدئة الأمر الذي يبرز أكثر مأساة وسخافة هو مواصلة المنافية لأي منطق لحرب بدون منتصر، والتي تبدد كل يوم أكثر الرأسمال الروحي الذي يربط فرنسا والجزائر.

إنني أشهد هنا بأن "الفلاقة" الذي يرتدي اللباس العسكري ليس عدوا لفرنسا بالمفهوم الضيق للمعنى بالمقابل، إنه العدو اللدود لفرنسا أخرى لايريد أن يكون مدينا لها بأي شيء، إنها سر وجوده.[3]

...هؤلاء الرجال (جنود جيش التحرير الوطني) هم رجال بدون مشاكل. إنهم يهتمون بالشئ الأساسي.فهم يطبقون يومياالشعار المعلق على جدار مركز القيادة:

(1) **المرجع نفسه**، ص 137.
(2) علي تابليت، **المرجع السابق**، ص137.
(3) **نفسه**، ص 138 ، 139.

"التعلم من أجل الانتصار" في الظروف التي يعيشونها، يجب أن يكون لديهم إيمانا. إنهم يمتلكون هذا الإيمان ذلك هو راحتهم الوحيدة.[1]

### 3- جريدة لاغازيت دو لوزان (La Gazette De Lausanne)

جريدة يومية سويسرية تأسست سنة 1798 من أهم صحافين الذين كتب فيها شارل هنري فافرو صديق الثورة الجزائرية وجان مولان الذي شهادته من قلب الحدث عن زياراته الجزائر سنة 1957 .

**شهادة صحفي سويسري "جان مولان" يوم 1957/07/30م:**

مقال بصحيفة "لاغازيت دي لوزان" بقلم "جان مولان" الذي كان من بين الذين دعتهم الحكومة الفرنسية وروبير لاكوست[2] لزيارة الجزائر في المدة الأخيرة ومشاهدة ماصنعته فرنسا وتأدية هذه الشهادة عن بصيرة ويقين وهذا نوع من الشهادة التي تبحث عنها فرنسا لتستشهد بها في الأمم المتحدة، وستكون شهادة عجيبة، "إننا نحب فرنسا من أعماقنا ولكننا مضطرون لأن نقول بعد إقامة بضعة أسابيع في الجزائر، أنها قامت سياستها الجزائرية على مجموعة من الأساطير والشكليات التي أصبح لها تأثيرها الفعال في الرأي العام.[3]

---

(1) **نفسه**، ص 140.

(2) روبير لاكوست، نقابي ورجل سياسي فرنسي ولد في 05 جويلية 1898 بأزورا دوردونيي، شغل عدة مناصب كنائب عام في مجلس دوردونيي من 1945-1958 ومن 1962-1967، وكان حاكم عام للجزائر، توفي في 08 مارس 1989.

(3) عبد الله شريط، "**الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957**"، ج3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ص 307.

إنني لم أرى عضوا واحدا من جبهة التحرير الوطني، ولم أرى ثائرا واحدا ولكنني سألت كثيرا من الجزائريين فوجدتهم يلتجئون إلى الصمت، وهذا دليل على أن السكان ليسوا إلى جانب فرنسا ودليل أيضاعلى أنهم خائفون.

إن الذين كتبوا عن الجزائر لم يشيروا إلى أن الحرب التي تجري فيها هي حرب طبقات، ان طموح الجزائريين إلى الاستقلال منشأه التعاسة التي أوجدها الفرنسيون في تلك الأرض التي أغنتهم واليوم بعد أن قامت الثورة تحاول فرنسا أن تسد الثغر وأن ترفع من مستوى الحياة عند الأهالي[1]، ولكن هذه المحاولة جاءت متأخرة عن وقتها بعشر سنوات، أما اليوم فان البؤس والبطالة كونت عند الجزائريين إرادة لايمكن التغلب عليها في الاستقلال.أما الحديث عن المساواة فلم يعد إلا ذريعة للمحافظة على اضطهاد جنس آخر...".[2]

نلاحظ من خلال شهادة الصحفي أنه خرج عن المعهود وعبر عن رأيه من خلال إقامته في الجزائر، وكانت تلك الشهادة عكس ما كانت تنتظره فرنسا منه بحيث تجرد هذا الصحفي من الذاتية وتحدث عن الجزائريين وما يجري في الجزائر بنوع من الموضوعية، كما إنتقد سياسة فرنسا في الجزائر خاصة سياسة لاكوست وكذلك انتقد سوء معاملة فرنسا للجزائريين، ولكن كان تركيزه على الجانب الاجتماعي والحرمان الذي عاشه الشعب الجزائري جعله هو السبب الوحيد للثورة والتمسك بالإستقلال، وهذا ليس صحيحا.[3]

(1) **نفسه**، ص 308.

(2) عبد الله شريط، **المصدر السابق**، ص 308.

(3) **نفسه**، ص 308.

**4- جريدة لاسويس (La suisse):**

كما كتبت جريدة "لاسويس"**(La Suisse)** بداية نوفمبر1954م: "والأحسن أن تحل سياسة الاصلاحات اجتماعية، اقتصادية، وسياسة محل سياسة القوة.

"إن قوة انتشار حركة الانتصار الحريات الديمقراطية الجزائرية، و"صوت العرب" في القاهرة، والنشاط السرّي الذي تقوم به "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، كل هذا لا يمكن أن يفسر انفجار سلسلة من الاعتداءات وحالة من الثورة الحقيقية لو كان وضع الشعب الجزائري فقط يقرب من الحسن".[1]

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم، "**ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**"، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 183.

**5- جريدة فوي دافي دو نيوشاتل(Feuille D'Avis De Neuchatel)1957:**

نشرت الجريدة خبر تجسس النائب العام السويسري لصالح فرنسا وانتحاره في الصفحة الأولى من الجريدة، تحت عنوان قضية الجوسسة لصالح فرنسامن قبل النائب العام للكنفدرالية ثم كتبت خبر انتحاره بعنوان "ريني دوبوا" انتحر البارحة ببرن.[1]

**3-1-3- شارل هنري فافرو والثورة الجزائرية من خلال جريدة لاغازي دو لوزان (La Gazette De Lausanne)** [2]

شارل هنري فافرو الصحفي والمصور والكاتب والسينمائي السويسري من مواليد 1927م بمدينة مونترو عمل صحفيا بجريدة "لاغازيت دو لوزان" **(La Gazette De Lausanne)** وفي الإذاعة والتلفزيون، كما جاب الهند الصنية،قام بدور بارز من خلال دعمه للثورة الجزائرية منذ بداية الخمسينيات زار الجزائر لأول مرة في سنة 1952م كمراسل ميداني حيث اكتشف القضية الجزائرية وقال:"... إكتشفت وضعا صدمني كنت لا أتصور ماكان عليه الوضع في الجزائر والوضعية الحقيقية للشعب الجزائري المتمثلة في الإذلال والاستغلال والقمع ...".[3]

وكان أول لقاء له مع قيادات الثورة الجزائرية سنة 1955م، كما كان له اتصال بمناضلي "فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا حيث قال: "مكنوني من الإطلاع على

(1) Journal Feuille D'Avis De Neuchatel **« L'Affaire D'espionnage au profitde la France, le procureur général dela conféderation M René Dubois, se suicide hier a Berne** »,N°20, 25 mars 1957, p 1.

(2) جريدة يومية سويسرية تأسست سنة 1798 .

(3) رشيد خطاب، مرجع سابق، ص 298- 299. أنظر أيضا: سيدأحمد مقدم، كريم ولد النية، "**دور السويسري هنري فافرود في مفاوضات وإتفاقيات إيفيان 1961- 1962**"، مجلة عصور، ع 23- 33، جانفي – مارس، 2017، ص 166.

التفاصيل الأولية للثورة الجزائرية"[1]، وتلك التفاصيل التي سمحت له بكتابة أول مؤلف عن الثورة الجزائرية يحمل عنوان "الثورة الجزائرية" كما سمحت له بالتعرف على عدد من الشخصيات أمثال الطيب بولحروف وكذلك اهتمامه بالقضية الجزائرية جعلته يربط علاقات صداقة مع عدد من قادة الثورة مثل "سعد دحلب" كما تمكن من الإقتراب من قيادات الثورة منذ شهر أكتوبر 1956م عبد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم، فرحات عباس، بومنجل في تونس ولوزان، ومن علامات الثقة التي وضعتها قيادات الثورة فيه أنها سمحت له بالدخول إلى مقر جبهة التحرير الوطني في القاهرة مرفقا بمصور إلتقط لأول مرة صورة لقيادات الثورة وهي الصورة التي تناقلتها وسائل الإعلام فيما بعد، ويعود إليه الفضل في نشر فضيحة ريني دوبو[2] المستشار السويسري سنة 1957م بد اكتشافها حيث نشرها في جريدة "لاتربين دو جنيف"، وقد سمحت له علاقته المتكررة بالقادة الجزائريين والمسؤولين الفرنسيين بالتوسط في تنظيم أول لقاء فرنسي جزائري غير رسمي في مدينة جنيف في شهر فيفري 1961م بين "سعد دحلب" من الجانب الجزائري وكلود شابي من الجانب الفرنسي، وقد سبق هذا اللقاء محاولات من شارل هنري فافرو بالتوسط من أجل التفاوض وغير أنها فشلت مثل اللقاء الذي جمع "ايدمون ميشلي" و"فرحات عباس"في روما أثناء تشييع جنازة البابا في 1959م وهو اللقاء الذي ألغي أخر لحظة لأسباب بروتوكولية.[3]

(1) جريدة السلام اليومية، "**الصحفي السويسري شارل هنري فافرو يكشف عدة جوانب من معاهدة إيفيان**"، الأربعاء 21 مارس 2012، ع 286، ص 17.

(2) رشيد خطاب، **المرجع السابق**، ص 299.

(3) جريدة السلام اليومية، **المرجع السابق**، ص 17.

وقد ترك فافرو أعمالا تخلد الثورة الجزائرية منها كتابه "الثورة الجزائرية" وكتاب "جبهة التحرير الوطني"، توفي هنري فافرو يوم 15 جانفي 2017.[1]

### 3-4- دور الناشرين والكتب المنشورة:

كان لدور النشر السويسرية دورا كبيرا لتعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها من خلال نشر عدة كتب كانت ممنوعة من النشر وبفضل دعم الناشرين السويسريين للثورة وإقتناعهم بعدالة القضية الجزائرية تم نقض الغبار عن عدة مؤلفات ورفع التعتيم عليها.

### 3-4-1- نيل أندرسون:

لعبت جبهة الناشرين الأوروبين المناهضة للاستعمار في الجزائر التي تمثل أقلية والتي كانت محل ضغوطات دورا فاعلا في نشر الأعمال المدينة للإستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية الجزائرية على رأسهم الناشر السويسري "نيل أندرسون" **(Nils Anderson)** من مواليد 1933م بمدينة لوزان من أب سويدي وأم فرنسية درس بمدرسة التجارة أسس سنة 1957م بلوزان دارا للنشر"لاسيتي" **(La Cité)**، أثناء الثورة الجزائرية نشر العديد من الكتب الممنوعة في فرنسامنها كتاب "حربنا" لفرنسيس جانسون، وفي سنة 1958م منعت فرنسا نشر كتاب "المسألة" **(La Question)** "لهنري علاق" **(Henri Alleg)**. اتصل جيروم ليندن بنيل أندرسون وطلب منه نشر هذا الكتاب الذي يتناول قضية التعذيب في الجزائر بعد 14 يوما تم نشر الكتاب مع تقديم لجون بول سارتر وبعده نشر كتاب "الغرغرينا" **(La gangréne)** ويضم شهادات لحالات تعذيب

(1) مقدم سيدأحمد، كريم ولد النية، "**دور السويسري شارل هنري فافرود في مفاوضات وإتفاقيات إيفيان**"، مجلة العصور، ع 32 – 33،جانفي – مارس 2017، ص 169.

في فرنسا، كما نشر ملفا وثائقيا بعنوان "المفقودون" من تأليف جماعة من المحامين المناصرين لجبهة التحرير الوطني.[1]

ونشر كتاب "التهدئة" **(La Pacification)** "لحفيظ كرمان" أحد مسؤولي فدرالية جبهة التحرير الوطني الوطني في ألمانيا تناول فيه ما يتعرض له الجزائريون من تعذيب وإبادة وظروف الإعتقال في السجون والمحتشدات، نشر أيضا شهادة الصحفي "هنري دوليني بعنوان **(Rappelé en Algérie)** كما نشر كتاب المسرح للمناضل "محمد بوديا" **(Mohamed Boudia)** المناضل الجزائري، ونتيجة لنشاطه قامت الشرطة الفرنسية بتوقيف نيل أندرسون سنة 1961 بمدينة ليون الفرنسية عندما كان له موعد مع القس والمناضل "روبير دافزي "من أجل مشروع نشر له كتابه **(Le Temps de la justice)** الذي تناول فيه موقفه الداعم لجبهة التحرير الوطني الوطني، وحكمت السلطات الفرنسية على نيل أندرسون بمنعه من دخول التراب الفرنسي، وبالرغم من ذلك قام نيل أندرسون بنشر كتاب القس دافزي ببلجيكا في دار **(Cité Editeur)** واصل نضاله مع شبكات الدعم الفارين والرافضين للتجنيد وبعد ذلك إنضم إلى هيئة تحرير مجلة **(Partisans)** التي أسسها الكاتب والمناضل "فرانسوا ماسبيرو"[2]، كما شارك في مهمات صعبة إلى جانب جانسون وهنري كورييل باضافة إلى قيامه بطبع وسحب العديد من الأدبيات والمناشير الخاصة بجبهة التحرير الوطني الوطني منها طبع بعض الأعداد من جريدة "المجاهد" التي طبعت في جنيف لتنقل إلى فرنسا، وتوقف نيل أندرسون عن الطبع عندما ألقي القبض على "جون مايرا" كما ووفراكل ما يحتاجه المناضلون الجزائريون.[3]

(1) Jacques Charby **, op cit** ,p 274 ,275 .
(2) **Ibid** ; p 275.
(3) **Ibid** ; p 274 -278 .

تغلغلت شبكات دعم الثورة الجزائرية في المجتمع السويسري، إذ استعانت الثورة بأحد السويسريين لطبع ميثاق الصومام بسويسرا، ثم يتم نقله عبر شبكات حاملي الحقائب إلى التراب الفرنسي للتعريف بأهداف الثورة الجزائرية،وبدأ البحث عن مطبعة لطبع الميثاق فاختاروا مطبعة صغيرة خارج مدينة لوزان بمدينة ايفيردون وهي ملك لشخص يدعى"هنري كورناز" **(Henri Cornaz)**.

### 3-4-2- هنري كورناز (Henri Cornaz):

صاحب مطبعة من مدينة ايفيردون بسويسرا، كان يهتم بطبع أطروحات الطلبة، سنة 1956م إتصلت به جبهة التحرير الوطني عن طريق مبعوثها وهو الصحفي الذي قدم نفسه أنه الدكتور كزافيني[1]**(Docteur Xavier)** إذ طلب منه نسخ وطبع نصوص رسمية ممنوعة من فرنسا فوافق كورناز بشرط أن المطبوعات لا تدعوا إلى العنف، فقام بطبع خمسة ألاف نسخة من نص يتكون من أربع صفحات بعنوان "الثورة الجزائرية" **(La Révolution Algérienne)** وسحب ميثاق الصومام، وبعدها جريدة "المقاومة الجزائرية" التي عوضت بجريدة "المجاهد"[2] حيث تولى طباعة أعدادها الأولى في مطبعة" جاك لاهمان" **(Jacques Lehman)** بجنيف ثم أصبحت تطبع بتونس، تعرضت المطبعة لمراقبة الشرطة عندما تم اكتشاف أن كورناس يشتري كميات من الورق والحبر تفوق بكثير ما كان يتوصل به من أعمال طباعة، ولما حاول تبرير ذلك

(1) **الدكتور كزافيني:** هو" لوسيان دوشي"، صحفي فرنسي ورئيس تحرير جريدة "ألجي لو سوار" ومعروف أكثر باسمه الثاني ميشال سارج **(serge Michel)**، توفي سنة 1997.272 **أنظر:**رشيد خطاب، مرجع سابق ص 389.

(2) Jacques Charby**, op .cit**, p 271 ,272 .

بأنه يقوم بطباعة أطروحة اكتشفت الشرطة السويسرية ميثاق الصومام مما عرضه لغرامة مالية.[1]

## 4- نماذج من الكتب المنشورة عن الثورة الجزائرية:

### 4-1- كتاب الثورة الجزائرية لشارل هنري فافرو (Charles Henri Favrod):

يعد كتاب شارل هنري فافرو من بين أهم الكتب المنشورة حول الثورة الجزائرية والذي تعرض لمحاولة تشويه من طرف ناشر فرنسي يدعى "شال أورانغوا" الذي أراد حذف عبارة 'الثورة الجزائرية" كعنوان لكتاب وتعويضها بعصيان أو مناوشات وهذا ما رفضه شارل هنري فافرو ونشر الكتاب في دار "بلون" **(Plon)** سنة 1959م التي كانت معروفة بنشر كتب لديها مواقف استعمارية ونظرتهم الجزائر الفرنسية وهي ملك لشارل ديغول، وحسب فافرو أنه اختار دار النشر هذه عن قصد، وبعد إصداره عرف الكتاب انتشارا محدودا إلا في السجون الفرنسية بفضل جهود فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وكذلك في بعض مخيمات الاعتقال في الجزائر، هو كتاب موثق بشكل جيد عن "الثورة الجزائرية" حاول فافرو إعطاء صورة واقعية وصادقة عن الوضع الجزائري في كل جوانبه.[2]

#### 4-1-1- محتوى الكتاب:

وقد قسم كتابه إلى قسمين رئيسين، القسم الأول وهو الأهم فقد خصصه كدراسة تاريخية على الصراع الدائم بين الشعب الجزائري والنظام الاستعماري الفرنسي منذ

---

(1) **Ibid**, p 271 ,

(2) جريدة **المجاهد**، أول نوفمبر 1961، ع 107 خاص، ج4، ص 26. **وأنظر:**
Charles-Henri Favrod**, La Révolution Algérienne**, Editios Dahlab,Alger , 2008 , pp 11- 389 .

1830م وهو يشتمل على ثلاثة فصول تحمل هذه العناوين: الفصل الأوليحمل عنوان الأرض الممنوحة تروي قصة احتلال الجزائر واغتصاب أرضها الطيبة ومنحها لكل قادم من أوروبا، ولم تتم عملية إغتصاب الأرض بسهولة كما كان يتوقع الاستعماريون القادمون إلى الجزائر لأن الشعب الجزائري لم يستسلم للغاضب المحتل ولكن الاستعماريين إتخذوا من مقاومته نفسها ذريعة لمزيد من السلب والاغتصاب.(1)

أما الفصل الثاني هو الكولون والعربي فيتحدث عن أمل الكولون في الجزائر والقوانين الاستثنائية الغاشمة التي فرضت على الشعب الجزائري حتى تسهل للمعمرين عملية ابتزاز والاستعباد وتجعلهم يتحكمون في رقاب الشعب حسب ما تمليه مصلحتهم وكيف أنهم كلما حصلوا على امتيازات جديدة يزداد جعشهم واستطاعوا بقوة المال والتهديد أن يفرضوا ارادتهم على كل الحكومات الفرنسية[1].

وفي الفصل الثالث الذي يحمل عنوان زمن الغضب، يستعرض المؤلف قيام الحركات السياسية في الجزائر وتطورها وفشلها التام أمام خضوع الحكومات الفرنسية لمطالب الاستعماريين الأوروربين وكيف أدى إنطلاق طريق الكفاح السياسي السلمي إلى اكتشاف الجزائريين لحقيقة جوهرية وهي أن النظام الاستعماري لا يمكن تغيره جزئيا وتدرجيا بالعمل السياسي بل أن الطريق الوحيد لفرض إرادة الشعب الجزائري يتمثل في الكفاح الثوري المسلح.(2)

(1) جريدة المجاهد، مصدر سابق، ص 26. **أنظر أيضا:**

Charles –Henri Favrod, op .cit , pp 17 -58 .

.

(1) Charles –Henri Favrod, **op .cit** ,, pp 105 -162
**(2), Ibib**;pp 59 -104.

أماالقسم الثاني من الكتاب فيتضمن بعض الحقائق التاريخية القديمة من بينها رسالة بعث بها أهالي تلمسان بتاريخ 7 أفريل 1891م يعبرون فيها عن رفضهم للجنسية الفرنسية ورسالة مفتوحة لجريدة الرائد في سنة 1912م تم احتجاج على تجنيد الجزائريين في الحرب وتطالب ببعض الحقوق مقابل التجنيد، ومن بين الوثائق مطلب الأمير خالد الجزائري بوقف القوانين الاستثنائية ومحاكم القمع والمطالبة بالتساوي في الحقوق والواجبات بين كل السكان، ويقصد المؤلف من وراء عرض الوثائق إعطاء صورة عن تطور الوعي السياسي للشعب الجزائري ويعرض إلى جانبها وثائق فرنسية عسكرية وسياسية تكشف عن روح الاستعمار الفرنسي ومعارضته لكل إصلاح أو تطور، كما يعرض أرقاما واحصائيات عن حالة الجزائر الاقتصادية والاجتماعية، إن شارل هنري فافرو بهذا الكتاب قد ساهم في إعطاء صورة صادقة عن واقع الجزائر وطريقة عرضه تؤدي بالقارئ إلى تصور منطقي لوضع الجزائر وأن ليس هناك إلا حل واحد وهو الثورة المسلحة.[1]

### 4-2- كتاب جبهة التحرير الوطني والجزائر (Le F.L.N et L'Algérie) :

يتحدث عن جبهة النحرير الوطني والجزائر، فذكر بعهد الإستعمار الفرنسي، وإغتصاب الأراضي، وتهجير المعمرين، وتقلب السياسة الفرنسية في القرن الماضي والمشاريع الإقتصادية الأوروبية، وسياسة فرنسا في القرن الحالي بالجزائر والحركات السياسية الجزائرية، وبوادر الثورة وإندلاعها، والإستعدادات الأولى لها، وتوسعها، وإنتشارها، وتتبع بعد ذلك مراحلها المختلفة وشرح الأوضاع الإقتصادية بالجزائر خلال الثورة بالأرقام، وحاول أن يبرز دور فرنسا الحضاري في مختلف المجالات، مما يكشف عن تاثره بالنعرة الإستعمارية، ويحتوي الكتاب على ملاحق كثيرة ذات أهمية

(1)Charles –Henri Favrod**, op .cit** ;pp 163 – 389.

تغطي ثلث الكتاب تقريبا، منها رسائل وتقارير، لرجال الثورة الجزائرية وبه معجم كذلك لأحداث من 1954 إلى 1962.[1]

## 4- موقف الحزب الإشتراكي السويسري (PSS) من الثورة الجزائرية:

كانت المواقف غير الرسمية السويسرية والمساندة للثورة الجزائرية يمثلها الحزب اليساري وهو "الحزب الاشتراكي السويسري"(PSS) بحيث نستنتج مواقفه من خلال لسان حاله جريدتان "سونتنال" (**La Sentinelle**) و"بوبل" (**Le Peuple**)، قرر الحزب التضامن مع القضية الجزائرية ومساندة الثورة الجزائرية عكس الحزب الاشتراكي الفرنسي[2] تمثله حكومة "غي مولي"[3] الاشتراكية بحيث إنتقدها بشدة من خلال تصرفاتها اليمنية التي هي بعيدة كل البعد عن اليسار في التعامل مع الشعب الجزائري أو مع القضية الجزائرية ككل وأنه خرج عن المعهود ومن بين الذين انتقدوا السياسة الفرنسية في الجزائر الصحافيان "جول هومبرت دروز" (**Jules Humbert-Droz**) و"ريني ميلان" (**René Meylan**) هما من مدينة نيوشاتل ينتميان إلى الحزب اليساري الاشتراكي السويسري، فيما يخص "جول هومبرت دروز"لم يبخل بنصيحة إلى زملائه الفرنسيين حيث قال: "الحل الوحيد الذي يفرض نفسه الاستقلال بسرعة يتم تطبيقه من

---

(1) يحي بوعزيز، "**ثوارات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**"، مرجع سابق، ص 428.

(2) **الحزب الاشتراكي الفرنسي:** تأسس سنة 1905 شارك في حكم فرنسا قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، دخل المعارضة سنة 1950 ثم عاد إلى الحكم سنة 1956 انقسم إلى تيارين هما اتحاد اليسار الاشتراكي والحزب الاشتراكي المستقل، إثر ذلك عاد الحزب إلى المعارضة واستمر فيها إلى غاية 1962. أنظر شمس الدين بوفنش، **سياسة الوزير المقيم روبيرت لاكوست تجاه الثورة الجزائرية (1956- 1958 )**، مذكرة رسالة ماجستير في - التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013 -2014، ص 18.

(3) **غي مولي:** سياسي فرنسي 1905 – 1975 رئيس الحكومة الفرنسية أو المجلس الوطني مابين 1956 ومارس 1957 والأمين العام للحزب الاشتراكي الفرع الفرنسي للأممية العالمية ما بين 1945 – 1956. أنظر شمس الدين بوفنش، مرجع سابق، ص 20.

طرف فرنسا سيكون هناك حظ كبير إلى استعمال وربط صداقة مع الجزائر المستقلة"[1].

إن الحزب الاشتراكي السويسري إتخذ موقفا حذرا على غرار الأحزاب الأخرى بحكم العلاقة التي تجمعهم مع فرنسا لكن الفضائح والجرائم المرتكبة من طرف فرنسا والتي سمع بها الرأي العام العالمي خاصة جرائم التعذيب التي مارسها الجيش الفرنسي بالجزائر جعلت هذه القضية تحرك الحزب الاشتراكي السويسري وتخرجه عن صمته من خلال مقال "جول همبرت دروز **(Jules Humbert-Droz)** "بصحيفة "بوبل" **(Peuple)** المؤرخة ليوم 4 أفريل 1957م الذي يحمل عنوان "التعذيب في القرن العشرين" حيث قال: "من الجزائر هناك خبر جديد لم يترك أدنى شك من خلال استعمال أساليب التعذيب من قبل الجيش الفرنسي ضد المجاهدين. إن الرأي العام لقد تم تحذيره منذ عدة أشهر من خلال نقل الشهادات العديدة والمطابقة، إن الحكومة الفرنسية تحت حكم الاشتراكي "غي مولي" التي هددت حرية الصحافة والإذاعة أعلن غي مولي بمحكمة المجلس الوطني "بأن الحكومة تعاقب المسؤولين بطريقة لا إنسانية ضد المحبوسين...".[2]

في نفس الوقت وهو يلقي ذلك الخطاب قام الجنرال بدرك بولرديار **(Bollardiére)** بالتخلي عن منصب القيادة بالجزائر حيث تم استدعاؤه إلى فرنسا لأنه يعترض على التعذيب الذي يتعرض له المحبوسون الجزائريون... إن المجاهدين الجزائريين يستعملون أساليب ترهيب غالبا ما تصيب عددا من الأبرياء منهم الفرنسيين

(1) Pascal Holenweg, « La gauche Suisse et la Guerre D'Algerie **: Le Diplomate et le Porteur De Valise »,** cahiers d'histoire du mouvement ouvrier,11 -12( 1995 -1996) , p 91 , 92. http://www.e-periodica.ch
(2) Pascale Holenweg , **op .cit** , p 91 ,92

ومنهم من الجزائريين منهم نساء وأطفال.... نتأسف بأن فرنسا التي نحبها بلد حقوق الإنسان تطبق سياسة استعمارية التى يقضي على شرفها، نتأسف كثيرا كيف هم اشتراكيوا "غي مولي" و"بينو"**(Pineau)** و"لاكوست" **( Lacoste)** الذين يحملون العار، هذه السياسة ليست الاشتراكية، هي إهانة للاشتراكين الذين يدينون ويحاربون التعذيب نحن نرفض وندين التعذيب...لقد انتقدنا الشيوعيين...".[1]

كما عارض وأدان الحزب الاشتراكي السويسري حادثة ساقية سيدي يوسف فيفري 1958م، ويتضح ذلك من خلال رسالة بعثتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي إلى السكريتارية العالمية للاشتراكيين فيما يخص موضوع الإعتداء على ساقية سيدي يوسف، لقد علمت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي السويسري بتصريحات المكتب العالمي الاشتراكي فيما يخص قنبلة ساقية سيدي يوسف وأعرب 66 ممثلا عن الحزب الاشتراكي السويسري الذين حضروا اجتماع اللجنة المركزية عن أسفهم من موقف المكتب العالمي الاشتراكي الذي لم يدن الحادثة بشكل واضح سمى ذلك بالفاجعة التي خلفت 72 قتيلا منهم أطفال ونساء، لهذا فاللجنة المركزية للحزب الاشتراكي السويسرية أعلنت إدانتها للاعتداء العسكري ضد ساقية سيدي يوسف، إن الممثلين للحزب الاشتراكي السويسري قلقون من تطور الأحدث بالجزائر ونتائجها على المستوى العالمي[2]، هم يطالبون من أعضاء المكتب العالمي أخذ موقف وفق مبدأ الاشتراكية الديمقراطية التي أعلنت عن قراراتها بفرنكفورت سنة 1951م وتعمل كل ما في وسعها من أجل توقيف مرة أخرى ذلك الخرق وانتهاك حقوق الانسانية في النزاع الجزائري.[3]

(1) Pascal Holenweg, **op.cit**, p 91, 92.
(2)La Sentinelle, Quetidien Socialiste, **« le parti socialiste suisse est très inquiet du développement des événements** d'**algérie et de leurs repercussions sur le plan internationa »** ; n°43 ;21février 1958.p8.
(3) La Sentinelle, Quotidien Socialiste, **op cit,** p8.

كما لقي اغتيال الشهيد عيسات إيدير رّد فعل من الحزب الاشتراكي السويسري إذ نشرت الصحف الاشتراكية السويسرية نص النداء الذي وجهه الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويسري إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي يطالبهم فيه بحل ناجع حتى لا تكون وسائل تعذيب القرون الوسطى والاغتيالات وصمة عار في جبين الحركة العمالية الفرنسية ويتخذ النداء مثالا موت عيسات إيدير لا يميل فيها لحزب الاشتراكي السويسري بالروح التي تقدمها السلطات الفرنسية.[1]

من خلال هذا الفصل نستنتج أن التخطيط الجيد للثورة على المستوى الخارجي بهدف تدويل القضية الجزائرية كان من خلال توغل الثورة ومناضيلها في الأراضي السويسرية بتكثيف نشاطهم على جميع المستويات على مستوى الإعلامي والجمعيات واللجان وذلك بمساعدة شبكة الدعم الفرنسية اليسارية التي قدمت الدعم لجبهة التحرير الوطني خاصة شبكة جونسون بحيث إستطاعت نقل أموال الجبهة الى البنوك السويسرية وعقد صفقات السلاح على الأراضي السويسرية و جلب تضامن المجتمع المدني السويسري المنخرط في الشبكة بمختلف شرائحه مثقفين رجال الدين كلهم جندوا لخدمة الثورة الجزائرية وأصبحوا مصدر ضغط على دولتهم مما جعل سويسرا الرسمية تعتدل في مواقفها إتجاه الثورة الجزائرية ومناضليها وتواجه القلق الفرنسي، وضغطه كما لقيت الثورة الجزائرية مساندة من طرف الحزب الإشتراكي السويسري.

(1) جريدة المجاهد، "**صدى اغتيال الشهيد عيسات إيدير في العالم**"، العدد 48، الاثنين 1959/08/10، ص04.

# الفصل الثالث

## مواقف المنظمات غير الحكومية السويسرية من الثورة الجزائرية

## 1954م- 1962م

1. موقف سويسرا المؤتمنة من إنضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف 1960/06/20م
2. موقف لجنة الصليب الأحمر الدولية والسويسرية من الثّورة الجزائريّة.
3. موقف الإتحاد العام للطلبة السويسريين من الثّورة الجزائريّة (L'UNES).

استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تجند في صفها منظمات غير حكومية لها صلة مع سويسرا بحيث كثفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من نشاطها خارجيا بهدف كسر التعتيم المضروب من قبل فرنسا على الثورة الجزائرية والتعريف بالقضية الجزائرية وكشف جرائمها ضد الشعب الجزائري ولا يتم ذلك إلا بالانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربع مع العلم أن سويسرا هي الدولة المؤتمنة عليها ،كما سعت إلى توطيد العلاقة مع منظمة الصليب الأحمر الدولي التي مقرها بسويسرا ومسؤولوها سويسريون ويتم كسب ثقته بمساهمة الهلال الأحمر الجزائري الذي أثرأيضا في منظمة الصليب الأحمر السويسري الذي تعاطف وتضامن مع الجزائريين، دون اهمال المنظمات الطلابية السويسرية بما أن للجزائر قاعدة طلابية كبيرة بالجامعات السويسرية واستغلالها لمصلحة الثورة الجزائرية.

## 1– موقف المنظمات غير الحكومية السويسرية من الثورة الجزائرية

### 1-1- موقف سويسرا من إنضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف 1960/06/20م

لقد حققت الثورة الجزائرية مكاسب كبيرة على الصعيد الدولي من خلال النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ تأسيسها في 19 سبتمبر 1958م وفي نفس الوقت بدأت تتحقق عزلة فرنسا دبلوماسيا خاصة عندما تمادت في خرق اتفاقيات جنيف وعدم إحترام حقوق الإنسان من خلال عمليات التعذيب والإبادة الجماعية والممارسات اللاإنسانية في أوساط الأسرى والمعتقلين الجزائريين[1]، لهذا قررت الجزائر الإنضمام إلى إتفاقيات جنيف لوضع فرنسا أمام الأمر الواقع ونقل معاناة الشعب الجزائري إلى الخارج وذلك بتوثيق صلاتها بمنظمات غير حكومية

(1) أحسن بومالي، "**أدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية**"، مجلة المصادر، ع 16، ص 101-102.

كالصليب الأحمر الدولي، فاكتساب الحكومة المؤقتتة الشرعية من خلال إبرامها اتفاقيات ومعاهدات دولية والتصرف كشريك وطرف فعال في القانون العام الدولي.[1]

### 1-1-1- مفهوم اتفاقيات جنيف:

يتسم قانون جنيف بطابعه الإنساني الخاص، إذ هو عنصر أساسي من عناصر الحضارة والسلام مثلما تجسده المنظمة الدولية للصليب الأحمر ذاته لقد وضعت اتفاقيات جنيف لخدمة الفرد أي حماية العسكريين العاجزين عن القتال أي الذين أصبحوا خارج العمليات العسكرية أو الذين ألقوا السلاح[2]، (كالجرحى والمرضى وأسرى الحرب) وأيضا حماية الأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات العسكرية، المدنيين كالنساء والأطفال واللاجئين ويتألف قانون جنيف خاصة من اتفاقيات جنيف الأربعة المبرمة يوم 12 أوت 1949م.

1. الاتفاقية الأولى لتحسين حال المرضى والجرحى بالقوات المسلحة في الميدان.
2. لتحسين حال الجرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.
3. أما الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب والرابعة لحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.[3]

كما اعترفت السلطات السويسرية بنشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر بما أنها منظمة غير حكومية أوكلت لها مهام بمقتضى اتفاقيات جنيف، مع العلم أن الدولة المؤتمنة على الاتفاق هي سويسرا التي تقوم بمهام إداري محض بمراعاة التقاليد بمعنى

---

(1) أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 102.

(2) انصاف بن عمران، "**دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الاسباني**"، دار الخلدونية، الجزائر، 2012، ص 35 ،52.

(3) المرجع نفسه، ص 52.

أن المجلس الإتحادي السويسري لا يملك من غير أن يتجاوز سلطات الأمن التي هي إدارية بحتة لهذا فعلى المجلس الإتحادي السويسري أن تقتصر مهامه في استلام الانضمام وإبلاغه إلى الدول المشتركة في اتفاقيات عام 1949م دون أن يحق له أن ينظر في صحته والدول المشتركة في الاتفاقيات لا يحق لها حق الاعتراض لأن اتفاقيات جنيف سنة 1949م هي مفتوحة لإنضمام جميع الدول.[1]

**1-1-2- ظروف وعوامل الانضمام:**

قررت الجزائر الانضمام إلى اتفاقيات جنيف والمقصود فيه هو عزمها الصارم على احترام قواعد القانون الدولي وإضفاء الطابع الإنساني على تلك الحرب، بالرغم من الظروف السياسية والعسكرية التي كانت تمر بها.

- اشتداد وانتشار رقعة الحرب وسعي ديغول إلى القضاء على الثورة كما ظهرت مشاريع تقسيم الجزائر.

- خطاب ديغول يوم 19 سبتمبر 1959م أن يستشير الشعب الجزائري بشأن مستقبله وجاء رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تونس بعد اليوم أي يوم 26 سبتمبر 1959م بأنه لا بد من ضمانات دولية لإجراء استفتاء صحيح.

- زيارة ديغول الجزائر في 7 مارس 1960م وبدأ بطمأنة الجهتين الفرنسي ومن خلال مساعي ديغول هذه أنه سار شن حرب لا هوادة فيها حتى زوال جيش التحرير الوطني.[2]

---

(1) محمد بجاوي، "**الثورة الجزائرية والقانون**"، تر: بيير كوت، علي الخش، محمد فاضل، دار اليقضة العربية، دمشق، 1965، ص 296 ،297.

(2) محمد بجاوي، "**النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960** "، مجلة الثقافة، ع 83، ص 131 – 133.

قررت الحكومة المؤقتة وضع احتياطات لتفادي أية مفاجأة وهو توسيع نطاق الحرب وذلك باجتماع فرزلي.[1]

### 1-1-3- أهداف الانضمام:

- وضع حد للتجاوزات التي ترتكبها فرنسا في حق المتحاربين الجزائريين والأسرى بتعذيبهم وقتلهم.
- إجبار المتحاربين على المحافظة على السكان المدنيين ووضع قيود تتعلق بأساليب القتال وتحمي الجرحى والموتى وتحرم الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية.
- محاولة الجزائر التخلص من أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وبالإنضمام إلى اتفاقيات جنيف التي كانت فرنسا قد إنظمت إليها لا باسمها فحسب بل وباسم الجزائر وذلك يوم 28 جوان 1951م ولإبراز أن الجزائر كيان مستقل عن فرنسا قررت الانضمام إلى الاتفاقيات.[2]

### 1-1-4- مضمون مشروع الانضمام:

إن صاحب مشروع الانضمام إلى اتفاقيات جنيف السيد "عبد الحميد مهري"[3] رحمه الله الذي كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إذ كان يشغل منصب وزير للشؤون الاجتماعية والمهتم بمسائل

---

(1) محمد بجاوي، "**النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960** "، مرجع سابق، ص 133.

(2) المرجع نفسه، ص 133.

(3)**عبد الحميد مهري:** مناضل وسياسي محنك ولد سنة 1926 بالخروب ولاية قسنطينة، إنخرط في صفوف حزب الشعب ثم حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أعتقل غداة اندلاع الثورة 1954، أطلق سراحه سنة 1955، إنضم إلى الثورة شغل منصب عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ، شارك في مؤتمر طنجة 1958، وعند تشكل الحكومة المؤقتة شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية وبعد الاستقلال تقلد عدة مناصب منها وزير الاعلام والثقافة وسفير بباريس سنة 1984 ثم سفير بالمملكة المغربية، توفي يوم 31 جانفي 2012، **أنظر:** عاشور شرفي، **المرجع السابق**، ص 354 ،355.

اللاجئين والأشخاص النازحين وحالات انتهاك حقوق الإنسان ولهذا كانت له صلة باللجنة الدولية للصليب الأحمر والمحافظة السامية للاجئين والهيئات الدولية المختلطة، والسيد "محمد بجاوي" وقد عملا لعدة أشهر لضبط تفاصيل انضمام الجزائر المكافحة لاتفاقيات جنيف.[1]

واتخذ القرار النهائي بالإنضمام في الاجتماع الطارئ الذي عقدته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بطرابلس يوم 6 أفريل 1960م بناء على تقرير وزير الشؤون الاجتماعية، وقد كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد أذن للحكومة المؤقتة بالإنضمام يوم 6 أفريل 1960م إلى اتفاقيات جنيف، فقام رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد "فرحات عباس" بالتوقيع والمصادقة على وثائق ومراسم الإنضمام يوم الحادي عشر من أفريل سنة 1960م بتونس، كما تضمن الملف مذكرة قانونية لتوضيح قدرة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية القانونية على إبرام المعاهدات والمواثيق وحررها السيد "محمد بجاوي"[2] وساعده السيد "محمد علاوة" ودرست الحكومة فرضية قد يرفض الملف من قبل سويسرا بما أنها الدولة المؤتمنة على الاتفاقيات ولأنها لا تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فلا بد من البحث على دولة مفوضة عضواً في الاتفاقيات تعترف بالحكومة المؤقتة وسويسرا تعترف بها، ودرست الحكومة المؤقتة كل الاحتمالات التي قد تقف كعقبة في سبيل الانخراط وتكون كذريعة لرفض الترشح، وعملت احتياطاتها ولجأت إلى دولة وسيطة

---

(1) محمد بجاوي، "**النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960** "، مرجع سابق، ص 134 –135.

(2)**محمد بجاوي:** مستشار قضائي للحكومة المؤقتة لدى الجمهورية الجزائرية، ولد سنة 1926 بالجزائر العاصمة، إنضم إلى الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، كان عضو في المجلس الوطني للثورة كما كان أول مسؤول عن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، شارك في مختلف مراحل مفاوضات افيان، وعند الاستقلال أصبح وزيرا (1964 –1971)، ثم سفيرا، ثم رئيس محكمة العدل الدولية 1993، ورئيس المجلس الدستوري سنة 2002. أنظر: عاشور شرفي، **المرجع السابق،** ص .58 **وكذلك**

Mohamed Lebjaoui, **«Vérités Sur La Révolution Algérienne»,** editions anep,Alger, 2010,

وهي المملكة الليبية كما كلف "محمد بجاوي" بالسفر إلى طرابلس وتم إبلاغ الوزير الأول الليبي السيد "عبد المجيد كعبار" وسفير الحكومة المؤقتة بليبيا السيد "أحمد بوده" ليعدا للسيد محمد بجاوي المكلف بملف الانضمام تكلفة السفر إلى برن وكذلك يجهز له جواز سفر دبلوماسي ليبي وبهذا أصبح محمد بجاوي المستشار القانوني للمملكة الليبية.[1]

### 1-1-5- اجراءات تسجيل الانضمام بسويسرا:

قررت الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية نقل الملف إلى السلطات السويسرية مع اختيارها ليبيا كدولة مفوضة عن الجزائر، سافر محمد بجاوي إلى العاصمة السويسرية برن يوم الجمعة 17 جوان 1960م مع العلم أن القائم بالأعمال الليبي بالوكالة في باريس وصل قبله بيوم إلى سويسرا وهو الدبلوماسي الليبي "منصور الكهية" كان في انتظاره وتوجها معا مباشرة إلى وزارة الشؤون الخارجية "الدائرة السياسية الفدرالية" دون موعد مسبق على غير العادة.

أول اتصال كان مع السيد "أمام" **(Ammam)** رئيس التشريفات السويسري فوجههم إلى السيد "بروبست" **(M.Probst)** مدير الشؤون السياسية بالدائرة السياسية الفيدرالية الذي استقبلهم ثم أعرب عن تأسفه عن عدم السماح لهما بمقابلة السيد ماكس بتي بيار **(Max petit pierre)** رئيس الحكومة السويسرية ووزير الشؤون الخارجية لأنهم ليس لهم موعد وأنه كذلك مشغول بزيارة الرئيس الأرجنتيني لسويسرا.[2]

وأصر كل من محمد بجاوي والليبي منصور الكهية على تسليم الملف لكنه رفض بداعي ليس له الصلاحيات لاستلام الملف وأمام إلحاح مبعوثي الجزائر طلب منهم

---

(1) محمد بجاوي، "**النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960**"، مرجع سابق، ص 137.
(2) محمد بجاوي، مرجع نفسه، ص 138.

السيد بروست **(Probst)** الرجوع إليه بعد العطلة الأسبوعية ويوم الإثنين بالضبط 20جوان 1960م حضرا لمقابلة السيد "ديراهل"**(M.Derahil)** الوزير المفوض ورئيس قسم المنظمات الدولية والاتفاقيات المتعددة الأطراف وقد اتفق محمد بجاوي ومنصور الكهية عند دخول القصر الفيدرالي على أن لا يغادره إلا وهما تاركين الملف بين أيدي المسؤولين السويسريين وأمام إلحاح الطرف الجزائري ترك الملف.[1]

### 1-1-6- التسجيل النهائي للانضمام الجزائري:

لم تكن الحكومة السويسرية تود العمل في عجلة من أمرها ولم يكن قرارها النهائي تفاديا لأية شبهة من الناحية القانونية، فقد وجهت إلى الحكومة الليبية المفوضة، وإلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مباشرة إلى تونس رسالتين دبلوماسيتين منفصلتين، و لكنهما صادرتان في آن واحد مؤرختان كلتاهما في 4 جويلية 1960م، وقد حددت فيهما بوضوح موقفها كدولة مؤتمنة على الاتفاقيات من جهة، وكدولة طرف في هذه الاتفاقيات من جهة أخرى، بحيث وجه "ماكس بتي بير" رئيس الحكومة السويسرية ورئيس الدائرة السياسية الإتحادية كتابا إلى رئيس الوزارة ووزير الخارجية في ليبيا قال فيه: "لقد شئتم سيادتكم أن تبعثوا إلينا بوثيقة صادرة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تتضمن الانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربعة المؤرخة 1949/08/12م بشأن حماية منكوبي الحرب فلنا الشرف أن نشعركم بوصول هذه المراسلة الجارية تطبيقا لأحكام المواد 60 و61 و141 156 من الاتفاقيات المذكورة.[2]

---

(1) محمد بجاوي، **"النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960 "**، مرجع سابق، ص 138.

(2) محمد بجاوي، **"الثورة الجزائرية والقانون "**، مصدر سابق، ص 238.

وسنبلغ ذلك إلى الحكومات الموقعة على هذه الاتفاقيات أو المنضمة إليها، ومن جهة أخرى نرسل في طيه إلى حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتةنسختين من جدول بأسماء الدول المشتركة حتى اليوم في الاتفاقيات، صورة مطابقة للأصل عن جميع المحاضر المنظمة تباعا عند إيداع وثائق التصديق. ونرجو أخيرا أن تتفضلوا فتعتبروا هذه المراسلة بمثابة تبليغ المملكة المتحدة الليبية انضمام حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة ...".[1]

لقد سجلت سويسرا في الرسالة الأولى، متصرفة في ذلك كدولة مؤتمنة، عقد الإنضمام كاملا الذي قامت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سجلته وأبلغته إلى جميع دول العالم المشاركة في الاتفاقيات وتصرفت سويسرا في الخطاب الثاني، كدولة هي طرف في هذه الاتفاقيات، فقد ذكرت أنها لا تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تذكرها هنا بين هلالين (خلافا لما فعلته في الرسالة الأولى المؤرخة في نفس اليوم).[2]

حرصت الحكومة السويسرية على تأكيد تحفظاتها بشأن الانضمام الذي أودعته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الرسالة الثانية بصفاتها دولة عادية وطرف في الاتفاقيات [3]، إلا أن تحفظات سويسرا بصفتها طرفا في الاتفاقية لم تمنع البلد ذاته باعتباره الدولة المؤتمنة من تسجيل انضمام الجزائر. بدأ سريان مفعول هذا الانضمام يوم إيداع الوثائق بمدينة بيرن في 20 جوان سنة 1960م، ومن خلال ما ذكرنه سابقا فان موقف سويسرا من إنضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف كدولة عضوة في الاتفاقيات أنها متحفظة ولم تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مساندة

(1) محمد بجاوي، "**الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961**"، مصدر سابق، ص 238.

(2) **نفسه**، ص 238.

(3) محمد عباس، **نصر بلا ثمن (الأعمال الكاملة لمحمد عباس)**، دار هومه،الجزائر، 2013 ، ج1، ص 633 .

بذلك حليفتها فرنسا لكن بالرغم من ذلك أصبحت الجزائر رسميا عضوة في اتفاقيات جنيف[1]. وإن انخراط وإنضمام الحكومة المؤقتة لمعاهدات جنيف يوم 20 جوان 1960م شكل سابقة اتبعت خطاها فيما بعد حكومات أخرى، كالحكومة المؤقتة لجنوب الفتنام وغينيا بساو بعد سنة 1974 م.[2]

**1-1-7- أثر الإنضمام:**

ولَّد انضمام الجزائر لاتفاقيات حنيف الأربعة في 20جوان 1960م أثارا هامة على مستوى الحكومة المؤقتة والالتزام بالقانون الانساني كما يلي:

- منح الثورة التحررية مكانة في القانون الدولي الانساني، بحيث اعتبرت الجزائر طرفا في النزاع الذي يمتلك الإرادة السياسية ويستخدم السلطات العامة في ادارة الأعمال العدائية بما أنها انظمت لاتفاقيات جنيف.[3]
- تمديد المسؤولية:

يحقق إنضمام الحكومة المؤقتة لاتفاقيات جنيف مستوى أفضل من المسؤولية من جانبها، والجماعات المسلحة التي تشرف عليها إزاء الالتزامات الواردة في القانون الدولي الإنساني،واخضاع أعمال المقاومة المسلحة وجهود الحكومة لمراقبة القانون الدولي الإنساني وحقوق الانسان وعلى أساس هذه المسؤولية، فإن الحكومة شجعت المجلس الوطني للثورة والأجهزة المختصة على تعميق معارف وقدرات السلطة القضائية في مجال تطبيق القانون الإنساني، وعلى وضع تشريع ينشئ علاقات تعاون

(1) محمد بحاوي، **المصدر السابق**، ص 239.

(2) محمد بجاوي، الثورة الجزائرية و القانون ، ص

(3) فيصل مقدم، "**دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني إبان الثورة الجزائرية**"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، ع 01، 2016، ص 381.

مباشر بينها وبين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمساعدة على تعميم ونشر اتفاقيات جنيف على المجتمع المدني.[1]

- عدم الحرمان من الحماية:

تتبع عملية الإنضمام إالتزام إيجابي على الدول المنخرطة في اتفاقيات جنيف في النزاع المسلح، ذلك أن عملية الإنضمام لتلك الاتفاقيات تعد في الممارسة عاملا مشجعا على احترام القانون الدولي فهي تؤدي إلى تحسين طرفي النزاع لأعراف الحرب التي تقضي بمرور خدمات الطوارئ الطبية واحترام المرضى بمرور المؤن الغذائية والإمدادات الطبية وتيسير التعليم.[2]

- تقييد الطرف الفرنسي:

حمل إنضمام الحكومة المؤقتة لإتفاقيات جنيف الجيش الفرنسي والحكومة الفرنسية على احترام الالتزامات الواردة في القانون الدولي الإنساني. إزاء ما يجري في الجزائر كما نقضت الحكومة الجزائرية تصديقها على الاتفاقيات من جانب فرنسا لسنة 1951م باعتبارها أرغمت على الإنضمام دون وجه شرعي.[3]

- دولية النزاع:

كانت السلطات الفرنسية ترفض دائما على اعتبار ما يجرى في الجزائر هي حرب تحررية وإنما هي نزاع داخلي لكن بانضمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى اتفاقيات جنيف وضع النزاع المسلح في الجزائر تحت إطار النزاعات المسلحة

---

(1) فيصل مقدم، **المرجع السابق**، ص 381.

(2) محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، مرجع سابق، ص634.

(3) فيصل مقدم، **مرجع سابق**، ص 381.

الدولية لأن الطرفين منخرطان في الإتفاقيات وتتحمل الحكومة الالتزامات الأمنية والقانونية وفق ماهو منصوص عليه في تلك الاتفاقيات.[1]

لقد كان النصر الدبلوماسي والسياسي الذي حققته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 20 جوان 1960م مهما ما جعله يؤثر في تطور وتحسن الوضعية القانونية الدولية لحركات التحرر الوطني، أما وضعية المحارب في هذه الحرب والبرتوكول تحسنت، ونيجة لذلك بعث من تونس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس برسالة شكر وعرفان يوم 22 جويلية 1960 إلى الوزير الشؤون الإجتماعية والثقافية السيد "عبد الحميد مهري" يشكره على كل مجهوداته التي بذلها لتحقيق هذا النصر الدبلوماسي العظيم الذي حققته الجمهورية الجزائرية بإنضمامها الى إتفاقيات جنيف بفتكك التسجيل بكل جدارة من قبل الدولة المؤتمنة على الإتفاقية سويسرا وهذا سيسجل في التاريخ.[2]

### 2. موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر Comité Internaional De La Croix Rouge (CICR)

شهدت الجزائر أثناء الثورة التحريرية وضعا انسانيا كارثيا نتيجة الحرب مما أرغم جبهة التحرير الوطني الوطني بالبحث على سبل لإغاثة،فطلبت المساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لأن منذ توقيع فرنسا على اتفاقيات جنيف سنة 1951م لم تتوقف عن ارتكاب جرائم في حق الجزائريين، وقد بلغت أوجها أثناء الثورة التحريرية، ولم تتدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تسهر على تطبيقها إلا بعد 1955م حيث اقتصرت مهمتها في البداية على زيارة المعتقلات ضمن إطار قانوني لا يسمح

(1) محمد بجاوي، "**الدبلوماسية الجزائرية من1930 إلى1962**"، منشورا المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 ، ص 201، 207.

(2) DZ/AN/1 ×/001/169 .

لها بالمطالبة بتطبيق مجمل اتفاقيات جنيف، وكان تدخلها في الجزائر في إطار النزاع الداخلي وفي هذه الحالة استوجب عليها تقديم طلب جديد في كل مرة تريد فيها القيام بزيارات جديدة للمعتقلات والسجون ولم تجد تظلمات جبهة التحرير الوطني الوطني آذانا صاغية إلا بعد تأسيس الهلال الأحمر الجزائري[1] إذ عكفت اللجنة الدولية والهلال الأحمر على تسليط الضوء على التجاوزات التي ميزت سياسة القمع والاستبداد الإستعمارية الفرنسية.[2]

## 2-1 – ماهية اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

هي منظمة غير حكومية ذات طابع إنساني مدني تأسست بموجب المادة 60 من القانون المدني السويسري سنة 1865م وتتمتع اللجنة الدولية بالشخصية القانونية الدولية التي تسمح لها بتطبيق الاتفاقيات وقد اعترفت السلطات السويسرية بنشاط اللجنة فأصدر مجلس الإتحاد السويسري في 25 نوفمبر 1958م إعلانا وضح فيه طبيعة اللجنة ومهامها بموجب اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949 م.[3]

---

(1) **الهلال الأحمر الجزائري:** منظمة وطنية إنسانية تأسست يوم 11 ديسمبر 1956 بعد مصادقة لجنة التنسيق والتنفيذ على القانون الأساسي وتم اعتماده لدى محافظ منطقة طنجة الدولية يوم 9 جانفي 1957، وعين السيد حسان بوكلي رئيسا لها ومن بين أهدافها انتزاع الاعتراف الدولي بمعاناة الشعب الجزائري وحقه في الحرية والاستقلال. أنظر: محفوظ عاشور،"**تشأة الهلال الأحمر ودوره في قضية الأسرى الثورة التحريرية 1957 – 1962**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،ع، 13، جانفي 2015، ص 109.

(2) محفوظ عاشور، "**تشأة الهلال الأحمر ودوره في قضية الأسرى الثورة التحريرية 1957 – 1962**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع، 13، جانفي 2015، ص 109.

(3) فيصل مقدم، **مرجع سابق**، ص 369.

**2-2- مبادئ اللجنة الدولية:**

**1.** مبدأ الإنسانية وعدم التحيز: تحرص اللجنة على تطبيق القانون الدولي الإنساني بمد يد المساعدة لضحايا النزاعات المسلحة كما تسعى اللجنة عدم التحيز بين الأشخاص جنسيا أو عرقيا أو الانتماء السياسي.

**2.** مبدأ الحياد والاستقلال: تسهر اللجنة على تطبيق النظام الأساسي الذي يرتكز على الحياد والتمتع بالاستقلالية في العمل.

**3.** مبدأ التطوع الوحدة والعالمية: إن طبيعة الخدمات المقدمة من اللجنة هي تطوعية والوحدة على مستوى العالمي.[1]

**2-3- الخلفية التاريخية لنشأة اللجنة الدولية للصليب الأحمر:**

تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1863م بعد اجتماع لجنة الخبراء لدراسة مقترحات "هنري دونان" التي وردت في كتابه "تذكار سولفا رينو" الذي روى فيه مشاهد قاسية من أثار الحرب التي جرت بإيطاليا التي كان شاهداً عليها التي كانت بين الجيش النمساوي والجيش الفرنسي يوم 24 جوان 1859م في معركة عنيفة وبعد ستة عشرة ساعة من القتال خلفت وراءها الجرحى والقتلى بلغ عددهم 40000 من كل الفئات وبوصول هنري دونان إلى المنطقة ورأى الجثث كما قام بإسعاف الجرحى من الجانبين وعند عودته إلى سويسرا نشر كتابه "تذكار سولفا رينو" **(Souvenir De Solférino)** الذي وضع فيه مقترحين الأول يدعو فيه إلى الاعتراف بأولئك المتطوعين الذين يقدمون خدمات طبية للجيش ولابد من حمايتهم بموجب إتفاق دولي، أما المقترح

(1) فيصل مقدم **المرجع السابق**، ص 373.

الثاني تشكيل[1]جمعيات إغاثة في وقت السلم تضم ممرضين ومريضات مستعدين لرعاية الجرحى وقت الحرب،وحاول "هنري دونان" تجسيد المقترحات بتأسيسه سنة 1863م "جمعية جنيف للمنفعة العامة" مكونة من 5 أعضاء وهي جمعية خيرية تم أنشئت بعدها "اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى" التي أصبحت تعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتم تنظيم مؤتمر دولي في جنيف يوم 26 أكتوبر 1863م وفيه تم اعتماد الشارة المميزة لتكون علامة مميزة لجمعيات إسعاف الجنود المصابين والجرحى في ميادين القتال.[2]

**2-4- القضايا التي ساهمت في التضامن الدولي مع الهلال الأحمر الجزائري:**

قامت فرنسا بخرق اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني، ومن القضايا التي مكنت الهلال الأحمر الجزائري من تحقيق تضامن دولي حولها منها:

- اعتقال ومحاكمة الأطباء والصيادلة الذين قدموا العلاج لجنود جيش التحرير الوطني.
- إصدار حكم الإعدام في حق جميلة بوحيرد وزميلاتها.
- ممارسة التعذيب في السجون والمعتقلات.
- إستخدام الجيش الفرنسي لقنابل النابالم 2.
- طبقت الجمهورية الخامسة سياسة الأرض المحروقة بحرق المداشر واستخدام الأسلحة المحضورة عالميا.[3]

---

(1) رؤوف بوسعدية، "**دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية الأطفال زمن النزاع المسلح**"، مجلة العلوم السياسية، ع 08، ج1، 2017، ص 59.

(2) **نفسه**، ص 60.

(3) محفوظ عاشور، "**دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري**"، (رسالة الماجستير)، ص 84،85.

**2-4-1- قضية الأسرى:**

كانت قضية الأسرى الجزائريين من أهم القضايا التي شغلت الهلال الأحمر الجزائري وهذا ما كان واضحا من خلال مراسلاته مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى السلطات الفرنسية من أجل تطبيق اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى جيش التحرير الوطني وكل المعتقلين.

- تطبيق المعاملة بالمثل في قضية الأسرى والمعتقلين.
- تحسين ظروف الاعتقال ومنع التعذيب في السجون ومختلف المراكز.
-إبلاغ الهلال الأحمر بقوائم الموقوفين والأسرى وأماكن احتجازهم.[1]

وفي نوفمبر 1958م نظم ممثل الهلال الأحمر الجزائري بمدينة جنيف بسويسرا السيد "بن تامي" مقابلة بين فرحات عباس ومندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد "بيار غايار" (Pierre Gaillard) في مدينة مونترو ( Montreux) بسويسرا، عبر خلالها فرحات عباس عن صعوبة زيارة الأسرى في الجزائر، مجددا الإقتراح الذي قدمه لمندوب اللجنة السيد "كلود بيلو "(Pilloud) والمتعلق بإنشاء منطقتين لاستقبالهم في المناطق الحدودية التونسية والمغربية مع ضمان عدم تعرضها لهجمات الجيش الفرنسي..

وفي 20 أكتوبر 1958م قام الهلال الأحمر بإطلاق سراح أربعة جنود فرنسيين بعد موافقة الحكومة المؤقتة وتم تسليمهم إلى مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأثنوا على حسن المعاملة التي تلقوها من جنود جيش التحرير الوطني.[2]

---

(1) محفوظ عاشور، "**نشأة الهلال الجزائري ودوره في قضية الأسري إبان الثورة الجزائرية 1957 – 1962** "، مرجع سابق، ص111.

(2) محفوظ عاشور، "**نشأة الهلال الأحمر**"، مرجع نفسه، ص112.

كما قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعدة مهمات في الجزائر لتفقد وضع المعتقلين والمعتقلات والمحتشدات واللاجئين الجزائرين لتقديم المساعدات لهم ومن خلال تقاريرها التي تعود إلى سنة 1955 فإن اللجنة أرسلت الى الجزائر لجنة تضم السيد "بوفيسي" (**MM.Bovcy** ) و"غيلارد" (**Gaillard**) ومونوار" **(Maunoir)** مبعوث من جنيف حيث أقامت اللجنة في ثلاثة ولايات جزائرية وهي الجزائر وقسنطينة ووهران من 12 الى 18 أفريل حيث قاموا بزيارة 43 موقع للمعتقلين وسمحوا لهم بالتحدث مع المعتقلين[1]. أما تقرير سنة 1957 أن اللجنة قامت بخمسة مهمات في الجزائر بالتنسيق مع السلطات والصليب الأحمر الفرنسي وشملت زيارة المساجين والمعتقلين بإضافة زيارة المستشفيات جرحى الحرب ودامت هذه المهمة إلى غاية بداية 1958.[2]

## 2-4-2- الأسرى السويسريين ومطالبة سويسرا بإطلاق سراحهم:

حاولت سويسرا الاستفسار عن أخبار مواطنيها الذين وقعوا أسرى بيد جبهة التحرير الوطني الوطني وذلك في سرية تامة، حيث طلبت وساطة سفارة ليبيا بتونس أثناء لقاء ممثل سويسرا بالسيد "بوزيدة" **(Bouzida)** وهو موظف سامي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهو مكلف منذ سنتين بالبحث عن الأسرى الأجانب، وعبر السيد بوزيدة لممثل سويسرا أن سويسرا تمثل للجزائريين المثل الأعلى في الديمقراطية والحرية وأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل للجزائر وتناضل من أجل الاستقلال[3]، لكن ممثل سويسرا أكد أن اللقاء الذي يجمعهما ليس رسمياً وأن السلطات الفدرالية السويسرية لم ترغب في ربط علاقات مع الحكومة المؤقتة ولا جبهة التحرير الوطني وإنما الحوار الذي جمعهما هو لقاء رجل برجل فيما يخص مسألة

(1) Comité International De La Croix Rouge, **Rapport D'activité 1955**, Genéve 1956, p14.
(2) Comité International De La Croix Rouge**, Rapport D'activité 1957**, Genéve 1958, p36 ; 37.
(3) Dodis .ch, 15165 **أنظر الملحق رقم 17**

إنسانية وتحقيق وتلبية لرغبة أهالي سويسريين لمعرفة أخبار أبناءهم، وهم: **(Grob), (Bourgue) (Nufer),(Duc),** للاستفسار عن أوضاعهم بعدما ألقي القبض عليهم من طرف جبهة التحرير الوطني الوطني،قام السيد بوزيدة بطمأنته في حالة التوصل إلى معلومات حول المواطنين السويسريين يبلغه بذلك، مع العلم أن سويسرا ملتزمة الحياد من النزاع بين فرنسا والجزائر تفاديا للمشاكل على حد قول ممثل سويسرا.[1]

وأثناء اللقاء الثاني الذي جمع السيد بوزيدة وبرفقته الدكتور "مصطفاي شوقي"[2] وممثلي سويسرا أن المواطنين"مارسيوس دوك" **(Marius Duc)** و"ريني كروب" **(René Grob)** هما أسرى عند جيش التحرير الوطني ولم تعط أي تفاصيل ولا مكان تواجدهما أما "نوفر" **(Nufer Walter)** و"بورق" **(Bourgue Henri)** لم تصل حولهما أخبار، لكن السيد شوقي أخبره بوفاة "لويس سبيرو" **(Louis Spiro)** وحيثيات وفاته أن هذا الشاب قتل عندما حاول الفرار.[3]

## 2-4-3- قضية اللاجئين:

شهدت الجزائر نزوح الألاف من الجزائريين من أطفال ونساء وشيوخ سنة 1956م ولجؤهم إلى تونس والمغرب الأقصى بعد تحقيقهما الاستقلال فاريين من

(1) Dodis.ch, 1566**, « Au Secrétaire Général Du Département Politique Fédéral Berne »**, secret tunis, 29 avril 1959 **أنظر الملحق رقم 18.**

(2) مصطفاي شوقي: ولد يوم 05 نوفمبر 1919 بالمسيلة، درس المرحلة الابتدائية ببرج بوعريريج والثانوية بسطيف، واصل دراسته الجامعية بدراسة الطب بجامعة الجزائر ثم تولوز بفرنسا، تخصص في طب الأعين، انخرط في النشاط النضالي باكرا في جوان 1940 بحزب الشعب وفي سنة 1945 شارك في تحديد معالم الراية الوطنية،التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1955 كما كان مستشارا سياسيا في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958 وممثل في الهيئة التنفذية المؤقتة بعد وقف إطلاق النار، وشارك في المفاوضات مع المظمة الجيش السري وبعد الاستقلال ابتعد عن السياسة توفي يوم29 ماي 2016 .أنظر:محمد يعيش،"شوقي مصطفاي ومساره النضالي"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، م5 ،ع 1 ، 2017 ،ص76 –82.

(3) Dodis .ch / 15166 , **op.cit** , p 1

البطش الاستعماري والحرب الدائرة هناك ونتج عن ذلك كارثة انسانية على الحدود بحيث حسب الأخبار القادمة من العاصمة السويسرية برن أن عدد اللاجئين بالمغرب بلغ 40.000 لاجئ و5000 لاجئ بتونس خلال شهر جوان 1957م وعدد اللاجئين في ارتفاع حتى وصل 20000 في فيفري سنة 1961م[1]، وفي ربيع من سنة 1957 أخذ مشكل اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب كل إنشغال مندوبو اللجنة الدولية للصيب الأحمر قاموا بستة مهمات إلى المغرب وثلاثة إلى تونس من أجل تقديم المساعدة بحيث قدموا مساعدات قدرت بـ 3.320.202 فرنك سويسري في شكل فرينة وسميد وشعير وشاي ومعلابات السردين والسكر والأغطية والملابس وكانت هذه المساعدات مدفوعة من رصيد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإضافة بعض مساعدات المؤسسات التابعة للصليب الأحمر المتواجدين بالمغرب وتونس وكذلك مساعدة المفوضية السامية للاجئين.[2]

### 2-4-4- قضية استخدام فرنسا الأسلحة المحظورة عالميا وموقف الصحف السويسرية منها:

قامت السلطات الفرنسية مرة أخرى بنقض اتفاقيات جنيف وذلك بإستخدام الجيش الفرنسي أسلحة محظورة ضد جيش التحرير الوطني كقنابل النابالم، وقام الهلال الأحمر الجزائري بتقديم شكوى إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لكن فرنسا أنكرت ذلك فقام الهلال الأحمر الجزائري بجمع الأدلة والصور وكون ملف يحتوي على تقارير طبية لجنود جيش التحرير تعرضوا لحروق بليغة وحملت التقاررير إمضاء مجموعة من الأطباء المختصين بمستشفى عزيزة عثمانية بتونس بتاريخ 21 ماي1960 ، وفي 20

(1) François Perret, François Bugnion, **«Entre Insurrection et Gouvernement : l'action du comité international de la croix _rouge durant la guerre d'algerie (1954 – 1962** ) », Revue internationale dela croix rouge,vol 93 , 2011 /2 , P315 , 317.
(2) Comite International De La Croix- Rouge , **Le Cicr et Le Conflit algerien** , D766 , Gevéve 1962 , P 13,14

ماي 1960م كتبت جريدة "لا تريبين دو جونيف"**La tribune de Genève**)) مقالا صحفيا حول استخدام الجيش الفرنسي لقنابل النابالم في حربها بالجزائر جاء فيه: "قدم لمندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المغرب مجموعة من جنود جيش التحرير الوطني الجزائري مصابين بحروق ناتجة عن استعمال الطيران الحربي الفرنسي قنابل النابالم في الجبال"[1]، وأحدث المقال الصحفي ضجة كبيرة في الأوساط الفرنسية التي اعتبرت ذلك خرقا لاتفاقية جنيف وبذلك تأكدت تصريحات وزير الأنباء في الحكومة المؤقتة السيد "أمحمد يزيد" والتي نفتها الحكومة الفرنسية.[2]

هذا وقد واصل الهلال الأحمر الجزائري دوره الإنساني لكشف جرائم الاستعمار الفرنسي مبلغا اللجنة الدولية للصيب الأحمر بكل التجاوزات التي تعتبر جرائم ضد الإنسانية منها "جريمة دوار طرشاوي، "حيث قام الجيش الفرنسي بإبادة كل سكانه، هي القضية التي حملها مندوب الهلال الأحمر الجزائري بجنيف إلى مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيار غايار.[3]

### 2-4-5- موقف لجنة الصليب الأحمر السويسري:

قامت سويسرا بعمل التحسيس السياسي ذي توجه إنساني من خلال مساعدة اللاجئين الجزائريين بحيث وفرت لمختلف اللجان ذات الطابع الإنساني كل الوثائق التي يحتاجونها[4] وسهلت عليهم الوضع ودعمتهم من خلال لجنة الصليب الأحمر السويسري[5] الذي قدم مساعدات مادية ومعنوية وقام بزيارات للاجئين الجزائريين

---

(1) محفوظ عاشور، "**دور اللجنة الدولية..**" **المرجع السابق**، ص94،93 .

(2) **نفسه**، ص 94 .

(3) محفوظ عاشور، "**دور اللجنة الدولية...**" **المرجع السابق**، ص 95.

(4) François Perret, François Bugnion**, op cit**, p 13.

(5) علي هارون، **المصدر السابق**، ص 177.

بالمغرب وتونس خاصة وتزامنا مع زيادة وضع اللاجئين سوءا وأمام عجز فرنسا على تقدميها المساعدة الكافية لهم وبانعقاد الملتقى العالمي التاسع عشر بدالهي الجديدة من 28 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 1957م الذي حث اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكل اللجان والمنظمات الإنسانية بالتحرك والتضامن مع اللاجئين الجزائريين وتقديم المساعدة لهم، كما سعت المفوضية السامية للاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي مقرها بجنيف وأمينها العام السويسري السيد "أوغست لاند"[1] (Auguste Lindt) بجمع المساعدات وقيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتوزيعها بالتعاون مع الهلال الأحمر التونسي والمغربي.[2]

قامت لجنة الصليب الأحمر السويسرية بتضامن مع اللاجئين الجزائريين المتواجدين بتونس والمغرب استجابة لنداء منظمة الصليب الأحمر الدولية وذللك بتقديم مساعدات مالية ومادية سنة 1957 وكان المبلغ المقدم من طرفها هو 25.000 فرنك كما قدمت الكونفدرالية مساعدة مالية للجنة الصليب الأحمر السويسري قدرت ب 50.000 فرنك من أجل تقديمها لمنظمة الصليب الأحمر[3].

أما سويسرا فقد تضامنت مع اللاجئين من خلال الصليب الأحمر السويسري حيث ساهم مع كل حملة تعمل لمصلحة اللاجئين وحتى السلطات السويسرية ثمنت ذلك وساهمت معهم خاصة وأن حالة اللاجئين هي في تدهور والشتاء قادم فقدمت مبلغ قدره 50.000 فرنك سويسري لشراء الحليب والملابس والأغطية بالمقابل طلبت مشاركة الصليب الأحمر السويسري في العملية حيث ساهم هذا الأخير بمبلغ 5000

---

(1) **أوغست لاند:** ولد يوم 05 أوت 1905 ببرن، درس في جامعة برن، شغل عدة مناصب منها: مسؤول المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة من 1956 إلى 1960، ثم سفيرا بواشنطن 1960–1962، وسفيرا لموسكو 1966–1968، توفي يوم 14 أفريل 2000. **أنظر:** Dictionnaire Historique De La Suisse

(2)François Perret ,François Bugnion**, op .cit** , P 13.

(3) Dodis.ch/ 12576, **« Aide aux victimes du conflit d'Algerie** », Berne 15 aout1957,p 1.2.

فرنك سويسري وتضاعفت مساعدات السلطات السويسرية بحلول سنة 1959م كانت منظمة لمصلحة اللاجئين الجزائريين[1]، والجدول التالي يبين التبرعات المالية للبلدان مرتبة حسب الأهمية.

**جدول رقم (03): التبرعات المالية للبلدان مرتبة حسب الأهمية[2]**

| الهلال الأحمر أو الصليب الأحمر | التاريخ | المبلغ بالدولار |
|---|---|---|
| الو.م.أ | 1958/01/7 م، 1958/04/1 م 1959/02/16 م | $30.516 |
| كندا | 1959/02/5 م، 1959/04/17 م 1959/04/28 م | 29.640$ |
| السويد | 1959/04/15 م، 1959/01/24 م 1959/02/19 م، 1959/04/15 م | $25.000 |
| سويسرا | 14 1959/04 م، 1959/04/29 م 1959/04/27 م، 10/1959/07 م | $17.778 |
| العراق | مارس 1959 م | $13.555 |

من خلال الجدول نلاحظ قيمة المبالغ التي تبرعت بها سويسرا ثلاثة مرات متتالية خلال شهر أفريل من سنة 1959م، وفي شهر جويلية تقوم بالتبرع الرابع من نفس السنة وبهذا تعد الدولة الأوربية الأكثر تبرعا في القارة الأوربية دائما حسب الجدول بحيث تحتل المرتبة الرابعة بعد دولتين من القارة الأمريكية ودولة إسكندنافية السويد وفي الأخير العراق كدولة عربية.

يوم 23 أوت 1957م المجلس الفدرالي قرر دفع مبلغ 50.000 فرنك إلى الصليب الأحمر السويسري من أجل اللاجئين الجزائريين بالمغرب وتونس ومساهمة

(1) Damien Carron , **op .cit** , p 322.

(2) فاروق بن عطية، **المرجع السابق**، ص 82.

سويسرا بمبلغ 215.000 فرنك بسرعة دفع إلى المفوضية السامية للاجئين بعد قرار 12 جويلية1957 .[1]

استنادا لنداء يوم 10 ديسمبر 1957م الصليب الأحمر السويسري قرر تقديم مساعدة إلى اللاجئين الجزائريين بالمغرب لكن رصيده لا يكفي لذلك طلب المساعدة من الخارج ومن الفدرالية فتحصل على مساعدة قدرت بـ 90.000 فرنك ذلك الصليب الأحمر السويسري يثني على مساعدات المجلس الفدرالي له.[2]

يوم 10 جانفي 1958م المجلس الفدرالي وافق على منح مبلغ 10.000 فرنك يعتبر ذلك من ضمن المساعدات الخارجية لسويسرا لمصلحة اللاجئين الجزائريين المتواجدين بالمغرب، وبهذا فقد ارتفعت المساعدات السويسرية وصلت إلى مبلغ قدره 265000 فرنك وتم صب المبلغ يوم 17 جانفي 1958، وفي بداية شهر أفريل منحت الفدرالية للصليب الأحمر السويسري مبلغ 30.000 فرنك لشراء الحليب والصابون[3]. لكن بالعاصمة برن بالضبط الإدارة الفدرالية للمالية ترددت وتحفظت عن تقديم أي مساعدة جديدة مستقبلا قبل عرض المبادرة واستشارة المجلس الفدرالي ورئيس قسم المنظمات العالمية السيد "جان دو رحم" (Jean De Rahm) وتم توضيح العراقيل التي قد تقف كحاجز مانع أمام تقديم المساعدات للاجئين الجزائريين أن سويسرا تقوم بتقديم المساعدات من باب الإنسانية وليس بمعنى مساعدة الثورة الجزائرية لهذا حرص القسم السياسي بأخذ موقف واضح تفاديا لأي تأويل من طرف فرنسا، لهذا الخبر قسم المنظمات العالمية والمفوضية السويسرية بتونس والقنصل السويسري بالجزائر بأن المساعدة التي تقدمت بها القسم فدرالية لصليب الأحمر السويسري والتي

(1) Dodis. Ch / 11311, p2,3 **أنظر الملحق رقم 14**.
(2) Dodis. Ch /11311 **; op.cit** ;p 3,4
(3) Damien carron, **op.cit**, p322.

تقدر بـ 30.000 فرنك بهدف إنساني وهذا يبقى سري على أن تقدم المساعدة باسم الصليب الأحمر السويسري وذلك لكي لا تظهر بأن الفدرالية هي الممول الوحيد.[1]

وفي بداية سنة 1959م قررت سويسرا تقديم مساعدة بمناسبة العام العالمي للاجئين لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وبلغت قيمة المساعدة 50.000 فرنك كما ذكرنا سابقا ولكن السلطات الفرنسية اعترضت على تلك المساعدات السويسرية وأعطت لها أبعاداً أخرى مما جعل سويسرا تبرر ذلك.[2]

**2-5- رد فعل فرنسا على المساعدات السويسرية للاجئين الجزائريين:**

لقد كانت فرنسا حساسة جدا لأي تدخل أجنبي في المسألة الجزائرية مهما كان طابعه سواء كان تدخل أفراد أو دول أو وسائل إعلام التي كانت مواضعيها المتعلقة بالجزائر، فكانت الحكومة الفرنسية لا تتوانى في التنديد والاحتجاج على كل ما يدين الممارسات الفرنسية في الجزائر[3]، فجاء رد الفعل الرسمي الفرنسي يوم 11 جوان 1959م في شكل تصريح من الحكومة الفرنسية ردا على الصحافة الأجنبية التي اهتمت بمشكلة اللاجئين وقدمت صورة مفزعة لوضعيتهم المقلقة بعد زيارتهم لمعسكر اللاجئين الجزائريين المقيمين على بعد 20 كلم من الحدود الجزائرية، وردا على المساعدات السويسرية حيث قامت بتوضيح موقفها من مشكلة اللاجئين الجزائريين في ظل تفاقم الأوضاع بتونس والمغرب وأن السلطات الفرنسية هي المسؤولة على تأمين احتياجات المواطنين الفرنسيين على حد قولها[4]، أكثر من ذلك ألح سفير فرنسا على المجلس الفدرالي لكي تتخلى سويسرا عن مساعدتها للأجئين الجزائريين وهذا ما أدى

(1)Damien Carron,**op.cit**, p 323,324.
(2) **Ibid**, p 324,325.
(3) رمضان بورغدة، "**الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الجمر والخلاص**"، ط 1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 77.
(4) Damien Carron ; **op.cit**; p326.

إلى نشر بيان في برن من طرف "روتر" يوم 3 سبتمبر 1959م: "نحن ندرك جيدا دواعي التصريح الفرنسي، ولكننا نعتقد أن التخلي عن الإجراءات المقررة من طرف لجنة الإغاثة لا تكون مبررة نلح في البداية على الميزة الإنسانية المحضة لمساعدة أطفال معوزين وعلى إنعدام بعد سياسي لهذا الإجراء. إن سويسرا مثل فرنسا، عضو في اللجنة التنفيذية للمحافظة العليا للاجئين، وقد طلبت الأمم المتحدة من المحافظة العليا أن تهتم باللاجئين الجزائريين في القطر التونسي وفي المغرب ومادام توكيل المحافظة العليا موجودا، نرى من واجبنا مواصلة مساعدتنا لها دون أي إعتبار سياسي. وفي النهاية فإن الإجراءات التي أعلنها تصريح الوزير الأول الفرنسي لا تدخل حيز التنفيذ حتى تنجح فرنسا في مفاوضاتها مع حكومتي تونس والمغرب وستعيد اللجنة السويسرية النظر في مشاريعها إذا تمكنت المساعدة الفرنسية بالفعل تعويض المساعدة الدولية."[1]

كما بعث مسؤول القسم الفدرالي للفدرالية رسالة إلى سفير سويسرا بفرنسا السيد "بيير ميشال" **(Pierre Micheli)** يوم 19 جوان 1959م حيث شرح من خلالها المساعي الحميدة التي قامت بها سويسرا لمساعدة اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب وذلك بالتنسيق مع المنظمة العالمية للصليب الأحمر والمفوضية السامية للاجئين والصليب الأحمر السويسري حيث ساهمت بمساعدة قدرت بـ 600.000 فرنك سويسري، وبمناسبة العام العالمي للاجئين كان من المفروض جمع التبرعات لتقديمها في شهر أكتوبر من خلال الصحافة والراديو لمصلحة أطفال اللاجئين بإفريقيا الشمالية، لكن غداة هذه التحضيرات إذا بتصريحات الحكومة الفرنسية مما أضفى نوعا ما من البرودة في العلاقات ولتوضيح الأمور أن هدف سويسرا إنساني بحت يهدف إلى مساعدة اللاجئين الجزائريين وليس سياسي وحسب فرنسا يمكن تقديم المساعدة

(1) فاروق بن عطية، **المرجع السابق**، ص 84،85.

بالتنسيق بين الصليب الأحمر السويسري والصليب الأحمر الفرنسي[1] لهذا طلب مسؤول القسم السياسي للفدرالية من السفير السويسري بفرنسا التأكد من الخبر من أجل التعاون بين الصليب الأحمر السويسري مع نظيره الفرنسي لأن هدف سويسرا هو انقاذ اللاجئين خاصة الأطفال والنساء.[2]

### 3- موقف الجمعيات وإتحادات الطلابية السويسرية من الثورة الجزائرية:

عندما اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م لم يتردد التلاميذ والطلبة في الإلتحاق بالثورة المسلحة وحاولوا أن يثبتوا لزملائهم الطلبة الفرنسيين عدالة قضية شعبهم حيث نظموا محاضرات وندوات للتعريف بالثورة وأهدافها ولكن الشرطة الفرنسية اعتقلت عددا كبيرا منهم. إرتفع عدد الذين التحقوا بالثورة فقررت الجبهة تجنيدهم تحت تنظيم فقامت في شهر جويلة 1956م بتأسيس منظمة طلابية مستقلة أطلق عليها اسم "الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين"[3](UGEMA)، بعد انعقاد المؤتمر التأسيسي وزكى المؤتمر "أحمد طالب الابراهيمي" رئيسا للمنظمة.

ومن بين أهدافها الأساسية هي توحيد الطلبة وربط مصيرهم كمثقفين بمصير شعبهم المكافح، وأهم ما قام به المؤتمرون انتخاب أول لجنة تنفذية للإتحادوالتي تكونت في البداية من خمسة أعضاء سيسهرون على تسيير شؤون المنظمة.[4]

---

(1) Dodis .Ch /15449 , « **Monsieur Pierre Micheli Ambasadeur De Suisse En France Paris** » p ;1,2.

(2) Dodis .Ch /15449 , op cit, p 2 أنظر الملحق رقم 29.

(3) يحي بوعزيز، "**ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**"، ص 373،371.

(4) **اللجنة التنفذية:** أعضاءها هم: طالب الإبراهمي رئيسا، العياشي ياكر نائبا، ميلود بلهوان أمين عام، عبد الرحمان شريط مساعدا له، محمد منصور أمين مال. أنظر: السعيد عقيب، "**دور الإتحاد للطلبة المسلمين الجزائريين خلال الثورة التحرير 1954-1962**"، الجزائر، كوشكار لنشر والتوزيع، 2008، ص 76.

كثف الطلبة الجزائريون نشاطهم النضالي وصل إلى حد إعلان إضراب اللامحدود عن الدروس والامتحانات يوم 19 ماي 1956م وقد صحب هذا القرار ضجة اعلامية لكونه أذيع في ندوة صحفية مما أعطاه صدى كبيرا وسط المثقفين والسياسيين بفرنسا ولقد أحدث ردود فعل فرنسية عنيفة ضد الطلبة، حيث واجه الطلبة الجزائريون مضايقات واعتقالات وتعذيب وقتل بفرنسا ولم تكتف بذلك بل قامت السلطات الفرنسية بإصدار قرار حل الإتحاد يوم 28 جانفي 1958م، وبمجرد صدوره قامت الشرطة الفرنسية بتفتيش جميع مكاتب الإتحاد بباريس ومن بين التهم التي وجهتها وزارة الداخلية الفرنسية للإتحاد الإعتداء على أمن الدولة[1]. وكان رد فعل اللجنة التنفيذية للإتحاد أصدرت بيانا استنكرت فيه السياسة الفرنسية ووصفت القرار بالتعسفي وفي نفس الوقت وجهت رسالة إلى كل الإتحادات الوطنية عبر العالم ووضحت الظروف المحيطة بقرار الحل والإجراءات القمعية ضد الطلبة المسلمين الجزائريين كما عملت الرسالة على تحسيس الإتحادات العالمية والوطنية بما أصبح يعيشه الطلبة الجزائريون الشيء الذي يحتم عليهم تقديم يد المساعدة لهم المادية والمعنوية.[2]

تعد سنة 1958م سنة التي ضاعفت السلطات الاستعمارية الفرنسية سياستها القمعية ضد الطلبة مما ساهم في نفورهم من الجامعات الفرنسية وامتناعهم عن مزاولة دراستهم ولم تكتف بحل الإتحاد الوطني للطلبة المسلمين الجزائريين بل قامت باتخاذ إجراءات قاسية لمنع إنتقال الطلبة من فرنسا نحو بلدان المغرب العربي أو باقي البلدان الأوربية الأخرى خاصة المجاورة لها كسويسرا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا منها:

- الامتناع عن الاعتراف بأي طالب يغادر جامعتها أي تنفي عنه صفة الطالب كلية.

---

(1) السعيد عقيب، "**دور الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1954–1962**"، الجزائر، كوشكار للنشر والتوزيع، 2008، ص 76 – 139.

(2) السعيد عقيب، **المرجع السابق**، ص 135 ،136.

- تحتفظ بملفه الاداري والبيداغوجي ولا ترسله إلى الجامعة التي التحق بها في أوروبا أو غيرها.
- تشديد الرقابة على حدودها، وفرض تأشيرة الخروج من فرنسا على الطلبة.[1]

ولكن بالرغم من هذه الإجراءات القمعية التي فرضتها فرنسا على الطلبة الجزائريين لم تمنعهم من مغادرة فرنسا نحو أوربا، خاصة بعد تحرك الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتوجيهه لرسائل إلى كافة الإتحادات الطلابية والمنظمات الشبانية في العالم يندد بقرار الثامن والعشرين جانفي 1958م من أجل "مضاعفة التظاهر لنبذ الأساليب اللاإنسانية، التي تمارسها الحكومة الفرنسية وللحد من حالة اللا أمن، التي يعيشها الطلبة الجزائريون وضرورة مساعدتهم على الخروج من فرنسا لمواصلة دراستهم في جو مناسب وأمن ملائم"[(2)] وكان لتلك الرسائل صدى كبير إذ فتحت كثير من الجامعات في مختلف أنحاء العالم أبوابها للطلبة الجزائريين على رأسهم الجامعات السويسرية، الذين بلغ عددهم في السنوات الجامعية 1959 /1960 792 طالب وقد إرتفع عددهم ليصل إلى 1059 في السنة الدراسية الموالية ولم يكن من السهل على الطلبة ايجاد مكان في مختلف الجامعات لولا المساعي التي كان يقوم بها الاتحاد ووزارة الشؤون الثقافية التي ظهرت عند تأسيس (ح.م.ج.ج).[(3)]

### 3-1- موقف الجامعات الإتحاد العام للطلبة السويسريين (L'UNES):

استطاع الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين إستدراج العديد من الجامعات والإتحادات العالمية حول القضية الجزائرية العادلة،منها الجامعات والإتحادات

---

(1) عمار هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954** ، ط5 ، دار هومه ، الجزائر، 2012، ص 126 .

(2) السعيد عقيب، **المرجع السابق**، ص 143.

(3) **نفسه**، ص 143 ،144 ،145 .

السويسرية بحيث فتحت الجامعات السويسرية أبوابها للطلبة الجزائريين بتسهيل كل إجراءات التسجيل باستقبالهم بدون ملفاتهم الإدارية، حيث وصل عدد الطلبة المسجلين بجامعاتها سنة 1959م إلى أكثر من 800 طالب وتوقع مسؤولو[1] الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين أن يرتفع العدد إلى 1500 أو 2000 طالب في السنة، خاصة عندما تقرر نقل مقر اللجنة التنفيذية للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين إلى مدينة لوزان السويسرية، وعملت اللجنة على هيكلتهم بفتح فروع لإتحاد في مختلف البلدان، فأنشأ فرع بألمانيا الفدرالية وبلجيكا وإسبانيا وألمانيا الشرقية، المجر، ألبانيا رومانيا، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا والإتحاد السوفياتي، وهذا الانتشار للفروع بهذه البلدان سهل عمل جبهة التحرير الوطني الوطني خارجيا للتعريف بالقضية الجزائرية، كما قامت اللجنة بمسعي على مختلف المستويات ومع العديد من المنظمات الطلابية والشبانية للحصول على منح دراسية لهم وكذلك إتصالات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعدد من الحكومات لتسهيل التحاقهم ودراستهم بجامعات دولها في ظروف ملائمة فأدى هذا إلى زيادة عدد الطلبة. وفي سويسرا قام مكتب جبهة التحرير الوطني نشاطه الدعائي والإعلامي اعتمادا على العمال والطلبة بإقامة ندوات ومحاضرات، بهدف تعريف السويسريين بالقضية الجزائرية وعدالتها وإيجاد مخرج لها.[2]

وكانت سويسرا تحتل الصدارة من حيث مجموع عدد الطلبة من بين دول أوربا الغربية والتخصص الأكثر استقطابا في سويسرا هو الطب والصيدلة ثم يليه حقوق والعلوم السياسية والاقتصادية حسب الجدول التالي.[3]

---

(1) يحي بوعزيز، "**ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**"، **المرجع السابق**، ص 386.

(2) السعيد عقيب، **المرجع السابق**، ص 179 –184 .

(3) **نفسه**، ص 180.

**جدول رقم (04): يمثل توزيع الطلبة الجزائريين في جامعات أوروبا الغربية وأمريكا للسنة الجامعية 1960م –1961م[1]**

| اسم البلد | أداب | حقوق علوم سياسية واقتصاد | علوم | طب وصيدلة | هندسة | تقنيون | الطور الثانوي | أطوار مختلفة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ألمانيا الفدرالية | 14 | 14 | 3 | 15 | 24 | 2 | 1 | 2 | 75 |
| بلجيكا | | 1 | 2 | 4 | | 4 | | | 11 |
| كندا | 1 | | | | | | | | 1 |
| انجلترا | | | | | | | 1 | | 1 |
| ايطاليا | 1 | | | | | | | | 1 |
| النرويج | | | | | | 3 | | | 3 |
| السويد | | | | | | 1 | | | 1 |
| سويسرا | 11 | 26 | 6 | 69 | 20 | 2 | | 1 | 135 |
| الو.م.أ | 3 | 12 | 7 | 1 | 17 | | | | 41 |

نلاحظ من خلال الجدول أن سويسرا سجلت أعلى نسبة في عدد الطلبة الذين يدرسون بجامعاتها نظرا لتوفر الظروف الأمنية وقربها من فرنسا جغرافيا مع العلم أن هؤلاء الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات والجامعات هم فقط المتحصلين على

(1) عمار هلال، **المرجع السابق**، ص 20 ،21.

منح من هذه البلدان، كما أن التخصصات التي سجلت أعلى نسبة الطب والصيدلة بسويسرا ثم يليها الحقوق والعلوم سياسية والاقتصاد.[1]

**جدول رقم (05): يمثل عدد المنح ومصادرها**[2]

| البلدان | عدد المنح | مصدرها | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| الإتحاد السوفياتي | 6<br>2 | الإتحاد العالمي للطلاب<br>الجامعة العالمية للشبيبة الديمقراطية FMJD | |
| بولندا | 5 | إتحاد بولندا | |
| المجر | 6 | إتحاد العالمي للطلاب | |
| بلغاريا | 9 | الإتحاد العالمي للطلاب إتحاد طلبة بلغاريا KMC+UIE | +15 تلميذ في التعليم الثانوي |
| رومانيا | 6 | الإتحاد العالمي للطلاب وإتحاد طلبة رومانياUSAR+UIE | |
| ألبانيا | 5 | | |
| تشيكوسلوفاكيا | 23 | الإتحاد العالمي للطلاب +طلبة تشيكوسلوفاكيا CSM+UIE | |
| ألمانيا الشرقية | 102 | الإتحاد العالمي للطلاب وإتحاد طلبة ألمانياFDJ +UIE | |
| يوغسلافيا | 24 | الحكومة اليوغسلافية +إتحاد طلبة يوغسلافيا YUE | |
| الولايات | 21 | الجمعية القومية لطلبة | |

(1)عمار هلال، **المرجع السابق**، ص 20،21.

(2)عبد الله حمادي، "**الحركة الطلابية الجزائرية 1871 –1962 "مشارب ثقافية و ايديولوجية**"، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985، ص144.

| | | | |
|---|---|---|---|
| المتحدة | | الولايات المتحدةUSNSA | |
| ألمانيا الفدرالية | 27 | التعاونية الجامعية العالمية+ طلبة ألمانيا VDS+WUS | |
| بلجيكا | 6<br>2<br>2 | الحكومة التونسية | |
| سويسرا | 44<br>12<br>37<br>1<br>9 | الحكومة التونسية<br>الحكومة المغربية<br>التعاونية الجامعية العالمية<br>النرويج (NSS)<br>الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين | زيادة من الإتحاد<br>زيادة من الإتحاد |
| القطر التونسي<br>القطر المغربي | 26<br>30 | الحكومة التونسية<br>الحكومة المغربية | |

نلاحظ من خلال الجدول أن سويسرا تتصدر الدول من حيث عدد المنح إذ بلغ 103 منحة كما تنوعت مصادرها والأغلبية ممنوحة من طرف الحكومة التونسية والتعاونية الجامعية العالمية، تليها دولة ألمانيا الشرقية.[1]

وتولى فرع الإتحاد في لوزان وجنيف باستقبال الطلبة وحل مشاكلهم وتدبير لهم منح. وبدأ إنضمام الطلبة إلى الجامعات السويسرية إذ تبرعت سويسرا بعشرين منحة

(1) عبد الله حمادي، **المرجع السابق**، ص 144.

دراسية وأهديت ثلاث منح دراسية أخرى من طرف مدرسة الكمياء في جامعة "ساربروك".[1]

وإنعقد سنة 1960م المؤتمر العالمي للإتحاد الطلابي بسويسرا وإتخذ فيه قرارا شجاع وهو رفض المعونة العسكرية التي تقدمها العديد من الحكومات إلى فرنسا في حربها ضد الجزائر[2]، كما حاول الطلبة الفرنسيون من الإتحاد العام للطلبة الفرنسيين تفعيل عملهم مع الطلبة الجزائريين من الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والتقرب منهم وذلك بعقد اجتماع جمعهما بمدينة لوزان بسويسرا في 6 جوان 1960م وذلك التقارب سمح إلى إصدار نص مشترك [3].جاء فيه "أن الحرب عمياء ولا يمكن أن يتحقق وقف إطلاق النار إلا في حال قبول الحكومة الفرنسية الدخول في محادثات مع جبهة التحرير الوطني للحوار لمناقشة موضوع الضمانات وكيفيات تطبيق تقرير المصير، وخاصة الأمر الأكثر أهمية والمتعلق بشروط السلم وهو مستقبل الجزائر الذي يقرره الشعب الجزائري، وأنا مستقبل الجزائر يخص الشعب الجزائري دون الحكم على خيارته إن الطلبة الفرنسيين والجزائريين عبرو عن إرادتهم من أجل مصلحة الطرفين المتحاربين وبشاعة الحرب جعلت شباب الإتحاد العام للطلبة الفرنسيين والإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يبينان مدى نجاعة الحوار قد يكون حل لوقف الحرب وإقرار السلام.[4]

---

(1) غي بريفيلي، "**النخبة الجزائرية الفرنكوفنية (1880 –1962)**"،تر: م .حاج مسعود، أبكلي، ع بلعربي،دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 350.[2]

(2) أحمد مريوش، "**الحركة الطلابية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير1954**"، دار قرطبة، الجزائر،ج2، 2008، ص 298.

(3) محفوظ قداش، "**وتحررت الجزائر**"، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 261.

(4) El Moudjahid**, « La Rencontre Historique De Lausanne,Les Etudiants Et L'Avenir Des Relations Entre La France Et L'Algerie »** ; 20 juin 1960 ; n°66 ; p 137.

وقام كل من إتحاد الطلبة للوزان **(l'U.E.L)** والحركة الديمقراطية للطلبة **(M.D.E)** والمؤسسات الطلابية الثلاثة زوفينق **(Zofingue)** وفالديسيا **(Valdesia)** والهلفتية **(Helvetia)** بمساندة الطلبة الجزائريين بمناسبة ذكرة أول نوفمبر وذلك بتحضير لمحاضرة بالمناسبة وتوجيه دعوة لنائب رئيس الإتحاد العام للطلبة الفرنسيين السيد "ديسوش"**(Desouches)** لتقديم محاضرته يوم الأربعاء 2 نوفمبر 1960م وموضوعها "السلم في الجزائر"، وكان الكل على أتم الاستعداد لإنجاح هذه التظاهرة التضامنية مع الطلبة الجزائريين والقضية الجزائرية من جهة أخرى، ولكن وقع مالم يكن متوقعا وهو منع عقد المحاضرة من قبل مصالح العدل وكذلك الشرطة السويسرية، مما أدى إلى انتفاض الطلبة بلوزان بالتظاهر وإصرارهم على نشر محاضرة السيد "ديسوش" فقرروا طبعها ونشرها بجريدة[1]، كما عبر الإتحاد العام للطلبة الفرنسيين رفضهم لهذا التصرف واستنكروه. وكان من بين أكادر السيد ديسوش بمحاضرته لكي يسود السلم وترتقى فرنسا مكانة بالجلوس إلىطاولة الحوار مع الحكومة الجديدة، كما أعلن الإتحاد العام للطلبة السويسريين**(L'U.N.E.S)** تضامنهم مع الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في أول نوفمبر من خلال برقية بعثها الي عبر من خلالها على تضامنهم مع الطلبة الجزائريين وأنهم سوف يعملون كل ما في وسعهم لضمان السير الأحسن لإكمال دراستهم بالجامعات السويسرية كما أعجب الإتحاد السويسري بالشجاعة والتربية التي يتميز بها الطلبة الجزائريين بسويسرا وهذا كان شرف لهم لاستقبالهم بكل فرح، وفي المقابل قررت "المحاضرات العالمية للطلبة" **(C.I.E)** جعل أول نوفمبر يوماً للتضامن.[2]

(1) **Gazette de Lausanne**; jeudi 3 novembre 1960 ; n° 25; P5.
(2) **Ibid** ; P5.

كما قام الإتحاد العام للطلبة السويسريين **(L'UNES)** بتنظيم أسبوع التضامن العالمي على شرف الطلبة الجزائريين اللاجئين في شهر ماي 1961م مما سمح تحديد سبعة منح للجزائريين ومنهم منحة للطالب بلخروبي **(Belkherroubi)**، وحرشاوي **(Harchaoui)** والسيد نودير **(Nodir)** وإلى السيد مراد **(Merad)** وطلبة **(Tolba)**، وعمر قهواجي **(Omar Kehouadji)**، وولد هانية **(Ould Henia)**، وهذا من خلال تقريرحول تسيير رصيد المنح لمصلحة الطلبة الجزائريين وحصل السيد بلخروبي على منحة بعد أن تحصل علىشهادة ليسانس في الحقوق وبشهادة أحد أساتذته الأستاذ "قوي فلات" **(guy flattet)** أنه طالب جدي ومنضبط ومجتهد ونشيط ولمساعدته على القيام بدراسات عليا والتحضير للدكتوراه[1] في الحقوق، أما حرشاوي كان طالبا بجامعة لوزان هو كذلك مجتهد ويشهد له بالتفوق في الدراسة.

كما إتخذ المؤتمر العالمي لإتحاد الطلاب على "كلوستير" بسويسرا للتنديد والتشهير بكل الحكومات التي تساعد فرنسا في حربها القذرة ضد الجزائر وشعبها وثورتها البطولية الصامدة كما ذكرنا سابقا.[2]

وحسب التقرير السنوي للإتحاد العام للطلبة السويسرين أكد الإتحاد على حياد الجامعة والديمقراطية التي تشمل الدراسة وفي مؤتمرها المنعقد بـ "ليما" سنة 1959 في المحاضرة الثامنة الدولية تطرق رئيس الإتحاد إلى العلاقات الوطيدة التي تجمعهم مع الإتحاد العام للطلبة الجزائرين واحترامهم لهم وبعد ثلاثة من شهر فيفري من سنة 1960 إعترف الإتحاد السويسري بالإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.[3]

---

(1) عمار هلال، **المرجع السابق**، ص 199،201.

(2) يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 390.

(3) **journal de Genéve** , , n° 292 ,jeudi 14 décembre 1961,p4.

### 3-2- جمعية سويسرية – جزائرية:

قام طلبة سويسرا في كل من زيوريخ وبرن ولوزان ونيوشاتل بمبادرة تأسيس جمعية سويسرية – جزائرية بسيطة في بدايتها في ظل إنشغال الرأي العام العالمي والسويسري خاصة بالقضية الجزائرية وتزامنا مع تواجد الطلبة الجزائريين في الجامعات السويسرية ونشاط الهلال الأحمر الجزائري بجنيف هذا الأخير الذي تربطه علاقة مع منظمة الصليب الأحمر وكل المنظمات الانسانية السويسرية ساهم في تضامنهم مع الجزائر، وقامت الجمعية بمساعدة اللاجئين الجزائريين كما فضحت الجرائم المرتكبة من قبل الاستعمار الفرنسي أمام الرأي العام السويسري كما قامت بدعم المنظمات العالمية التي تقوم بنشاطها الإنساني مع الجزائريين منها الصليب الأحمر والمصلحة المدنية العالمية والمؤسسات الدينية، كما ساهمت في حصول الطلبة الجزائريين على منح، وأسست الجمعية السويسرية – الجزائرية مركزا للإعلام هدفه نشر نشرية بالفرنسية بمدينة لوزان ونشرية بالألمانية بمدينة زيوريخ، وهذايسمح بمحاربة تأثير الدعاية الفرنسية.[1]

### 3-3- نشاط الطلبة الجزائريين بسويسرا:

لقد حرص ممثلو مكتب جبهة التحرير الوطني بسويسرا على إستغلال الحرية التي تتوفر عليها الجامعات الغربية لكسب تعاطف الطلبة والأساتذة لأن هذه الفئة تتمتع بوزن في المجتمعات الغربية فقاموا بتكوين لجان تضامن يساهم فيها الطلبة والأساتذة الجامعيون، وإهتم محمد عبد الوهابممثل جبهة التحرير الوطني بسويسرا بالطلبة الجزائريين ووضعهم في المجال الدعائي تحت غطاء تنظيم رسمي يدعى "إفريقيا" ومن بين الأنشطة التي نظمها هذا التنظيم إحياء سهرات وندوات حيث نوقشت

(1) **El Moudjahid**, 24 Novembre 1960, n°73, p 319, 320.

القضية الجزائرية، وتم على إثرها تشكيل لجنة لدراسة المشكل الجزائري رفقة مسؤول الطلبة البروتستانت بجنيف مما ساهم في برمجة محاضرات واجتماعات طرحت فيها القضية الجزائرية كما وزعت 300عدد من جريدة المجاهد باسم جبهة التحرير الوطني الوطني.[1]

كما إستأنف السيد "محمد سحنون"[2] نشاطه النضالي عند التحاقه بمدينة لوزان تحت راية الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وتمثل في التعريف بالقضية الجزائرية والوضع داخل الجزائر بين الأوساط الأوربية المستنيرة من طلبة ومثقفين وفنانين، ومن الوجوه البارزة التي حاورها في سويسرا "شارل هنري فافرو"إذ جمعهما حديث مطول تجاوز الإطار السياسي إلى الثقافة والفكر ومن القضايا التي أثيرت بين الرجلين:

- تصفية وتهميش النخب الوطنية وخطر وجود شعب حائر بدون قيادة حقيقية.

---

(1) عمر بوضربة، "**لمحات عن الطلبة والأوساط الجامعية في نشاط المكاتب الخارجية**"، مجلة المصادر،ع 10، السداسي الثاني، 147،2004.

(2) **محمد سحنون:** مناضل جزائري ولد سنة 1932 بالشلف، درس مبادئ اللغة العربية والفرنسية بمسقط رأسه، وبعد اجتيازه المرحلتين الابتدائية والاكمالية التحق بمدرسة الثعالبة، إنضم إلى حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، وكان يدعو إلى الإستقلال بمقاهي الحي، هذا على الصعيد السياسي، أما على الصعيد الاجتماعي اكتشف العمل الخيري عن طريق جمعيات مدنية خاصة عند زلزال الأصنام (الشلف حاليا) في 9 سبتمبر 1954، وبإندلاع الثوة التحريرية إنضم إليها وهو طالب في الجامعة "السربون" مابين السنة الدراسية 1955–1956، حيث أصبح يسمى بسالم، تم القبض عليه من طرف السلطات الاستعمارية وتعرض للتعذيب بدار سيزيني ثم بسجن بربوس، حكم عليه بسنة سجن لقلة الأدلة، ثم نقل إلى سجن الواد، وعندما أفرج عنه سافر إلى مرسيليا سنة 1958 ومنها إلى سويسرا حيث واصل نشاطه النضالي لخدمة القضية الجزائرية. أنظر: محمد عباس، "**شهادات تاريخية كفاح الدم ... والقلم**"، دار هومه، الجزائر، 2015، ص 395 –407.

- الأمن الإنساني وواجب حماية الغير "الذي يعتبره السيد سحنون بمثابة التحدي الدائم في الحياة الذي يقتضي أن نزرع حب الغيرفينا، لاسيما في فترات الإضراب، وانعدام الأمن ..."[1]

### 3-4- نماذج عن الطلبة الذين درسوا بسويسرا:

تعد سويسرا نقطة عبور للطلبة الجزائريين الذين ينفرون من القمع الفرنسي بجامعاته وكان السيد" محفوظ عوفي" رئيس فرع الطلبة بسويسرا[2]، ومن بين الذين درسوا بسويسرا السيد" محمد حربي" الذي سجل في جامعة جنيف سنة 1958 م السنة ثانية علوم إقتصادية دون أن يعفى من إجراء إمتحانات السنة الأولى[3]، وكان تواجد الطلبة الجزائريين بمدينة لوزان بكثرة لمزاولة دراستهم بالجامعة منهم أحمد طالب الإبراهيمي فقد قرر العودة إلى الدراسة لإنهاء رسالة الدكتوراه في الطب لمزولة المهنة بعد إستقلال الجزائر والعودة إلى أرض الوطن فاستقر بلوزان في يوم 20 أفريل حيث قضى ثلاثة أشهر وهو يذهب إلى المستشفى في الصباح وحضور الفحوص التي كانت تجري بمصلحة الأستاذ "فانوتي"،كما ربط أحمد طالب الإبراهيمي علاقة صداقة مع طالبين جزائريين هما "عبد النور ياكر" الذي أنهى دراسته الطبية و"إبراهيم حسب اللاوي" الذي كان يتابع دراساته بالمدرسة المتعددة التقنيات[4]، كما درس السيد "طاهر حمدي"بسويسرا بلوزان العلوم السياسية بعد أن تخلى عن دراسة الصيدلة لأن دراسة

---

(1) محمد عباس، "**شهادات تاريخية. كفاح الدم ... والقلم**"، دار هومه، الجزائر، 2015، ص 407.

(2) أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 299.

(3) محمد حربي، "**حياة تحدي وصمود مذكرات سياسية (1945 – 1962)**"، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 257.

(4) أحمد طالب الإبراهيمي، "**مذكرات جزائري (أحلام ومحن 1932– 1965)**"، دار القصبة، الجزائر، ج1، 2006، ص 161.

العلوم السياسية لا تستدعي الحضور اليومي.[1]وبالرغم من كل التسهيلات التي حظي بها الطلبة الجزائريون بسويسرا إلا أنهم واجهوا بعض الصعوبات والمعاملة الخاصة من قبل الشرطة الفدرالية السويسرية فعلى سبيل المثال يذكر السيد "محمد حربي" في مذكراته أنه عندما سجل بجامعة جنيف سنة 1958م لإكمال دراسته كان بحاجة إلى رخصة الإقامة فقدم طلبا للحصول على بطاقة الإقامة إلى مصلحة الأجانب، حيث أستدعي لجلسة إستماع فوجد نفسه خاضعا لإستنطاق حول حياته الشخصية ومساره السياسي ومن خلال الأسئلة التي طرحت فهم بأن الشرطة السويسرية كان بحوزتها ملفه الفرنسي وعند انتهاء الجلسة قال له ضابط الشرطة بنبرة قاسية وغير مهذبة أنه يسمح له بالإقامة في سويسرا ولكن بدون رخصة الإقامة، بمعنى أنه في أي وقت معرض للطرد بدون أوراق فطلب السيد حربي تفسيرا لذلك الرفض فقال له ضابط الشرطة "إنك إرهابي وقاتل"، ومن غرائب الدنيا أن ذلك الضابط عين ضمن الفريق المكلف بحماية الوفد الجزائري المفاوض والمقيم بقصر بوادفوا بجنيف خلال مفاوضات إيفيان الأولى في ماي 1961 وكان السيد محمد حربي من بين الوفد المفاوض عندما رأه قال له بابتسامة منقبضة: "إذن أنت تقوم الآن بحماية الإرهابيين".[2]

كما تعرض الطالب "عيسى بوضياف"[3] في سويسرا بتاريخ 28 جانفي 1957م إلى الإيقاف وحوكم بمحكمة فدرالية حيث ألقي عليه القبض في جنيف متلبسا بتهريب مادة حربية ممنوعة التداول، وكانت السيدة بيوض الألمانية الأصل هي التي اشترتها

---

(1) Clement Moore Henry **; «UGEMA, union generale des etudiants musulmans algeriens (1955-1962)»** témoignages, casbah , alger ,2010, p 909

(2) محمد حربي، **المصدر السابق**، ص257.

(3) **عيسى بوضياف:** مناضل جزائري شقيق الرئيس السابق محمد بوضياف درس المرحلة الثانوية بتونس والجامعية بالقاهرة في جامعة عين الشمس كلية الأداب قسم الفلسفة، ترأس فرع القاهرة للإتحاد العام للطلاب الجزائريين، وبعد تخرجه كان له دور كبير في العمل الثوري إلى أن ألقي عليه القبض في جنيف سنة 1957. أنظر: عبد القادر نور، "**شاهد على ميلاد صوت الجزائر ذكريات وحقائق**"، ط2، طبعة خاصة (أوندا)، الجزائر،2008، ص88.

من مصانع حربية وسلمتها لعيسى بوضياف بواسطة بوجملين وشخص آخر لإرسالها إلى تونس ومنها إلى الجزائر، وأثناء المحاكمة لم يحتاج عيسى بوضياف إلى محام فتولى الدفاع عن نفسه وإستطاع إثارة اعجاب السويسريين والقضاة من خلال حججه الدامغة واللغة الفرنسية السليمة التي تحدث بها فقال له أحد القضاة "لولا فرنسا التي علمتكم ما إستطعت أن تدافع عن نفسك بهذا المنطق" فكان رده "أنه لم يدرس في أي مدرسة فرنسية بل تعلمها في تونس ثم في القاهرة"، وكانت التهمة الموجهة إليه هي تهريب مادة حربية من الثكنات العسكرية فكان رد عيسى بوضياف "بأن هذه المادة يعطل بهاالقوات الفرنسية على مهاجمتها لقتل الأطفال والشيوخ وتدمير القرى والمداشر على رؤوس ساكنيها"، وبهذا الرد لقي عيسى بوضياف تضامنا من قبل الحضور والقضاة والمحامين حتى أن محامية قالت: "جئت إلى هنا– جنيف –ودخلت إلى المحكمة من أجل أن أرى هؤلاء (المجرمين) الذين أشعلوا: "النار في بلادهم وجاءوا إلى سويسرا لإشعال النار في هذا البلد الآمن. لأرى إثنين من المجرمين. دخلت بكره شديد للجزائريين ولما دخلت المحكمة فوجئت وكانت المفاجأة كبيرة. ماذا وجدت في المحكمة؟ وجدت جزائريين يتكلمون بالصراحة التامة عن قضية بلادهم من غير التواء ولا كذب ولا بهتان يذكرون ما قاموا به من أجل حرية بلادهم دخلت المحكمة كعدو للجزائريين وخرجت منها وأنا صديقة للجزائريين."

نتيجة ذلك أطلق سراحهما مع النفي من سويسرا وبالإعتراف بهما حتى أن أحد أعضاء المحكمة قال لعيسى بوضياف: " أنت رمز لشعب يستحق الحياة".[1]

(1) عبد القادر نور، "**شاهد على ميلاد صوت الجزائر ذكريات وحقائق**"، ط2، (أوندا)، الجزائر، 2008، ص 88،89.

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الثورة الجزائرية أثبتت وجودها من خلال ممثيليها الذين أثبتو قدراتهم على المستوى الدولي بحيث إستطاعت الجزائر الإنضمام إلى أهم إتفاقيات في العالم وهي اتفاقيات جنيف، بالإضافة إلى ذلك كسبت جبهة التحرير الوطني ومناضليها ثقة وحترام اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث تقيدت الثورة بكل ما جاء في إتفاقيات جنيف واحترمت حقوق الإنسان، عكس فرنسا التي ضربت تلك الاتفاقيات بعرض الحائط كما تضامنت وتعاطفت سويسرا الرسمية ولجنة الصليب الأحمر السوبسرية مع اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب بتقديم لهم مساعدات مالية ومادية للتخفيف من معانتهم في ظل عجز فرنسا على القيام بذلك، وحتى هذا العمل الإنساني الذي قامت به السلطات السويسرية اتجاه اللاجئين الجزائريين لقي معارضة كبيرة من قبل فرنسا مما أدى إلى توتر في العلاقات بينهما ما جعل سويسرا في العديد من المرات تقدم توضيحات بأن غرضها إنساني وليس سياسي وأن تلك المساعدات كانت تقدم بناء على طلب المفوضية العليا للاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما لقي الطلبة الجزائريين الدعم من قبل الإتحاد الطلبة السويسري حيث فتحت أبواب الجامعات السويسرية في وجه الطلبة الجزائريين وتم تسجيلهم قبل وصول ملفاتهم وطلبت من الجامعات الفرنسية بإرسالها لهم وتمتع الطالب الجزائري بالحرية في الجامعات السويسرية أين تم التعريف بالقضية الجزارية وبدأ الطلبة الجزائريون يتوافدون على الجامعات السويسرية منذ 1957 وحتى أن الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين نقل مقره إلى لوزان بعد حله.

# الفصل الرابع

## دور سويسرا في المفاوضات الجزائرية – الفرنسية 1960م – 1962م

**1-الاتصالات السرية الجزائرية – السويسرية:**

1-1- بوادر الوساطة السويسرية أثناء المفاوضات.

- **2- الاتصالات الرسمية الجزائرية – الفرنسية:**
- 2-1-لقاء لوسارن 20 فيفري 1961م.
- 2-2-لقاء نيو شاتل 5 مارس 1961م.

**3-المفاوضات الرسمية الجزائرية – الفرنسية :**

3-1- مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي 1961م.

2.3-لقاء لوغران 20 الى 28 جويلية 1961

3-3- لقاء بال28 و29 أكتوبر 1961م

3-4- لقاء بال الثاني 9 نوفمبر 1961م

3-5- لقاء لروس من 11إلى 19 فيفري 1962م

**4-مفاوضات ايفيان الثانية 1962/3/07م إلى 1962/03/18م**

4-1-وقف إطلاق النار واستقلال الجزائر.

4-2- سويسرا واستقلال الجزائر.

دخلت الثورة الجزائرية مرحلة حاسمة، في حربها مع فرنسا بعد صمودها في وجه المخططات الإستعمارية الفرنسية المختلفة التي كانت تهدف إلى القضاء عليها فإنقلب السحر على الساحر، وفي هذه الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الحكومة الفرنسية، أعلنت جبهة التحرير الوطني الوطني عن استعدادها لحل القضية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية بالطرق السلمية عن طريق التفاوض مستندة لبيان أول نوفمبر 1954م، وفق الشروط التالية:

- أن تعترف الحكومة الفرنسية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال قبل أية مفاوضات.
- أن تعترف بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري.
- الاعتراف بوحدة الشعب والتراب الجزائريين.
- أن تجرى المفاوضات في بلد محايد.[1]

ونتيجة لهذا المسعى جرت عدة اتصالات مع الفرنسيين منذ 1955م إلى 1960م بداية بمناورة "سوستال" ثم "غي مولي" لكنها كلها فشلت نظرا لعدم جدية الطرف الفرنسي الذي في كل مرة كان يحاول تقزيم العمل المسلح الذي يقوم به جيش التحرير الوطني أو يحاول التعرف على هوية مفجري الثورة وجس نبض قيادة جبهة التحرير الوطني الوطني وجيش التحرير الوطني[2]، وبخصوص هذه الإتصالات يقول السيد بن "طوبال": "إن الإتصالات مع فرنسا يعود تاريخها إلى فيفري 1955م عن طريق بعض السويسريين وبعض الفرنسيين غير الرسميين، وبقيت هذه الإتصالات مستمرة لكنها ليست بمفاوضات وهذا بقصد من الجانب الفرنسي الذي كان يستعمل تلك الإتصالات كأحد الأسلحة ضد الثورة الجزائرية لمعرفة أفكارها وذهنياتها، بجانب كل هذا فقد كنا

(1) عمر بوضربة، **المرجع السابق**، ص 113.

(2) **نفسه**، ص 117.

نحن على معرفة في ذلك الوقت بأن الفرنسيين غير مهيئين للمفاوضات الحقيقية[1] واستمرت محاولات فرنسا حتى سقوط الجمهورية الرابعة سنة 1958، وبعد مجيء الجنرال ديغول على رأس الجمهورية الخامسة الفرنسية، وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958م برئاسة "فرحات عباس" استؤنفت المفاوضات حيث تم لقاء الطرفين الفرنسي والجزائري بمدينة مولان الفرنسية يوم 25 جوان 1960م واستمرت لغاية 29 جوان 1960م لكنها فشلت بسبب صلابة وعناد ديغول حسب المناضل "سعد دحلب"، لم ترفض الجزائر أي إتصال وضاعفت (ج.ت.و) من تصريحاتها لكل الذين كانوا يدعون أنفسهم مبعوثين خصوصين للسلطات الفرنسية، لقد استقبل فرحات عباس العشرات المبعوثين من طرف ديغول كما التقى السيد "سعد دحلب" بالسيد "شايات" (Chayet) وهو دبلوماسي فرنسي وأعد لهما السيد "بول تنتان" (Albert Paul Lentin) لقاء في جنيف بنزل " إنجلترا " وتوقف مسار الإتصالات والمفاوضات إلى غاية قيام الوساطة السويسرية التي بفضلها عادت المفاضات إلى مجرها الطبيعي.[2]

## 1- الاتصالات السرية الجزائرية السويسرية: 1960م -1962م

حاولت سويسرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ممارسة الحياد النشيط بالتضامن مع دول العالم التي تشهد صراعات ونزاعات مسلحة في ظل ظهور الحرب الباردة الحرب الباردة، وبمبادرة من وزير خارجيتها السيد "ماكس بتي بيير" قامت سويسرا

(1) أحمد سعيود، "**العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني الوطني من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958**"، (رسالة الماجستير تاريخ الثورة)، غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص 124.

(2) سعد دحلب، "**المهمة المنجزة من أجل الإستقلال الجزائر**"، منشورات دحلب، الجزائر،1986، ص 121،122.

بالوساطة بين طرفين متنازعين بهدف تحقيق السلم والأمن، ومن أهم مبادرتها هي توسطها لحل القضية الجزائرية في المفاوضات الجزائرية –الفرنسية[1].

## 1-1- بوادر الوساطة السويسرية السرية:

حاولت سويسرا تطبيق مساعيها السلمية فكانت أول خطوة سويسرية مع الصحفي "شارل هنري فافرو" سنة 1958م حيث رتب لقاء بين الطرف الجزائري يمثله السيد "فرحات عباس"والطرف الفرنسي يمثله "ايدمون ميشلي" **(Edmond Michelet)** وكان اللقاء مبرمجا في روما بمناسبة تشييع جنازة البابا لكن عدم اختيار ايدمون ميشلي لتمثيل فرنسا في الجنازة حال دون وقوع اللقاء.[2]

### 1-1-1- قضية فرتشيشي وتداعياتها على مسار اللقاءات السويسرية الجزائرية:

إن الاتصالات الأكثر أهمية التي ساهمت في عودة الطرف الجزائري إلى طاولة المفاوضات هي التي بدأت عن طريق المحامي السويسري "نيكولي ريمون"[3] **(Nicolet Raymond)** الذي قام بزيارة السيد "الطيب بولحروف" ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بروما ليبحث معه قضية رعية سويسري يدعى "فرانسيس فريشتشي" معتقل في غينيا كوناكري وصدر في حقه حكم الإعدام، وأمام فشل كل مساعي سويسرا ليطلق سراحه، طلب المحامي ريمون نيكولي بتكليف من حكومته

---

(1) Marc Perrenoud, **op.cit**, p20,21.

(2) Charles- Henri Favrod, **Le Retentissement De La Révolution Algérienne**, **Op.cit**, P322.

(3) **نيكولي ريمون:** هو محامي سويسري لامع من جنيف، تجمعه علاقة صداقة مع الطيب بولحروف، كان مستشار لموبوتو ولشقيقة شاه إيران، ويشهد له بالعبقرية، وأبوه إميل نيكولي زعيم نقابات عمال البناء، إستقر في فرنسا حيث توفي سنة 1989 بعد أن بذر أمواله عاش في فقر مدقع، سنة 1963 دعاه الرئيس بن بلة لزيارة الجزائر. **أنظر:** رضا مالك، "**الجزائر في إفيان**"، تر: فارس غصوب، الجزائر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، ص 104.

المساعدة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتتدخل لدى الرئيس الغيني سيكوتوري[1]، وتعود حيثيات قضية "فرنسيس فريشتشي" **(Francis Fritschy)** إلى شهر أفريل 1960م، فرنسيس من مواليد 18 أكتوبر 1934م بلافون يعمل كمصور وتقني في هيئة الأمم المتحدة بجنيف ذهب إلى غينيا في شهر فيفري 1960 م للقيام بعمله[2] بعد شهرين ونصف من وصوله إلى غينيا تم توقيفه بتهمة المشاركة في مؤامرة ضد الدولة وصدر عليه حكم 15 سنة الأشغال الشاقة، وفي نفس الوقت حكم عليه بالإعدام مع 38 إفريقيا واثنين أوربيين كلهم متورطين، وحسب المعلومات المتحصل عليها بأن فرنسيس لم يشارك في أي مؤامرة سياسية بينما تصرف الراعية السويسري بدون وعي حسب السلطات السويسرية عندما قام بنقل رعية فرنسي إلى مطار كوناكري وهو مشتبه فيه من قبل السلطات الغينية لأن الرعية الفرنسي كان قد هرب بطائرة من نادي الطيران فحاولت السلطات السويسرية السعي لإطلاق سراحه وكلفت المحامي ريمون نيكولي لكن بدون فائدة.

كما تم الإتصال بالرئيس الغيني لكن بدون جدوى، الحل الوحيد هي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نظرا لعلاقاتها الجيدة مع غينيا فتدخلت الحكومة المؤقتة وتم إطلاق سراح الرعية السويسري[3].

وحسب السيد "سعد دحلب" أن هذا الحدث دعم مصدقية الحكومة المؤقتة لدى السويسريين وأقيمت روابط جدية وسمح بتبادل الآراء حول القضية الجزائرية[4].

---

(1) **أحمد سيكوتوري:** من مواليد 1922 رئيس غينيا منذ 2 أكتوبر 1958 كان مؤيدا لحركات الإستقلال الإفريقية ينتمي إلى عائلة مسلمة درس في المدرسة الفرنسية في كوناكري، كانت له علاقات حميمية مع زعماء العرب، بذل جهودا من أجل السلام في إفريقيا توفي سنة 1984.

(2) Dodis.ch /16793 ; « **Affaire Francis Fritschy** » ;mardi 28 février 1961 ; p1.

(3) **Ibid** , pp 1-4

(4) سعد دحلب، **المصدر السابق** ، ص 122.

كما أرسلت سويسرا رسالة شكر إلى الرئيس الغيني سيكو توري وإلى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

### 1-1-2- تطور الإتصالات السرية السويسرية الجزائرية:

وبعد مرور شهرين وصل السيد نيكولي المحامي إلى روما قادما من الشرق الأقصى التقى مع الطيب بولحروف تبادلا الحديث عن الحرب بالجزائر واقترح الطيب بولحروف أن تتوسط سويسرا بما أنها بلد محايد وسعيها إلى السلام في النزاعات فوعده المحامي بطرح الفكرة لجهات المختصة، طرح المحامي نيكولي الموضوع مع صديقه بمكتب المحامي "جان فيلافيان لاليف"[2] **(Lalive)** في منتصف شهر نوفمبر 1960م أخبر لاليف صديقه السيد" أولفي لونغ"[3] برغبة الجزائر في العودة إلى المفاوضات بوساطة سويسرية وفي 25 نوفمبر بجنيف إلتقى اوليفي لونغ بالمحاميين وأكد لاليف أن صديقه بولحروف يرغب في أن يلتقي بشخصية سويسرية لها علاقة بالأوساط الرسمية، في 28 نوفمبر التقى أوليفي لونغ" **(Olivier Long)** مع رئيس

---

(1) Dodis.ch /30663 ; 4/11/1961. **أنظر الملحق رقم 33**

(2) **جان فيلافيان لاليف:** محامي سويسري، أثناء الحرب العالمية عمل في الصليب الأحمر، بعد الحرب عين أمين أول بمحكمة العدل الدولية بلاهاي أين عمل لمدة سبعة سنوات، تم انتقل إلى بيروت بطلب منه ليزاول عمله كممثل لهيئة دولية وهي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة اللاجئين الفلسطنين، وهناك تعرف على مشكلة العالم العربي خاصة في الشرق الأوسط ومشكلة العالم الثالث، وبعد خمسة سنوات تنقل عبر العواصم التالية دمشق وعمان، ثم عاد إلى جنيف كمحامي، و كذلك كأمين عام في نقابة المحامين التي تعنى بدفاع عن حقوف الإنسان وكتب عدة مقالات في الجرائد عن التعذيب التي تمارسه فرنسا على الجزائريين. أنظر :أوليفي لونغ، مصدر سابق، ص

(3) **أوليفي لونغ:** ديبلوماسي سويسري، ولد سنة 1915، تقلد عدة مناصب وظيفية كمندوب للمجلس الفدرالي للإتفاقيات التجارية مع مكتب بالقصر الفدرالي ببرن، كما كان في جنيف رئيسا للمفوضية السويسرية لدى الجمعية الأوربية للتبادل الحر، ويعتبر الحجر الأساس في التحضير المفاوضات السرية بين الحكومة المؤقتة وفرنسا التي توجت بإتفاقيات إيفيان، توفي سنة 2003. أنظر: أوليفي لونغ، "**الملف السري–اتفاقيات ايفيان**–"، تقديم ماكس بوتبيير ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص 22. أنظر أيضا، رشيد خطاب، مرجع سابق، ص 450.

القسم السياسي الفدرالي السيد "ماكس بتي بيير" وأعلمه برغبة السيد بولحروف فلم يمانع وشجعه على لقائه، كما قامت وزارة الخارجية السويسرية بتفويض أوليفي لونغ للقيام بمهمة الوساطة وكان ذلك بتاريخ 16 ديسمبر 1960[1].

### 1-1-2-1 -لقاء الطيب بولحروف وأوليفي لونغ السري 1960/12/23م:

إلتقى السيد الطيب بولحروف مع السيد أليفي لونغ قبل يومين من عيد المسيح يوم 23 ديسمبر 1960م بمنزل ريفي وهو مقر الراحة لمحامي لاليف، يعد المكان المناسب والآمن لهم مع حضور المحامين ودام اللقاء قرابة ساعتين[2]، إستطاع الطيب بولحروف إقناع أوليفي لونغ نظرا لقدرته على الإقناع والجدية في الرد على أسئلة أوليفي لونغ خاصة سؤال دواعي إختيار سويسرا للوساطة، فكان رده أن الحكومة المؤقتة إختارت سويسرا لإستقلالية سياستها والجهود التي بذلتها لإحلال السلام والعمل على تخفيف حدة التوترات، كما أن سويسرا معروفة بالنزاهة والسرية، وأنها البلد الوحيد الذي ليس له ماض إستعماري، كما أن الحكومة المؤقتة لاتطلب خدمات دولة متورطة في الحرب الباردة وأن سويسرا هي الوسيط الجدي[3].

وحسب السيد رضا مالك أن الطيب بولحروف لم يكن مفوضا تفويضا خاصا من الرئيس فرحات عباس فهو يتصرف كممثل لجبهة التحرير الوطني الوطني وقال بولحروف لأوليفي لونغ: "وإذا ما حاولنا، بواسطتكم جس نبض الفرنسيين حول نواياهم الحقيقية، فهل هم مستعدون للتفاوض" وبعد اللقاء قدم الدبلوماسي أوليفي لونغ تقريرا

---

(1) أوليفي لونغ، **الملف السري– اتفاقيات ايفيان**، تقديم ماكس بوتبيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص 21،22 .

(2) **نفسه** ص 22 .

(3) **نفسه**، ص 23 ، 24 .

لماكس بتي بيير رئيس الإتحاد السويسري الذي شجعه على ذلك[1]، لهذا إتفق الطرفان على لقاء ثان للرد عليه بعد الاستفتاء تقرير المصير الذي أعلن عنه ديغول يوم 8 جانفي 1960م، بعد يومين من إجراء الإستفتاء سافر أليفي لونغ إلى باريس في سرية تامة لزيارة صديقه "لويس جوكس"[2] وتم اللقاء بعيادة طبيب البروفيسور "جون بارنار" كانت تربطه صلة قرابة مع أوليفي لونغ، تحدث "لويس جوكس" طويلا مع أليفي لونغ واستطاع إقناعه بجدية طلب الحكومة المؤقتة ثم أخبر لويس جوكس الجنرال ديغول بكل مجريات محادثته مع أوليفي لونغ فوافق ديغول قائلا:"أخبر السيد لونغ بأنه يستطيع أن يواصل".[3]

وعندما علم أوليفي لونغ بالرد الايجابي هو بدوره أخبر السيد ماكس بتي بيير وبدأت سويسرا تستعد لتحمل مسؤولية الوساطة، وذلك بالإسراع في العمل مع تفادي تضييع الوقت مع الاحتفاظ بالسرية وعند قدوم بولحروف إلى جنيف يوم 19 جانفي 1961م[4]، استقبل الرد بارتياح وتم الإتفاق مع السويسريين على النقاط الرئيسية أن اللقاء مع الطرف الفرنسي في أرض محايدة واللقاء يكون سريا لكي لا ينكشف الأمر قبل انطلاقه مع بقاء سويسرا هي الوسيط بينهما، وقام الطيب بولحروف بالسفر إلى تونس وأخبر كلا من سعد دحلب ثم كريم بلقاسم فبعد ذلك الحفيظ بوصوف، ثم ذهب

---

(1) رضا مالك، "**الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962**"، تر: فارس غصوب، الجزائر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، ص 104،105.

(2) **لويس جوكس:** وزير دولة فرنسي مكلف بالشؤون الجزائرية،

(3) أوليفي لونغ، **المصدر السابق**، ص 25 ،26.

(4) السيد رضا مالك يقول أن أوليفي لونغ إتصل ببولحروف في روما وأبلغه

لمقابلة السيد فرحات عباس بالقاهرة وكانت ردة فعله إيجابية وقال:"إذن تابع الموضوع، أنت وبومنجل".[1]

وعاد بولحروف إلى جنيف وأخبر أوليفي لونغ بموافقة جبهة التحرير الوطني الوطني، وفي يوم 26 جانفي بلغ أوليفي لونغ الطيب بولحروف بمكان اللقاء مع الفرنسيين بسويسرا وشخصية المفاوض الفرنسي الذي إختاره الجنرال ديغول هو "جورج بومبيدو"[2] رجل يثق فيه كثيرا وهو مكلف بهذه المهمة بشكل مؤقت فتعجب السيد بولحروف لأن بومبيدو لا يشغل مهام رسمية في فرنسا وحسب أليفي لونغ أن لويس جوكس لا يستطيع المجيئ إلى سويسرا من أجل لقاء سري نظرا لمنصبه كوزير دولة فوعد الطيب بولحروف بتقديم تقرير إلى مسؤوليه مع منحهم الوقت لأن رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس هو في جولة بالشرق الأقصى.[3]

### 1-1-2 -2-مبادرة شال هنري فافرو 2 فيفري 1961م (المبادرة المرتجلة)

تدخل الصحفي السويسري شارل هنري فافرو كوسيط بين الطرف الفرنسي الممثل في كلود شاييه والطرف الجزائري ممثلا في سعد دحلب حيث نظم اتصال سري بينهما بعلم رئيس الحكومة الفرنسية "ميشال دوبريه" وأعده "بول تنتان"(Albert Paul Lentin) فتم اللقاء بجنيف بنزل إنجليترا مع العلم أن سعد دحلب لم يكن مفوضا ولا مستعدا، كان يعالج بجنيف لكنه حضر اللقاء السري لمعرفة مدى إهتمامهم بالمفاوضات،

---

(1) رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 118.

(2) **جورج بومبيدو**: يعد رجل ثقة الرئيس الفرنسي ديغول شغل عدة مناصب كمدير عام لبنك روتشيلد بباريس ومدير سابق لمكتب الجنرال ديغول، ثم أصبح وزير الأول من سنة 1962 إلى 1968، وبعد مغادرة ديغول السلطة أنتخب رئيسا للجمهورية في 15 جوان 1969 إلى غاية وفاته 1974. أنظر: أوليفيى لونغ، مصر سابق، ص 29، 210.

(3) رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 116-118.

وعندما علم بولحروف باللقاء نبه أليفي لونغ هذا الأخير، سافر إلى باريس وطلب استسفسارات وتوضيحات من الوزير جوكس، وفي الأخير حسم ديغول الوضع وهي ترسيم وساطة سويسرا أثناء المفاوضات، وطلب إيقاف كل المبادرات المرتجلة التي تقوم بها أجهزته هدفها عرقلة الاتصالات الجدية التي تقوم بها سويسرا وخلق التباس وافشال اللقاءات السرية.[1]

## 2- الاتصالات الرسمية الجزائرية الفرنسية 1961:

إستطاعت سويسرا كسب ثقة الطرف الجزائري والفرنسي بعد سلسلة من اللقاءات السرية مما ساهم في عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بداية بالإتصالات الرسمية على الأراضي السويسرية

### 2-1-لقاء لوسارن (Lucerne)20 فيفري 1961م:

سافر الوفد الجزائري الذي ضم الأستاذ "أحمد بومنجل"[2] والطيب بولحروف إلى جنيف واستقرا بشقة المحامي نيكولي، وفي يوم 19 فيفري ركبا القطار من جنيف إلى مدينة لوسارن السويسرية، وفي المحطة كان في إنتظارهما أوليفي لونغ (Olivier Long) مع زملائه وهم "ريمون بروست"**(Raymond Probst)** هو رئيس القسم الغربي في الدائرة السياسية الإتحادية و"جيانريكو بوشر"**(Gianrico Bucher)** رئيس القسم

---

(1) سعد دحلب، "**المصدر السابق** ،ص 121 ،122.

(2) **أحمد بومنجل:** عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959 وأحد المفاوضين في لوغرين وإيفيان 1961 – 1962، ولد في 21 أفريل 1906 ببني منقلات قرب بني يني بتيزي وزو، كان مناضل في نجم شمال إفريقيا ثم في حزب الشعب الجزائري، درس الحقوق وأصبح محاميا، إنضم إلى الثورة وإنخرط في فدرالية جبهة التحرير الوطني الوطني ثم إلتحق بتونس كعضو في المجلس الوطني للثورة، شارك في المفاوضات وبعد الإستقلال تقلد منصب وزير الأشغال العمومية، إنسحب من الحياة السياسية سنة 1964 وتوفي سنة 1984. **أنظر:** عاشور شوقي، مرجع سابق، ص 100.

الشرقي، وهو مساعد أليفي لونغ و"أندريه تريبيه"**(André Tripet)** يرافق الموفدين الجزائريين و"رينه هومبز"**(R.Humbert)** مفتش في الشرطة الفدرالية ويشرف على كافة المسائل المتعلقة بأمن الوفد، كما قام أليفي لونغ بإتخاذ كل التدابير لتجنب أي عقبة أثناء اللقاء وقدم نصائح للوفد الجزائري المفاوض منها عدم مصافحة الوفد الفرنسي والاكتفاء بتأدية التحية بإنحناء الرأس بشكل خفيف[1].

تم اللقاء بفندق "**شويتزر**"**(Schweizer)** في لوسارن بسويسرا يوم الإثنين 20 فيفري 1961 بقاعة المحاضرات تتوسط غرفتين على الساعة العاشرة ثم قدم لهما أليفي لونغ التحية ثم خرج، وكان الوفد الفرنسي مشكلا من السيد "جورج بومبيدو" **(Georges Pompidou)** ويرافقه السيد "برنو دي لوس"[2] **(Bruno De Leusse)** مدير الشؤون السياسية في وزارة الشؤون الخارجية، دام اللقاء سبعة ساعات حيث جرت نقاشات في الفترة الصباحية لتستأنف بعد الغذاء في الفترة المسائية وتم التطرق إلى عدة قضايا منها قضية ضمانات تقرير المصير وقضية المرسى الكبير وجنسية الأقلية الأوروبية ومفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة، تحدث في البداية جورج بومبيدو لمدة نصف ساعة.[3]

---

(1) Col Hervé De Weck, « **Une Mission Suisse pour la paix en Algerie en 1961 – 1962 :les pré-négociations secrétes et négociations algéro-françaises »,** revue militaire suisse, heft4,band149(2004), p33.

(2) **برنو دو لوس:** شخصية حادة الطباع ينحدر من عائلة ملكية في الرون، كان جده ملحقا في السفارة، بدأ مهنته قنصلا في فلورنسا في سنة 1948، وأصبح ما بين سنتي 1952 و1956 معاونا للويس جوكس، عندماكان سفيرا في بون أمضى سنة في جامعة هارفرد (1958 –1959)، عينه لويس جوكس مدير الشؤون السياسية في وزارة الشؤون الجزائرية، كما كان الساعد الأيمن للويس جوكس وهو الذي تابع المفاوضات منذ بدايتها إلى غاية النهاية.
**أنظر:** رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 125،235.

(3) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 123 ، 124 ،125.

أما الوفد الجزائري فقد أكد على المبادئ التي من أجلها انطلقت الثورة وتمسكهم بها حسب ما تقره الحكومة المؤقتة خاصة عندما أخذ الكلمة الأستاذ بومنجل تطرق إلى كل القضايا وأسكت بومبيدو حتى ساد الصمت القاعة ثم عادت النقاشات أكثر حدة خاصة عندما تم التطرق من قبل الطيب بولحروف إلى قضية التي أفاضت الكأس وهي قضية الصحراء التي لم تذكر في نقاشات الوفد الفرنسي فكان رّد جورج بومبيدو أن الصحراء أرض قاحلة والفرنسيون هم من أوجدوها وهي بحر داخلي مع الكثير من الأطراف المجاورة فالجزائر ليست وحدها وعبر عن ذلك بقوله: "أن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب،وعلى فرنسا أن تستشير الجميع".[1]

وفيما يخص المرسى الكبير إعتبره ملكا من الأملاك الفرنسية مثل ما هو جبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية كما أكد الوفد الفرنسي على الهدنة بدلا من وقف إطلاق النار وهذا عكس ما كان يطالب به الوفد الجزائر وبالتالي فإن مواقف الطرفين كانت متباعدة جدا واختلفت وجهات النظر التي ظهرت من خلال ما يلي فرنسا تطالب بالحكم الذاتي وفصل الصحراء عن الجزائر وتجزئة الجزائر عرقيا وطاولة مستدرة وهدنة بينما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تطالب بالسيادة الكاملة ووحدة التراب الوطني والأمة الجزائرية وجبهة التحرير الوطني الوطني هي الممثل الوحيد مع تطبيق وقف إطلاق النار. وافترق الطرفان بعد نهاية المحادثات على الساعة السادسة وثلاثين دقيقة مساء ورجع بومبيدو بسرعة بحيث كان يخشى أن يشعر الصحافيون بغيابه لقد سافر إلى سويسرا بجواز سفر مزور وحسب أوليفي لونغ ان الوفدين افترقا راضيين وظهر ذلك على وجهما ليتم الاتفاق على لقاء ثان.لم يكن لقاء لوسارن سلبيا رغم من

(1) رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 128.

عمق الخلافات بل تطرق إلى أبرز نقاط الخلاف بكل وضوح وكانت البداية لطرح المشاكل.[1]

## 2–2– لقاء نيوشاتيل (Neuchâtel) 5 مارس 1961م:

بعد خمسة عشر يوما عادت المحادثات بين الوفد الفرنسي والوفد الجزائري بمدينة نيوشاتيل السويسرية يوم 5 مارس 1961م بإحدى قاعات فندق "تيرمينوس استقبلهما أوليفي لونغ وبوشر بدأ النقاش على الساعة 11و15 دقيقة أثيرت من جديد نفس المسائل السابقة التي سبق التطرق لها، وكان النقاش حادا خاصة مقدمة أحمد بومنجل عندما قال: "**حركتنا ليست غضبة فلاحين ولا تمردا مدنيا، بل هي ثورة عليكم أن تحسبوا حسابا لمبادئنا ولنظرتنا إلى الأمور، وتقلعوا عن "المقالب" و"المناورات"، إذا إعتقد ديغول أنه مسيطر على الوضع فهو مخطئ،**"[2] إنزعج بومبيدو من هذه المقدمة وإزداد التوتر عندما رفض الوفد الجزائري الهدنة وتمسكه بوقف إطلاق النار كشرط لابد منه للبدء الرسمي بالمفاوضات، أما جورج بومبيدو فقد ذكرهم بأنه يمثل ديغول وليس لديهم نوايا مسبقة والتفاوض يكون مع عدة أطراف، وأن تنظيم الاستفتاء سيناقش على مستوى وزاري ولقاء ديغول مع الرئيس فرحات عباس غير ممكن قبل حصول هدنة، ولكن ككل مرة فإن مسألة الصحراء والمرسى الكبير عمقت الخلافات بين الوفدين، ثم إفترق الوفدان ووعدا أنهما يبلغان أوليفي لونغ إما في حالة قطع المحادثات أو متابعاتها.[3]

---

(1) رضا مالك، **المصدر السابق** ، ص 127– 129.

(2) **نفسه** ، ص 129.

(3) **نفسه**، ص 129.

رافق أوليفي لونغ الفرنسيين إلى محطة القطار وعاد إلى الفندق للتحدث مع الوفد الجزائري وطلب منهما عدم مغادرة جنيف إلى غاية التحدث مع لويس جوكس وبلغه بإنشغالات الوفد الجزائري ورغبتهم في الوصول إلى المفاوضات الرسمية لكن العقبة هي ربط الهدنة العسكرية بالمفاوصات السياسية، استوعب لويس جوكس وجهة نظر أوليفي لوتغ وفي ما بعد إتصل به لويس جوكس وبلغه بأن عرضه قد قبل من طرف ديغول، وصبيحة اليوم الموالي حضر إلى جنيف السيد" دولوس" لاستئناف المناقشات بناء على تعليمات ديغول وفقا للنص الذي حرره بيده أو مدونته التي تؤكد أن المحادثات الرسمية تقام دون شروط مسبقة، كان نص ديغول مفاجئ للوفد الجزائري، وفي اليوم الموالي جرى لقاء بين الوفد الفرنسي والجزائري بمنزل خاص بأوليفي لونغ على الحدود الفرنسية السويسرية طرحت عدة تساؤلات كانت غامضة بالنسبة للوفد الجزائري، طلب الوفد مهلة للرد.[1]

اتصل "أوليفي لونغ" بالأستاذ "نيكولي" الذي كان ذهبا إلى تونس وطلب منه الاتصال بأعضاء الحكومة المؤقتة وأن يبلغهم عدم رفض عرض ديغول لأن هذا سيعتبر تهرب من مسؤولية الدخول في محادثات رسمية، وبعد إثنا عشر يوما من الصمت، في يوم 20 مارس عاد الأستاذ نيكولي من تونس وبلغ أوليفي لونغ أن الطيب بولحروف يأمل في مقابلة مبعوثا فرنسيا[2]، في 22 مارس، قام أوليفي لونغ بتنظيم لقاء سرّي رابع بين الجزائريين والفرنسيين،ولضمان سلامة المبعوثين قرّر أوليفي لونغ أن اللقاء لا يكون بجنيف لأنها أصبحت تعج بالصحافيين ومراسلين إذاعيين، فكان لا بد من تفادي مطار "كوانتران وكلوتن" ومحطة القطار بجنيف التي يراقبها

(1) رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 135، 136.

(2) أوليفي لونغ، **المصدر السابق**، ص47 .

حوالي 300 صحفيا، ومع هذا استقبل السيد "بوشر" السيد بولحروف الذي وصل متأخرا يوم 22 مارس وقام بإيصاله إلى جنيف في منتصف الليل، وصرح بولحروف أن الجزائريين مستعدون لقاء الفرنسيين بإيفيان، وطلب أن تكون سويسرا هي مكان إقامة وفد الحكومة المؤقتة وإقترح أن تنطلق اللقاءات في 7أفريل 1961م، وأن يصدر بيان وإعلانه في توقيت واحد بتونس وباريس، في يوم 31 مارس على الساعة الحادية عشرة صباحا، وعلى السلطات السويسرية أن تصدر هي أيضا بيانا. [1]

### 2-2-1-- بيان سويسرا حول القضية الجزائرية 23 مارس 1961م:

قام كل من السيدين أوليفي لونغ وبوشر بإعداد نص للبيان الخاص بالقضية الجزائرية بعد موافقة رئيس القسم السياسي الفدرالي "ماكس بتي بيير" وأعلن عنه يوم 23 مارس 1961م ونص على مايلي:

"أبلغت سفارة فرنسا برن، وكذا ممثلين عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، القسم السياسي الفدرالي بأن المفاوضات المرتقبة بخصوص الجزائر ستجري قريبا بإيفيان".

لقد رخص المستشار الفدرالي، تبعا للطلب الذي قدم له، بإتفاق مع سلطات المقاطعة،ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالإقامة في سويسرا[2] طوال فترة اللقاءات. ستوفر لهم تسهيلات اللازمة من أجل المشاركة فيها ضمن أحسن الظروف الممكنة".[3]

---

(1) أوليفي لونغ، **مصدر سابق**، ص 47، 48.

(2) Col Hervé de weck,**op.cit**,p34

(3) **نفسه**، ص48.

بالنسبة للطيب بولحروف والفرنسي دولوس إتفقا على نص البيان الذي سيعلن عنه في لقاء إيفيان وتم التباحث حول المسائل الأمنية[1]. خصصت سلطات جنيف والهيئات الفدرالية المختصة يومي 24 و25 مارس 1961م لوضع كافة ترتيبات اللازمة لتأمين إقامة وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بجنيف حيث عقد اجتماع يوم 24 مارس 1961م بالقصر الفيديرالي، وضم الاجتماع ما بين المقاطعات كافة المصالح، وأوكل التنسيق للقسم السياسي الفيديرالي ويتولى السيد "ريموند بروبست"رئاسة الفرع الغربي ابتداءً من هذا التاريخ إلى غاية نهاية المفاوضات، أما عملية المراقبة والسير الحسن لنشاطات مختلف المصالح الداخلية وكان تحت الرعاية السامية لكل من رئيس وأمين عام القسم السياسي الفدرالي، كما كلف السيد "أندري تربي" رئيس مصلحة بالقسم السياسي الفدرالي القيام بالتنسيق مع سلطات المقاطعة والمصالح الفدرالية لتنظيم لقاءات إيفيان. أعطت الحكومة المؤقتة موافقتها على افتتاح مفاوضات رسمية وعلنية في إيفيان يوم 7 أفريل 1961م.[2]

## 3- المفاوضات الرسمية الجزائرية-الفرنسية 1961-1962م:

عرفت القضية الجزائرية تقدما ديبلوماسيا وعسكريا، بينما فرنسا شهدت أوضاعا داخلية صعبة مما جعلها تنتقل في اتصالاتها مع الوفد الجزائري من مجرد اتصالات سرية إلى المطالبة بالعودة إلى التفاوض الرسمي الجدي والعلني، فكان أول لقاء بمدينة إيفيان الفرنسية.[3]

(1) Col Hervé de weck**,op.cit**, p34 ,

(2) أوليفي لونغ **مصدرسابق** ، ص 49، 50 .

(3) Charles-Henri Favrod, « Le Retentissement de la Révolution Algérienne »,op.cit, p324.

### 3-1- مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961م:

أذاعت السلطات الفرنسية بباريس والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس بيان مشترك بتاريخ 30 مارس 1961م، وفي توقيت موحد على الساعة الحادية عشرة صباحا تعلن فيه عن يوم إنطلاق مفاوضات إيفيان الرسمية الذي حدد يوم 7 أفريل 1961م، وبهذا تكون قد دخلت المفاوضات مرحلة العلنية.[1]

وفي اليوم الموالي لصدور البيان عقد لويس جوكس مؤتمرا صحفيا بوهران عندما كان يجري جولة تفتيشية بالجزائر حيث صرح بأنه سيتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية كما سيتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الوطني مما أدى إلى توتر الوضع بين الطرف الجزائري والفرنسي وكان رد فعل الحكومة المؤقتة عقب التصريح مباشرة عدم حضور ممثليها لمفاوضات إيفيان يوم السابع أفريل، وبذلك تعثرت المفاوضات من جديد.[2]

كما تعرض رئيس بلدية إيفيان السيد "كميل بلان" (Camile Blanc) لإغتيال يوم 31 مارس 1961م فقد وضعت متفجرات واحدة تحت سيارته وأخرى على حافة فندق "بوريفاج" الذي يملكه، ولما سمع الإنفجار الأول سارع إلى الهاتف وفي تلك اللحظة قتل بالإنفجار الثاني كعقاب له على السماح بإجراء المفاوضات على تراب بلديته[3]. أدانت الحكومة المؤقتة في تونس هذا العمل الإجرامي، وجاء هذا الإغتيال كرد فعل

---

(1) جريدة المجاهد،الاثنين 22 ماي 1961 ، ع 96 ، ص 5 .

(2) بن يوسف بن خدة ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان**، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1987، ص 23.

(3) Sentinelle ; mardi 4 avril 1961 ;n° 76 ; p 1

من قبل أنصار الجزائر الفرنسية التي تمثلها منظمة الجيش السري (OAS) التي أنشأت بالموازاة مع محاولات بعث المفاوضات من جديد بوساطة سويسرية.[1]

سافر أوليفي لونغ إلى باريس بحيث أعاد البحث مع لويس جوكس وميشال دوبريه، لقد أدركوا أنهم في مأزق لكنهم لا يستطيعون تكذيب تصريحات جوكس، ثم رجع أوليفي لونغ إلى جنيف في 8 أفريل 1961م، ونقل مضمون محادثاته مع الطرف الفرنسي، لقد ظهر القلق على السلطات السويسرية حتى أن أوليفي لونغ اقترح فكرة معالجة مسألة الحركة الوطنية الجزائرية في بداية المفاوضات، وعد الطيب بولحروف بالرد قبل 11 أفريل بعد أن علم بالوضع السائد في فرنسا، لكن يوم 11 أفريل خرج السيد كريم بلقاسم من مستشفى "شارل نيكول" في تونس لاستئصال المرارة فتم تأجيل المفاوضات من جديد .فكانت فرصة للوفد الجزائري للتحضير الجيد لملف المفاوضات وطلبت الحكومة المؤقتة من السيد "أحمد فرنسيس" تحضير الملف.[2]

وقد استمرت الضغوطات الشعبية على فرنسا الاستعمارية من خلال تنظيم المظاهرات في الجزائر وفي فرنسا، والتي برهنت الجماهير الجزائرية من خلالها على أنه لا يوجد حل للمشكل الجزائري إلا بالتفاهم مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما تعرض الجنرال ديغول إلى عملية إنقلابية من طرف عسكريين يوم 22 أفريل 1961م وبعد أربعة أيام من التمرد إنتهى بعد القاء القبض على الجنرالات الأربعة[3] ومحاكمتهم بفرنسا[4]، وبعد هذه الأوضاع لم تجد الحكومة الفرنسية إلا

(1) رضا مالك، مصدر سابق، ص 157.

(2) رضا مالك، مصدر سابق، ص 145، 146.

(3) جوهو، سالان، زيلير، شال.

(4) Djelloul Haya ,**Evian 62 le dernier combat (vérités sur le processus des accords d'évian)**, préface de Mohamed Harbi ,éditions Casbah, Alger, 2008, p 82, 83.

إستئناف المفاوضات بين الطرفين، فبفضل الوساطة التي قام بها المنسق أوليفي لونغ تحدد موعد مفاوضات إيفيان في 20 ماي1961م.[1]

### 3–1–1– التحضيرات الأمنية السويسرية لإستقبال الوفد الجزائري بجنيف:

دخلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية مرحلة العلنية منذ إعلان سويسرا بيان 23 مارس 1961م، وأعطت دائرة الصحافة بالقسم السياسي الفدرالي للصحفيين أسماء من قاموا بتسهيل الإتصالات بين فرنسا والحكومة (م.ج.ج)، وإختيار الوفد الجزائري الإقامة بمدينة جنيف بسويسرا طول مدة المفاوضات بقصر "بودافوا" (Bois D'Avault) الذي يقع بريف جنيف ويبعد عن مدينة إيفيان أكثر من 30 كلم، وهذا القصر هو ملك لأمير قطر "أحمد بن علي بن عبد الله الثاني" الذي وضعه تحت تصرف وفد الحكومة المؤقتة وأعطى لهم الحرية المطلقة بعيدا عن الضغوطات في تحديد قراراته، وقد رفع العلم الجزائري على مدخل القصر، كما ألح الوفد الجزائري على أن يكون مرافقوهم سويسريين ليس فقط في سويسرا بل مرافقتهم إلى غاية الوصول إلى قاعة اللقاءات بإيفيان.[2]

### 3–1–2–أسباب إختيار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مدينة جنيف للإقامة:

قام الطيب بولحروف عند زيارته جنيف يوم 22 مارس 1961م بالتحدث مع السيد بوشر وأوليفي لونغ وتبلغيهما رغبة الحكومة المؤقتة عند بدء المفاوضات الإقامة بجنيف وبالرغم من محاولة السويسريين تغيير رأيه بأن مدينة لوزان أو مونترو أفضل

---

(1) بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص 23، 24.

(2) أوليفي لونغ، **المصدر السابق**، ص 48،49. وأنظر أيضا: رضا مالك ص 159.

لكنه رفض للآن اختيار مدينة جنيف كان من قبل الحكومة (م .ج. ج) يرجع للأسباب التالية:

- جاذبية ونفوذ مدينة جنيف التي تتمتع بها على المستوى العالمي.
- سبب تطبيقي حضور عدد كبير من الأصدقاء للأمم المتحدة.
- النقل الجوي مناسب.
- وجود عدد كبير من الصحفيين يعتبرون كسفراء للقضية الجزائرية بالأمم المتحدة.
- وسائل الإتصال منظمة ومتوفرة.[1]

بالرغم من معارضة وتأسف أغلب المسؤولين في الفدرالية السويسرية لهذا الإختيار إلا أنهم احترموه لأن عدة مشاكل سوف تواجههم منها تركيب التلفزيون والهاتف وأعمال أخرى بتكاليف باهضة وكذلك مشكلة النقل. بعد إختيار قصر بوادافو كمقر للوفد الجزائري، قررت السلطات السويسرية القيام بعدة ترتيبات وقائية وأمنية بداخل القصر وخارجه وحتى وسائل النقل حرصا على سلامة الوفد لذلك يكون العمل فيه مزيد من الحذر والتستر، لهذا أقامت السلطات في جنيف والهيئات الفدرالية المختصة يومي 24 و25 مارس1961م من وضع كافة الترتيبات اللازمة لتأمين إقامة وفد الحكومة (م.ج.ج) بجنيف خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية والنقل والإتصالات اللاسلكية والصحافة[2]، وتم مناقشتها مع السيد "دولوس" والسيد "بولحروف" عندما كانا متواجدين بجنيف يوم 25 مارس 1961م وفي هذا اليوم بالذات وقع إتفاق بين السيد السفير "بوشر" (Bucher) مع الطيب بولحروف على أن التكاليف المالية الخاصة بإقامة الوفد الجزائري ببوادفوا بجنيف والنقل وتحضير دار الصحافة واللقاءات تكون

(1) Dodis.ch / 15151, **«choix de Genéve comme résidence de la délégation du GPRA »**, Berne 20 Avril 1961. p 1-4 . أنظر الملحق رقم 30

(2) Col Hervé de weck, op.cit,p 34,35.

على حساب الحكومة (م.ج.ج)[1]، بينما تتكفل سويسرا بتكاليف المصالح العمومية من (الجيش، والشرطة...)، وصلت تكاليف الحكومة (م.ج.ج) إلى 150.000 فرنك سويسري تدفعها الحكومة إلى السلطات السويسرية.[2]

ولدراسة الوضع من جميع الجوانب من أجل الحفاظ على أمن وسلامة الوفد الجزائري قامت السلطات السويسرية بعقد مجلس داخلي بتاريخ 18 أفريل 1961 بحضور السيد "شود" **(M.Chaudet)** رئيس المجلس، والسكريتار السيد "أوسار" **(M.Oser)** والسيد "ماكس بتي بيير" كنائب عن الرئيس وسجل غياب رئيس الكنفدرالية وبدأت الجلسة على الساعة التاسعة صباحا نوقشت كل الأمور اللوجستية التي يجب تطبيقها عند استقبال الوفد ووسائل تناقلاته، وتم الوقوف مطولاعند مكان إقامة الوفد بجنيف والنقل، لأن هناك تخوف كبير في الأوساط السويسرية من النقل الجوي في ظل تهديدات من قبل الجيش السري ومع ذلك اتخذت عدة تدابير وأغلقت الجلسة على الساعة 11 و55 دقيقة.[3]

وبالرغم من التدابير الأمنية إلا أن يوم 16 ماي 1961م تم إعتقال شخص يدعى "ميشال ستوب" الذي إعترف بأنه كلف بتخريب المروحيات الموضوعة تحت تصرف الوفود في جنيف كذلك في إيفيان.[4]

---

(1)Dodis .ch / 10395 **« Frais afférents au séjour de la délégation du GPRA en suisse pendant les négociations d'evian et de lugrin »** p 2.
(2)Ibid, p3.
(3) Dodis.ch/ 15150, **« procés-verbal interne de la 29séance du 18 avril 1961 »** , p 1 -4 .
(4) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 157.

### 3-1-2-الترتيبات الأمنية لقصر بوادفوا (Bois – D'Avault) بجنيف: (دعم سويسرا اللوجستي)

بعد إختيار قصر بوادفوا بجنيف مقرا لإقامة الوفد الجزائري قامت السلطات السويسرية بإتخاذ عدة تدابير حفاظا على أمن وسلامة الوفد، فتم تحصين القصر بالأسلاك الشائكة المكهربة كسور حوله ورابطت مجموعات في مراكز للرشاشات يبعد واحدها عن الآخر ثلاثين مترا وكما وضعت مخارج القصر تحت حراسة جنود الجيش السويسري حتى أن يوم 17 ماي 1961م، تعرض بعض الصحافيين الذين كانوا يمرون أمام بوادافو لطلقات نارية وإزدادت التعزيزات الأمنية بحيث لم تسمح للمصورين أن يلتقطوا صورا لأعضاء الوفد الجزائري الواقفين على السطح أو المتنزهين في الحديقة[1]، أما داخل القصر فتم تحضير الغرف لأعضاء الوفد الثمانية في الطابق الأعلى وخصصت غرفة الأمير للسيد "واسيني يادي" الأمين العام الإداري لوزارة التسلح والإتصالات العامة الذي يشغل منصب أمين سر الوفد وكانت زوجته تعمل على الآلة الكاتبة، كما أقام السويسريون أماكن ملحقة جاهزة لإيواء الأشخاص الأخرين، وتم تخصيص قاعة للمؤتمرات كانت تستخدم لإستقبال الوفود النقابية العديدة القادمة من فرنسا للتعبير عن مساندتها للتفاوض وللسلام[2]، ووضع عمال سويسريين في خدمة الوفد الجزائري داخل القصر من طباخون وسائقين وخدم وصل عددهم إلى عشرين شخصا. أما الطابق الأرضي للقصر التي توجد به قاعة كبيرة خصصت لاستقبال الصحافيين والزائرين ذوي المكانة المرموقة، أما القاعة التي يترأس فيها كريم

(1) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 157، 158.

(2) **نفسه**، ص 163،164 .

بلقاسم إجتماعات الوفد فهي مظلمة جدا قامت أجهزة الأمن الجزائرية بتغطيتها بستائر سوداء.[1]

- **النقل:**

تحملت السلطات السويسرية مسؤولية نقل الوفد الجزائري بشجاعة في ظل كل الأخطار والتهديدات محاولين البحث على وسيلة نقل أمنة للوفد،بالرغم من أن "دولوس" إقترح نقل الوفد يكون بحرا عن طريق طوافات خاصة، وتحت رقابة الأجهزة الأمنية بفرنسا وجنيف، كما رفضت فكرة التنقل برا لمسافة حوالي 40 كلم بين بودافوا محل إقامة الوفد وإيفيان لأن هذه المسافة قد تعرض الوفد للخطر لهذا تم إيجاد وسيلة عملية وآمنة وسريعة وهي النقل الجوي عن طريق المروحية فتم تخصيص أربع مروحيات من نوع "ألويت" وواحدة "بيل" في ساحة القصر لنقلهم إلىإيفيان بالقرب من فندق "دو بارك" الذي يتم فيه اللقاء، لكن عندما يكون الطقس رديئا يستخدم المركب بدلا من المروحية فتم تحضير سفينة نزهة تتسع لخمسين مقعدا تسمى "بيكاسين" تكون راسية على رصيف في بحيرة ليمان على مسافة بضعة كيلومترات من بودافو لنقل الوفد عند الحاجة. وحتى وسيلة النقل بحرا فيها خطر على الوفد في حالة وضع قنبلة من البلاستيك تحت الماء لابد من وجود رجال ضفادع متواجدين خاصة أن المسافة حوالي 700 متر فبقي النقل المائي كحل ثانوي.[2]

---

(1) أوليفي لونغ، **مصدر سابق**، ص 157، 163، 164.

(2).Dodis .ch / 15151, **op cit**, p 2,4 158 وأيضا أنظر: رضا مالك ، ص

- **إعلاميا:**

قامت سويسرا بوضع جهاز فيديو أهدته شركة ألمانية –سويسرية ليسمح لرئيس الوفد أن يتوجه إلى الصحافيين عبر شاشة دون الاحتكاك بهم جسديا وضعت في بيت الصحافة في جنيف، وبهذا تسهل مهمة الناطق الرسمي لجبهة التحرير الوطني الوطني من أجل عقد ندوات صحفية. وفي تونس بدأ التحضير النهائي لملف المفاوضات وإعتماد صحافيين، وإرسال بعثات الحكومة (م.ج.ج) للبلدان الصديقة لإطلاعها على مواقف الحكومة المؤقتة من تقرير المصير.[1]

### 3-1-3-بداية مفاوضات إيفيان الأولى من 20 ماي إلى 13 جوان 1961م:

تشكل الوفد الجزائري من "كريم بلقاسم" رئيسا للوفد وهو نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية، "أحمد فرنسيس" وزير الشؤون الاقتصاديةوالمالية،سعد دحلب أمين عام وزارة الشؤون الخارجية، "أحمد بومنجل" مدير الشؤون السياسية في وزارة الإعلام، المقدمان "أحمد قايد" و"علي منجلي" من هيئة أركان الجيش، "الطيب بولحروف" ممثل الحكومة المؤقتة في روما، "محمد الصدبق بن يحي" مدير مكتب رئيس الحكومة المؤقتة، "رضا مالك" يقوم بمهمة العلاقات مع الصحافة أي المتحدث الرسمي باسم الوفد، أما الوفد الفرنسي فكان برئاسة "لويس جوكس" وكان معه كل من "ورولان كادي" مستشار دولة والعميد "جان فيكتور سيمون" قائد القطاع العسكري في تيزي وزو "وبرنار تريكو" "وكلود شاييه" الدبلوماسي "وفنسان لابوريه" رئيس مكتب لويس جوكس "وبرونو دولوس" والعقيد "سيفان بازيس" "ورولان بيكار" مفتش مالي.[2]

---

(1) رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 158.

(2) سعد دحلب، **المصدر السابق**، ص 129. **أنظر أيضا:** بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 24.

### 3-1-3-1-وصول الوفد إلى جنيف:

غادر الوفد الجزائري يوم 18 ماي مطار "عوينات"بتونس، وكان في توديعم حشود كبيرة من الجمهور يهتفون بعبارات "تحيا الجزائر المستقلة" وكذلك عبارة "تحيا الحكومة (م.ج.ج)"، وتتخللها زغاريد وحضور الجالية الجزائرية بقوة رافعين الراية الوطنية، وكان مع الوفد في القاعة أعضاء من الحكومة التونسية منهم "الباهي الأدغم" وسفراء البلدان الصديقة الإتحاد السوفياتي وتشكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا وبولونيا والممثلون الدبلوماسيون للولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وبريطانيا[1]، ركب الوفد الجزائري في طائرة خاصة لشركة طيران سويسرية من نوع « DC6 » تحمل شعار مقاطعة فود (Vaud) "حرية ووطن" وبرفقتهم ثلاثون راكب من خبراء وأجهزة أمنية[2]، أقلعت الطائرة على الساعة الثانية والنصف ظهرا، حلقت فوق سردينيا وجزيرة ألب مرورا بإيطاليا وجبال الألب تفاديا التحليق فوق الأراضي الفرنسية، وصلت الطائرة إلى مطار "كوانتران" في جنيف على الساعة الخامسة وثمانية وعشرين دقيقة، كان في استقبالهم عند الوصول صحافيون وأعضاء الجالية الجزائرية وممثلون دبلوماسيون، خاصة ممثلوا الجمهورية الفيتنامية، واستقبل كريم بلقاسم كرئيس للوفد في أسفل سلم الطائرة شخصيات سويسرية سياسية منهم: أوليفي لونغ (Olivier Long) وجيانريكو بوشير(Jianrico Bucher) ، أدولف تومبيه مستشار جمهورية مقاطعة جنيف، قام كريم بلقاسم كرئيس للوفد في مطار جنيف بالتقدم إلى المنصة"[3]، وألقى تصريح قال فيه: "**يتوجه بعبارة الشكر للشعب السويسري والحكومة إن تقاليد الحياد وحسن الضيافة**

---

(1) جريدة المجاهد،**"الجماهير الجزائرية تودع وفد التفاوض إلى إيفيان"**،الإثنين 22 ماي 1961 ، ع 96 ، ص6 .

(2) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 162، 163.

(3) Dodis .ch / 15881, **«Départ de ladelégation Algérienne pour genéve evian »** ,19 mai 1961.P1 **وأيضا**

أنظر: رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 162، 163.

**في سويسرا مشهورة ومعروفة وهي التي أوت وتأوي منظمات عديدة تعمل من أجل السلم ومن أجل تخفيف ألام الإنسانية، كما أن سويسرا من ناحية أخرى قد ساهمت بدون ضجة أو دعاية في التقريب بين مختلف الأقطار وهدأت كثيرا من خطورة الحروب وعملت على تلاغى تعميم الحروب، وبعبارة مختصرة فإن سويسرا قد أسهمت مساهمة فعلية في تنظيم أسباب السلام وإن شعوب العالم تعترف لها بذلك أما فيما يتعلق بالجزائر فإن العالم كله يعرف موقفنا وإهتمامنا ووجودنا هنا للدفاع عن حقوق لاجدال فيها لشعب رفض النظم الإستعمارية البائدة وأراد أن يكون حرا مستقلا وكما سبق أن صرحنا في عدة مناسبات بإن الجزائر تريد أن تحتل مكانتها في الحياة الدولية بدون أي مركب وبالرغبة المخلصة في التعاون مع جميع الشعوب وفي مد الرقي الإنساني بمساهمتها المتواضعة**"[1] وعند الإنتهاء من التصريح صعد أربعة عشر من أعضاء الوفد الجزائري على متن المروحيات الألويت ومروحية بيل وكانت مدة الطيران لم تتجاوز الثلاث دقائق، وثمانية عشر المتبقين ركبوا حافلة من أجل نقلهم إلى مقر إقامتهم بقصر "بوادافوا".

يوم الجمعة 19 ماي 1961م قام رضا مالك بما أنه الناطق الرسمي ومرافق الوفد إلى المحدثات وكذلك يقوم بالإتصالات مع الصحافة فقد ذهب في سيارة من نوع الكاديلاك سوداء اللون وضعتها سويسرا تحت تصرفه إلى بيت الصحافة برفقة "موساوي صادق" استقبلهما "أوليفي ريفردان" مستشار جنيف وألبير فيشلي رئيس ومدير المؤسسة لكي يتعرف على القاعة التي ستقام فيهاالندوة الصحفية.[2]

(1) **جريدة المجاهد**، الإثنين 22 ماي 1961، ع 96 ، ص 7.

(2) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 163، 164.

### 3-1-4-إنطلاق مفاوضات إيفيان الأولى:

في صباح يوم السبت 20 ماي حيث كان الوفد الجزائري داخل قصر بوادافو متأهبا للذهاب وقفوا جميعا عندما سمعوا النشيد الوطني "قسما" عبر مكبر الصوت وكانت المروحيات بإنتظارهم على الساعة التاسعة والنصف لنقلهم إلى فندق "دوبارك" بايفيان لبداية المفاوضات دخل الوفد إلى قاعة المؤتمرات على الساعة العاشرة وخمسة وأربعين دقيقة وجدو الوفد الفرنسي ينتظرهم بكامل تعداده تبادلا الطرفين التحية بانحناءة الرأس، جلس الوفدان في مقاعدهم وبدأت الجلسة الإفتتاحية على الساعة الحادية عشرة بمداخلتين تمهيديتين "لويس جوكس" عشرون دقيقة ثم لكريم بلقاسم أربع عشرة دقيقة.[1]

نوقشت عدة قضايا منها إطلاق سراح الزعماء الخمسة وإعلان لويس جوكس عن تدابير أحادية الجانب منها وقف العمليات العسكرية لمدة شهر في كامل القطر الجزائري،وتم نقل كل من أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين أيت أحمد من "ايل ديكس" **(Ill Daix)** إلى قصر "توركان" **(Turquant)**، أما محمد بوضياف ورابح بيطاط قد نقلوا قبلهم في الفترة الصباحية[2]، أما مصطفى الأشرف أطلق سراحه وهو تحرير نسبي إذ وضع تحت الرقابة السرية، كما تم تحرير ستة آلاف معتقل مدني خلال شهر. تم رفع الجلسة لتؤجل المناقشات إلى غاية يوم الثلاثاء 23 ماي 1961م بسبب عيد "العنصرة "[3]. تنقل الوفد الجزائري في عجالة إلى مقر إقامته للتباحث ودراسة حصيلة الإتصال الأول الذي فاجأهم القرار الأحادي الذي إتخذته فرنسا فيما

---

(1) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 165 .

(2) **نفسه**، ص 165–169.

(3) **العنصرة:** عيد مسيحي يقصد به حلول الروح القدس على تلاميذ المسيح بعد صعود يسوع بعشرة أيام.

يخص تطبيقها للهدنة وضع الجزائر تحت أمر الواقع وهذا ما رفضه الوفد، وكان على الوفد الجزائري توضيح ذلك للرأي العام العالمي بندوة صحفية يقوم بها الناطق الرسمي باسم الوفد السيد رضا مالك حيث قدم تقريرا موجزا عن المناقشات وعبر عن رفضهم للهدنة والقرارات الأحادية ووضح أن نضال الجزائر هو هجومي ضد جيش محتل وعمل فرنسا دعائي.[1]

في الفترة المسائية أثناء العطلة بقصر بوادافو إستقبل كريم بلقاسم الطلبة الجزائريين الذين يدرسون بلوزان وجنيف حيث قال لهم: "**أن التفاوض ليس السلام**" كما استقبل المغربي "المهدي بن بركة" أمين عام حزب الإتحاد الوطني للقوى الشعبية كان برفقة السيد عبد الرحمن يوسفي، كما زاره محامي الأستاذ "هاشمي شريف" محامي أحمد بن بلة.[2]

استؤنفت المحادثات يوم 23 ماي وطلب كريم بلقاسم إطلاق سراح الزعماء الخمسة للمشاركة مع الوفد في المفاوضات ولايكفي تحسين أوضاعهم المادية وبقائهم محجوزين بقصر في توركان[3]، كما عبر عن رفضه للهدنة وطلب بوقف إطلاق النار وتحدث عن المرحلة الإنتقالية واستفتاء تقرير المصير، وجاء رد لويس جوكس عكس ما يطالب به الوفد الجزائري.[4]

---

(1) رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 169.

(2) مصدر نفسه ، ص 169، 172.

(3) **قصر توركان:** يقع بالقرب من أنجي بفرنسا، هو عبارة عن منزل راحة للقضاة ونظام الإقامة فيه تحت المراقبة وفق مايلي:–لا حراسة في الداخل – لا إتصالات مع الصحافة –اتصالات بناءا على طلب مسبق مع المحاميين – زيارات للمعنيين بناءا على طلبهم، لكن بإذن من وزير العدل – شروط مماثلة فيما يتعلق بالإتصالات الهاتفية – المرسلات الخطية حرة . أنظر: رضا مالك، مصدر سابق، ص 173.

(4) رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 175 .

### 3-1-4-1-المؤتمر الصحفي لكريم بلقاسم من بوادفوا:

قام تقنيون سويسريون بتمكين كريم بلقاسم من التواصل مع ممثلي الصحافة العالمية وفق تقنية الفيديو إنطلاقا من قصر بودافوا حيث تم إختيار قبو القصر ليكون قاعة البث المباشر نحو بيت الصحافة التي تحتوي على شاشة عملاقة ومكبر الصوت تفاديا لحضوره الشخصي والاحتكاك المباشر معهم، بدأ المؤتمر على الساعة الثامنة وثلاثين دقيقة مساءا حيث ظهر كريم بلقاسم ومعه أعضاء الوفد بجواره على شاشة عملاقة، ماعدا رضا مالك الذي كان متواجدا ببيت الصحافة مع الصحافيين ليوجه الأسئلة باتجاه بوادفوا، قام كريم بلقاسم بإلقاء البيان حيث شكر السلطات السويسرية والتقنيين الذين وضعوا تحت تصرفه هذه الوسيلة الحديثة، وعرض موقف الجزائر من تقرير المصير وطرحت عليه العديد من الأسئلة.[1]

وحسب أوليفي لونغ أشن قيام سويسرا بالوساطة واستقبالها للوفد الجزائري على أراضيها هذا لا يعني أنها تعترف بها، كما أكد دائما أوليفي لونغ أن الوفد الجزائري منذ إقامتهم في الأراضي السويسرية لم يطلبوا أبدا الدخول في علاقة مع السلطات السويسرية، واكتفوا بدور الوساطة التي تقوم بها.[2]

تعثرت المحادثات نظرا لوجود ست نقاط خلافية، الثلاثة الأساسية تتعلق بالصحراء وبالأقلية الأوروبية والقواعد العسكرية، وثلاثة ثانوية تتعلق بتقرير المصير وبتمثيلية الحكومة المؤقتة وبوقف إطلاق النار فتوقفت يوم 13 جوان 1961م بعد تعليقها وذلك لعدم تسجيل أي تقدم يذكر نظرا لتمسك كل طرف برأيه، إلا أن الطرفين قررا البقاء على اتصال فيما بينهما، وتم تعيين سعد دحلب كممثل للحكومة (م.ج.ج)

(1) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 176.

(2) أوليفيي لونغ، **مصدر سابق**، ص.

بجنيف إلى غاية 20 جويلية، وسيحاول التعريف وشرح مواقف الجزائر للوفود الأجنبية المارة يوميا "بوادفوا".[1]

### 3-1-5-الضغوطات التي تعرضت لها سويسرا نتيجة وساطتها:

إن دور سويسرا أثناء المفاوضات الجزائرية – الفرنسية عرضها لسخط منظمة الجيش السري، كذلك خلفت وساطتها رد فعل من قبل المعمرين الأوروبيين بالجزائر خاصة السويسريين الرافضين للمساعي الحميدة للسلطات السويسرية وهناك من إتهمها بتخليها عن الحياد نظرا لإستقبالها الوفد الجزائري على أراضيها وهذا حسب تقرير القنصل السويسري بالجزائر، وفي يوم 20 ماي 1961م شهدت وكالة القنصلية السويسرية بوهران إلى تجمع أكثر من مئة من المتظاهرين وهم من دعاة الجزائر فرنسية يعارضون السياسة السويسرية، لهذا قام السيد "ماكس بتي بيير" بخطاب أمام اللجنة البرلمانية شرح فيه سياسة سويسرا في ظل الحرب الباردة[2]. ومن جهة أخرى واجهت السلطات السويسرية ضغوطات من طرف نظيرتها الفرنسية فيما يخص كثرة الزوار الوافدين إلى قصر بوادفوا وإستقبالهم من طرف الوفد وهم مجموعات لتقديم الدعم لهم مثل ممثلي الحزب الشيوعي الفرنسي، فطلبت فرنسا من سويسرا طردهم وعدم السماح لهم بتخطي الحدود، لكن سويسرا فضلت التحدث مع الوفد الجزائري[3] على أنه يستقبل ممثل عن كل مجموعة والباقية يكونون خارج القصر وتم حل المشكلة دون إحراج سويسرا.[4]

---

(1) بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص 24.

(2) Marc Perrenoud, **op.cit,** p 27 ,28.

(3)Dodis.ch/10381, **« note monsieur le ministre kohli sécrétaire géneral du departement politique fédéral »**, Genéve, le 05 juin 1961, p 01.

(4) أليفيي لونغ، **مصدر سابق**، ص 90.

### 3-2-لقاء لوغران (Lugrin) من 20 إلى28 جويلية 1961م:

عادت الإتصالات بين الطرف الفرنسي والجزائري إلى مجراها بعد توقف دام أربعة أسابيع، حيث بقي مقر إقامة الوفد الجزائري بقصر بوادفوا، وتم إختيار مكان إجراء المفاوضات بمدينة "لوغران" الفرنسية، وهي منطقة معزولة تبعد عن إيفيان بمسافة عشرة كيلومترات وتقرر عقد المؤتمر بقصر "علامان"**(Allaman)**، غادر الوفد الجزائري تونس وضم نفس التشكيلة بإستثناء ممثلي هيئة الأركان مرورا بروما وزيوريخ وصولا إلى جنيف يوم 17 جويلية، وعند بداية المحادثات أكد جوكس وجهة النظر الفرنسية لكريم بلقاسم وتقرر لقاء ثنائي بين كريم بلقاسم وجوكس يوم 26 جويلية، وقدم كريم بلقاسم العرض سريعا إلى الوفد الجزائري وكذلك إلتقى كل من كريم بلقاسم وسعد دحلب مع جوكس مدة نصف ساعة ولكن المحادثات فشلت بسبب قضية الصحراء[1] وافترق الطرفان أثناء المحادثات أي يوم 20 جويلية، مع العلم أن المفاوضات جرت في خضم أزمة بنزرت التي قتل فيها 1000 مواطن تونسي و2000 جريح و2000 أسير عند محاولتهم إسترجاع القاعدة البحرية والجوية لبنزرت من القوات الفرنسية، وأعلنت جبهة التحرير الوطني الوطني عن تضامنها الكامل مع تونس[2]. كما طرأ تغيير على تشكيلة الحكومة (م.ج.ج) التي لم يعد رئيسها فرحات عباس وتم تعين السيد "بن يوسف بن خدة" وهذا الأخير وجه أول خطاب للشعب الجزائري يوم 15 سبتمبر 1961م.[3]

---

(1) رضا ملك، **المصدر السابق**، ص 191 .

(2) بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص 25. **أنظر أيضا:** رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 191.

(3) سعد دحلب، **مصدر سابق**، ص 137،138.

### 3-2-1-استئناف المفاوضات السرية:

بعد تعثر محادثات لوغران التي تم تعليقها من قبل الوفد الجزائري مرت المفاوضات بمرحلة الجمود نظرا لطول توقفها في ظل تطورات شهدتها الساحة السياسية، كزيادة نشاط المنظمة السرية المسلحة يوما بعد يوم والتهديدات التي كانت تصل إلى أوليفي لونغ وإلى برن من حين لأخر والملحق العسكري لسفارة سويسرا بباريس الذي كان يتعرض لضغوطات من طرف الجنرالات المتطرفين والهدف دفع سويسرا على التخلي عن مبادرة الوساطة والإحباط من عزيمتها[1]. وفي 28 أوت 1961م جاء الطيب بولحروف إلى جنيف وإتصل بأوليفي لونغ وشرح له التعديلات التي عرفتها الحكومة المؤقتة على أنها عملية سياسية داخلية لا تؤثر على سير المفاوضات وأن الحكومة (م.ج.ج) الجديدة ترغب في مواصلة المفاوضات مع فرنسا وأن الحكومة المؤقتة ممتنة للسلطات السويسرية بإبقاء الترتيبات التي وضعت ببوادفوا للوفد الجزائري، فقال أوليفي لونغ لطيب بولحروف: "**بما أنكم كنتم وراء التعليق الأخير فعليكم أن تعيدوا بعث التفاوض**"، أجابه بولحروف: "**لكن ماذا سيفيد استئناف المفاوضات اذا لم يكن لها حظوظ للتوصل إلى نتيجة؟ فنحن ننتظر حصول تطورات جديدة حول مسألة الصحراء**"[2]. وإقترح بولحروف ترتيب للقاء جدي، والتحضير له يكون في سرية تامة من أجل تحديد قواعد إتفاق يتم التوقيع عليها فيمابعد في لقاءات علنية.وهذا لتجنب الإندفاع في محاولة جديدة تكون نتائج فاشلة، في 30 سبتمبر بلغ الطيب بولحروف أوليفي لونغ بأن الحكومة المؤقتة مستعدة لإستئناف المحادثات بعد شهرين من التوقف وقام أوليفي لونغ بتسجيل الملاحظات وبتبليغ لويس جوكس

(1) Djelloul Haya**, op.cit**, p 91,92.

(2) أليفيي لونغ، **المصدر السابق**، ص 104 – 107.**أنظر أيضا:** رضا مالك، **مصدرسابق**، ص 233.

السلطات الفرنسية[1]، وفي 13 أكتوبر أعلنت السلطات الفرنسية عن موافقتها لإجراء لقاء لكن سويسرا أصرت أن يكون اللقاء سريا في سويسرا وعلى فرنسا المحافظة على السر[2]، ولكن حدث تسريب وسط الدوائر الحكومية من بعض الشخصيات السياسية لنسف المفاوضات، بدأت الدعاية تتحرك وتم تشويه دور سويسرا وذلك من خلال مقال نشرته جريدة "لوموند" مما قد يعرض المستوطنين السويسريين بالجزائر إلى هجمات من المنظمة المسلحة وطلب أوليفي لونغ من رئيس القسم الفدرالي توضيح الأمر في الصحافة السويسرية والهدف من ذلك تكذيب المغالطات المنسوبة إلى سويسرا وتبين حقيقة سويسرا من خلال وساطتها المتواضعة، فأعلن بيان لهذا الغرض من طرف الوكالة التلغرافية السويسرية يوم 21 أكتوبر وتم إعادة نشره في الإذاعة والصحافة.[3]

### 3-3-لقاء بال الأول *(Bale)* بسويسرا 28 و29 أكتوبر 1961م:

قامت سويسرا بترتيب لقاء يومي 28 و29 أكتوبر 1961م بالريف السويسري بفندق هادئ في غابة بمنطقة بال لإستقبال الوفدين الجزائري والفرنسي. وصل الوفد الجزائري المشكل من السيدين رضامالك ومحمد بن يحي يوم 27 أكتوبر على الساعة الخامسة، وكان في استقبالهما أوليفي لونغ، وكان يرفقه "أندري سيمون" من القسم السياسي الفدرالي "وروني همبر" مفتش الشرطة الفدرالية، وتم نقل الوفد الجزائري

(1) Marc PerreNoud**, op.cit**, p31.
(2) Marc PerreNoud,**op.cit**, p32.
(3) أوليفيي لونغ ، **مصدر سابق** ، ص 108 – 114.

للإقامة بفندق معزول هو الذي يحتضن المحادثات أما الوفد الفرنسي الذي كان مشكلا من "برونو دولوس" و"كلود شاييه"[1] حيث نزل في ضيافة القنصل الفرنسي في بال.[2]

إلتقى الطرفان يوم السبت 28 أكتوبر 1961م على الساعة العاشرة في غرفة صغيرة بالفندق، قام أوليفي لونغ بتقديمهما لبعضهم البعض ثم إنسحب، وكان الوفد الجزائري يحمل تعليمات وهي استطلاع تطور المواقف الفرنسية خاصة حول الصحراء أي التأكيد على الوحدة الترابية، لكن الوفد الفرنسي لم يوضح موقفه من الإستفتاء الشامل الذي يطبق على التراب الوطني بما في ذلك الصحراء، وأثيرت مسألة إصدار عفو عن الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا، وقدم الوفد الفرنسي إقتراحات أخرى على المستوى الإستراتيجي، وعلى المستوى الاقتصادي فيما يخص مسألة إستغلال الثروات الصحراوية ورخص التنقيب، كما تم إثارة قضية الأقلية الأوروبية، وتم التطرق إلى التواجد العسكري بالمرسى الكبير والقواعد العسكرية الأخرى كما تم التحدث عن وقف إطلاق النار الذي سيحدد محتواه فيما بعد[3]، كما أثارا الوفد الفرنسي قلق الجنرال ديغول من مظاهرات 17 أكتوبر 1961 وهي المظاهرات التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بفرنسا، كما دعت الحكومة (م.ج.ج) الشعب الجزائري إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول من نوفمبر 1961 ليعبرعن تمسكه بالإستقلال والوحدة،إستجاب الشعب الجزائري لهذا النداء.[4]

---

(1) **كلود شاييه:** هو دبلوماسي فرنسي ذو طبيعة هادئة، كان ولده دبلوماسيا، ولد في الصين شغل عدة مناصب منها مستشار سياسي للبعثة الفرنسية في الأمم المتحدة، إنضم إلى وزارة لويس جوكس. **أنظر:** رضا مالك، مصدر سابق، ص 236.

(2) رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 234، 235 .

3) **نفسه**، ص 235 ، 236 .

(4) Djelloul Haya, **op cit**, p 134 -149. .أنظر أيضا: رضا مالك ، **مصدر سابق** ،ص 233 – 239

كان لقاء بال الأول هو فرصة لطرح وجهة نظر الحكومة الفرنسية واقترحاتها وبالنسبة لوفد الحكومة المؤقتة فرصة لدراستها والرد الملائم عليها يكون بعد عشرة أيام خلال اللقاء الثاني ببال يوم 9 نوفمبر 1961م.

### 3-4-لقاء بال الثاني 9 نوفمبر 1961م:

إجتمع الوفد الجزائري والوفد الفرنسي في نفس الفندق السابق بغابة بال وقام أوليفي لونغ بتنظيم اللقاء والموعد بكل دقة، وكان الوفد الجزائري مزودا بتوجيهات من مجلس الوزراء أي كلف محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم أجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة[1] وجاء الرد كما يلي: فيما يخص الأقلية الأوربية من حقهم إختيار أو رفض إزدواجية الجنسية، أما حق التجمع فيخضع للمراقبة، وفيما يخص مشاركتهم في المجالس هذا يرجع إلى عددهم مع مراقبة تنقل الأموال إلى فرنسا، أما الجانب العسكري فالمرسى الكبير يتم تأجيره لمدة قابلة للتجديد وإنهاء التجارب النووية والفضائية والمطالبة بعدم إستعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة، وفيما يخص الجيش الفرنسي يتم جلاؤه وإخلاؤه للقواعد ببرنامج زمني يحدد فيما بعد. والمرحلة الإنتقالية تبدأ من وقف إطلاق النار إلى الإستقلال لمدة ستة أشهر، أما تسيير شؤون الجزائر يتم بعد تشكيل هيئة انتقالية يترأسها جزائري من أجل حفظ الأمن ويحضر للإستفتاء.[2]

وأكد الوفد على أن الدولة الجزائرية تتمتع بصلاحيات وضع قانون للبترول ومنح رخص التنقيب والإستغلال، كذلك إنشاء مؤسسة لإصدار النقد ومراقبة تنقل الأموال[3] وبهذا كانت الأجوبة إيجابية، تم تعليق المحادثات لمدة ساعة ثم استؤنفت بتلخيص

(1) Col Hervé de weck, **op.cit**, p35.
(2) Djelloul Haya ; **op.cit**, p 136, 137.
(3) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 239،241.

مواقف الجانبين عند نهاية المحادثات، أحس الوفد الفرنسي بالإرتياح وبلغ برونو دو لوس الوفد الجزائري برغبة لويس جوكس بلقاء سعد دحلب في 18 أو 19 نوفمبر ويكون سري على أرض فرنسية بالقرب من الحدود.

بعد إنتهاء محادثات بال أخبر الوفد الجزائري أوليفي لونغ عن إنطباعاته، وفي اليوم الموالي قام الوفد الجزائري بتوديع أوليفي لونغ ومرافقيه وطلبوا منهم المحافظة على السرية، ولكن بالرغم من الإحتياطات والحذر فقد وقع حادث بمحطة خطوط الطيران السويسري في زوريخ للوفد الجزائري عند محاولتهما تأكيد الحجز بالسفر إلى تونس،فقد ألقي القبض عليهما من قبل شرطة مقاطعة زوريخ لأنه كان يجري البحث عن مهربين للمخدرات واشتبهوا فيهما بالرغم من محاولة الوفد تبرير ذمتهما إلا بعد وقت طويل أين تم التأكد من سوء الفهم وقدم لهما مدير شرطة مقاطعة زوريخ خالص الإعتذار.[1]

تعثر اللقاء الذي كان مبرمجا بين سعد دحلب ولويس جوكس في 17 و18 نوفمبر بطلب من الطرف الفرنسي وهذا بسبب اضراب المعتقلين الخمسة عن الطعام والمطالبة بتحسين أمورهم، ودام الإضراب من أول نوفمبر إلى 20 منه بحيث لم يتردد الوزراء الخمسة الجزائريون الذين لم ينسوا وضعهم كمعتقلين بإنضمام إلى حركة الإضراب كشكل لجلب الإنتباه مجددا إلى مصيرهم، ففضلت الحكومة (م.ج.ج) التريث بسبب الإضراب في إنتظار تحرك فرنسي بالسماح للحكومة المؤقتة بإرسال مبعوث

(1) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 242.

لمقابلة الخمسة وقد طلب الوفد الجزائري بذلك في لقاء بال الثاني لكن لم يصل الجواب منهم.[1]

### 3-4-1-لقاء سعد دحلب ولويس جوكس 9 ديسمبر 1961م:

استؤنفت المحادثات بين الطرف الجزائري والفرنسي بعد إنتهاء الإضراب وموافقة السلطات الفرنسية بإرسال مبعوث لمقابلة المعتقلين الخمسة في قلعة "أولنوي" قرب مولان، وبعد قيام سويسرا بتنظيم وتحضير اللقاء السري من أجل ضمان وحماية الوفدين من أي هجمات إرهابية التي استفحلت في فرنسا، فجرى لقاء بروس– ضاحية صغيرة لمقاطعة جورا الفرنسية القريبة جدا من الحدود السويسرية يوم 9 ديسمبر 1961م، الوفد الجزائري كان متكونا من سعد دحلب ومحمد بن يحي، أما الوفد الفرنسي كان يترأسه لويس جوكس ورافقه بيرونو دولوس[2]، جرى اللقاء على الساعة الثانية والنصف، أكد جوكس أنه يريد التوصل إلى إتفاق، وأكد على وجوب العمل بسرعة فكان مشكل الصحراء ما يزال يعكر جو المحادثات والمرحلة الإنتقالية والتي أشار إليهما جوكس[3]، وفي هذا اللقاء رد لويس جوكس على إجابات الحكومة (م.ج.ج) وفي الساعة الثالثة والنصف ظهرا إنضم المعاونون إلى الاجتماع الذي عالج المسائل التالية:

- الإتصال بالوزراء الخمسة الموقوفين قرر ديغول ومنح الجواب يوم 12 ديسمبر.
- الصحراء: لا لوجود إتفاق بعد لهذه المسألة.

---

(1) أوليفيي لونغ، **مصدر سابق**، ص 117، 118.

(2) رضا مالك، **مصدر** سابق، ص

(3) أوليفيي لونغ، **مصدر سابق**، ص 120.

- الأقلية الأوروبية بالنسبة لجوكس فإن الجنسية الجزائرية تعطى تلقائيا مع ترك الحرية لمن أرادأن يتنازل عنها، وفيما يخص الجنسية الفرنسية يجب السماح بإزدواجية الجنسية بالنسبة للفرنسيين أما المسائل الأخرى كالمشاركة في الإدارة وحرية التنقل فذلك من شأن الجزائر هي التي يتخذ فيها القرار.[1]
- المرحلة الإنتقالية: فقد حدد بدقة وظيفة السلطة التنفيذية ويقول جوكس أن "ما يتعلق بالحكومة (م.ج.ج) فإننا نريد أن يتم حلها عقب ذلك "فأجابه سعد دحلب على "أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مرجعا في حالة إخفاق الهيئة المؤقتة".
- القواعد: وافق جوكس على إقتراح الإيجار على أن تدرس وضعية المطارات الموجودة في الجنوب والشمال.
- وقف إطلاق النار: أكد على أنه لا يمكن التفكير في وقف إطلاق النار قبل الوصول إلى ضمانات سياسية.[2]

وقع إتصال جديد بين جوكس وسعد دحلب يوم 23 ديسمبر 1961م، تمسك الفرنسيون بموقفهم الخاص بالمندوب العام على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة لمراقبة الصرف وسير الاقتصاد والعدالة، وسيتم إطلاق سراح المعتقلين في عشرين يوما بعد إعلان وقف إطلاق النار، ويتمسك الفرنسيون بموقفهم كذلك بالنسبة للهيئة التقنية للصحراء وإلحاحهم على إزدواجية الجنسية بالنسبة للأقلية، وفيما يخص التجارب النووية والفضائية في الصحراء تبقى لمدة خمس إلى عشر سنوات،أما مطارات رقان

(1) بن يسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص 33،34

(2) **نفسه** ، ص 248،250.

وكلومب بشار وعين يكر ومطار بوفاريك فتستعمل لمدة تتراوح مابين خمس وعشر سنوات.[1]

جرى إتصال بالمعتقلين الخمسة الموجودين بسجن بقلعة "أولنوي" (Aulnoy) من قبل كريم بلقاسم وبن طوبال ورافقهما الصديق بن يحي وكان موقف المعتقلين من المفاوضات إيجابية لأنهم يثقون في الحكومة المؤقتة لإمضاء هذه الإتفاقيات إلا أن السيد أحمد بن بلة ومحمد خيضر أعطوا بعض ملاحظتهما.[2]

### 3-5-محادثات لي روس (Les Rousses) من11 إلى 19 فيفري 1962م:

دخلت المفاوضات مرحلة حساسة ومصيرية في ظل الأوضاع المتدهورة التي كانت تعيشها الجزائر وفرنسا، فبعد جملة من المحادثات إتفق الطرفان الجزائري والفرنسي على عقد لقاء سري بـ " لي روس" في أعالي جورا على الحدود الفرنسية السويسرية، حيث عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفدا يضم أربعة من وزرائها وهم سعد دحلب، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال ومحمد يزيد، أما الطرف الفرنسي فالوفد يضم السيد "جوكس" و"روبير بورون" **(Robert Buron)** وجان دوبروقلي **(Jean De Broglie)**، التقى الطرفان يوميا في" شاليه"[3] لمصلحة الطروقات لي روس من الصباح حتى حلول الظلام، قام الوفد الجزائري بدراسة كل المسائل بدقة وعناية كبيرة في ظل اليقظة والانتباه، وتم التمييز بين ما هو دائم وما هو ثانوي وما هو أساسي فيما يخص عدة مسائل كوقف إطلاق النار وضمانات خاصة

---

(1) بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص 34 ،35 .

(2) رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 251 – 256.

(3) **شاليه لويتي:** بيت خشبي متواضع في محطة سياحية شتوية تدعى لي روس بجبال جورا غير بعيد عن الحدود السويسرية.

بتقرير المصير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة اللاجئين والمهاجرين والفترة الانتقالية للهيئة التنفيذية التي ستحكم الجزائر وإعداد الإستفتاء لتقرير المصير.[1]

كانت مهمة الوفد الجزائري خلال ثمانية أيام شاقة حيث منذ إنتهاء لقاء بـ لي روس، والوفد يقوم بتدقيق ودراسة النصوص التي كانت تتدفق حتى اللحظة الأخيرة قبل توقيع إتفاقيات إيفيان، بحيث غرق الجزائريون في الوثائق والمشاريع وتعليقات مكتوبة وإضافات وتصحيحات كانت معقدة، تم تشكيل لجان كل لجنة ومهامها[2]، فقد كلفت لجنة يرأسها محمد بن يحي مكلفة بالمسائل الاقتصادية واللجنة التي يرأسها رضا مالك مكلفة بالمسائل السياسية وإثنتان تحت إشراف سعد دحلب، كما تم ضم "الصغير مصطفاي" إلى جانبهم، كما قامت وزارة التسلح والإتصالات العامة بدراسة التقارير والوثائق وكلف السيد "محمد بجاوي" بالنظر في كل ما يتعلق بالنظام القانوني، وصل يوم الحسم الذي يتم فيه الوصول إلى صيغة نهائية بسرعة لأن الوضع لا يسمح بالتماطل في ظل زيادة ضحايا منظمة الجيش السري وأعطت السلطات الفرنسية أهمية كبيرة لهذا اللقاء[3]، بعد إتمام مناقشة كل المواضيع وحررت النصوص، إقترح الوفد الفرنسي إضافة ووزراء آخرين لتوقيع الإتفاقيات،لأن رغبة ديغول في إشراك التيارات السياسية الفرنسية الأساسية في إبرام السلام مع جبهة التحرير الوطني الوطني، فتشكل الوفد الفرنسي من لويس جوكس برنو دولاس وورولان بيكار **(Rolland Billecart)**، جان دوبرقلي **(Jean De Broglie)** من حركة الاستقلاليين وكاتب دولة مكلف بالصحراء وروبير برون **(Robert Buron)** من حركة الجمهورية الشعبية ووزير الأشغال العمومية الجنرال كاماس **(GénéraL De Camas)** وكلود شايي (Claude

(1) سعد دحلب، **مصدر سابق**، ص 143،141.

(2) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 254 .

(3) **نفسه**، ص 276 .

**(Chaillet)**، أما الوفد الجزائري مشكل من كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، محمد يزيد، محمد الصديق بن يحي،رضا مالك والصغير مصطفاي كخبير مالي[1]. إهتم السويسريون بكل ما يتعلق بتنقلات وإقامة الوفد، ففي كل مرة يتم تغير مكان إقامة الوفد بفنادق قرى صغيرة بسويسرا حفاظا على سلامة الوفد بحيث كان الوفد في ايفردون بفندق "دي بريري "وفي موج بفندق "دي لا غار" والسانتيه بفندق "أوبرج دي لوتيل دي فيل" وموراً فندق "مورتنهوف" ورول فندق "تيت – نوار" وهي أماكن سرية وآمنة،تنقل الوفد الجزائري في صبيحة يوم الأحد 11 فيفري 1962م بإتجاه الحدود الفرنسية والسويسرية، وعند وصولهم إلى بوادامون إستقبلهم أعوان أجهزة الأمن الفرنسية بثلاث سيارات سوداء اللون[2]، وبعد ثلاثين دقيقة وصل الوفد إلى روس وكان إجتماع بشاليه "لويتي" يستخدم في العادة كمركز للراحة لموظفي إدارة الطرق والجسور،إلتقى الوفدان في غرفة ضيقة، ونوقشت ثلاثة مواضيع أساسية في جدول الأعمال، وهي ضمانات الأقلية الأوروبية والمرحلة الانتقالية والمسائل العسكرية وقضايا أخرى. وفي الساعة التاسعة مساء غادر الوفد "لويت" ليجتاز الحدود مجددا بإتجاه مورج، وفي اليوم التالي ذهب الوفد إلى "شالان" **(Challain)** وكان الإجتماع بمنزل ريفي صغير.[3]

إنتهت المفاوضات، كان إتفاق روس في نظر الحكومة المؤقتة سوى إتفاق أولي يجب أن يخضع لموافقة المجلس الوطني للثورة، كان اليوم شاقا على الوفد الجزائري حيث تنقل من رول إلى زوريخ ثم تونس وعند وصولهم قدموا تقريرا للحكومة المؤقتة ثم إلى المجلس الوطني، إنعقدت دورة استثنائية للمجلس الوطني للثورة يوم 22 فيفري

---

(1) بن يوسف بن خدة ، **مصدر سابق**، ص 36،37. **أنظر أيضا:** رضا مالك، مصدر سابق، ص 275 ،277.
(2) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 278 .
(3)، **نفسه** ، ص 280.

1961م في الساعة الواحدة بعد الظهر في قاعة الجمعية الوطنية الليبية تم مناقشة العشر إعلانات التي إتفق عليها في روس واحدة بواحدة، طالت مدة النقاش وكان اليوم الأخير من الدورة مخصصا للنقاش العام يوم 27 فيفري وتم التصويت على مشروع نص إتفاقيات إيفيان من طرف المجلس الوطني للثورة[1] كانت النتيجة بالإجماع أكثر من خمسة وأربعين صوتا مقابل معارضة أربعة أصوات من تسعة وأربعين ناخبا.[2]

## 4–مفاوضات ايفيان الثانية من 7 إلى 18 مارس 1962م:

دخلت المفاوضات مرحلتها النهائية بعد أن صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة لي" روس" وجدد ثقته بالحكومة المؤقتة وكلفها بمتابعة المفاوضات.

استؤنفت المفاوضات بين الجانبين يوم السابع مارس 1962م، كان الوفد الجزائري مشكلا من "كريم بلقاسم" كرئيس للوفد ونائب رئيس الحكومة المؤقتة و"سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية و"لخضر بن طوبال" وزير الدولة و"أمحمد يزيد" وزير الإعلام و"عمار بن عودة" عقيد في جيش التحرير الوطني و"محمد بن يحي" و"رضا مالك" و"الصغير مصطفاي"[3]، أما الوفد الفرنسي فيضم كلا من" لويس جوكس" وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية ورئيس الوفد و"روبير بورون" وزير الأشغال العامة، "جان دي بروغلي" أمين دولة للشؤون الصحراوية،"برنار تريك" **(Bernard Tricot)**، و"برونودو لوس" و" كلود شاييه" و"قنسان لابوريه"**(Vincent Labouret)** و"ايف لوران

(1) بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص 38

(2) الثلاثة للقيادة العامة للجيش هم (هواري بومدين، أحمد قايد، منجلي، والرائد مختار بوبزم ( ناصر) من الولاية الخامسة)، أما الخمسة الموجودون بأولنوي فقد صوتوا بتأييد. أنظر: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 37.

(3) بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص 38 .

بيلكار" والعميد "ديك اماس" والعقيد "سيغان –بازيس"[1]، لقد تم تغيير محل إقامة الوفد الجزائري في سويسرا من بوادفوا إلى "**سينيال–دي –بوجي** " **(Signal De Bougy)** وهو فندق معزول على قمة جورا السويسرية، وكان تحت حراسة مشددة من قبل العسكريين والدرك من مقاطعة فود مع تحصينه بوضع عدة خطوط من لفائف الأسلاك الشائكة ونصبت مدافع رشاشة وبنادق رشاشة ومراكز للدفاع المضاد للطيران.[2]

جرت المفاوضات بفندق "**دو بارك**" في إيفيان، إستمرت الاجتماعات اثني عشر يوما في ظروف جد صعبة يتنقل فيها الوفد الجزائري في ظل الإجراءات الأمنية الصارمة التي أحيط بها الوفد خاصة عندما تعذر على الوفد التنقل بالطائرات العمودية نظرا لتساقط الأمطار في شهر مارس، لأن ذلك يمثل خطرا عليهم فكان التنقل برا من سينيال–دي بوجي إلى إيفيان أو عبر مركب خاص تابع لشركة البحيرة من رصيف ميناء لوزان، وفي إحدى تنقلاتهم برا تعرضوا لحادث بسيط عن طريقه تم التأكد من أن الحراسة عليهم مشددة من قبل السويسريين حيث ضرب حجر واقي الريح في السيارة التي تنقل الوفد سمع كأنه إنفجار فظهر فجأة مجموعة من المسلحين فوق المنحدرات المحيطة.[3]

كماوقع حادث آخر وقع بساحة سينيال – دي –بوجي يوم 11 مارس 1962م في الليل سمع طلقات نارية من سلاح أوتوماتيكي فإذا بدركي سويسري مكلف بالحراسة تسلل إلى مقر الوفد الجزائري ونسي كلمة السر فتعرض لإطلاق نار من قبل زملائه في الفريق لأن هؤلاء الدراكيين تبقى أصابعهم دائما على الزناد فتوفي وأدى هذا

---

(1) بن يوسف بن خدة، **المصدرالسابق** ، ص 38.

(2) أوليفي لونغ ، **المصدر السابق**، ص 149.

(3) رضا مالك، **المصدر السابق**، ص 303.

الحادث إلى أن الدبلوماسي السويسري "تريبيه" فقد وعيه، تأسف الوفد الجزائري لفقدان ذلك الدركي السويسري الشاب الذي ترك زوجة وطفلا وأحس أعضاء الوفد بالمسؤولية لخسارة ذلك الشاب، فحضروا الجنازة وأرسل "كريم بلقاسم" باقة زهور بمناسبة المأتم وفتحوا دفترا للتوفير في إحدى البنوك السويسرية باسم إبنه بمنح خمسة ألاف فرنك سوسري، وهذا العمل الإنساني ترك إنطباعا حسنا في أوساط عائلة الفقيد والمجتمع المدني والسلطات السويسرية.[1]

إنتهت مفاوضات إيفيان بعد 12 يوما من المحادثات أدى في يوم 18 مارس بتوقيع كريم بلقاسم باسم الوفد على إتفاقيات إيفيان وإعلان وقف إطلاق النار في كل التراب الوطني الذي يدخل حيز التطبيق يوم 19 مارس 1962م على الساعة الثانية عشرة وهذا بداية لمرحلة إنتقالية، التي سمحت بإطلاق سراح المساجين.[2]

**4–1–تعاون سويسرا لنقل الزعماء الخمسة بعد وقف إطلاق النار:**

كان المعتقلون الخمسة ينتظرون تنفيذ وقف إطلاق النار من أجل إطلاق سراحهم فتعرض الوزراء الخمسة لمساومة بين ملك المغرب ووزارة الخارجية الفرنسية بحيث الملك الحسن الثاني كان يرغب في ذهابهم مباشرة إلى المغرب فحضرت مظاهرات ضخمة تكريما لهم، ولكن بالرغم من ذلك لم تثر ذلك حماس الوزراء الخمسة، وحاولت فرنسا من جهتها تتدخل في الأمر بمحاولتها نقلهم إلى المغرب مصحوبين بالجنرال كاترو حسب طريقة التعامل مع الأهالي وهذا ما رفضه بشدة الوزراء الخمسة، وعند إطلاق سراحهم تم نقلهم بطائرة مروحية سويسرية إلى المقر الذي أعدته لهم السلطات السويسرية قرب جنيف ليكون مرحلة إنتقال مابين المعتقل والسفر إلى المغرب تلبية

---

1 Djelloul Haya, **op.cit**, p 211,212 .

(2) بن يوسف بن خدة، **مصدر سابق**، ص 38.

لدعوة الملك الحسن الثاني[1]، إندهش السفير المصري ببرن "فتحي الديب" عندما جاء لإستقبال وصول الزعماء الخمسة بمقر إقامتهم التي حضرتها لهم السلطات السويسرية حسب قوله من وسائل الراحة والحراسة المشددة التي وضعها المسؤولون السويسريون والمكلفون بالحراسة من أجلهم، وعندما قابله أحمد بن بلة ورفقاؤه وجه فتحي الديب لهم الدعوة باسم الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة مصر فقد عبر أحمد بن بلة على رغبته في مغادرة المغرب بعد قضاء أسبوع بها[2]، وفيما يخص تفاصيل تنقل الزعماء من فرنسا إلى سويسرا فقد سافر الخمسة من "أولنوي"إلى ميلون بالسيارة ثم ركبوا الطائرة إلى جنيف بعد وصولهم اتجهوا نحو الفندق بـ "سينيال –دو–بوجي، على الساعة الحادية عشر مساء فظهر أحمد بن بلة ويتبعه لغزاوي وخطيب وأحردان ومحمد بوضياف وحسين أيت أحمد ومحمد خيضر وورابح بيطاط، وتبادل التهاني مع أعضاء الوفد، ونظرا لضيق المكان إقترح السويسريون على الوزراء المغاربة قضاء ليلة في الفندق في الضواحي، وفي يوم 19 مارس إجتمع الوزراء التسعة في سينيال دي بوجي، ثم قرروا السفر إلى المغرب في مجموعتين، مجموعة الخمسة رفقة محمد بن يحي والطيب بولحروف وعبد السلام بلعيد ورضا مالك يسافرون على متن طائرة بوينغ تابعة للخطوط الجوية الأمريكية إستأجرها الملك الحسن الثاني خصيصا، ومجموعة أعضاء وفد إيفيان يغادرون على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية المغربية لقضاء أسبوعين بالمغرب.فغادروا مطار جنيف –كوانترين إلى الرباط التي وصلوا إليها بعد ساعتين تم إستقبالهم بحفاوة في المغرب وحضر الإحتفال رئيس الحكومة المؤقتة.[3]

(1) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 311 ،312.

(2) فتحي ديب، **مصدر سابق**، ص 558.

(3) رضا مالك، **مصدر سابق**، ص 315.

### 4-1-1-تنقل الزعماء الخمسة من المغرب إلى مصر عبر سويسرا:

تعود إتصالات مصر بالزعماء الخمسة بعد إطلاق سراحهم عندما تلقى "فتحي الديب" مراسلة من أحمد بن بلة أثناء تواجده بالمعتقل وأخبره بدعوة الملك المغربي لزيارة المغرب بعد إطلاق سراحهم، وكانت تلك الدعوة تخفي في طياتها عدة أهداف يريد تحقيقها العاهل المغربي على حساب القضية الجزائرية، لهذا طلب بن بلة بعد زيارتهم للمغرب مساعدة فتحي الديب بأي وسيلة تمكنهم من السفر من المغرب إلى القاهرة مرورا بسويسرا، وقع إختيار فتحي الديب على شركة الطيران التشيكية التي لا يمكن أن يتسرب أعضاء المنظمة السرية إليها[1]، لذا يمكن تنقل بن بلة ورفقائه من الرباط إلى زيوريخ بجوازات سفر دبلوماسية مصرية وبأسماء مستعارة لكن لابد على مصر أن تتعاون مع السلطات السويسرية لكي تتم العملية في سرية تامة[2]، لهذا إتصل فتحي الديب بالسيد "فالن" وزير خارجية سويسرا يوم 28 فيفري 1962م وطلب منه مساعدته في نقل الزعماء الخمسة وتأمين حياتهم من الرباط إلى سويسرا خاصة عند تواجدهم على الأراضي السويسرية، طلب السيد فالن مهلة يوم واحد ليعرض الأمر على مجلس الإتحاد السويسري فأعلن موافقته وفق مبدأ التعاون وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لحماية وتأمين وسلامة وأمن الزعماء الجزائريين الخمسة في الأراضي السويسرية، وكلفت السلطات السويسرية السيد "بروبست" لتولي مهمة التعاون مع مصر وفي سرية تامة، فقام فتحي الديب بإعداد خطة لنقل الزعماء الخمسة من الرباط إلى القاهرة وتنقسم الخطة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تأمين إنتقالهم من الرباط إلى زيوريخ، والمرحلة الثانية من زيوريخ إلى القاهرة وتم مناقشتها مع السويسريين، وعندما

---

(1) فتحي الديب، **المصدر السابق**، ص 558.

(2) **نفسه**، ص 558،559.

كان فتحي الديب بمقر إقامة الزعماء الخمسة إنفرد بالسيد أحمد بن بلة وأخبره بتفاصيل نقلهم من الرباط إلى القاهرة بمساعدة السلطات السويسرية التي قامت بالتنسيق معه.[1]

انطلقت الطائرة التشيكية يوم 28 مارس 1962م من الرباط وعلى متنها الزعماء الخمسة، وصلت إلى مطار زيوريخ على الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا، فقام ممثل المخابرات السويسرية بتسهل كل الإجراءات، وبعد وصول الطائرة إلى المطار والسيارات في انتظاره، موعند ركوبهم السيارات وهم في طريقهم إلى برن مقر السفارة المصرية التي وصلوا إليها يوم 29 مارس على الساعة الثالثة والنصف صباحا، وعندما اطمئنان السيد بروبست ورفيقه على سلامة وصولهم إلى برن قاموا بمغادرة مبنى السفارة على الإلتقاء بهم في الغذاء[2]، وفي الساعة الواحدة ظهرا جرى حديث بين المسؤولين السويسريين والزعماء الخمسة وناقشوا وضع الجزائر المستقلة في المستقبل، وأبدى السيد بروبست أن بلاده على إستعداد لتقديم المساعدة في إطار التبادل المشترك بين البلدين والشعبين، كماإستطاع السيد بروبست إخفاء الحقائق عن الصحافة بحيث أنكر تواجدهم بسويسرا، وعند وصول الطائرة المصرية من القاهرة إلى مطار زوريخ لنقل الزعماء يوم 30 مارس على الساعة منتصف الليل إتصل فتحي الديب بالسيد بروبست لتأكيد الموعد وتحركت السيارات نحو المطار بالقرب من الطائرة المصرية وكانت محاطة برجال الأمن السويسريين، فتم الترحيب بالزعماء وصعد السيد بروبست مع رئيس المخابرات إلى الطائرة في إنتظار إقلاعها، ثم إنطلقت الطائرة بعد

(1) فتحي الديب، **مصدر سابق**، ص 558.

(2) **نفسه**، ص 566.

تقديم كل الشكر للسلطات السويسرية يوم 31 مارس على الساعة الواحدة ونصف صباحا، وصلت الطائرة إلى مصر واستقبلوا بحفاوة كبيرة.[1]

**4–2–سويسرا وإستقلال الجزائر:**

بعد توقيع إتفاقيات إيفيان ودخول وقف إطلاق النار حيز التطبيق يوم 19 مارس 1962م، عرفت سويسرا حركة غير عادية حيث بدأت الوفود الجزائرية بمغادرة سويسرا دون أن يفوتوا فرصة شكر السلطات السويسرية وكذلك شكر الذين كانوا قائمين على تقديم المساعدة لهم والحرص على أمنهم، ولكن بالمقابل سويسرا دائما تحاول الحفاظ على حيادها بالرغم من مساعيها الحميدة إلا أنها لم تعترف بالحكومة (م.ج.ج) ولكن أمل السلطات السويسرية في المستقبل أن تتطور العلاقات بين الجزائر وسويسرا.[2]

وأول من قدم الشكر للسلطات السويسرية على ما بذلته من جهود كبيرة أثناء وساطتها هو الأستاذ "بيار هنري سيمون"[3] **(Pierre –Henri Simon)** يوم 15 مارس 1962م بجريدة "لو موند" **(Le Monde)** حيث كرم سويسرا والسويسريين حيث كتب "**لو لم تكن سويسرا موجودة، لاحتاجت الحضارة الغربية لأن تبتكرها، ليس كضرورة، ولكن كقدوة**"[4]. كما أن وزير الشؤون الخارجية الفرنسي "موريس كوفردو مورفيل" قدم شكره باسم الحكومة الفرنسية للسلطات السويسرية على كل ما وفرته من إمكانيات

---

(1) فتحي الديب، **المصدر السابق**، ص 566، 567.

(2) Dodis.ch/30350, « **Les Relations avec GPRA** » ,Berne, 13 Décembre 1961, p 1-2.

(3) **بيار سيمون هنري:** كاتب وأديب وشاعر وناقد و مؤرخ فرنسي ولد يوم 16 جانفي 1903 بفرنسا درس بثانوية لويس الكبير أصبح أستاذ في جامعة فرايبورغ وكان مسؤولا لعدة سنوات عن المراجعة الأدبية بجريدة "لوموند"، له عدة مؤلفات منها كتاب "**ضد التعذيب في الجزائر**" نشر بدار النشر سوي في مارس 1957 كما له مقال شهير بجريدة لوموند يحمل عنوان"مقهورو هتلر" توفي يوم 20 سبتمبر 1972 .**أنظر:** رشيد خطاب، مرجع سابق، ص 259 .

(4) أوليفي لونغ، **المصدر السابق** ، ص 171، 172 .

ومساعي حميدة، كما أعرب سكريتار الأول بسفارة فرنسا ببرن على إمتنانه لكل القائمين السويسريين أثناء المفاوضات، وفي 26 جويلية 1962م كلف الجنرال ديغول لويس جوكس بالتنقل إلى سويسرا ليقدم تشكراته إلى رئيس الكونفدرالية "بول شودي" ورئيس القسم السياسي "ف.ت. واهلان" والمستشار الفدرالي السابق "ماكس بتي بيير" الذي أقام حفلا على شرفه بمنزله الريفي "دو وتتفيل"**(Maison De Watteville)** بمنطقة فالي، على الدور الذي لعبته سويسرا في هذه القضية كما إلتقى الوزير جوكس بمندوبي الكونفدرالية الذين شاركوا في هذه المهمة.[1]

أما إعتراف الجزائريين بالدور الفعال الذي لعبته سويسرا أثناء المفاوضات جاء عن طريق السيد أحمد بن بلة الذي عبر عن عمق إعترافه بحسن وكرم الضيافة التي قدمتها سويسرا وحسن الإستقبال لممثلي الجزائر وللضيوف الذين كانوا يأتون بكثرة مغاربة وفرنسيين، وهو بذاته فرح بقضائه أول أيامه كرجل حر كان من الأراضي السويسرية[2]، كما كرر إمتنانه وشكره للسلطات السويسرية من منبر الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم 9 أكتوبر 1962م، وهو تاريخ إنضمام الجزائر لهيئة الأمم المتحدة[3]، كما كرر شكره للسلطات السويسرية على كل ما قدمته أثناء حوار أجرته معه جريدة "نيويورك تايمز" حيث طرحت عليه مراسلة الجريدة السؤال التالي: "سجلت أنكم قد عبرتم، في خطابكم الذي ألقيتموه بالجمعية العامة، عن عرفان كبير للحكومة السويسرية، بسبب الدور الذي لعبته في المفاوضات الحساسة بإيفيان، التي وضعت حدا لحرب إمتدت لسبع سنين. نحن لم نسمع كثيرا عن دور سويسرا، هل بامكانكم أن تحدثونا عنه قليلا"؟ أجاب الرئيس بن بلة قائلا: "المفاوضات بيننا وبين الحكومة

(1)أوليفي لونغ، **مصدر سابق**، ص . 169

(2) **نفسه**، ص 162.

(3) Journal De Genéve, **« Devant L'Assemblée Génerale Des Nations Unies m.Ben BellaDeveloppe Les Imperatifs De La Politique Algerienne »,** Mercredi 10 Octobre 1962, n°237, p 3.

الفرنسية كانت صعبة جدا فشلت لقاءات إيفيان الأولى ومرت سنة، تم خلالها الإبقاء على الإتصالات بين الفرنسيين والجزائريين، إتصالات لعبت فيها الحكومة السويسرية دورا هاما جدا لتقريب وجهتي النظر. ولذلك فقد شعرت بضرورة الإشادة بالدور الذي لعبته الحكومة السويسرية بشكل سري جدا ولكن مع نجاح هائل"[1]، كما قدم السيد كريم بلقاسم شكره لسويسرا بغية أن يتمكن الوفد الجزائري من إتمام مهامه ضمن أحسن الظروف كما عبر عن إعجابه الكبير بالطريقة السرية والفعالة التي تم بها العمل طول فترة الإتصالات مع الحكومة الفرنيسية وفي الختام عبر عن إمتنانه العميق للسلطات والشعب السويسري[2]. وأما رئيس الحكومة (م.ج.ج) السيد "بن يوسف بن خدة" أرسل برقية أعرب فيها عن شكره العميق وأكد أن الشعب الجزائري لا ينسى ذلك الدعم من قبل الكونفدرالية الهلفتية.[3]

كما قامت الدول الإفريقية والدول العربية بتقديم خالص شكرها للسلطات السويسرية على كل ما قدمته من دعم للثورة الجزائرية من خلال وساطتها حيث أستقبل السكريتار العام للقسم السياسي للفدرالية زيارة سفير دولة سوريا "أنور هتم" **(Anouar Hatem)** الذي شكرا سويسرا باسم بلده عن مساعيها الحميدة وهذا العمل استحسنته كل الدول العربية، كما أن رئيس الكونفدرالية السويسرية وجه تحياته إلى أوليفي لونغ على الدور الذي قام به.[4]

لكن مسألة إعتراف سويسرا بحكومة (م.ج.ج) بقيت عالقة في ظل ترددها خوفا على حيادها وخاصة أن الأوضاع في الجزائر لم تتضح بعد لكن سويسرا حاولت تسيير ملف المستحقات التي كانت ستدفعها الحكومة (م.ج.ج) لسويسرا فيما يخص النقل

(1) أوليفي لونغ، **مصدر سابق**، ص 173 .
(2) Dodis.ch /10392, **« Note sur le départ de la délégation Algérienne »,** p1.
(3) Damien Carron**, op.cit**, p423.
(4).**Ibid**, p424.

وبلغ المبلغ المتفق عليه هو 150.000 فرنك من مجموع 250.000 فرنك بحيث قررت سويسرا تحمل كل النفقات بنفسها حسب أوليفي لونغ وإعتبار تلك النفقات كاستثمار في المستقبل كما إعتبر أن هذا العمل سيرفع من شأن سويسرا في أوساط الأقطار العربية، وفي الأخير وافق المجلس الفدرالي يوم 11 ماي 1962م على تحمل كل النفقات على عاتق السلطات السويسرية .[1]

وفي الختام نستنتج أن المفاوضات كانت المرحلة الحاسمة من مراحل الثورة الجزائرية وكانت فعالة عند تدخل سويسرا للتوسط بين الطرف الجزائري والفرنسي ووضع كل إمكانياتها المادية والمعنوية تحت تصرف المتفاوضين خاصة الوفد الجزائري اللذي لقي حسن إستقبال السويسريين لهم وتوفير الأمن ووسائل الراحة والنقل.

في ظل الأخطار المحيطة بهم خاصة عند تفاقم نشاط المنظمة الإرهابية العسكرية السرية، وكانت مفاوضات شاقة نظرا لتمسك كل طرف بمطالبه خاصة الوفد الجزائري الذي حاول المحافظة على مبادئ بيان نوفمبر، لتعرف المفاوضات منعرجا حاسما بتوقيع إتفاقيات إيفيان وتطبيق وقف إطلاق النار يوم19 مارس 1962 وبالرغم من ذلك بقيت سويسرا ثابتة على تطبيق مبادئها السلمية من خلال موقفها الإيجابي لمصلحة الجزائر المستقلة بتحمل نقل الوفد الجزائر خاصة بن بلة ورفقائه من المغرب إلى القاهرة. ولقيت سويسرا الإشادة بدورها أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية من كل دول العالم ومن الهيئة الأمم المتحدة.

(1) Marc Perrenoud**, op.cit**,p 34 ;35 .

# الخاتمة

**الخاتمة:**

خلاصة ما توصلنا إليه من هذه الدراسة التي تخص **مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة 1954م – 1962م** استخلاص جملة من النتائج لعل أهمها:

1. سويسرا طيلة تاريخها لم تمتلك مستعمرات ولكن السويسرين كانو ينشطون اقتصايا بصورة تتماشى مع مصالح القوى الإستعمارية واستفادو كأطراف ثانوية من الاحتلال العسكري الفرنسي للجزائر ومن الموارد عن طريق شركة جنيف التي استنزفت ثروات الجزائر واستغلت اليد العاملة الجزائرية.
2. الاستطان هو من فتح الباب أمام الهجرة السويسرية نحو الجزائر وتمركز السويسرين في الجزائر العاصمة ومتيجة بمستوطنات حمر العبن القليعة .وبرفع عدد المستوطنين السويسرين مع استثمار شركة جنيف بالشرق الجزائري سنة 1853 وبالتحديد بسطيف وأغلب المستوطنين السويسرين القادمين من جنيف فقراء.
3. كما أن السويسرين قلما وقفوا في تاريخهم الحديث والمعاصر في صف الشعوب التي وقعت ضحية الإستعمار، بل طالما وقفوا في صف القوى الإسعمارية مثل ماقامت به سويسرا في بداية الثورة الجزائرية ساندت فرنسا وضيقت الخناق على المناضلين الجزائريين على أراضيها وقامت بغلق مكتب (ج.ت.و) بلوزان بحيث كانت تحت تأثير الإعلام الفرنسي وتعتيماته وفق الطرح الفرنسي أن الجزائر فرنسية.
4. تاريخيا أن سويسرا لم تتورط في الإستعمار لكن السويسريون كانو يحاربون كجنود في صفوف فرق اللفيف الأجنبي الفرنسي كمرتزقة وارتكبو جرائم بشعة

في حق الجزائريين، لكن الثورة الجزائرية التي فرضت نفسها دوليا جعلت السلطات السويسرية برئاسة "ماكس بتي بيير" تتراجع عن مواقفها فقد حاربت ظاهرة تجند الشباب السويسري في صفوف اللفيف الأجنبي بكل الطرق والوسائل واعتبتره عار مما جعل السيد "ماكس بتي بيير رئيس القسم الفدرالي ينتقد ما يجري من حرب في الجزائر والجرائم اللاانسانية التي تقترف ضد الجزائريين مما ولد غضب فرنسي وتوترت العلاقات بينهما.

كانت سويسرا منطقة عبور ومحطة مهمة بالنسبة لثورة الجزائرية بحيث عرفت نشاط كبير للعناصر الوطنية قبل الثورة و بعدها نظر لموقعها الاستراتجي القريب من بعض الدول الأوربية المهمة على غرار فرنسا و النمسا وألمانيا و مساعدة شبكات الدعم السويسرية لهم. وكانت مدينة لوزان وجنيف و زيوريخ أهم المدن التي يرتكز بها نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني .

5. النصر الدبلوماسي الذي حققته الثورة وهو إنضمام الجزائر إلى إتفاقيات جنيف وحصولها على اعتراف سويسرا كدولة مؤتمنة على اتفاقيات جنيف وقبول عضويتها وإحراج فرنسا دوليا بخرقها للقوانين الدولية وعدم إحترامها لحقوق الانسان وعدم إحترامها لإتفاقيات جنيف.
6. ومن خلال هذه الدراسة نستنتج أن مواقف السلطات سويسرية تطورت بحيث مرت بثلاثة مراحل رئيسية، المرحلة الأولى وهي المرحلة الأولية تبدأ من الفاتح من نوفمبر 1954 الى بروز أزمة السويس 1956 تمثلت بتشديد الرقابة من قيبل السلطات السويسرية خاصة الشرطة الفدرالية على المناضلين السياسين لجبهة التحرير الوطني و الطلبة الجزائريين و على الصحافين و المتعاطفين السويسريين و غير سويسريين المناهضين للحرب الإستعمارية.

أما المرحلة الثانية هي مرحلة تبدأ من أزمة السويس 1956 الى 1960 وتتميز هذه المرحلة بقيام المخابرات الفرنسية بتعزيز رقبتها على تحركات مناضلي جبهة

التحرير الوطني وشبكات دعمهم فوق التراب السويسري و التنسيق مع نظيرتيها السويسرية مما ساهم في تورط النائب العام للكونفدرالية السويسري "روني ديبوا" وفضيحته سنة 1957 بالإضافة الى السياسة القمعية المنتهجة من طرف السلطات السويسرية و الشرطة الفدرالية بغلق مكتب(ج.ت.و) بلوزان سنة 1959 وطرد مسؤوليه ومنع أي نشاط سياسي على التراب السويسري قد يهدد أمن سويسرا، أما المرحلة الأخيرة 1961 الى1962 وهي مرحلة النضج واستخدام السلطات السويسرية الحياد النشيط بقبولها الوساطة خلال المفاوضات بين الجزائر وفرنسا تحت اشراف الوسيط المحنك السيد" أوليفي لونغ" الذي وفق في مهامه وتخطى كل العقبات، وظهور سويسرا على الساحة الدولية من خلال دعمها للسلم في العالم في أوج الحرب الباردة بين المعسكريين.

7. كانت دائما سويسرا حريصة على عدم الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واستقلال الجزائر بحجة الحياد لكن هي لإرضاء السلطات الفرنسية بحيث أجلت الإعتراف باستقلال الجزائر الى غاية الرابع من شهر جويلية 1962 بعد اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ولقيت السلطات السويسرية انتقادات كبيرة من طرف الصحافة السويسرية على تأخر اعلان اعترافها.
8. حرص سويسرا على حل الصراع بين الجزائر وفرنسا والتوسط بينهما لآن هذا سوف يخلصها من المشاكل والضغط التي كانت تعيشه نتيجة الثورة فأرادت كسب الطرفين، إبقاء صداقتها مع فرنسا من جهة وكسب صداقة دولة حديثة الإستقلال والاستثمار بها بعد الاستقلال من جهة أخرى والظهور على الساحة الدولية من خلال مساعيها السلمية.
9. قامت سويسرا بدور مهم أثناء المفاوضات وبعدها خاصة مع الوفد الجزائري وقد استفادت مقابل ذلك بأن لقي حكامها احتراما خاصا لدى الحكومتين الجزائرية و الفرنسية والعالم.

# الملاحق

**ملحق رقم 01: خريطة سويسرا السياسية**

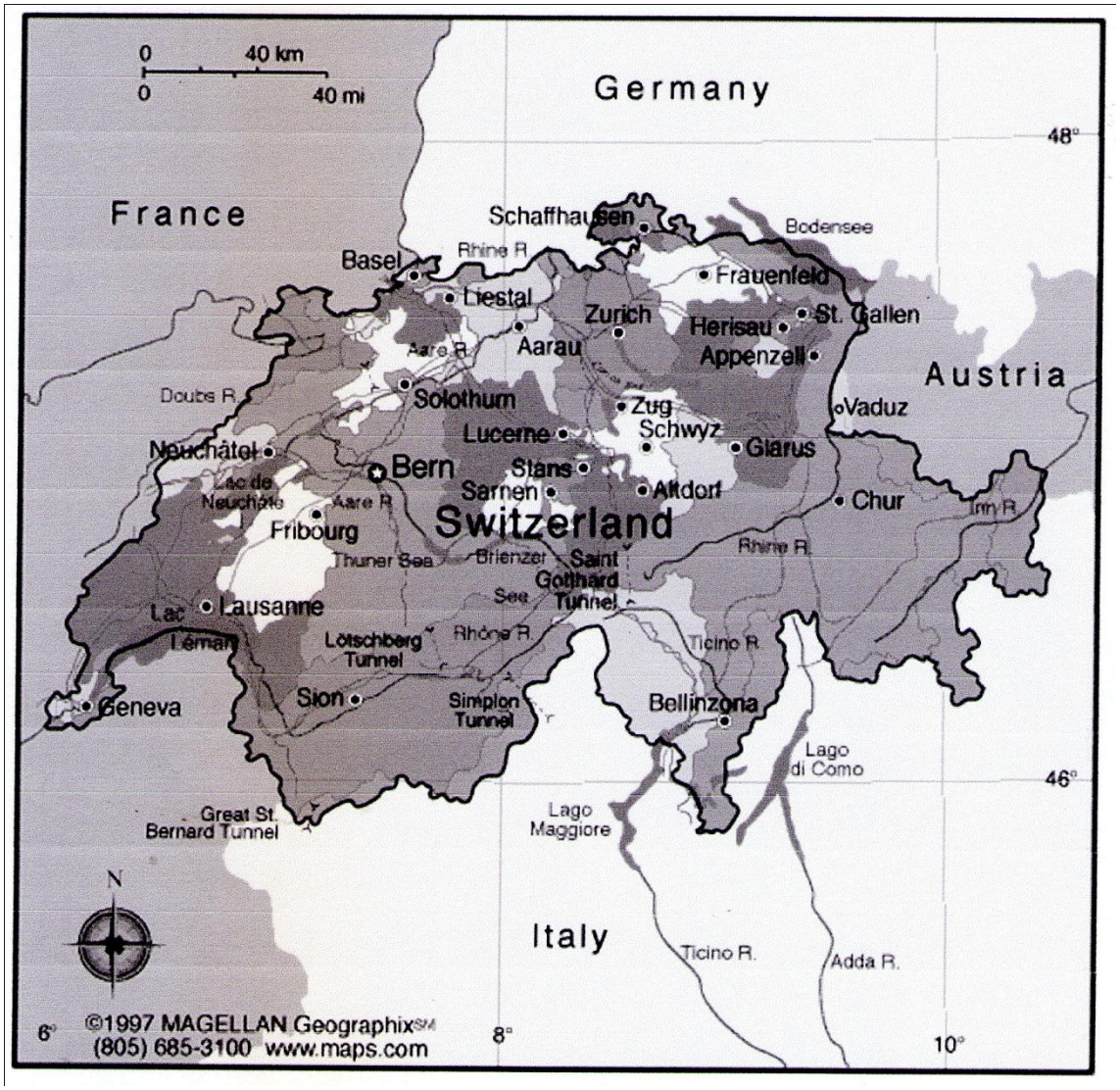

## ملحق رقم 02: الكانتونات الستة والعشرين السويسرية (التقسيم الإداري)

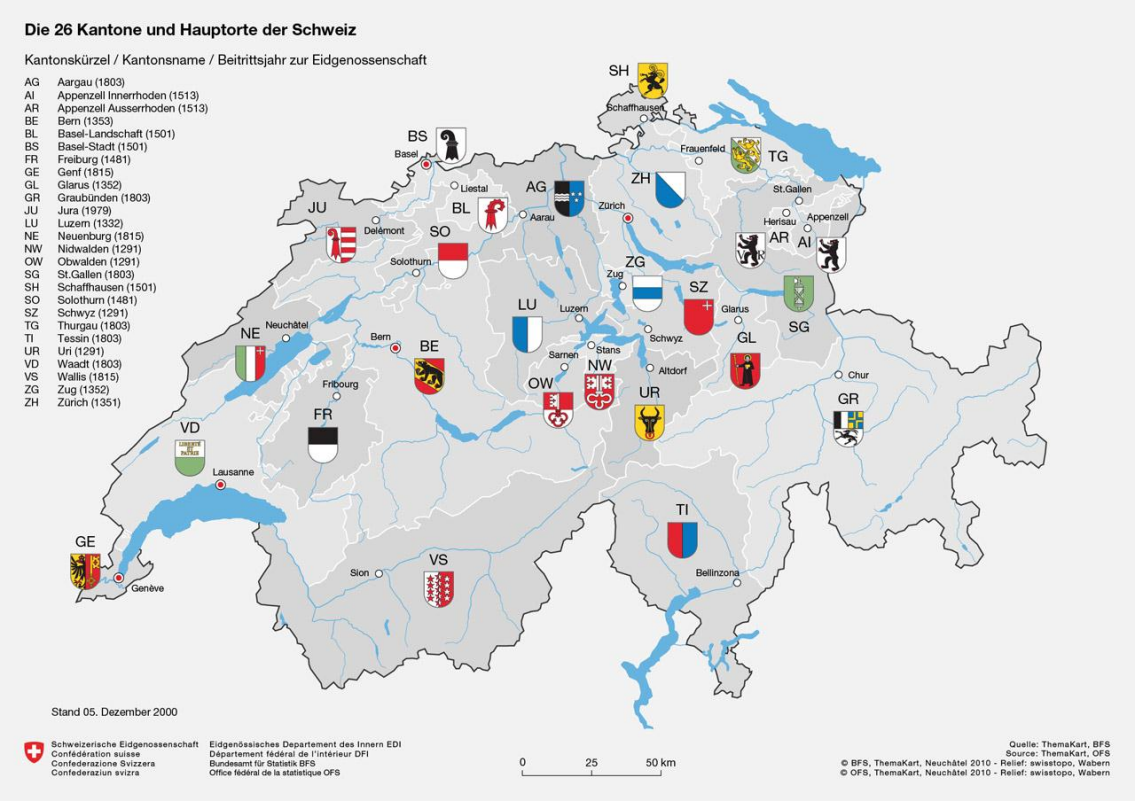

**ملحق رقم 03: رسوم بيانية توضح نسبة المهاجرين السويسرين التي وصلت إلى الجزائر سنة 1853**

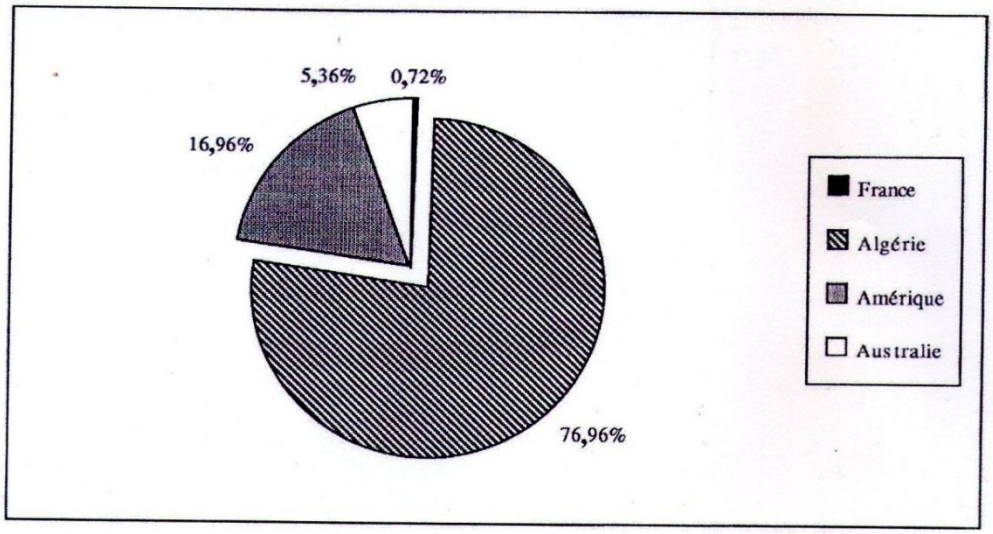


*Fig. 1. — Emigration vaudoise de janvier 1853 à mars 1854, d'après le recensement cantonal du 3 avril 1854.*

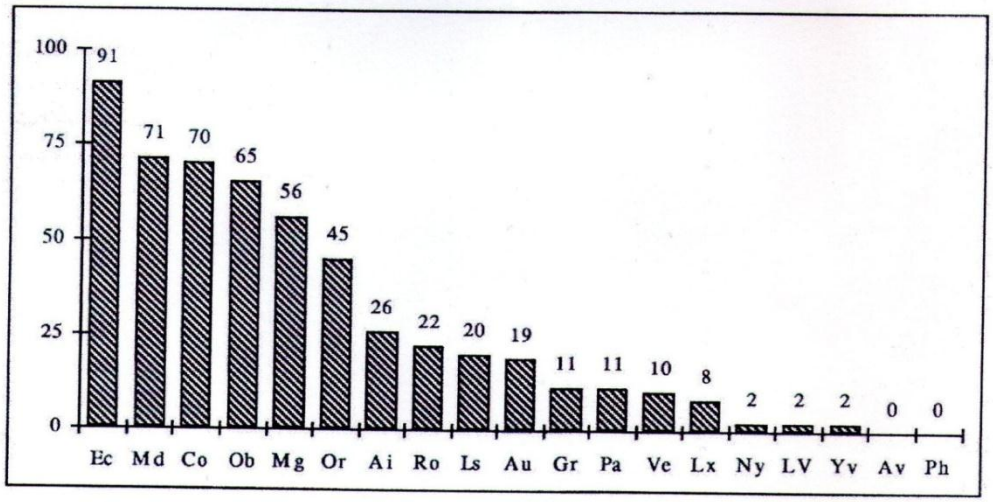


*Fig. 2. — Nombre d'émigrants en Algérie par district (janvier 1853 - mars 1854), d'après le recensement cantonal du 3 avril 1854.*

*patrik Monbaron,* ***« émigration vaudoise en Algerie au milieu du xixe siecle : sétif eldorado paul élisée lullin genevois pour petits capitalistes »****,revue historique vaudoise ,98 ,2016 ,p http://www-eperiodica.ch*

**ملحق رقم 04: الرسوم البيانية توضح نسبة الهجرة الفردية والعائلية للسويسريين**

Patrik

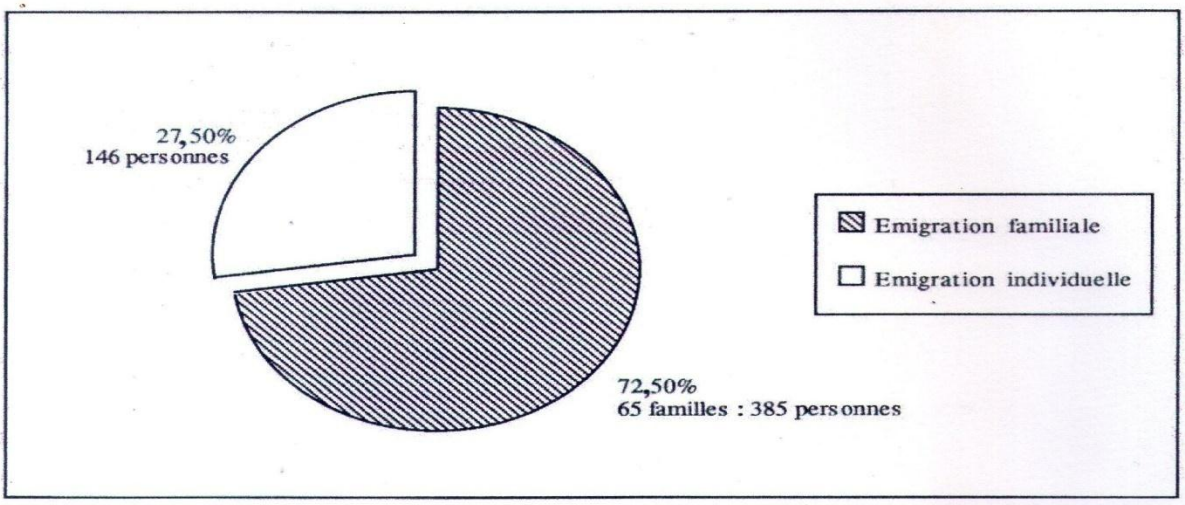


*Fig. 3. — Emigration familiale et individuelle en Algérie (janvier 1853 - mars 1854), d'après le recensement cantonal du 3 avril 1854.*

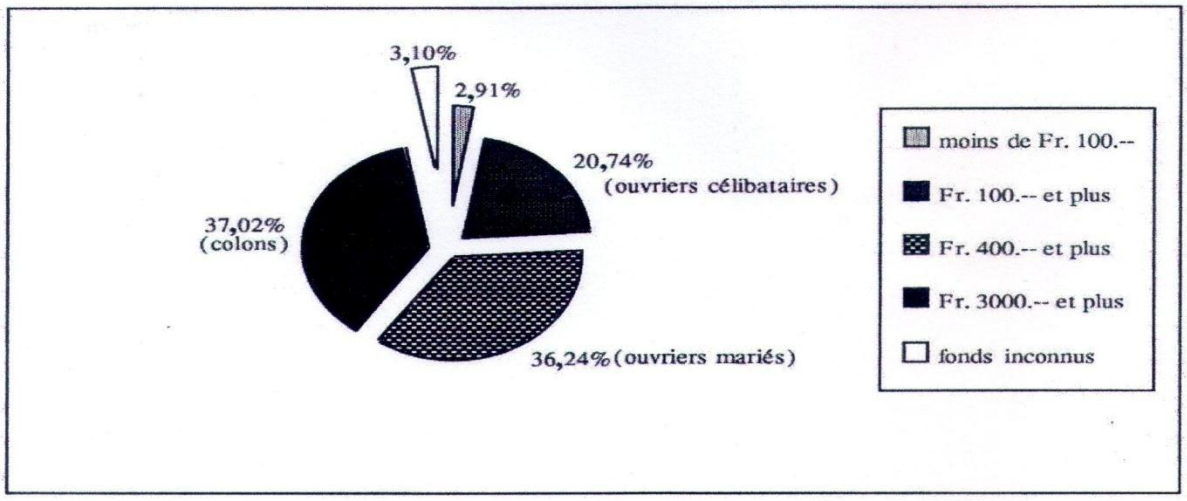


*Fig. 4. — Fortune des émigrants à Sétif (janvier 1853 - mars 1854), d'après le recensement cantonal du 3 avril 1854.*

Patrik Monbaron ;op.cit,p

**ملحق رقم 05: خريطة تمثل الأراضي التي قامت بإستصلاحها شركة جنيف بولاية سطيف**

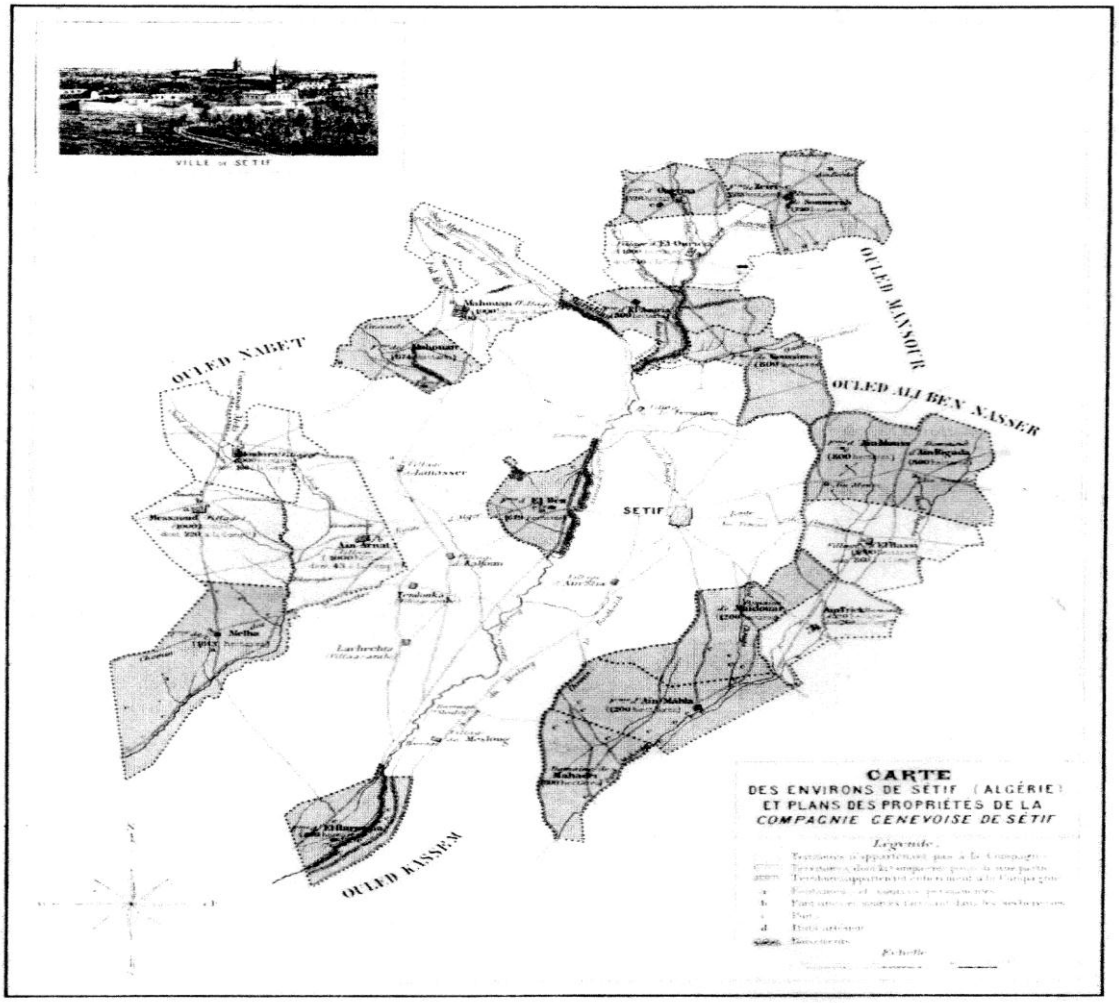


*Fig. 6. — Carte des environs de Sétif (province de Constantine) : répartition des 20 000 ha concédés à la Compagnie genevoise par décret impérial au 26 avril 1853.*
(ACV, P Château de La Sarraz, PP 111)

**ملحق رقم 06: مخطط القرى الإستطانية التي قامت ببناءها شركة جنيف 1853**

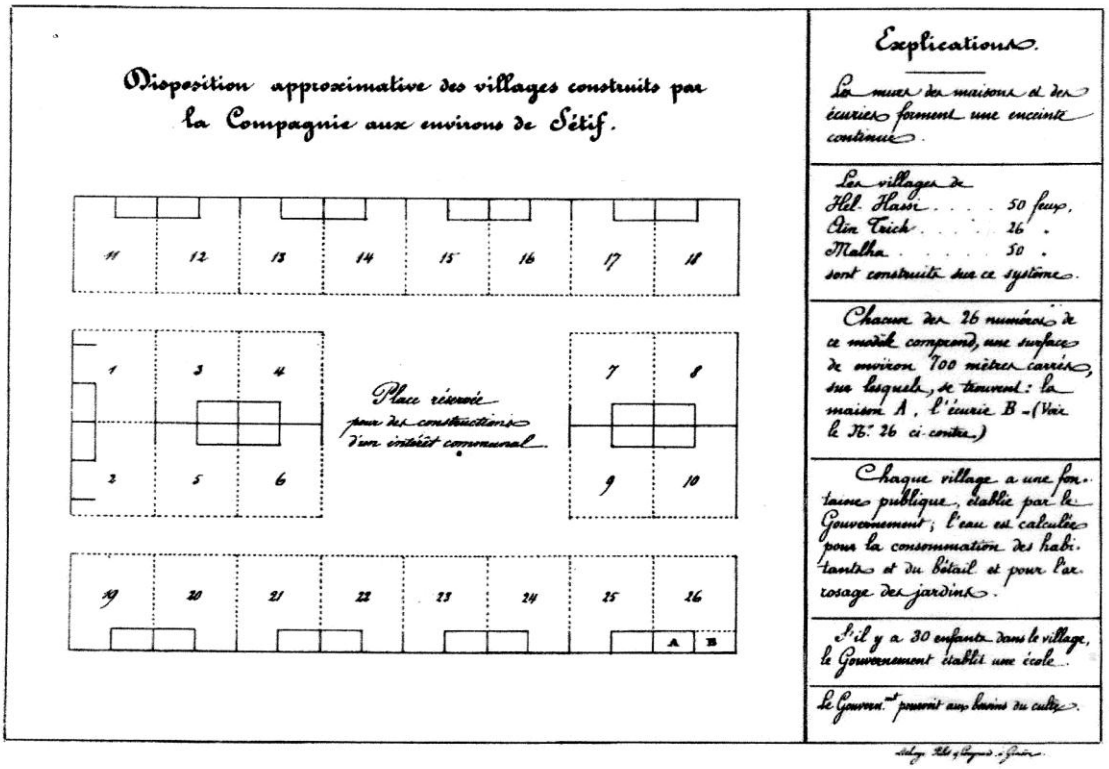


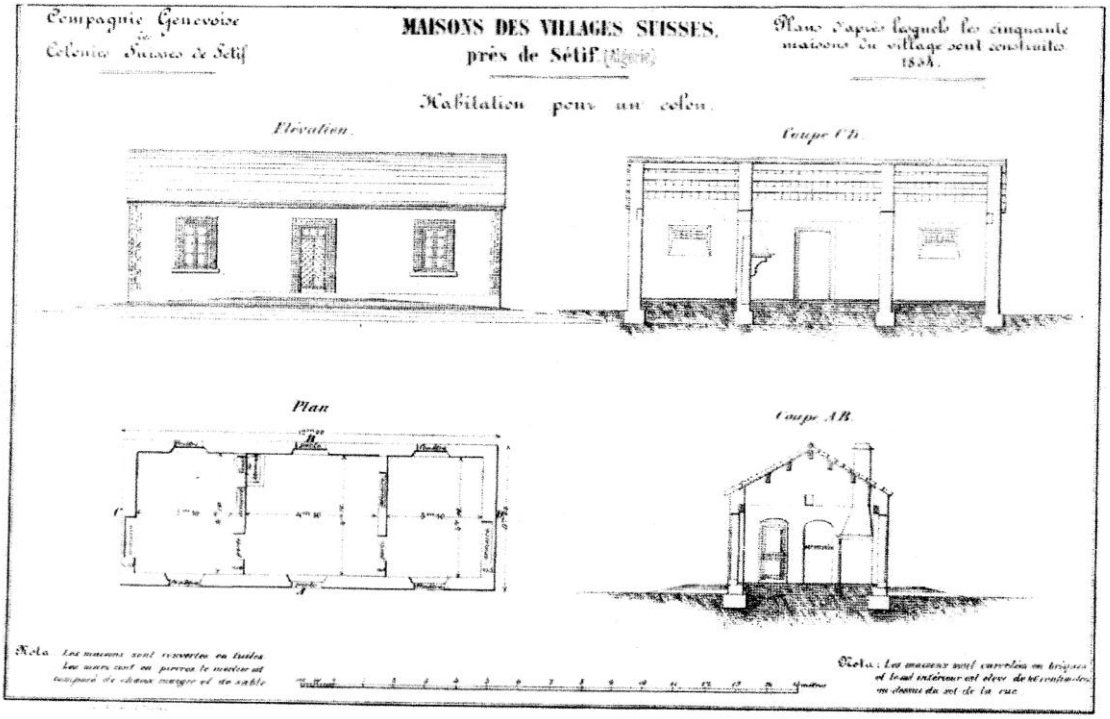


*Fig. 7. — Plans des villages et des maisons conçus par la Compagnie genevoise à l'intention des colons, 1854.*
(ACV, P Château de La Sarraz, PP 111)

## ملحق رقم 07: مخطط عين أرنات (Ain-Arnat) (سطيف)

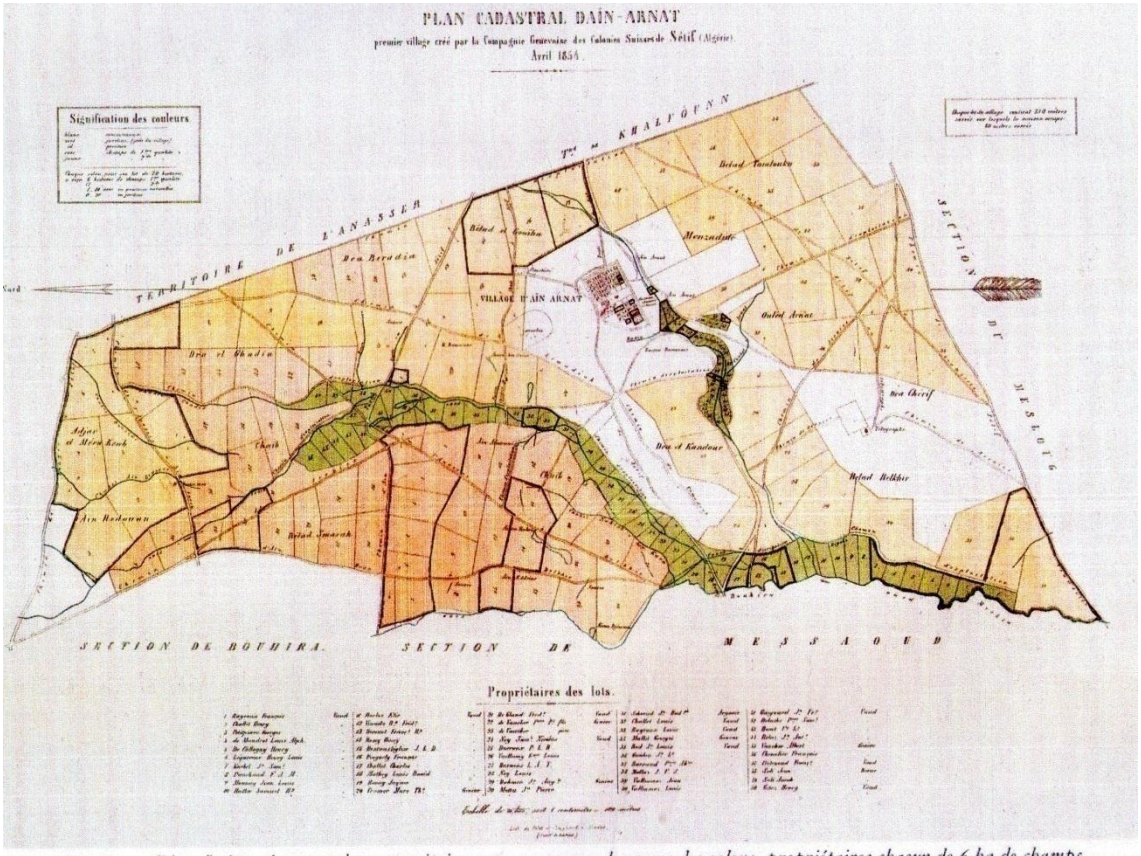


*Fig. 8. — Plan d'Aïn-Arnat et de son territoire, avec, en marge, les noms des colons, propriétaires chacun de 6 ha de champs de 1re qualité (rose), de 12 ha de champs de 2e qualité (jaune), de 1,80 ha de prairies (vert) et de 0,20 ha de jardins près du village (vert).*
(ACV, P Château de La Sarraz, PP 111)

# ملحق رقم 08: الإستطان السويسري بحمر العين ( Ameur – El-Ain) (ولاية تيبازة) 1852

Dodis.ch/41130

dodis.ch/41130



**131**

E 2/1216

*Le Consul des Etats-Unis à Alger, faisant fonction de Consul de Suisse, Stuckli, au Conseil fédéral*

*R* Alger, 19 janvier 1852

J'ai reçu la lettre que vous m'avez fait l'honneur de m'adresser le 2 de ce mois[1] pour me demander des renseignements sur le sort de nos compatriotes établis dans la colonie d'Ameur-El-Aïn et quels seraient les moyens propres à améliorer la situation de ces émigrants.

La lettre que vous a portée le précédent courrier[2] répond partiellement à votre demande et les renseignements qu'elle renferme témoignent de la sollicitude avec laquelle le consulat s'est occupé de la situation des colons d'Ameur-El-Aïn, dans la mesure des moyens d'action dont il dispose.

Un premier convoi d'émigrants de Saxon (canton du Valais) avait été établi par le Gouvernement français par suite de l'intervention de votre consul[3] dans la colonie d'Ameur-El-Aïn.

Nos compatriotes ont trouvé sur ce point des maisons construites l'année précédente et des terres très fertiles. Je connais personnellement le village d'Ameur-El-Aïn, situé entre le village El-Affroun et Marengo, presqu'au pied de l'Atlas et entouré de terres fertiles dont le défrichement ne présente pas de grandes difficultés. Ce village construit par le génie militaire par suite des décrets de l'Assemblée constituante de 1848 devait recevoir des émigrants français que le gouvernement dirigeait sur l'Algérie en exécution de ces décrets. L'influence politique sous laquelle la Constituante avait voté le crédit de 40 millions pour subvenir au transport en Algérie et à l'établissement de familles françaises ayant disparu successivement, les envois d'émigrants cessèrent en 1849, et le gouvernement, qui avait à sa disposition des maisons parfaitement construites avec des terres à défricher, consentit, sans toutefois prendre l'engagement de continuer dans cette voie, à y établir des colons étrangers. C'est ainsi que furent établis nos compatriotes de Saxon dans le village d'Ameur-El-Aïn.

Après les avoir installés, le gouvernement admit les nouveaux habitants d'Ameur- El-Aïn au bénéfice complet des émigrants français en leur distribuant des rations de vivres, des secours en instruments aratoires, en cheptel, tel que le tout était réglé par les décrets de 1848. Plus tard, les vivres qui avaient été fournis conformément aux règlements administratifs sur les subsistances de l'armée d'Afrique furent remplacés par une allocation représentative par suite d'une nouvelle organisation introduite par le Ministre de la Guerre dans le service des subsistances de l'armée.

La colonie d'Ameur-El-Aïn, considérée comme annexe de la colonie de El-Affroun, est dirigée par le capitaine Blanc, originaire de Suisse et du canton de

1. Missivenbuch, 12, n° 13a.
2. *Lettre du 10 janvier 1852. Non reproduite.*
3. *A. L. Holzhalb.*

Dodis

Dodis.ch/41130 تابع

dodis.ch/41130



Valais même. Le dévouement et la bienveillance de cet officier ne peuvent être un instant mis en doute: il a fait et il fait encore ce qu'il peut pour faire prospérer les colons suisses.

L'essai tenté avec les émigrants de Saxon était satisfaisant; le gouvernement paraissait, sur le rapport du directeur, content de leur conduite et, lorsque de nouveaux convois de nos compatriotes se présentèrent, il consentit à s'imposer de nouveaux sacrifices en les dirigeant sur Ameur-El-Aïn.

Les conditions physique et pécuniaire des émigrants varient. Le plus petit nombre a de l'argent et si les Valaisans ont quitté leur patrie ayant au moins mille francs par famille, ils ont en route bien mal employé leurs moyens; car, je le répète, la plupart de nos compatriotes a débarqué à Alger sans ressource aucune et dans le plus grand dénuement. D'un autre côté un certain nombre, maladif et chétif, ne remplissait pas les conditions physiques nécessaires pour s'acclimater facilement dans un pays tel que l'Algérie, sous le poids des premiers travaux d'établissement, qui sont toujours durs et souvent ingrats; la quantité considérable d'enfants en bas âge rendait également à plusieurs familles la tâche plus difficile et devait augmenter plus tard les embarras de la situation.

A leur arrivée à Alger, tous les émigrants sont reçus dans un établissement hospitalier et nourris aux frais de l'Etat. Cette condition diffère bien de l'isolement dans lequel se trouvent les émigrants au moment de leur arrivée dans les ports des Etats-Unis d'Amérique, ou, étrangers sans guides, livrés à leur inexpérience au milieu des grandes villes où on ne parle pas la langue de leur patrie, ils dépensent sans profit le peu d'argent dont il restent munis à leur débarquement. J'ai été témoin de ce fait moi-même, lors de mes voyages aux Etats-Unis. Dans plusieurs villes, comme à New York, des sociétés particulières de bienfaisance s'efforcent de combattre ce mal, mais je dois ajouter ici, en faveur de l'Algérie, que ces secours sont loin de remplacer l'action bienfaisante du Gouvernement français, qui pendant cinq jours héberge libéralement les nouveaux débarqués en attendant que ceux-ci aient trouvé leurs nouveaux moyens de subsistance.

Tous nos compatriotes sont admis dans cet établissement dit «dépôt des ouvriers», et c'est en sortant de là que les différents convois sont dirigés vers les colonies dans lesquelles ils sont accueillis par le gouvernement. Il y a des Suisses à El-Affroun, à Ameur-El-Aïn, à Daouada, à Koléa.

Par l'inspection de l'état que j'ai eu l'honneur de vous soumettre par ma lettre du 10 courant, vous avez remarqué que la colonie d'Ameur-El-Aïn a reçu en tout 294 émigrants suisses. Tous, je le répète, ont joui des mêmes bienfaits, c'est-à-dire habitation, champs, vivres ou secours représentatifs, instruments aratoires, bestiaux; tout cela leur a été livré gratuitement, mais quelque utiles qu'aient été ces subventions, elles n'ont pu combattre les maladies des uns, et il faut bien le dire aussi, ni la mauvaise volonté des autres. 133 émigrants sont retournés en Suisse, les uns malades, les autres mécontents de la situation que les circonstances leur avaient faite. 97 ont persévéré dans leur entreprise. Sur les 294 individus, il y a eu 11 décès d'hommes, 7 décès de femmes et 46 décès d'enfants.

Les premiers établissements sur des terres qui ont resté *[sic]*longtemps incultes sont inséparables de travaux rudes et de maladies produites par les miasmes des terres nouvellement défrichées. Les travaux de défrichement, déjà épuisants de leur nature, fournissent naturellement des victimes quand le colon n'a que l'indis-

Dodis.ch/41130 تابع

dodis.ch/41130



pensable pour s'entretenir et lorsqu'il passe précipitemment du climat modéré de sa patrie sous des chaleurs presque tropiques. Il n'y a pas de transition; la nature de l'homme se trouve surprise et le moindre excès, la moindre imprudence, deviennent une cause de mortalité. Ce fait a été toujours constaté particulièrement chez les enfants en bas âge, même pour des émigrants qui se fixent dans les villes loin des champs, et ainsi s'explique le nombre considérable de 46 décès d'enfants.

Les fièvres intermittentes, quand elles attaquent le colon, provoquent une prostration presque complète des forces physiques et morales. Il n'est donc pas étonnant qu'un grand nombre de malades ait renoncé à leur établissement, désespérant de sa nouvelle patrie. Joignez à cet état de choses des illusions éteintes, des espérances déçues, l'absence de persévérance chez quelques-uns, tous les embarras qui entouraient les familles surchargées d'enfants et d'impotents, et vous vous expliquerez cette immense proportion de gens partis d'Afrique avec ceux qui s'y maintiennent.

Lorsque les émigrants qui rentraient en Europe sont arrivés à Alger, ils y ont été reçus au dépôt des ouvriers pendant le temps nécessaire pour attendre les départs des navires qui les transportaient gratuitement en France.

Le retour de ces familles jusqu'en Suisse a dû s'effectuer péniblement pendant le long trajet à travers la France et le consul a de nouveau regretté dans cette circonstance de manquer de moyens suffisants pour secourir ses malheureux compatriotes.

La situation pécuniaire des colons était déjà mauvaise en arrivant; sans le secours du gouvernement ils n'auraient pu subsister; ils ont certainement subi des privations, mais on ne peut admettre que dans une colonie administrée régulièrement, où des secours de toute nature sont distribués avec ordre et équité, le manque de nourriture ait fait des victimes comme le prétendent certains esprits chagrins.

Il est probable que si les colons avaient pu ajouter aux subsides du gouvernement de leur propre bourse ou des secours venant d'autre part, bon nombre aurait pu plus facilement supporter les temps difficiles du début. C'est ici le cas d'appeler la bienfaisance du Gouvernement fédéral et des différents gouvernements cantonaux, sur la question de savoir s'il ne conviendrait pas de soutenir le courage des compatriotes émigrants par des secours qui seraient judicieusement distribués aux plus nécessiteux quand ils persisteraient dans leur établissement en Algérie. La question est délicate, mais il me paraît indubitable que si quelques secours avaient pu être ajoutés aux secours du gouvernement, on aurait peut-être évité le douloureux spectacle de ces retours en Europe. Sacrifice pour sacrifice, il vaudrait mieux consacrer l'argent nécessaire à secourir les familles à leur retour dans le pays, à des subsides en Algérie. Les émigrants s'en trouveraient mieux, il pourraient poursuivre leur but et l'humanité y gagnerait.

Vous avez vu par ma dernière lettre, Monsieur le Président et très honorés Messieurs, que j'ai provoqué une décision favorable du gouvernement qui prolonge les indemnités alimentaires jusqu'en février.

Je ne veux pas terminer cette lettre sans ajouter deux mots sur la part que la presse algérienne a prise dans cette affaire d'Ameur-El-Aïn, car je vois par votre dépêche du 2 courant que les journaux suisses ont accueilli ces publications.

Dodis.ch/41130 تابع

dodis.ch/41130



Il a existé à Alger un journal (il est supprimé aujourd'hui) nommé *L'Atlas*, qui a constamment attaqué l'administration dans tous ses actes. Cette feuille faisait une opposition systématique au gouvernement; son rédacteur a trouvé dans les embarras de la colonie d'Ameur-El-Aïn l'occasion d'une violente attaque contre l'administration (voir *L'Atlas* du 10 novembre 1851). Le consul de cette époque a dû rectifier les faits et je n'ai pas été étranger personnellement à la lettre qu'il adressa au rédacteur, qui l'inséra dans son numéro du 12 novembre, tout en maintenant son premier dire. Les menées de ce journal cachaient aussi une intrigue personnelle contre le consul.[4]...

---

4. *L'Atlas, journal démocratique de l'Algérie, publie dans ses numéros 384 (10 novembre 1851), 385 (12 novembre) et 387 (16 novembre) des attaques contre Holzhalb ainsi qu'une réponse de ce dernier. Ces articles étaient joints à la lettre. Non reproduits.*

# ملحق رقم 09: مساعي المستثمرين السويسرين من أجل الحصول على أراضي بسطيف

Dodis.ch/41159

dodis.ch/41159



**160**

E 2/222

*Le Ministre de France en Suisse, J.R. de Salignac-Fénelon, au Président de la Confédération, W. Naeff.*

*L* Berne, le 14 février 1853

Plusieurs capitalistes genevois se sont adressés à M. le Maréchal Ministre de la Guerre[1] pour obtenir une concession de terrains dans les environs de Sétif, en Algérie, et ils manifestent l'intention d'y fonder plusieurs villages peuplés par des familles suisses.

Le Gouvernement de Sa Majesté l'Empereur, en portant ces faits à ma connaissance, me fait observer qu'aux termes des règlements il est d'usage que l'administration exige, avant de statuer sur les demandes de ce genre, la preuve écrite que les pétitionnaires disposent de certaines ressources personnelles. Avant d'en venir à cette formalité, je suis cependant autorisé à me pourvoir auprès de Votre Excellence, de renseignements officiels à cet égard.

Les personnes qui se proposent de former une société dans le but d'établir des villages suisses auprès de Sétif en Algérie sont:

1° M. le docteur Paul Elysée Lullin, Genevois, propriétaire et ancien Conseiller d'Etat de la République de Genève, l'un des chefs de la Maison Lullin et Sautter.

2° Le Comte François Auguste Sautter de Beauregard, Français, Consul de Toscane près la Confédération, propriétaire dans le Canton de Vaud, également un chef de la Maison Lullin.

3° Jacques Marie Jean Mirabaud, Genevois, propriétaire à Genève et à Clarens, ancien banquier à Milan.

4° Jean Antoine Fazy-Alléon, Genevois, ancien maire et ancien conseiller d'Etat de Genève.

5° Charles Henri de Traz, Genevois, propriétaire, ancien auditeur de la République de Genève.

6° Henri Maximilien Adolphe Bouthillier de Beaumont-de Budé, Genevois, propriétaire à Odessa et ancien directeur de vastes propriétés suisses près d'Odessa.

7° Donat Charles Auguste Sautter de Bonmont, Genevois, propriétaire dans le canton de Vaud (Suisse).

8° Charles Louis Sautter, Français, co-propriétaire d'immeubles dans la province d'Alger.

Le Gouvernement de Sa Majesté l'Empereur voit avec plaisir vos émigrants se diriger sur nos provinces du nord de l'Afrique. Mais comme des tentatives de colonisation mal combinées ont déjà fourni plus d'une fois l'expérience que l'émigration en Afrique a besoin d'habileté, de capitaux et de persévérance pour réussir, l'administration française, avant d'accorder la concession demandée, me charge d'insister auprès de Votre Excellence afin qu'Elle veuille bien me fournir

1. *Achille Leroy de Saint-Arnaud.*

Dodis

dodis.ch/41193

**194**

E 2/2122

*Le Conseil fédéral aux Cantons*

*C* Berne, le 7 décembre 1853

D'après une communication de la Légation française, d. d. 5 courant[1] le Ministère de la Guerre a jugé devoir par la circulaire dont copie ci-jointe sous date du 18 octobre appeler l'attention sur certaines restrictions qui ont été apportées à l'égard des émigrants pour l'Algérie dans l'intérêt même de cette colonie.

Vous y verrez:

1. *Non reproduite.*

Dodis

dodis.ch/41193



1) que toute demande en concession de terrain en Algérie doit être appuyée d'un acte de notoriété établissant les ressources que le demandeur peut consacrer à la mise en valeur des terres qu'il sollicite, l'étendue de ces terres étant toujours proportionnée à ses moyens d'action.

2) que les émigrants qui se rendent dans la dite colonie à titre d'ouvriers doivent justifier sous la même forme d'un avoir suffisant pour les faire vivre en attendant qu'ils aient trouvé du travail.

3) que les émigrants auxquels des concessions sont réservées doivent

| | |
|---|---|
| posséder | 2000.— |
| les ouvriers chargés de famille | 400.— |
| les ouvriers célibataires | 100.— |

4) que tout émigrant qui à Cette ou à Marseille ne pourrait représenter la somme exigée pour la catégorie à laquelle il appartient se verrait refuser l'embarquement et il ne lui serait accordé aucun secours de route pour rentrer dans ses foyers.

En vous invitant à faire en sorte que ces dispositions soient portées à la connaissance des individus de votre canton qui voudraient émigrer pour l'Algérie[2]...

2. *Publiée dans* FF 1853, III, *p. 653—654.*

**الملحق رقم 11: رسالة بعثها المناضل محمد بوضياف من العاصمة السويسرية برن**

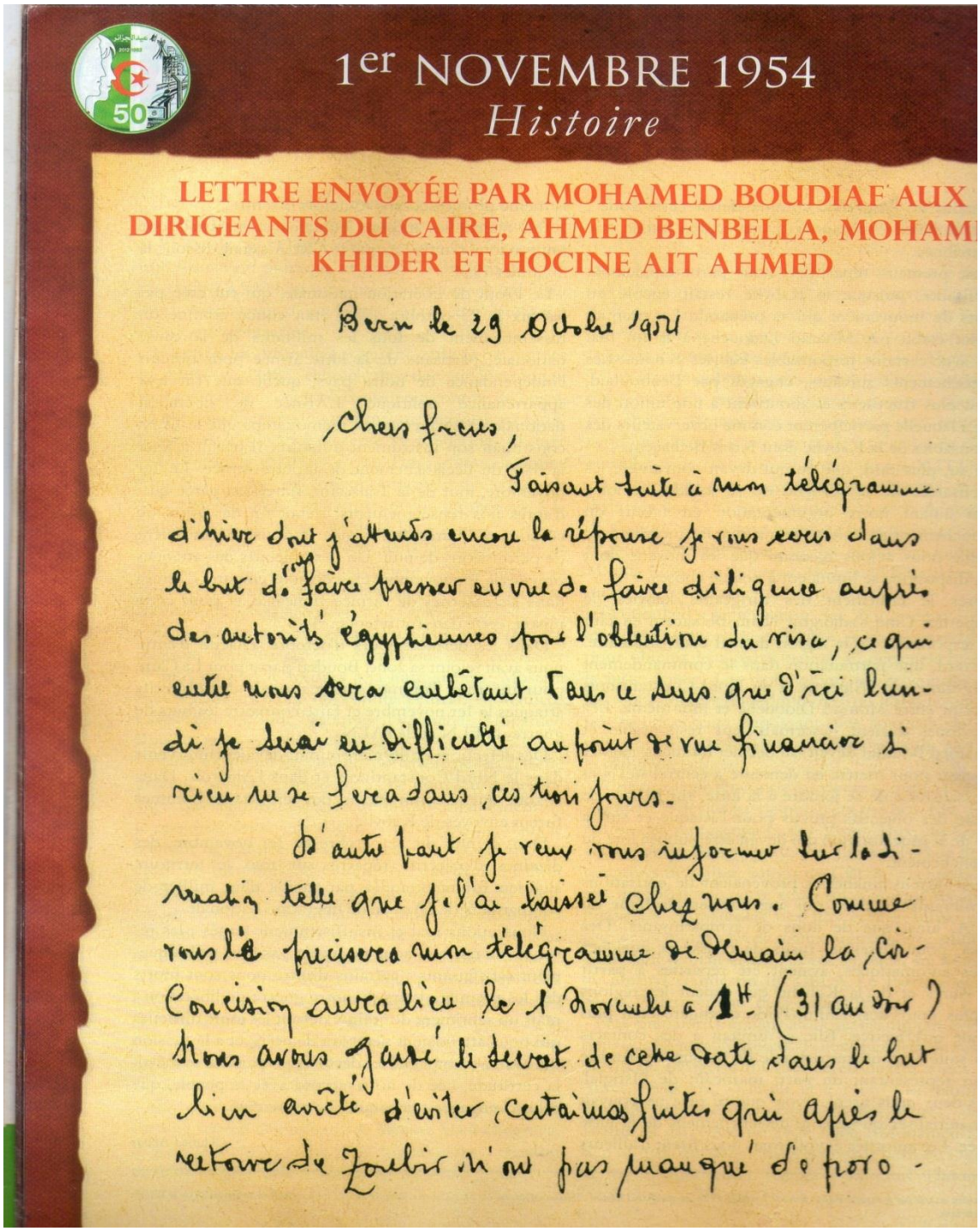

1er NOVEMBRE 1954
*Histoire*

**LETTRE ENVOYÉE PAR MOHAMED BOUDIAF AUX DIRIGEANTS DU CAIRE, AHMED BENBELLA, MOHAM KHIDER ET HOCINE AIT AHMED**

Bern le 29 Octobre 1954

Chers frères,

Faisant suite à mon télégramme d'hier dont j'attends encore la réponse je vous écris dans le but d'insister en vue de faire diligence auprès des autorités égyptiennes pour l'obtention du visa, ce qui entre nous sera embêtant dans le sens que d'ici lundi je serai en difficulté au point de vue financier si rien ne se fera dans ces trois jours.

D'autre part je veux vous informer sur le lendemain tel que je l'ai laissé chez nous. Comme vous le trouverez mon télégramme de demain la Circonscription aura lieu le 1 Novembre à 1H. (31 au soir) Nous avons jugé le devoir de cette date dans le but bien arrêté d'éviter certaines fuites qui après le retour de Zoubir n'ont pas manqué d'être -

محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954 ص 134، 135

(Source) :Mémoria,magazine,n°7,novembre 2012 ,p 26-28.

que de la part du C.C. des réactions malheureuses
sur lesquelles vous serez plus amplement informé
dès [redacted] quand vous et au fond de
ceux qui représentent cet organisme -

Pour le moment il est bon de vous avertir
qu'au déclenchement des appels au peuple dont
ce sont un exemplaire, que je vous prierai de
conserver, seront diffusés partout - Quelques jours
après une proclamation suivra et précisera notre
position entre les deux clans. Les frères sont
intransigeants sur ce côté et n'acceptent aucun
parrainage. C'est la raison qui doit vous ame-
ner pour observer une attitude conforme à celle
arrêtée pour éviter des malentendus qui pourraient
être graves pour l'avenir de l'action - A mon
arrivée je ne manquerai pas de vous éclairer
sur la nécessité d'une [redacted] position nette vis à vis

réflechir, compte tenu des attitudes des deux antagonistes et surtout de l'état d'esprit ~~inquiétant~~ du militant et du peuple qui condamnent les deux.

En attendant, faites le nécessaire pour l'un de vous à la voix des arabes. Le mieux, c'est de lire l'appel si vous faites un appel vous même en citant des passages du texte. Le lundi au soir sera le meilleur et fournira aux uns un appui, certain pour leur travail.

Pour ce qui est de l'autorité il a été arrêté pour le moment et pour l'extérieur que seuls vous tous aucun autres n'a pouvoir pour parler au nom de cette action. Je vous informerai plus en détail bientôt au Caire.

A bientôt et bien le bonjour à tous de la part de Tebbal

**الملحق رقم 12: رسالة المناضل بوضياف التي أرسلها من مدينة زيوريخ إلى المناضلين الجزائريين بفرنسا DZ/AN/2G/01/06/001**

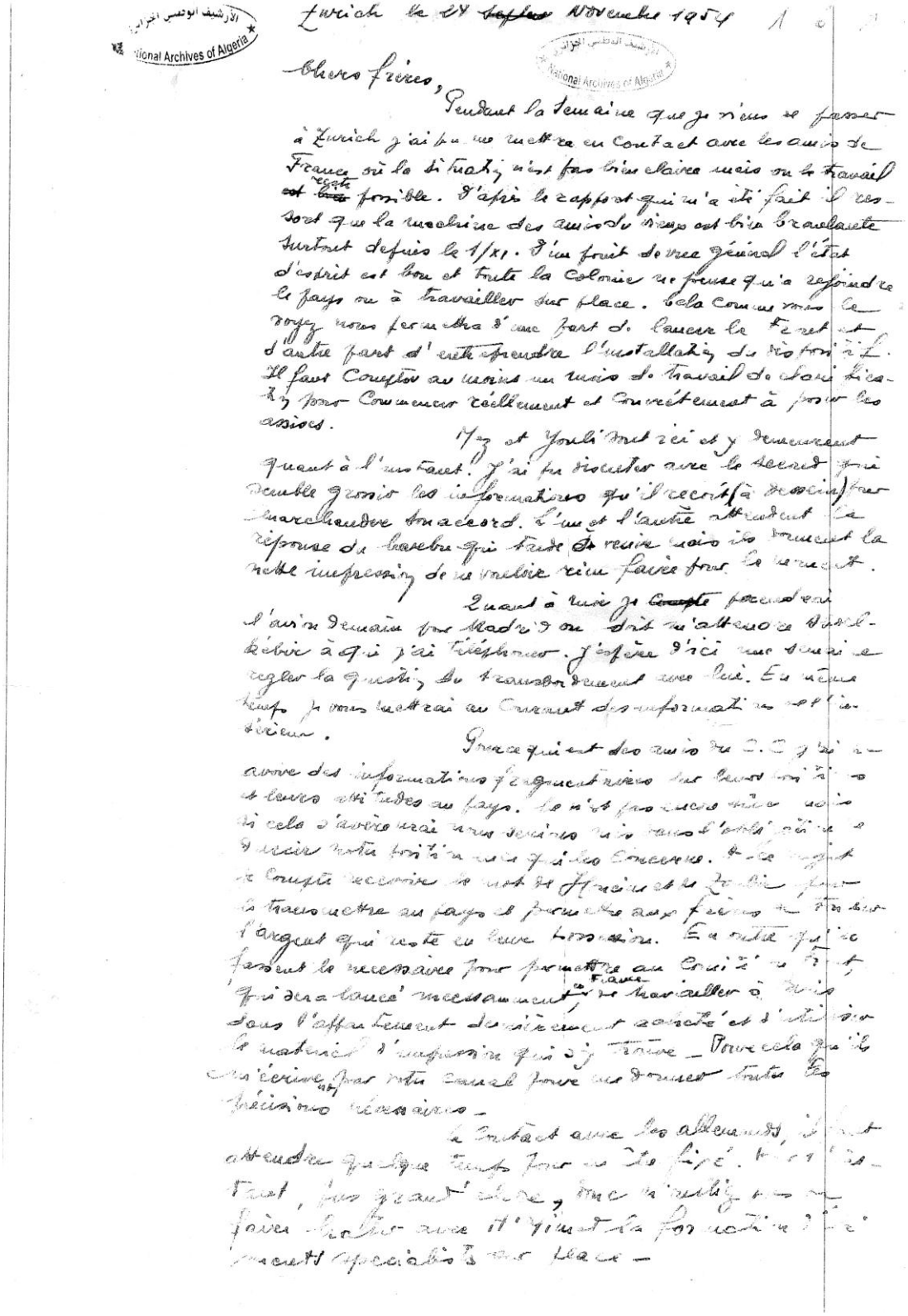

Zurich le 24 ~~Septembre~~ Novembre 1954

Chers frères,

Pendant la semaine que je viens de passer à Zurich j'ai pu me mettre en contact avec les amis de France où la situation n'est pas très claire mais au travail ~~est~~ ~~exact~~ possible. D'après le rapport qui m'a été fait il ressort que la machine des amis du Nord est très branlante surtout depuis le 1/XI. D'un point de vue général l'état d'esprit est bon et toute la Colonie ne pense qu'à rejoindre le pays ou à travailler sur place. Cela comme vous le voyez nous permettra d'une part de lancer le Front et d'autre part d'entreprendre l'installation de notre siège. Il faut compter au moins un mois de travail de chaque côté pour commencer réellement et concrètement à pouvoir les asseoir.

M'z et Youssef sont ici et y demeurent quant à l'un et l'autre. J'ai pu discuter avec le second qui m'a donné les informations qu'il recevait (à dessein) pour marcher d'accord. L'un et l'autre attendent la réponse du Caire qui doit nous venir vers le courant de la semaine prochaine. Il me semble impressionné de ne vouloir rien faire sans le savoir.

Quant à moi je ~~compte~~ partirai d'ici demain pour Madrid où doit m'attendre Ben Khedda à qui j'ai téléphoné. J'espère d'ici une semaine régler la question du transbordement avec lui. En même temps je vous mettrai au courant des informations et instructions.

Pour ce qui est des amis de C. je vais avoir des informations fraîches sur leurs positions et leurs attitudes au pays. Je n'ai pas encore vu ceux qui cela s'avère nécessaire mais sans doute serai-je amené moi-même à aller les chercher. Je crois que le Comité devrait se mettre en relation avec [illegible] pour la transmettre au pays et prendre avec [illegible] l'argent qui reste en leur possession. En outre qu'ils fassent le nécessaire pour permettre au Croissant qui doit être lancé nécessairement en France de travailler à plein sous l'effectif de matériel adapté et d'imprimerie le matériel d'imprimerie qui y [illegible]. Pour cela qu'ils m'écrivent par retour courrier pour me donner toutes les précisions nécessaires.

Le contact avec les Allemands, j'ai dû attendre quelque temps pour le voir fixé. Il est fait, pas grand chose, mais il suffira pour faire face aux premières nécessités sur place.

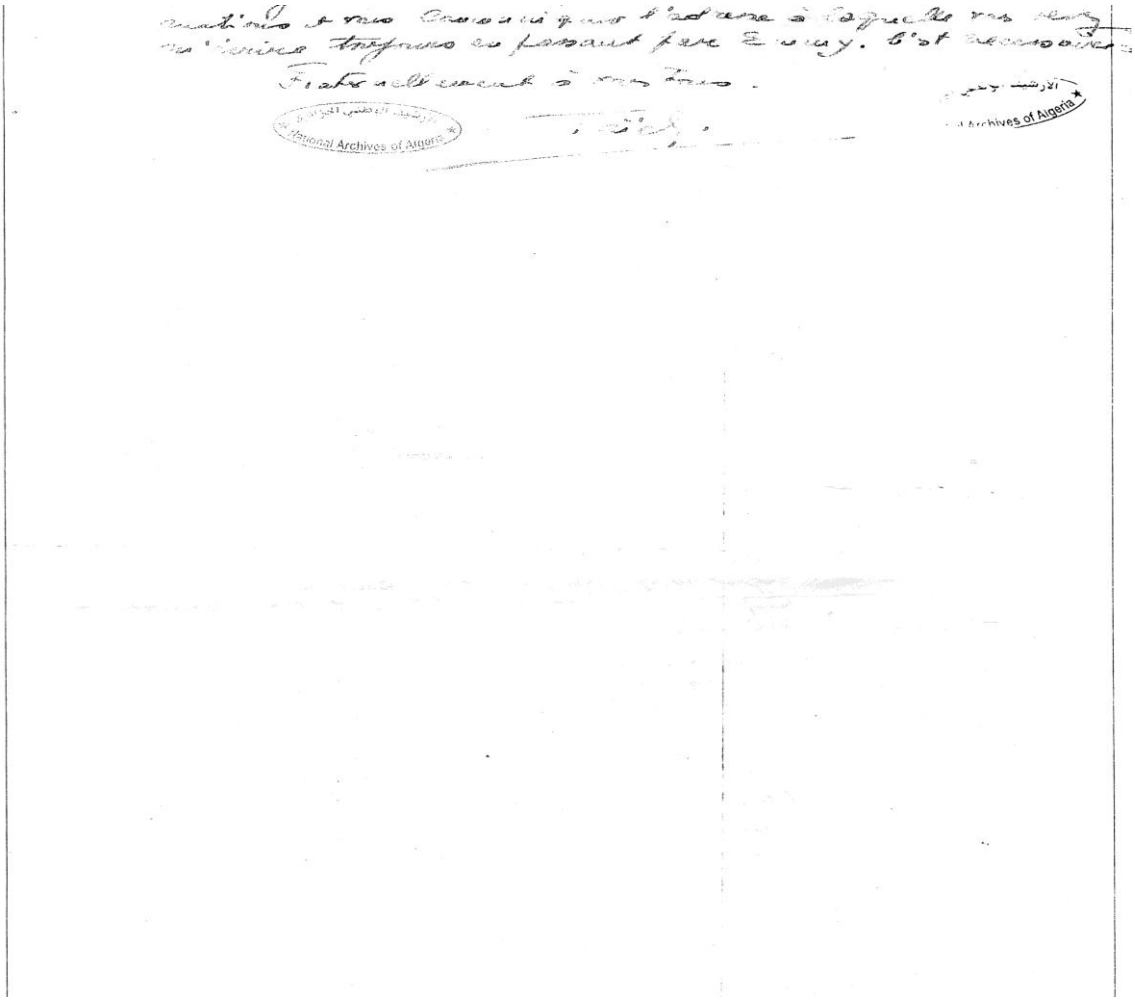

## ملحق رقم 13: المساعدات السويسرية لضحايا الثورة الجزائرية

Dodis.ch/12576

dodis.ch/12576

Berne, le 15 août 1957.

o.222.Alg. - RH/Gg

Au Conseil fédéral

Aide aux victimes du
conflit d'Algérie.

A la suite d'une enquête menée sur place par les délégués du Comité international de la Croix-Rouge, celui-ci s'est efforcé de constituer un fonds pour venir au secours des victimes du conflit algérien. Il s'agit notamment d'environ 50.000 réfugiés qui se trouvent au Maroc et de 30.000 réfugiés qui ont trouvé asile en Tunisie. La plus grande partie de ces réfugiés se composent de femmes et d'enfants qui vivent dans des conditions extrêmement précaires.

En raison des objections politiques formulées par les représentants de ces réfugiés, une aide de la part de la France n'a pas pu être réalisée. Aussi le Comité international de la Croix-Rouge, après avoir constaté les besoins urgents de ces réfugiés en médicaments, vivres, logement, etc., a-t-il immédiatement entrepris une action en leur faveur. Les fonds dont il dispose étant insuffisants, le CICR a adressé un appel à un certain nombre de sociétés nationales de la Croix-Rouge qui, en raison de leur attitude neutre dans le conflit algérien, lui ont paru bien placées pour participer à l'aide à ces victimes, sans risquer pour cela de soulever des objections politiques d'un côté ou de l'autre.

C'est dans ces conditions que le CICR s'est adressé à la Croix-Rouge suisse qui a immédiatement décidé de verser à ce fonds de secours un montant de 25.000 francs. Toutefois, étant donné l'ampleur des besoins constatés par les délégués du CICR en Afrique du Nord et l'urgence de venir au secours de ces réfugiés, la Croix-Rouge suisse a sollicité l'aide de la Confédération. S'agissant du sort de milliers de femmes et d'enfants qui se trouvent dans un dénuement à peu près complet et tenant compte du fait que cette oeuvre de secours est due à l'initiative du Comité international de la Croix-Rouge, nous estimons qu'une contribution de la part de la Confédération est indiquée et pensons qu'un versement de 50.000 francs se justifierait. Ce montant serait versé directement à la Croix-Rouge suisse et s'ajouterait à la contribution de cette dernière, de sorte qu'il apparaîtrait comme un don de la Croix-Rouge suisse au Comité international de la Croix-Rouge.

Dodis

dodis.ch/1257



Vu ce qui précède, le Département politique a l'honneur de

p r o p o s e r :

1. Une somme de 50.000 francs est mise à la disposition de la Croix-Rouge suisse pour venir en aide aux victimes du conflit algérien.

2. Ce montant sera prélevé sur les 6,5 millions de francs attribués, par arrêté fédéral du 21 décembre 1955, à la poursuite des oeuvres d'entraide internationale en 1956 et 1957.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Extrait du procès-verbal au Département politique (en 10 ex.), pour exécution, et au Département des finances et des douanes (en 2 ex.), pour information.

# ملحق رقم 14: المساعدات المالية والمادية السويسرية للاجئين الجزائريين بالمغرب وتونس

Dodis.ch/11311

dodis.ch/11311

Berne, le 26 décembre 1957.

o.22l. - BE/Gg

Au Conseil fédéral

Oeuvres d'entraide internationale

Nous avons l'honneur de vous soumettre les propositions suivantes concernant diverses contributions à accorder à des oeuvres d'entraide internationale:

1) Accueil en Suisse de réfugiés considérés comme des "cas difficiles"

Par arrêté du 21 décembre 1955, l'Assemblée fédérale a mis à la disposition du Conseil fédéral une somme de 6,5 millions de francs pour la poursuite des oeuvres d'entraide internationale en 1956 et 1957. Selon l'article 2 de cet arrêté, il appartient au Conseil fédéral de fixer le montant des contributions prélevées sur ce crédit.

Dans le message adressé à ce sujet à l'Assemblée fédérale le 28 octobre 1955, le Conseil fédéral avait notamment envisagé d'utiliser une partie de ces fonds en faveur d'une centaine de réfugiés appartenant à la catégorie des "cas difficiles" et relevant du mandat du Haut-Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés. Il s'agissait de personnes âgées ou malades qui devaient être accueillies en Suisse à titre permanent, les frais d'entretien incombant entièrement à la Division de police du Département fédéral de justice et police, mais l'argent de poche et les vêtements étant à la charge des oeuvres suisses d'entraide; pour sa part, le Haut-Commissaire verserait un subside unique pour chacun de ces réfugiés. Le 2 mars 1956, le Conseil fédéral précisa dans sa réponse à la délégation des finances des conseils législatifs qu'il se proposait de mettre à cette fin 250.000 francs à la disposition de la Division de police.

Jusqu'à présent, 76 réfugiés considérés comme des "cas difficiles" sont arrivés en Suisse, provenant de Chine (26), d'Italie (19), d'Egypte (11), de Turquie (5), du Liban (4), d'Autriche (3), de Grèce (2), du Portugal (2), de Syrie (2), d'Abyssinie (1) et du Maroc (1). Les 24 autres réfugiés prévus arriveront dans notre pays au début de l'année prochaine.

Dodis

تابع: Dodis.ch/11311

dodis.ch/11311



Pour l'entretien des réfugiés déjà arrivés, la Division de police a avancé les sommes nécessaires en les prélevant sur le crédit ordinaire pour les réfugiés (arrêté fédéral du 26 avril 1951), dans l'idée qu'elles seraient remboursées par la suite grâce aux 250.000 francs réservés à cet effet parmi les fonds de l'entraide internationale. La période 1956-1957 touchant à sa fin et les comptes devant être bouclés, il conviendrait de pouvoir mettre maintenant à la disposition de la Division de police le crédit prévu de 250.000 francs, à prélever sur les 6,5 millions accordés par l'arrêté fédéral du 21 décembre 1955.

2) Réfugiés algériens au Maroc

La XIXème Conférence internationale de la Croix-Rouge a lancé de La Nouvelle Delhi un appel en faveur des réfugiés algériens au Maroc et en Tunisie. Le Comité international de la Croix-Rouge et la Ligue des Sociétés de la Croix-Rouge ont récemment appuyé cet appel auprès des sociétés nationales de la Croix-Rouge. Considérant que le CICR a déjà engagé une importante action en Tunisie et qu'il est assuré de recevoir encore des dons à cet effet, la Croix-Rouge suisse a décidé de concentrer son aide sur les 40.000 réfugiés algériens se trouvant au Maroc. Ne disposant pas de fonds suffisants, elle a demandé à l'Aide suisse à l'étranger d'organiser une collecte auprès de ses membres. Les fonds suivants ont ainsi été réunis:

| | | |
|---|---|---|
| Croix-Rouge suisse ..... | 20.000 | francs |
| Oeuvre de secours des Eglises évangéliques de Suisse ..... | 20.000 | " |
| Centrale suisse de Caritas ..... | 20.000 | " |
| Oeuvre suisse d'entraide ouvrière | 20.000 | " |
| Aide suisse à l'étranger ..... | 10.000 | " |
| Total | 90.000 | francs |

Pour parvenir à un don d'au moins 100.000 francs, l'Aide suisse à l'étranger, appuyée par la Croix-Rouge suisse, sollicite de la Confédération une contribution de 10.000 francs.

Le Conseil fédéral a déjà versé à la Croix-Rouge suisse, par décision du 23 août 1957, une somme de 50.000 francs en faveur des réfugiés algériens au Maroc. Pour ceux de Tunisie, une contribution de 215.000 francs a été versée à la réserve d'urgence du Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés, à la suite de la décision prise par le Conseil fédéral le 12 juillet 1957. Bien que le total des fonds ainsi accordés par le Conseil fédéral en faveur des réfugiés algériens s'élève à 265.000 francs, nous croyons pouvoir appuyer la requête de

تابع: Dodis.ch/11311

dodis.ch/11311



l'Aide suisse à l'étranger pour deux raisons: l'effort accompli par ses membres, dont les contributions privées atteignent le résultat méritoire de 90.000 francs et, d'autre part, la modicité du subside attendu de la Confédération. Nous estimons donc qu'une somme de 10.000 francs pourrait être versée à l'Aide suisse à l'étranger en faveur des réfugiés algériens au Maroc, somme à prélever sur les 6,5 millions de francs accordés par l'arrêté fédéral du 21 décembre 1955.

3) Service social international

Le Service social international (SSI), dont le siège central est à Genève, vient en aide aux familles et aux individus qui ont à résoudre des problèmes familiaux et sociaux dépassant le cadre des frontières nationales. La section suisse du SSI est subventionnée par la Division de police et par les gouvernements cantonaux. Les nouvelles contributions fédérales et cantonales qui s'ajoutent aux fonds de provenance privée permettent à l'association d'équilibrer son budget actuel, mais non pas de combler le déficit des années antérieures, s'élevant à 24.700 francs. Après avoir consulté la Division de police et l'Administration fédérale des finances, la direction de la section suisse a sollicité du Département politique une contribution extraordinaire et unique l'aidant à régler les arriérés.

La section suisse du Service social international a déjà bénéficié en 1953 d'une allocation de 22.000 francs provenant de la liquidation du Centre d'entraide internationale. Cependant, en raison des buts humanitaires et internationaux poursuivis par cette association, nous estimons qu'un nouveau geste pourrait être consenti à titre exceptionnel, d'autant plus que le principal créancier de la section suisse se trouve être le siège central du SSI, institution internationale qui ne bénéficie pas de subsides fédéraux. Comme la section suisse se doit d'établir rationnellement son budget de façon à éviter les déficits, nous croyons préférable d'accorder une contribution extraordinaire ne couvrant qu'une partie de l'ancien découvert, l'autre partie devant être financée par des moyens privés. Un subside de 10.000 francs nous paraît donc suffisant, 6.000 francs pouvant être prélevés sur le solde provenant de la liquidation du Centre d'entraide internationale et 4.000 francs sur le crédit de 6,5 millions de francs accordés par l'arrêté fédéral du 21 décembre 1955.

Vu ce qui précède, le Département politique a l'honneur de

تابع: Dodis.ch/11311

dodis.ch/11311



p r o p o s e r :

1. Une somme de 250.000 francs est mise à la disposition de la Division de police pour couvrir les frais d'entretien des 100 réfugiés accueillis en Suisse à titre de "cas difficiles" pendant la période 1956-1957 et au début de l'année 1958.

2. Une somme de 10.000 francs est accordée à l'Aide suisse à l'étranger en faveur des réfugiés algériens se trouvant au Maroc.

3. Une somme de 10.000 francs est accordée à la section suisse du Service social international pour l'aider à couvrir son ancien déficit.

4. Les sommes nécessaires aux versements prévus sous les chiffres 1, 2 et 3 seront prélevées sur le montant de 6,5 millions de francs accordé par l'arrêté fédéral du 21 décembre 1955 concernant la poursuite des oeuvres d'entraide internationale en 1956 et 1957, à l'exception d'une somme de 6.000 francs qui sera prélevée sur le solde provenant de la liquidation du Centre d'entraide internationale.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Extrait du procès-verbal au Département politique (10 ex.) pour exécution; au Département de justice et police et au Département des finances et des douanes, pour information.

## ملحق رقم 15: المساعدات المالية السويسرية للاجئين الجزائريين

Dodis.ch/11310

dodis.ch/11310

48

Vendredi 1o janvier 1958.

Oeuvres d'entraide internationale.

Département politique. Proposition du 26 décembre 1957 (annexe).
Département de justice et police. Co-rapport du 27 décembre 1957 (adhésion).
Département des finances et des douanes. Co-rapport du 26 décembre 1957 (adhésion).

Le Conseil fédéral

d é c i d e :

1. Une somme de 250'000 francs est mise à la disposition de la division de police pour couvrir les frais d'entretien des 100 réfugiés accueillis en Suisse à titre de "cas difficiles" pendant la période 1956-1957 et au début de l'année 1958.
2. Une somme de 10'000 francs est accordée à l'aide suisse à l'étranger en faveur des réfugiés algériens se trouvant au Maroc.
3. Une somme de 10'000 francs est accordée à la section suisse du service social international pour l'aider à couvrir son ancien déficit.
4. Les sommes nécessaires aux versements prévus sous les chiffres 1, 2 et 3 seront prélevées sur le montant de 6,5 millions de francs accordé par l'arrêté fédéral du 21 décembre 1955 concernant la poursuite des oeuvres d'entraide internationale en 1956 et 1957, à l'exception d'une somme de 6'000 francs qui sera prélevée sur le solde provenant de la liquidation du centre d'entraide internationale.

Extrait du procès-verbal au département politique (10 ex.) pour exécution; au département de justice et police et au département des finances et des douanes, pour information.

Pour extrait conforme:
Le secrétaire,

Ch. Oser

Dodis

**ملحق رقم 16: الضغوطات الفرنسية عن طريق سفيرها على سويسرا فيما يخص (ح.م.ج.ج) ومناضلي (ج.ت.و) المتواجدين بسويسرا (اللقاء الأول)**

Dodis.ch/15037

LE CHEF
DU
DÉPARTEMENT POLITIQUE FÉDÉRAL

*Entretien avec M. D e n n e r y , Ambassadeur de France,*
*le mercredi 24 septembre 1958, à 10 h. 30*

*L'Ambassadeur de France est venu me voir tout à l'heure pour me faire les deux communications suivantes au nom de son Gouvernement:*

*1) Le Gouvernement français demande au Gouvernement suisse de ne pas reconnaître le Gouvernement créé par le FLN algérien. M. Dennery m'expose les motifs de cette requête. Il précise que son Gouvernement est d'ailleurs convaincu que la Suisse ne songe pas à une reconnaissance. Sans doute toutes les Ambassades de France ont été chargées de faire la même démarche. Je réponds à l'Ambassadeur que nous n'avons pas l'intention de reconnaître le Gouvernement algérien.*

*2) Certains chefs ou représentants du FLN exercent une activité politique en Suisse. Ils ont fait des déclarations à la presse et à la radio. En outre, M. Ferhat Abbas, à son domicile de Montreux, recevait de nombreuses personnalités. A Genève se trouvait M. Ahmed Francis, qui exerçait aussi une activité politique en Suisse. Le Gouvernement français demande, étant données les relations amicales qui existent entre la France et la Suisse, que les autorités suisses mettent fin à cette activité politique puisque le Gouvernement algérien s'est proclamé en état de guerre avec la France et fomente des assassinats.*

*Je réponds à l'Ambassadeur que nous avons de tout temps exercé une surveillance sur les Algériens qui se trouvent en Suisse,*

./.

Dodis

تابع: Dodis.ch/15037

dodis.ch/150



que nous ne tolérerons aucune activité politique de leur part et que la création du Gouvernement algérien nous engagera à renforcer notre surveillance. Celle-ci d'ailleurs a des chances de devenir sans objet car il n'y a actuellement, à ma connaissance, plus de membres ni de représentants du Gouvernement algérien établis en Suisse. Quoi qu'il en soit, nous n'admettrons aucune activité, sous quelque forme que ce soit, ni de la part du FLN, ni des membres de son Gouvernement ou de ses représentants.

L'Ambassadeur m'ayant demandé enfin si nous admettrons encore la présence de membres ou de représentants du Gouvernement algérien en Suisse, je lui réponds que nous nous réservons de prendre les mesures de police qui seraient commandées par les circonstances. Ces mesures pourront consister notamment en expulsions, interdictions d'entrée ou retraits de permis de séjour. Au cours de la conversation, j'ai précisé qu'il appartenait exclusivement aux autorités suisses de prendre les décisions qui convenaient à l'égard du FLN.

Après notre entretien, l'Ambassadeur me téléphone pour me signaler qu'un M.Ben Guettat, résidant à Genève, a publié au nom du FLN une déclaration au sujet d'un attentat soi-disant projeté contre l'Ambassade de France à Berne. Cette déclaration a été publiée dans la Feuille d'Avis de Neuchâtel du 17 septembre, dans La Liberté du 16 septembre et, sauf erreur, dans d'autres journaux comme le Journal de Genève.

P.

Vous voudrez bien me dire ce qu'il en est.

## ملحق رقم 17: تقريرحول الأسرى السوسريين المحتجزين عند جيش التحرير الوطني

Dodis.ch/15165

dodis.ch/15165

LÉGATION DE SUISSE
EN TUNISIE

Secret

TUNIS, le 17 avril 1959.
17, Av. de France
Case postale No. 501
Téléphone 244.656
Heures de réception : 9 à 12 heures

Réf. : M.12.- FG/FY
ad s.B.51.30.Alger - GT/jb
s.B.51.30.Alger.1. -

Au Secrétaire Général
du Département Politique fédéral,
Berne.

PO/GT

Monsieur le Ministre,

Me référant à ma lettre du 9 avril concernant nos compatriotes tombés en mains du F.L.N., j'ai l'honneur de vous faire savoir qu'au cours de l'entrevue préparée pour le 13 de ce mois par l'entremise de l'Ambassade de Libye à Tunis, j'eus l'occasion de rencontrer à la date prévue, dans un local de cette Représentation, Me BOUZIDA, se disant haut fonctionnaire du Gouvernement provisoire de la République algérienne et chargé depuis deux ans notamment de questions touchant à la recherche de prisonniers étrangers.

Me Bouzida était accompagné d'un autre Algérien, dont le nom ne fut pas prononcé d'une façon suffisamment distincte (M. Ben Musa, qui m'avait présenté à ces deux Algériens, n'a pas non plus compris le nom de ce deuxième personnage, ainsi que j'ai pu m'en assurer au cours d'une conversation que j'ai tenu à avoir encore avec lui à ce sujet avant de vous envoyer la présente lettre). Quoi qu'il en soit, ce dernier est resté silencieux durant tout l'entretien. Je crois cependant me souvenir l'avoir vu prendre part au repas offert par la Municipalité de Sousse lors du Congrès néo-destourien qui eut lieu dans cette ville au début du mois de mars, en compagnie d'autres Algériens également invités.

Me Bouzida commença par déclarer que la Suisse représentait pour les Algériens un idéal de démocratie et de liberté. Elle jouissait à ce titre de l'estime général des Algériens, qui nourrissaient à son endroit une amitié très sincère et profonde. Poursuivant ses déclarations dans le même style, mon interlocuteur n'a pu s'abstenir de faire le panégyrique de l'action du F.L.N. qui doit amener son pays à l'indépendance. Je dois dire qu'il l'a fait en termes modérés et sans trop insister. Prenant la parole à mon tour, je lui ai répété qu'en aucun cas cette entrevue n'avait un caractère officiel, ou même simplement offi-

.../.

Dodis

Dodis.ch/15165 تابع:

dodis.ch/15165



cieux, duquel on pourrait inférer d'une manière ou d'une autre que les autorités fédérales étaient désireuses d'entrer en relations avec le Gouvernement provisoire algérien ou les forces du F.L.N. Il s'agissait d'une conversation d'homme à homme au sujet de questions éminemment humanitaires. Me Bouzida acquiesça à ces vues, dont il avait été tenu parfaitement informé par l'entremise de l'Ambassade de Libye.

Passant à l'objet même de notre entretien, je lui ai fait part du désir des familles suisses Nufer, Duc, Bourgue et Grob, d'être renseignées sur le sort d'un des leurs enlevés par le F.L.N. Je me suis également permis de reprendre le cas de M. Spiro, en relevant quelles étaient peut-être les contradictions qui avaient laissé à un membre de sa famille une lueur d'espoir et pouvaient peut-être justifier certains doutes quant à la véracité de la douloureuse nouvelle de la mort de ce jeune homme. Mon interlocuteur a promis de revoir également ce cas, en me donnant si possible des détails, mais tout en laissant entendre que malheureusement l'information relative au décès de Spiro devait bel et bien être conforme à la réalité. En effet, c'est de lui-même - a encore déclaré cet Algérien - que M. Bourguiba jeune, Ambassadeur de Tunisie à Paris, avait obtenu la triste nouvelle que ce dernier transmit à M. Micheli, notre Ambassadeur en France.

Me Bouzida m'a encore assuré que des instructions seraient données pour prévenir tout enlèvement de ressortissants suisses. Il émit à ce propos le voeu que les nationaux de notre pays s'abstiennent de se mêler d'affaires touchant au litige entre la France et les Algériens, une telle attitude neutre étant la plus propre à leur éviter des ennuis.

En fin de conversation, le prénommé a promis qu'il me communiquerait la réponse au sujet des demandes de renseignements afférents à nos compatriotes.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma considération distinguée.

Le Chargé d'Affaires de Suisse a.i.

Lucien Fur Lausanne

## ملحق رقم 18: رد ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على السلطات السويسرية فيما يخص الأسرى السويسريين

Dodis.ch/15166

dodis.ch/15166

P. D.S.C.

Secret

LÉGATION DE SUISSE
EN TUNISIE

Réf.: M.12.- FG/FY
ad s.B.51.30.Alger - GT/jb
s.B.51.30.Alger.1. -

TUNIS, le 29 avril 1959.
17, Av. de France
Case postale No. 301
Téléphone 244.636
Heures de réception: 9 à 12 heures

Nicht offen im Dossier lassen.

Au Secrétaire Général
du Département Politique fédéral,
Berne.

Monsieur le Ministre,

Me référant à ma communication de ce jour, j'ai l'honneur de vous confirmer que j'ai rencontré les porte-paroles algériens, Me BOUZIDA, accompagné de la même personne qui était déjà présente lors de la dernière entrevue, le Dr Mostefaï CHAWKI.

Au cours de cet entretien, M. Chawki - qui se donne le titre de Chef de la Mission de Tunis du Gouvernement provisoire de la République algérienne, a fait savoir que les ressortissants suisses Marius DUC et René GROB étaient actuellement vivants et bien portants, et qu'ils étaient considérés comme prisonniers de l'A.L.N. Aucune précision n'a été communiquée au sujet de l'endroit où se trouvent ces compatriotes.

S'agissant de NUFER Walter et BOURGUE Henri, les informations demandées à leur propos me seront transmises dès qu'elles parviendront à la connaissance de mes interlocuteurs.

M. Chawki a confirmé la douloureuse nouvelle de la mort de Louis SPIRO. Les circonstances de ce décès ne seraient pas exactement connues. De la bouche du Commandant Amirouche, lorsque ce dernier était venu à Tunis cet hiver, Me Bouzida avait appris que ce jeune homme aurait été tué alors qu'il cherchait à fuir. Je relève en passant que le renseignement qui était parvenu à la connaissance de M. Micheli, Ambassadeur de Suisse à Paris, avait précisément pour origine les déclarations du Commandant Amirouche.

./. En confirmation des informations qui précèdent, M. Chawki a désiré me remettre une "communication" écrite (cf. copie annexe). Je ne l'ai pas refusée d'emblée, mais ai fait toute réserve quant aux conséquences que l'on chercherait éventuellement, d'une manière ou d'une autre, à en retirer pour donner à nos conversations une autre nature que celle qui avait été primitivement prévue, à savoir: un entretien rigoureusement privé et secret. MM. Chawki et Bouzida m'ont assuré qu'ils ne tenaient pas du tout à tirer une con-

Dodis

dodis.ch/15166



clusion quelconque du fait de communiquer par écrit le résultat de leur première enquête. Quoi qu'il en soit, je me suis réservé toute possibilité de leur restituer ce document.

Tout au long de notre entretien, qui s'est tenu dans une atmosphère cordiale et détendue, ces Algériens ont intercalé dans leur conversation des considérations sur les problèmes que posait leur situation à l'égard de la France. Ils avaient l'air particulièrement impressionnés par les nouvelles récentes touchant à l'établissement de camps concentrationnaires qui, disaient-ils, réunissaient des Algériens au nombre de près d'un million, vivant dans des conditions d'hygiène rappelant les camps nazis. Me Bouzida a encore fait mention du voeu de l'A.L.N. de pouvoir installer les prisonniers français dans des camps de "prisonniers", où ils pourraient vivre conformément aux conditions de la Convention internationale de la Croix-Rouge. Sans entrer dans les détails, il rappela les démarches qui auraient été entreprises par l'intermédiaire des hautes autorités de Croix-Rouge internationale, mais qui jusqu'ici n'ont pas abouti.

En fin d'entretien, je suis revenu à charge auprès de ces interlocuteurs pour leur demander la libération le plus vite possible des deux ressortissants suisses Duc et Grob, lesquels - semble-t-il - risquent d'être exposés aux mêmes dangers que les unités combattantes algériennes. J'ai attiré spécialement leur attention sur le fait qu'il apparaîtrait extrêmement décevant d'apprendre que ces deux compatriotes auraient pu être finalement victimes des événements, alors que la chance particulièrement heureuse voulait qu'ils soient actuellement encore en vie et en bonne santé.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma considération distinguée.

Le Chargé d'Affaires de Suisse a.i.

L. Zurkinden

annexe:
copie de la "communication"
algérienne

# ملحق رقم 19: اللقاء الثاني بين السفير الفرنسي دونيري وماكس بوتي بيير 1959

Dodis.ch/15043

dodis.ch/15043

LE CHEF
DU
DÉPARTEMENT POLITIQUE FÉDÉRAL

*Entretien avec M. DENNERY, Ambassadeur de France,*
*le mardi 9 juin 1959, à 11 heures 45*

---

*J'ai prié M. Dennery de venir au sujet de la demande de son Gouvernement tendant à ce que le Conseil fédéral procède à l'expulsion immédiate de M. B e n g u e t t a t , représentant du FLN à Genève. J'indique à l'Ambassadeur que, d'après les informations de la police, M. Benguettat a tenu son engagement de ne déployer aucune activité politique en Suisse. A deux reprises seulement, il a fait des déclarations aux journalistes, dont une fois au mois de septembre dernier. A ce moment-là, M. Dennery était déjà intervenu. J'ajoute que, si le Gouvernement français peut fournir des preuves sur une activité politique ouverte ou clandestine de M. Benguettat, nous sommes prêts à reconsidérer la question.*

*L'Ambassadeur de France considère que Benguettat est chargé des public relations du FLN en Suisse, Les contacts qu'il a avec les journalistes et les renseignements qu'il leur fournit constituent déjà une activité politique. L'Ambassadeur regrette la décision négative des autorités fédérales et fera rapport à son Gouvernement.*

*M. Dennery aimerait que M. Wahlen reçoive le Directeur de la Sûreté et le Directeur des renseignements généraux lorsqu'ils viendront en Suisse au début de juillet. Il s'agit de très hauts fonctionnaires, dont le premier est le principal collaborateur du Ministre de l'intérieur.*

*Nous parlons ensuite des relations des banques suisses avec le FLN. M. Dennery est certain que le trésor de guerre de celui-*

./.

*Copie à* P.

dodis.ch/15043



ci se trouve en Suisse et sait aussi que certains dirigeants du FLN ont des comptes personnels dans nos banques. M. Debré, Président du Conseil, a été très mécontent de l'information donnée dans la presse, selon laquelle une démarche serait faite à Berne par l'Ambassade de France. Une telle démarche n'a pas été envisagée jusqu'à présent.

M. J.

dodis.ch/15144

DÉPARTEMENT POLITIQUE FÉDÉRAL
o.222.Alg.- RH/gt
Prière de rappeler cette référence dans la réponse

Berne, le 19 juin 1959.

23 JUIN 1959

M. Keller

Monsieur Pierre M i c h e l i ,
Ambassadeur de Suisse en France,
P a r i s .

Monsieur l'Ambassadeur,

Vous êtes au courant, croyons-nous, de l'aide-mémoire qu'un représentant de l'Ambassade de France a remis, le 12 juin, à Monsieur le Ministre Kohli et qui ne faisait d'ailleurs que reproduire la déclaration faite par le Gouvernement français le jour précédent pour rappeler et définir sa position concernant le problème des Français originaires d'Algérie que les circonstances ont contraints à se replier en Tunisie et au Maroc.

Comme vous le savez, la Suisse, c'est-à-dire la Confédération, en collaboration tout d'abord avec le C.I.C.R., le Haut-Commissaire des Nations Unies et la Croix-rouge suisse a déjà contribué pour quelque 600.000 francs aux actions de secours en faveur des réfugiés algériens en Tunisie et au Maroc. A l'occasion de l'Année mondiale du réfugié il est prévu de faire bien davantage encore et l'on a même songé à une collecte spéciale qui devrait se faire au mois d'octobre par la voie de la presse et de la radio en faveur des enfants réfugiés en Afrique du Nord. A la veille de ces préparatifs la déclaration du Gouvernement français a naturellement jeté un certain froid. La question sera sans doute débattue dans les coulisses à Genève où se déroulent cette semaine les travaux du Comité exécutif du programme du Haut-Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés. Nous aurons certainement l'occasion d'examiner à nouveau la question sous peu.

Pour le moment, nous estimons que notre attitude est tout à fait claire en ce qui concerne les réfugiés d'Algérie. A maintes reprises nous avons déclaré qu'il ne s'agissait nullement d'un problème de nature politique mais que notre seul but était de venir au secours de ces réfugiés, où qu'ils se trouvent. S'il était donc possible, comme semble l'indiquer la dernière phrase du communiqué du Gouvernement français, d'organiser une action de secours en faveur de ces personnes d'en-

Dodis

تابع: Dodis.ch/15144

dodis.ch/



tente avec les Autorités françaises, nous n'y verrions aucun inconvénient, au contraire. En revanche si, pour des raisons dont le Gouvernement français n'est pas maître, il ne lui est pas possible de secourir des réfugiés se trouvant actuellement hors d'Algérie, nous pensons que nous devons réserver notre liberté d'action sur un plan purement humanitaire bien entendu, en tous les cas en ce qui concerne les femmes et les enfants.

Il nous intéresserait vivement de connaître votre opinion au sujet de cette question assez délicate étant donné le désir qui s'était manifesté un peu partout en Suisse, surtout en Suisse allemande, de faire un effort complémentaire en faveur de ces réfugiés. A ce propos nous croyons encore utile de vous signaler une suggestion faite par M. le Consul général Voirier qui préconisait une collaboration de la Croix-rouge suisse avec la Croix-rouge française en faveur des Algériens déplacés que le Gouvernement français se préoccupe de regrouper en Algérie. Nous en avons parlé confidentiellement à la Croix-rouge suisse, qui serait prête à collaborer à condition que le Gouvernement suisse lui procure les fonds nécessaires. De notre côté nous envisagerions volontiers cette possibilité au cas où les autorités françaises désireraient véritablement cette collaboration, qui serait faite de Croix-rouge à Croix-rouge. Peut-être pourriez-vous sonder discrètement les milieux de la Croix-rouge française à ce sujet ou même les autorités officielles si vous pensez que vous puissiez le faire. Nous ne prendrons en tous les cas aucune initiative avant de connaître les réactions.

Veuillez agréer, Monsieur l'Ambassadeur, l'assurance de notre considération distinguée.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL
Organisations Internationales

J. de Rham

## ملحق رقم 21: ردود الفعل الفرنسيةعلى خطاب ماكس بتي بيير 1959

Dodis.ch/15125

dodis.ch/15125

67

Voir annexe [10 juillet 1959]

Berne, le 10 juillet 1959.

ad No B.32.32.0.- KR

Monsieur l'Ambassadeur,

Lors de l'entretien téléphonique que nous avons eu il y a quelques jours, je vous ai annoncé une lettre au sujet de l'incident provoqué par les déclarations que j'ai faites au Conseil national sur l'enrôlement de Suisses à la Légion étrangère. Cette lettre était préparée. Je ne vous l'ai cependant pas envoyée, cet incident pouvant être considéré comme liquidé.

Je tiens cependant à préciser encore qu'au cours de la visite que m'a faite M. Dennery, il ne m'a pas dit avoir été chargé par son Gouvernement de protester. Il m'a simplement déclaré que le Gouvernement français avait été "très ému" du passage de mon exposé au Conseil national dans lequel je faisais allusion aux atrocités qui ont été commises en Algérie. Je n'aurais donné aucune information à la presse sur la démarche de l'Ambassadeur si je n'y avais été contraint par le communiqué donné par les autorités françaises à la presse et à la radio.

J'ai reçu différentes lettres de Français qui m'ont écrit en général pour protester contre mes déclarations sur la Légion. Ils n'étaient d'ailleurs renseignés que par le résumé incomplet et souvent déformé publié dans les journaux français.

./.

Ci-joint je vous remets la photocopie d'une de ces lettres qui m'a été écrite par un M. F. Mariani. Il me semble qu'il serait opportun de lui répondre. Je vous fais parvenir sous ce pli un projet de lettre que vous pourrez modifier à votre gré et qui devrait, me semble-t-il, être signée, non par vous-même, mais par un de vos collaborateurs.

./. 68

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

Annexes.

Max Petitpierre

Monsieur Pierre MICHELI,
Ambassadeur de Suisse en France,
Paris.

Dodis

## ملحق رقم 22: ردود الفعل الفرنسية على خطاب ماكس بوتي بيير 1959

Dodis.ch/15043

dodis.ch/15126

208 I.14.

AMBASSADE DE SUISSE
AU CANADA

L. 3. - H. 9. - St/bk

OTTAWA 2, Ontario
5, Avenue Marlborough

le 11 juillet 1959.

Monsieur le Conseiller fédéral Max PETITPIERRE,
Chef du Département politique,
B e r n e .

Personnelle et très confidentielle.

Monsieur le Conseiller fédéral, PAR AVION

J'ai l'honneur de vous informer qu'un de mes collaborateurs a eu l'occasion de s'entretenir récemment avec deux diplomates de l'Ambassade de France qui ont commenté, de leur propre initiative, la réponse que vous avez faite au Conseil national à l'interpellation Schütz concernant la Légion étrangère.

Ces deux diplomates étaient bien renseignés sur cette affaire et, en particulier, avaient eu connaissance très rapidement du texte exact de votre réponse et des réactions du Gouvernement français. Il ne faut pas oublier, en effet, que l'Ambassade de France à Ottawa est reliée par téléscripteur au Quai d'Orsay et tous les rapports reçus par la centrale lui sont communiqués presque immédiatement.

Les considérations faites par l'un des diplomates, tout en étant très courtoises dans la forme, faisaient toutefois ressortir un certain désappointement. Il était un peu surpris par les termes utilisés pour renseigner M. Schütz et il n'a pas manqué de rappeler à ce propos les reproches que l'on fait en France aux banques suisses, en particulier à l'Union de Banques Suisses, de procéder à des transactions financières en faveur des rebelles algériens. Il regrettait qu'en définitive, par l'intermédiaire d'une réponse sur la Légion, le Gouvernement suisse ait critiqué la guerre d'Algérie.

./.

Dodis

تابع: Dodis.ch/15043



Les propos de l'autre diplomate ont été, en revanche, beaucoup plus nuancés. Tout en exprimant sa déception quant aux termes employés relativement à la guerre d'Algérie, il a constaté néanmoins que ces mêmes termes se retrouvent presque journellement dans de nombreux journaux français importants. Il estime pour sa part que l'on a fait trop de bruit autour de cette question. Il a ajouté que l'Ambassade de France reçoit en moyenne deux demandes téléphoniques par jour de personnes désireuses de s'engager dans la Légion. Etant donné que l'Ambassade ne sert pas de centre de recrutement, on conseille aux intéressés, sans les y encourager toutefois, de se rendre en France où ils pourront s'enrôler sans difficulté.

Quant à moi, je vois assez souvent l'Ambassadeur de France, actuellement doyen du Corps diplomatique, qui toutefois ne m'a fait jusqu'ici aucune allusion à la Légion étrangère ou à l'aide que les banques suisses sont accusées de fournir aux rebelles algériens.

J'ai pensé vous intéresser en vous relatant les opinions qui ont été exprimées à mon collaborateur, parce qu'elles semblent avoir leur origine dans les commentaires diffusés par le Quai d'Orsay aux représentations diplomatiques françaises. Elles indiquent aussi que ce sont surtout les propos consacrés à l'Algérie qui ont retenu l'attention des autorités françaises et elles prouvent, enfin, la forte impression que votre discours au Conseil national a faite auprès du Gouvernement de Paris.

Veuillez agréer, Monsieur le Conseiller fédéral, l'assurance de ma haute considération.

L'Ambassadeur de Suisse :

**ملحق رقم 23: وثيقة باللغة الألمانية توضح نشاط مكتب (ج.ت.و) بلوزان وموقف السلطات السويسرية منه**

Dodis.ch/15173

dodis.ch/15173

**1716**

Freitag, 2. Oktober 1959.

Ausweisung Abdelouahab M'Hamed
und Boukli-Hassen Ben-Younès, Algerier.

Justiz- und Polizeidepartement. Antrag vom 2. Oktober 1959 (Beilage).

Antragsgemäss und gestützt auf Art. 70 der Bundesverfassung hat der Bundesrat

b e s c h l o s s e n :

1. Abdelouahab M'Hamed, geb. 5.6.1920, Tunesier und Boukli-Hassen Ben-Younès, Algerier, geb. 1923, werden aus der Schweiz ausgewiesen.

2. Die Bundesanwaltschaft wird mit dem Vollzug beauftragt.

Protokollauszug an das Justiz- und Polizeidepartement, an die Bundesanwaltschaft 6, an die Fremdenpolizei und an das Politische Departement.

Für getreuen Auszug,
der Protokollführer:

Dodis

dodis.ch/15173

Nicht in die Presse.

an den
SCHWEIZERISCHEN BUNDESRAT.

Bern, den 1. Oktober 1959.

Betr. Ausweisung ABDELOUAHAB M'Hamed, geb.5.6.1920, Tunesier,
und BOUKLI-HASSEN Ben-Youcef, geb. 1923, Algerier.

I.

1. Aus dem beiliegenden Bericht der Bundespolizei vom 25. September 1959, auf welchen - insbesondere in tatsächlicher Hinsicht - ausdrücklich verwiesen wird, ergibt sich:

a) In Lausanne wurde ein "Bureau suisse du Front de libération nationale" errichtet, welches von Abdelouahab und Boukli-Hassen geleitet worden ist. Dieses Bureau war die schweizerische Zentralstelle der FLN (Front de libération nationale). Organisatorisch unterstand es dem Aussenminister der "provisorischen Regierung der Algerischen Republik", die ihren Sitz zur Zeit in Tunis hat. Dieses Bureau, d.h. die genannten Leiter desselben, befassten sich mit allen Angelegenheiten, welche den Interessen der provisorischen Regierung und damit der Kampfführung der FLN zur Lösung Algeriens von Frankreich dienen konnten.

b) Im Innern unseres Landes übte das genannte Bureau eine ausserordentlich strenge Kontrolle über die anwesenden Algerier aus. Diese Ausländer waren tatsächlich in ihren persönlichen Freiheiten eingeschränkt und sie wurden z.T. recht ansehnlich "besteuert". Des weitern wurde die Propaganda für die FLN in der Schweiz organisiert, die Durchschleusung von FLN-Kämpfern durch unser Land besorgt u.a.m.

2. Die vorliegenden Feststellungen sind nicht abschliessend. Die Sichtung und Prüfung des umfangreichen beschlagnahmten Materials

تابع: Dodis.ch/15173

dodis.ch/151



wird noch einige Zeit beanspruchen. Je nach den Ergebnissen werden weitere polizeiliche Schritte folgen; dies insbesondere in Bezug auf wichtigere, bis jetzt nicht identifizierte Funktionäre der FLN in der Schweiz.

Des weitern ist auch noch die finanzielle Seite nach Möglichkeit abzuklären und vor allem auch die Rolle, welche die diplomatischen Vertretungen der Vereinigten Arabischen Republik, Tunesiens und Marokkos in Verbindung mit der FLN in der Schweiz spielten.

Wir werden Ihnen über den weiteren Verlauf der Ermittlungen sowie die gemachten Feststellungen berichten und behalten uns vor, Ihnen u.U. die sich aufdrängenden weiteren Anträge zu stellen.

II.

1. Die Aufgaben, die das FLN-Bureau in Lausanne besorgte, waren doppelter Natur: Einmal solche, die ordentlicherweise einer diplomatischen Vertretung zukommen und sodann solche, die polizeilichen Charakter tragen.

Die provisorische Regierung der Algerischen Republik, in deren Interesse das Bureau in Lausanne tätig war, ist von der Schweiz nicht anerkannt. Diese Regierung erstrebt mit gewaltsamen Mitteln die Lösung Algeriens von Frankreich und richtet sich somit gegen einen ausländischen Staat, mit welchem die Schweiz normale diplomatische Beziehungen unterhält. Dementsprechend ist auch die weitgehende politische Tätigkeit des FLN-Bureaus in Lausanne zu werten.

Unser Land hat immer die politisch-fremdenpolizeiliche Maxime befolgt, dass Ausländern im Interesse der äussern Sicherheit der Eidgenossenschaft jede aktive politische Tätigkeit zu verbieten ist, welche sich gegen einen ausländischen Staat richtet. Dieser Grundsatz muss umsomehr beachtet werden, als im vorliegenden Fall Ausländer ihre Tätigkeit im Dienste einer nicht anerkannten Revolutionsregierung entfalteten. Diese Tätigkeit ist geeignet, die äussere Sicherheit der Eidgenossenschaft und ihre völkerrechtlichen Beziehungen zu gefährden.

تابع: Dodis.ch/15173

dodis.ch/15173



2. Ebensowenig können die polizeilichen Funktionen geduldet werden, die das FLN-Bureau in Lausanne auf die Algerier in der Schweiz ausübte. Schon die Tatsache, dass ein Algerier eine "Urlaubsbewilligung" haben musste, wenn er sich auch nur für kurze Zeit von seinem Wohnort wegbegeben wollte, widerspricht dem in der Schweiz geltenden Grundsatz der persönlichen Freiheit. Hiezu kommen die "Besteuerungen", die Verpflichtung zur periodischen Berichterstattung über die politischen Verhältnisse in der Schweiz und die Einstellung ihrer Einwohner zur Algerienfrage, über die persönliche Einstellung einzelner Algerier u.a.m. Diese Erscheinungen gleichen jenen, wie sie in der Vorkriegszeit bei der nationalsozialistischen Organisation in der Schweiz zutage traten. Schon damals war der Bundesrat der Auffassung, dass ausländischen Vereinigungen im Interesse der innern Sicherheit nicht gestattet werden dürfe, Aussenstehende mit Nachteilen zu bedrohen oder auf sie einen Zwang auszuüben. Dieser Grundsatz wurde dann in Ziffer 4 der vom Bundesrat genehmigten Richtlinien des Eidg. Justiz- und Polizeidepartementes betreffend politische Vereinigungen von Ausländern in der Schweiz vom 26. September 1935 aufgenommen. Praktiken, wie sie das FLN-Bureau in Lausanne anwandte, verstossen gegen die in der Schweiz geltenden Freiheitsrechte. Die Ruhe und Ordnung könnten gestört werden, wenn das Vorgehen des FLN-Bureaus Schule machen sollte, insbesondere wenn die Gegner (u.U. die Franzosen) organisierte Gegenmassnahmen ergreifen würden. Hier gilt es, in Wahrung des schweizerischen Hausrechtes, den Anfängen zu wehren und ausländische Uebergriffe im Interesse der innern Sicherheit der Eidgenossenschaft zu unterbinden.

3. Zusammenfassend ergibt sich, dass die Tätigkeit der beiden Leiter des FLN-Bureaus in Lausanne geeignet ist, die äussere und innere Sicherheit der Eidgenossenschaft zu gefährden. Ihre Ausweisung auf Grund von Art. 70 der Bundesverfassung ist deshalb gegeben.

تابع: Dodis.ch/15173

dodis.ch/15173



III.

1. Zur strafrechtlichen Seite der Angelegenheit folgende Bemerkungen:

Im Vordergrund steht vor allem ein verbotener politischer Nachrichtendienst gemäss Art. 272 des Strafgesetzbuches. Nach dem bisher festgestellten Tatbestand müsste jedoch nur mit einer leichteren Strafe gerechnet werden, die kaum im Verhältnis zur politischen Bedeutung der Sache liegen würde. Ein Strafprozess hätte den Nachteil der verhältnismässig langen Zeitdauer und würde eine Publizität mitsichbringen, die das Justiz- und Polizeidepartement im Einvernehmen mit dem Politischen Departement aus aussenpolitischen Gründen möglichst vermeiden möchte. Wir halten im übrigen dafür, dass möglichst sofortige administrative Massnahmen im vorliegenden Fall präventiv wirksamer sind, als ein zeitraubendes Strafverfahren mit einem u.U. unbefriedigenden Ergebnis.

2. Die Herausgabe eines Pressecommuniqués ist u.E. verfrüht. Ein solches könnte die weiteren polizeilichen Ermittlungen gefährden. Unseres Dafürhaltens sollten zuerst die Endergebnisse des polizeilichen Verfahrens abgewartet werden, auf deren Grundlage dann die Presse zu orientieren wäre.

IV.

Gemäss den vorstehenden Ausführungen stellen wir Ihnen den

A n t r a g ,

der Bundesrat möge gestützt auf Art. 70 der Bundesverfassung

beschliessen:

1. ABDELOUAHAB M'Hamed, geb. 5.6.1920, Tunesier, und
   BOUKLI-HASSEN Ben-Younès, geb. 1923, Algerier,
   werden aus der Schweiz ausgewiesen.

2. Die Bundesanwaltschaft wird mit dem Vollzug beauftragt.

EIDGENOESSISCHES JUSTIZ-
UND POLIZEIDEPARTEMENT:

Beilage:
Bericht der Bundespolizei
vom 25. Sept.1959 als Bestandteil zum Antrag.

## ملحق رقم 24: المساعدات الصليب الأحمر السويسري للأطفال الجزائريين

Dodis.ch/15142

dodis.ch/15142

226

Confidentiel Mardi 9 février 1960.

Secours aux enfants algériens
en Algérie.

Département politique. Proposition du 26 janvier 1960 (annexe).
Département des finances et des douanes. Rapport joint du 1er février 1960 (annexe).
Département politique. Rapport joint du 5 février 1960 (annexe).

Vu la proposition et les rapports joints, le Conseil fédéral

d é c i d e :

1. Une somme de 40'000 francs est accordée à la Croix-Rouge suisse pour lui permettre d'entreprendre une action de secours en faveur des enfants algériens, par l'entremise de la Croix-Rouge française;
2. Cette somme sera prélevée sur le montant de 11,5 millions de francs affecté à la poursuite des oeuvres d'entraide internationale par l'arrêté fédéral du 20 mars 1958.

Extrait du procès-verbal au département politique (en 10 exemplaires), pour exécution, et au département des finances et des douanes, pour information.

Pour extrait conforme:
Le secrétaire,

Ch. Oser

Dodis

تابع: Dodis.ch/15142

dodis.ch/151

Berne, le 26 janvier 1960.

o.222.Alg. - AE/Gg

Distribuée
Confidentielle

Au Conseil fédéral

Secours aux enfants
algériens en Algérie

Le 14 novembre 1959, l'hebdomadaire français "Réforme" s'est fait l'écho d'un rapport que le pasteur Jacques Beaumont, président de la CIMADE (Comité inter-mouvements auprès des évacués) a consacré à la situation misérable dans laquelle vivent plus de 1,2 million d'Algériens entassés dans 1300 "centres de regroupement" en Algérie. La souffrance est particulièrement grande chez les enfants; leur sous-alimentation est chronique et la mortalité due à la faim est élevée. La plupart d'entre eux sont en outre rachitiques, paludéens ou tuberculeux.

En France, une vaste action de secours a été entreprise en leur faveur par la Croix-Rouge française, la CIMADE et l'entraide catholique, avec l'appui du Cardinal Feltin et du pasteur Boegner. Cependant, les fonds sont insuffisants et les rigueurs de l'hiver nécessitent une intervention rapide.

Nous nous sommes demandés si, du point de vue strictement humanitaire, la Suisse ne devrait pas tenter d'apporter quelque soulagement, dans une mesure limitée, au sort de ces malheureux. Les sondages préliminaires que nous avons effectués auprès du Ministère français des affaires étrangères et du président de la Croix-Rouge française, M. François-Poncet, ont montré qu'une aide suisse serait acceptée du côté français à la condition qu'elle soit discrète et apportée par l'entremise de la Croix-Rouge française.

تابع: Dodis.ch/15142

dodis.ch/15142



La Croix-Rouge suisse, d'entente avec la société nationale française, a dès lors établi le programme suivant qui prévoit une aide alimentaire et médicale non seulement efficace, mais pouvant parvenir sur place très rapidement:

| | | |
|---|---|---|
| 15 tonnes de lait en poudre mi-écrémé permettant de donner un demi-litre de lait à 5.000 enfants pendant 45 jours | | fr. 37.500.- |
| 1.000 boîtes à 100 tablettes de Nestrovit Roche permettant de donner une tablette à 2.000 enfants pendant 50 jours | | " 11.000.- |
| collyres pour enfants | | " 1.000.- |
| frais de transport et d'assurance jusqu'à Alger | | " 500.- |
| | Total | fr. 50.000.- |

La Croix-Rouge suisse pourrait s'associer à cet effort avec une somme de fr. 10.000.- provenant de son fonds de secours aux enfants. La contribution de la Confédération devrait alors s'élever à fr. 40.000.-, montant qui pourrait être prélevé sur le crédit affecté à la poursuite des oeuvres d'entraide internationale.

Nous avons dès lors l'honneur de

p r o p o s e r :

1. une somme de fr. 40.000.- est accordée à la Croix-Rouge suisse pour lui permettre d'entreprendre une action de secours en faveur des enfants algériens, par l'entremise de la Croix-Rouge française;
2. cette somme sera prélevée sur le montant de 11,5 millions de francs affecté à la poursuite des oeuvres d'entraide internationale par l'arrêté fédéral du 20 mars 1958.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Extrait du procès-verbal au Département politique (en 10 ex.), pour exécution, et au Département des finances et des douanes, pour information.

## ملحق رقم 25: إعلان إنضمام الجزائر إلى إتفاقيات جنيف

Dodis.ch/15163

dodis.ch/15163

**1140**

**Vendredi** 1er juillet 1960.

Conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre.
Déclaration d'adhésion du GPRA.

Département politique. Proposition du 22 juin 1960 (annexe).

Après délibérations, le Conseil fédéral

d é c i d e :

1) d'accuser réception au gouvernement lybien de l'instrument d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", relatif aux conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre, du 12 août 1949, qui a été remis au département par le chargé d'affaires intérimaire de Libye à Paris;

2) de notifier la réception dudit instrument aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève;

3) d'adresser au gouvernement lybien, simultanément avec la communication mentionnée sous chiffre 1, une lettre exprimant le point de vue particulier du gouvernement de la Suisse, simple Etat participant aux conventions de Genève, selon lequel la déclaration d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", non reconnu par la Suisse, est dépourvue de toute portée juridique en ce qui le concerne;

4) d'adresser une communication dans le même sens aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève, peu après la communication mentionnée sous chiffre 2.

Extrait du procès-verbal au département politique (en 10 exemplaires), pour exécution, au département de l'intérieur, au département de justice et police et au département militaire, pour leur information.

Pour extrait conforme:
Le secrétaire,

Dodis

تابع: Dodis.ch/15163

dodis.ch/15163

Berne, le 22 juin 1960.

o.411.61.Alg.-DF/sh

Distribuée

Au Conseil fédéral

Conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre.- Déclaration d'adhésion du GPRA.

Le 20 de ce mois s'est présenté au Département politique M. Mansour Khikhia, chargé d'affaires intérimaire de Libye à Paris, qui, muni de pleins pouvoirs en règle, a présenté une lettre émanant du premier ministre et ministre des affaires étrangères de ce pays, accompagnant un instrument d'adhésion de la "République Algérienne" aux conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre, du 12 août 1949.

Le Département n'a pas été pris au dépourvu par cette démarche subite, car, tenant compte de certaines informations de presse, il avait pris soin d'étudier la question de la suite à donner à une éventuelle déclaration d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne"aux conventions de Genève. Cette étude avait amené le Département aux constatations suivantes:

Les conventions de Genève ne connaissent aucun mécanisme institutionnel destiné à déterminer si une entité désireuse d'adhérer à ces accords présente les caractères d'un Etat. Dans ces conditions, la Suisse, Etat gérant desdites conventions, n'a pas la compétence de trancher le point de savoir si telle entité - en l'espèce, la "République Algérienne" - est un Etat. Elle n'est pas habilitée à déclarer nulle, parce qu'injustifiée, la reconnaissance du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne" à laquelle ont procédé dix-huit Etats, dont seize participent aux conventions. Elle n'est pas davantage en droit de refuser de notifier à l'ensemble des Etats participants l'adhésion de la "République Algérienne". D'autre part, en l'absence d'un mécanisme institutionnel particulier, la procédure décentralisée du droit international général en matière de reconnaissance demeure valable dans le cadre des conventions. Chaque Etat participant peut donc arrêter, en toute indépendance, la portée qu'il est disposé à accorder à une adhésion nouvelle.

تابع: Dodis.ch/15163

dodis.ch/1516



On peut relever, à ce propos, que ces considérations ne présentent pas de divergences essentielles avec celles qui figurent dans un "mémoire juridique sur l'adhésion de l'Etat Algérien", également remis au Département par le chargé d'affaires de Libye à Paris.

Pour conclure, le Département politique est d'avis qu'en tant que gérant des conventions de Genève, le Gouvernement suisse ne peut refuser la déclaration d'adhésion constituée par l'instrument que présente le Gouvernement libyen au nom du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", si contraire que cela soit à la conception propre des autorités fédérales, relative à la situation politique en Algérie.

Cependant, en tant que Gouvernement d'un Etat participant, au même titre que d'autres, aux conventions de Genève, le Gouvernement suisse est libre de formuler toutes réserves à l'égard d'une telle adhésion. En l'espèce, ces réserves seraient d'autant plus justifiées qu'indépendamment de sa non-reconnaissance par ce Gouvernement, le "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", dont le siège est d'ailleurs hors d'Algérie, n'exerce pas, en fait, une autorité incontestée sur un territoire nettement délimité.

De telles réserves devraient être communiquées au Gouvernement libyen et, plus tard, aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève.

Vu ce qui précède, le Département politique a l'honneur de

p r o p o s e r :

de charger le Département politique:

1) d'accuser réception au Gouvernement libyen de l'instrument d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", relatif aux conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre, du 12 août 1949, qui a été remis au Département par le chargé d'affaires intérimaire de Libye à Paris;

2) de notifier la réception dudit instrument aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève;

3) d'adresser au Gouvernement libyen, simultanément avec la communication mentionnée sous chiffre 1, une lettre exprimant le point de vue particulier du Gouvernement de la Suisse, simple Etat participant aux conventions de Genève, selon lequel la déclaration d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", non reconnu par la Suisse, est dépourvue de toute portée juridique en ce qui le concerne;

تابع: Dodis.ch/15163

dodis.ch/15163



4) d'adresser une communication dans le même sens aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève, simultanément avec la communication mentionnée sous chiffre 2.

5) de publier un communiqué de presse selon projet ci-joint.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Annexe:
1 projet de communiqué
(à ne pas publier pour le moment)

Extrait du procès-verbal au Département politique (en 10 exemplaires), pour exécution, au Département de l'intérieur, au Département de justice et police et au Département militaire, pour leur information.

**ملحق رقم 26: وثيقة حول حق سويسرا في تطبيق قانون الحيادعلى الجزائريين وعدم تسليمهم الى السلطات الفرنسية**

Dodis.ch/15172

dodis.ch/15172

p.B.41.21.Alger.0.-DZ/SIA/gd Berne, le 1er septembre 1960

Note pour le Chef du Département

La Suisse est-elle obligée d'interner les déserteurs musulmans en provenance de la France ?

1. Le droit de neutralité et tout particulièrement la Vème Convention de La Haye concernant les droits et devoirs des Puissances et des personnes neutres en cas de guerre sur terre[1] ne prévoient pour l'Etat neutre aucune obligation d'interner les déserteurs pénétrant sur son territoire. En effet, l'article 11 de cette Convention qui prescrit l'internement des "troupes" ne vise que les unités militaires faisant partie des armées belligérantes ; les déserteurs, par contre, sont des individus qui ont l'intention de se soustraire à leurs obligations militaires. Or, il est intéressant de constater que l'article 6 de la Vème Convention exclut toute responsabilité internationale de l'Etat neutre pour des individus passant isolément la frontière pour se mettre au service de l'un des belligérants.

2. Il ressort de ce qui précède qu'en cas de guerre au sens du droit international public - conflit armé entre deux Etats ou deux groupes d'Etats - l'Etat neutre n'est pas obligé de procéder à l'internement des déserteurs. Cette règle est par conséquent à plus forte raison valable en temps de paix. Or, le conflit algérien ne se déroule pas entre deux Etats, les rebelles algériens ne faisant pas partie d'un Etat algérien. La France même, en considérant la question algérienne comme une affaire interne, lui enlève tout caractère de conflit

1) RS 11, 440.

Dodis

تابع: Dodis.ch/15172

dodis.ch/15172



international. Des déclaration officielles françaises dans ce sens sont nombreuses[2].

Comme il ne s'agit pas en l'occurrence d'une guerre au sens strict du terme, la Suisse ne saurait certainement pas accepter des obligations qui ne lui incomberaient point, même en cas de conflit international.

3. En tant qu'Etat perpétuellement neutre, la Suisse non seulement applique en cas de conflit international les règles du droit de la neutralité, mais elle poursuit également en temps de paix une politique de neutralité. Par cette politique la Suisse s'efforce de prendre les mesures nécessaires pour être à même de maintenir la neutralité en cas de conflit armé. Cette politique de neutralité nous impose-t-elle l'internement des déserteurs musulmans en provenance de la France ? Pendant la deuxième guerre mondiale la Suisse a, dans certains cas, assimilé les déserteurs - surtout allemands - aux internés militaires. Toutefois, il ne faut pas oublier qu'il s'agissait d'une situation de fait différente, la Suisse étant entourée par une seule des parties à un conflit international.

4. Si la Suisse voulait interner systématiquement les déserteurs musulmans, elle créerait un précédent dangereux en élargissant par sa propre initiative ses obligations internationales en tant qu'Etat neutre, et cela dans un conflit limité qui peut être assimilé à une guerre civile. En vue d'autres conflits de ce genre - comme celui du Congo, de Cuba et du Mali - la Suisse n'a aucun intérêt à instaurer une nouvelle pratique rigide dépassant ses obligations internationales. Il est évident

---

[2] Exemples : M. Couve de Murville, dans son discours du 30 septembre 1959 devant l'Assemblée générale des Nations Unies, conteste à celle-ci le droit de prendre des décisions au sujet de l'Algérie : "Il ne lui [à l'Organisation] appartient pas de prendre pour le compte d'un de ses membres des décisions dont celui-ci a seul la responsabilité"; M. Armand Bérard, représentant permanent de la France aux Nations Unies, déclare en septembre 1959 que l'examen de la question algérienne de la part de l'Assemblée générale des Nations Unies est une "renewed interference in the internal affairs of France".

**الملحق رقم 27: تقرير الشرطة الفدرالية السويسرية حول الحرب في الجزائر وإنعكاساتها على سويسرا**

Dodis.ch/15174

dodis.ch/1517

SCHWEIZERISCHE
BUNDESANWALTSCHAFT
**Polizeidienst**
MINISTÈRE PUBLIC FÉDÉRAL
**Service de Police**
MINISTERO PUBBLICO FEDERALE
**Servizio di Polizia**

No. Hu/j.6

BERN, den
BERNE, le 27 octobre 1960.
BERNA, li

# Bericht · Rapport · Rapporto

von / de / dell' Humbert, insp.

an den Chef des eidg. Polizeidienstes in **Bern**
à M. le chef du Service de la police fédérale à **Berne**
al Capo del Servizio della polizia federale in **Berna**

In Sachen: / Affaire: / Vertenza: Guerre d'Algérie

betreffend: / concernant: / concerne: ses répercussions en Suisse.

Depuis 6 ans que dure le conflit entre la France et les révolutionnaires algériens, nos services eurent à s'occuper durant ces années de nombreux cas ayant pour origine la guerre d'Algérie.

En 1954 et 1955, nous n'avions, pour ainsi dire, aucun Algérien domicilié en Suisse, mais nous décelions toutefois le passage de quelques Nord-africains, nationalistes arabes, tels que Salah BENYOUSSEF, Tunisien, Ahmed BALAFREDJ, Marocain, BENBELLA, Algérien, lesquels étaient en rapport avec la Légation d'Egypte à Berne ou se rencontraient à Genève dans certains milieux internationaux.

C'est surtout à partir de 1956 que les Algériens commencèrent à venir en Suisse. Nous décelions à cette époque plusieurs agents de renseignements venus de France ou d'Afrique du nord, ou des trafiquants d'armes, séjournant dans notre pays, d'où ils se rendaient en Allemagne, en Belgique, en Scandinavie pour y faire des achats pour le compte de l'Armée de libération nationale algérienne. Certains se lièrent avec des ressortissants suisses, qui les aidèrent à se procurer des armes ou des explosifs (cas LEOPOLD/GUINAND, AREGGER, etc.).

Bien que de nombreuses interdictions d'entrée aient été prises à l'égard de ces agents nationalistes, les Algériens dont l'activité politique était suspectée par les autorités françaises commencèrent peu à peu à venir se réfugier en Suisse.

Au printemps 1956, Ferhat ABBAS et son adjoint le Dr FRANCIS Ahmed, de même que diverses personnalités politiques algériennes, rejoignent au Caire les dirigeants F.L.N., en passant par Genève. ABBAS et FRANCIS reviennent en Suisse et séjournent à Berne. Ils ont des contacts suivis avec la Légation d'Egypte. Ils entreprennent des voyages à l'étranger et reçoivent des émissaires venant de France à leur Q.G. qui se trouve à la Pension Bois-Fleuri à Berne.

Dodis

64 800

Dodis.ch/15174 تابع:

dodis.ch/



Tandis que plusieurs personnalités ou émissaires du F.L.N. se rencontrent en Suisse, l'Etat-Major quitte Berne et une sorte de permanence s'établit à Montreux à l'Hôtel des Palmiers, dès avril 1957, qui a été repris par l'ancien propriétaire de la Pension du Bois-Fleuri. Quelque temps plus tard, Ferhat ABBAS, qui a fait venir de Paris sa femme et son fils, se fixe à Montreux, tout en continuant d'entreprendre de nombreux voyages à l'étranger pour le Comité de coordination extérieur du F.L.N., dont il est le président.

C'est pendant cette période que de nombreux Algériens arrivent en Suisse. Ils sont généralement munis de passeports français ou de simples cartes d'identité. Certains désirent se rendre en Algérie, d'autres préfèrent rester en Suisse. Le Q.G. de Montreux et un certain BOULHAROUF Tayeb, séjournant avec un passeport tunisien à Ouchy, s'intéressent, en liaison avec le Dr BENTAMI Djilali, qui s'intitule délégué officieux du Croissant-Rouge Algérien à Genève, à tous leurs compatriotes domiciliés en Suisse.

A fin 1957 et dès le début de 1958, date de la dissolution de l'Union générale des étudiants musulmans d'Algérie (U.G.E.M.A.), par un décret du Gouvernement français, de nombreux étudiants algériens quittent la France et se fixent à Lausanne tout d'abord, puis à Genève pour suivre les cours des universités. Le comité exécutif de l'UGEMA s'est fixé à Lausanne et entreprend des démarches pour obtenir des bourses qui leur sont données pour la Suisse par le WUS, qui a reçu un don important de la fondation Ford et par les gouvernements marocain et tunisien, tandis que d'autres sont obtenues par l'intermédiaire de la Fédération internationale des étudiants et le "Cosec" ou leur sont octroyées par la plupart des gouvernements des pays de l'Est, mais aussi par les USA.

Le Comité exécutif de l'UGEMA qui, officiellement, a son siège à Tunis depuis l'été 1960, a réussi de grouper dans cette union générale tous les étudiants ayant quitté la France et ne reconnaît comme membres que ceux qui se déclarent favorables à la cause du F.L.N.

A partir de 1958, et durant les premiers mois de 1959, nos services, en collaboration avec les polices de nos cantons, purent établir que des cotisations étaient perçues auprès des Algériens résidant régulièrement en Suisse. Un montant variant entre 20 et 30 francs devait être versé chaque mois et celui qui ne se soumettait pas à cette obligation ou avait du retard dans ses cotisations était menacé. Un bureau de Suisse du F.L.N., dont le siège se trouvait à Lausanne, était chargé de faire les encaissements, de distribuer des secours, de réceptionner les Algériens venant de France, de prendre des informations sur leurs antécédents, de leur faire obtenir des cartes de légitimation, passeports

Dodis.ch/15174 تابع:

dodis.ch/15174



de complaisance ou de les faire acheminer sur l'Afrique du Nord.

Les interventions que nous avons faites, perquisitions, mesures d'expulsion et mises en garde ont eu pour effet que les dirigeants du G.P.R.A. donnèrent comme instructions à leurs partisans de cesser toutes cotisations.

Il n'en demeure pas moins que des représentants du G.P.R.A. tels que le Dr BENTAMI à Genève et plusieurs émissaires du F.L.N. séjournant clandestinement en Suisse, continuent de s'occuper des réfugiés venant de France, des étudiants, de se procurer des adresses de ressortissants suisses favorables à la cause du F.L.N. et, par l'intermédiaire de la Croix-Rouge, du journal "El Moudjahid", de leurs amis journalistes ou radioreporters, de faire une intense propagande anti-française et favorable aux révolutionnaires d'Algérie.

Grâce à nos nombreuses interventions et aux mises en garde faites aux Algériens qui viennent séjourner en Suisse pour étudier ou travailler dans diverses entreprises en qualité d'ouvriers d'usine, manoeuvres, employés dans l'hôtellerie, etc., nous estimons qu'actuellement ils subissent moins de pression de la part de leurs responsables et sont, dans l'ensemble, plus tranquilles.

Toutefois, nous devons remarquer qu'à la suite de la propagande habile menée par les dirigeants de la rébellion qui ont réussi à toucher les milieux les plus divers, une partie de l'opinion publique suisse a pris fait et cause pour le F.L.N. Preuve en est la récente réunion tenue à Berne, à l'occasion de laquelle fut créé le comité "Suisse-Algérie" qui ne sera qu'une organisation de soutien du F.L.N.

Plusieurs ressortissants suisses apportent aussi une aide efficace aux réseaux de soutien du F.L.N., tels que ceux de "Jeune Résistance", "Mouvement anticolonialiste français", "MAF", dont le professeur Francis JEANSON, qui séjourna plusieurs mois clandestinement en Suisse, en est un des dirigeants les plus influents.

Ces diverses organisations, qui ont dans leurs attributions de favoriser la désertion et l'insoumission des jeunes soldats français, possèdent de nombreux amis dans les milieux d'intellectuels de gauche, religieux et pacifistes de notre pays. Le "MAF" a mis à disposition de citoyens suisses des automobiles, dont nous connaissons l'existence et qui circulent sous des noms et avec des numéros d'immatriculation suisses, servant au transport de déserteurs français ou algériens, de documents, de propagande ou de fonds, passant la frontière franco-suisse clandestinement.

L'enquête faite récemment à Genève dans l'affaire

تابع: Dodis.ch/15174

dodis.ch/151



"JEANSON" nous a prouvé que ces organisations ont une activité clandestine en Suisse et disposent de fonds importants. Femme CURIEL, dont le mari vient d'être arrêté à Paris, déclara qu'elle possédait plus de 500.000.- francs dans une banque en Suisse, lorsqu'elle fut interrogée à Genève, où elle a été vue alors qu'elle remettait Fr. 10.000.- à JEANSON. Ne s'agit-il pas d'un dépôt du "MAF" ?

De nombreux écrits, journaux, revues, livres de propagande sont imprimés en Suisse par les sympathisants à la cause du F.L.N.

Si, au début de la rébellion en Algérie, on a vu que les Egyptiens apportaient une certaine aide aux Algériens de passage en Suisse, ce sont maintenant les représentations diplomatiques de Tunisie et du Maroc qui se dévouent sans compter pour les réfugiés se trouvant dans notre pays. En effet, nous constatons que les Algériens non immatriculés dans les Consulats de France - et ce sont les plus nombreux - obtiennent facilement des passeports tunisiens ou marocains. Ces tous derniers jours encore, un représentant de l'UGEMA se trouvant à Lausanne s'adressait à la Légation de Tunisie à Berne pour réclamer les 21 passeports tunisiens destinés aux étudiants algériens. Ces derniers désirent avoir une protection nationale pour le renouvellement de leur permis de séjour. Les Marocains agissent aussi de la même manière.

L'octroi de ces passeports de complaisance, qui changent la nationalité des Algériens avec celle d'un autre pays, alors même que le titulaire n'a jamais mis les pieds dans son pays d'adoption, est-elle régulière ? De toute manière, les étrangers bénéficiant de cette faveur demeurent toujours des nationalistes algériens, mais il devient de plus en plus difficile, pour nos services, de différencier quels sont les véritables Marocains et Tunisiens.

Les représentants diplomatiques et les autorités de ces pays ne devront pas s'étonner si parfois leurs nationaux seront considérés comme suspects d'appartenir au F.L.N. et que nous soyons appelés à les interroger ou à contrôler certaines de leurs activités.

Plusieurs membres du G.P.R.A. ont reçu un visa pour venir en Suisse. Les raisons invoquées lors de leur demande mentionnaient généralement: séjour ou santé. C'est ainsi que Ferhat ABBAS, président, a fait dernièrement un bref séjour à Montreux, au sujet duquel un rapport a été établi, Belkacem KRIM, vice-président et membre du Comité interministériel de la guerre a passé à Zurich, où il est resté un après-midi et a rencontré deux Algériens résidant en Suisse, El KHODJA Omar et SAHIA Robert, avant de continuer son voyage sur New-York, Ahmed FRANCIS, Ministre des finances a séjourné à plusieurs reprises à Genève, où sa femme

تابع: Dodis.ch/15174

dodis.ch/15174



occupe un appartement, Abdelhafid BOUSSOUF, Ministre de l'Armement, Abdelhamid MEHRI, Ministre des Affaires culturelles, ont tous deux aussi obtenu un visa, mais leur présence en Suisse n'a pas pu être décelée. D'autres personnalités du F.L.N., telles que BOUMENDJEL Ahmed, porte-parole du G.P.R.A. et émissaire de ce dernier à Melun, a séjourné plusieurs semaines en Suisse pendant l'été 1960 et s'apprête à y revenir, BENYAHIA Mohamed, qui l'accompagnait à Melun et s'intitule secrétaire de Ferhat ABBAS, a obtenu ce mois un visa de deux mois, DAHLAB Saad, qui s'est rendu de Suisse à Moscou en septembre 1960 avec FRANCIS et s'apprête à partir pour New-York, a séjourné aussi plusieurs mois en Suisse.

D'autres personnalités, moins connues mais qui travaillent pour le F.L.N., passent parfois en Suisse, généralement à Genève. C'est toujours par l'intermédiaire du Dr BENTAMI que s'organisent les entrevues des leaders du F.L.N. Nous ignorons en général ce que font exactement ces étrangers lorsqu'ils sont dans notre pays où ils se sentent en sécurité, mais nous avons pu nous rendre compte qu'ils n'y viennent certainement pas uniquement pour se reposer ou se faire soigner.

Dans la mesure où nous le pouvons, nous prenons contact avec ces diverses personnalités et organisons parfois des surveillances, en collaboration avec les polices des cantons, dans le but de déceler leur activité et en même temps pour assurer un discret service de protection afin d'éviter un attentat éventuel, alors même que les dirigeants F.L.N. n'aient, pour ainsi dire, jamais remarqué qu'ils soient suivis ou espionnés par des personnes étrangères à la police lorsqu'ils séjournent en Suisse et ne nous aient jamais requis pour les protéger.

La situation en France ne semble pas s'améliorer beaucoup et, d'après nos constatations personnelles, on se rend compte qu'une certaine lassitude commence à se faire sentir dans l'ensemble de la population, qui désirerait voir se terminer cette longue guerre.

Les pacifistes intellectuels de gauche, sans parler du parti communiste, désirent la négociation et la paix en Algérie. D'un autre côté, ce qu'on appelle les "Ultras" d'Alger, soutenus par une partie de la droite française et de l'armée, semble s'opposer à l'autodétermination, offerte par de GAULLE aux Algériens.

Certains Français vont jusqu'à craindre une guerre civile dans leur pays et nous devons aussi mentionner que les mouvements de soutien au F.L.N. recrutent des adeptes dans l'Administration française et les milieux gouvernementaux.

Si, comme nous le mentionnons plus haut, une certaine partie de notre population paraît prendre fait et cause pour le

Dodis.ch/15174 تابع:

dodis.ch/15174



F.L.N., il ne faut pas oublier que la majeure partie de notre population suit aussi la politique du général de GAULLE et se rend compte que ce dernier paraît sincèrement vouloir accorder l'indépendance à l'Algérie si le peuple algérien se prononce pour elle. Les contacts pris récemment avec Moscou et Pékin par les leaders du F.L.N. ne sont pas pour rendre la cause des rebelles plus sympathique, car on se rend compte que ces derniers désirent obtenir "leur" indépendance et gouverner ensuite le pays à leur manière. Les nombreux attentats qui continuent à se perpétrer en Algérie et en Métropole, où sont souvent tuées des personnes innocentes, portent également préjudice à la cause révolutionnaire.

Relevons encore la question déposée sur le bureau du Grand Conseil neuchâtelois par le député Edouard Lauener, le 26 septembre 1960, au sujet des émissions de radio Sottens du "Miroir du Monde" considérées comme "particulièrement susceptibles de ternir nos bonnes relations avec une puissance amie..... fort peu conformes avec la neutralité helvétique si souvent rappelée par le Conseil fédéral".

Nos services, en collaboration avec les organes de police des cantons, continuent à vouer une attention particulière au développement et aux répercussions que pourra encore nous apporter la guerre d'Algérie.

MINISTÈRE PUBLIC FÉDÉRAL
Service de police

Humbert, insp.

# ملحق رقم 28: قضية فرنسيس فريتششي

Dodis.ch/16793

dodis.ch/16793

394

Mardi 28 février 1961.

Affaire Francis Fritschy.

Département politique. Proposition du 23 février 1961 (annexe).
Département des finances et des douanes. Rapport joint du 27 février 1961 (adhésion).

Vu la proposition du département politique et d'entente avec le département des finances et des douanes, le Conseil fédéral

d é c i d e :

1. Le département des finances procédera à une avance à la famille Fritschy jusqu'à concurrence de 6'000 francs;
2. Le département politique est chargé de récupérer ultérieurement le montant avancé;
3. Ce que la famille Fritschy n'aura pas pu rembourser sera imputé sur le compte no 601-371-01 du budget de la Confédération, rubrique "Imprévus".

Extrait du procès-verbal au département politique (en 8 exemplaires), au département des finances et des douanes et au département de justice et police (en 2 exemplaires).

Pour extrait conforme:
Le secrétaire,

Flueler

Dodis

تابع: Dodis.ch/16793

dodis.ch/167

URGENT

Berne, le 23 février 1961

s.B.32.11.Guinée - GT/dw

Distribuée

Au Conseil fédéral

Affaire Francis Fritschy

Un ressortissant suisse, M. Francis Fritschy, originaire de Laufon, né le 18 octobre 1934, précédemment photographe-technicien auprès de l'ONU, à Genève, est parti pour la Guinée au mois de février 1960, afin d'y exercer son métier.

Deux mois et demi après son arrivée, notre compatriote fut arrêté et incarcéré, sous prétexte d'avoir participé à un complot contre l'Etat. Sans avoir pu comparaître devant une juridiction et se défendre, un tribunal populaire prononça contre lui une peine de 15 ans de travaux forcés en même temps qu'étaient condamnés à mort ou à des peines de travaux forcés plus élevées 38 Africains et 2 autres Européens. Des renseignements de provenances différentes permettent de conclure que Fritschy n'avait participé à aucun complot politique. Cependant, par inconscience, notre compatriote a commis l'imprudence de conduire à l'aéroport de Conakry un Français qui s'est enfui avec un avion du club d'aéronautique parce que devenu suspect aux yeux des autorités guinéennes.

Alerté par le consul honoraire de Suisse à Conakry, le Département politique est immédiatement intervenu en faisant faire des démarches pressantes auprès du gouvernement de M. Sékou Touré pour obtenir la libération de notre ressortissant. Le Président de la Confédération adressa à deux reprises un message personnel au Président guinéen. M. Hans Keller, représentant du Conseil fédéral aux fêtes de l'indépendance ghanéennes, se rendit spécialement à Conakry pour entretenir M. Sékou Touré de ce cas. Enfin, M. René Keller, ambassadeur de Suisse en Guinée avec résidence à Accra, se rendit en décembre et en janvier à Conakry sans avoir pu obtenir cette libération.

تابع: Dodis.ch/16793

dodis.ch/16793



Me Nicolet, avocat au barreau de Genève, qui connaît la Guinée et ses milieux politiques, rédigea un recours en grâce à la demande de la famille Fritschy en septembre 1960. Aucune suite n'a été donnée à cette requête.

L'attitude négative du gouvernement guinéen dans le cas Fritschy tient d'une part aux conditions politiques qui règnent actuellement dans cette république africaine; d'autre part au fait que la cause de notre compatriote se trouve liée à celle d'un autre Blanc, un Français, condamné aux travaux forcés en même temps que Fritschy et pour les mêmes motifs. Or, les relations entre Paris et Conakry sont mauvaises et il ne semble pas que les autorités soient en ce moment disposées à libérer ce ressortissant français. De surcroît, l'assassinat sur le territoire suisse de M. Félix Moumié, leader de l'Union des populations camerounaises, compagnon de M. Sékou Touré, et les soupçons exprimés par ce dernier à l'égard des autorités genevoises ont eu une incidence fâcheuse sur cette affaire.

---

M. Jules Fritschy, père, dans une lettre du 8 février 1961, écrit ce qui suit:

> " .... Vous comprenez notre anxiété de père, de mère, de frères. Nous pensons que l'heure est venue maintenant d'agir et de faire de nouvelles démarches en vue de sa libération. Je me permets donc, au nom de ma famille, de vous demander d'étudier la possibilité d'envoyer un avocat à Conakry. Nous pensons que Me Nicolet de Genève pourrait recevoir le mandat du Département politique d'aller sur place, ceci dans le cadre de l'aide aux Suisses de l'étranger .... "

Le Département politique considère que tout doit être entrepris pour obtenir la libération de notre compatriote, que ce soit par la voie des autorités fédérales ou par l'entremise du mandataire de la famille Fritschy. Il y a l'aspect humain du cas: notre compatriote a été victime de l'arbitraire le plus absolu.

تابع: Dodis.ch/16793

dodis.ch/16793



Les conditions pénitenciaires sont alarmantes et l'on ne sait combien de temps encore il pourra endurer sa détention. Mais il y a aussi l'aspect général de la question: Le cas Fritschy a été relaté dans certains journaux. Nos ressortissants en Afrique et ceux dans le pays que l'immigration intéresse la suivent attentivement. C'est pour eux une sorte de "test-case".

Il importe donc de recourir à tous les moyens pour provoquer la libération de l'intéressé. Me Nicolet pourrait le cas échéant toucher certaines personnalités ou atteindre des fractions politiques par des voies que des représentants diplomatiques et consulaires ne peuvent généralement pas emprunter.

Se référant à la lettre de M. Fritschy citée plus haut, le Département politique ne considère pas qu'il appartienne à une autorité fédérale de donner à Me Nicolet mandat de se rendre en Guinée. En revanche, le Département politique estime qu'il y aurait intérêt que les frais de voyage de cet avocat et ses honoraires soient avancés à la famille Fritschy, étant donné les ressources très modestes de celle-ci. L'administration des contributions genevoises certifie à ce propos que les revenus annuels de cette famille s'élèvent à frs 9'600.-- et qu'elle ne déclare aucune fortune.

Vu ce qui précède, le Département politique, d'entente avec le Département des finances et des douanes, a l'honneur de

p r o p o s e r :

1. Que le Département des finances procède à une avance à la famille Fritschy jusqu'à concurrence de frs 6'000.--;
2. Que le Département politique soit chargé de récupérer ultérieurement le montant avancé;

تابع: Dodis.ch/16793

dodis.ch/16793



3. Que soit imputé sur le compte No 601-371-01 du budget de la Confédération, rubrique "Imprévus", ce que la famille Fritschy n'aura pas pu rembourser.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Extrait du procès-verbal au Département politique (en 8 exemplaires), au Département des finances et des douanes (en 4 exemplaires) et au Département de justice et police (en 2 exemplaires).

**ملحق رقم 29: برقية تخص التسهيلات المقدمة من طرف السلطات السويسرية لأعضاء (ح.م.ج.ج)** Dodis.ch/15149

dodis.ch/1514

ORIGINAL an: 112
zur Kenntnisnahme an: —

Télégramme No 19

20.3.1961 18h00

Legasuisse

Tunis

Secret Prière ne pas interroger les membres du GPRA demandant visa suisse. Nous désirons une attitude compréhensive vis-à-vis membres GPRA, ne demandez pas date voyage comme vous l'avez fait pour Boulharouf. En ligné générale, accordez visa désiré à personnes pour lesquelles le GPRA prend la responsabilité et veuillez nous aviser ensuite télégraphiquement. Déléguez collaborateur auprès Francis Ahmed, ministre finances GPRA, pour lui demander en retour passeport en vue octroi d'un visa 3 mois nombre de voyages illimité.

Politique

(Copies au Chef du Département seulement)

A. 630

Dodis

## ملحق رقم 30: رسالة حول اختياروفد الحكومة المؤقتة مدينة جنيف مقرا لإقامته

Dodis.ch/15151

dodis.ch/1515
J.20.

Berne, le 20 avril 1961.

Note pour le Chef du Département

Conférence d'Evian.

I. Choix de Genève comme résidence de la Délégation du GPRA.

Lors de mon voyage du 22 mars 1961, de Sion à Genève, avec Boulharouf, celui-ci m'a fait part de l'intention du GPRA de nous demander de pouvoir résider à Genève pendant la Conférence d'Evian. Durant plus d'une heure, j'ai tâché, mais en vain, de lui faire comprendre quelles étaient les raisons qui parlaient plutôt en faveur de Montreux ou éventuellement Lausanne et quels étaient les inconvénients de Genève. Tard dans la nuit, après notre arrivée à Genève, M. Long et moi-même avons encore essayé pendant longtemps de lui faire changer d'avis. B. avait reçu des instructions définitives du GPRA et ne voulait plus revenir là-dessus.

Les raisons principales qui ont amené le GPRA à prendre cette décision sont les suivantes:

1) Prestige de la ville internationale de Genève
2) Raisons pratiques (présence de nombreux amis, bibliothèque des Nations Unies)
3) Communications aériennes favorables
4) Présence de nombreux journalistes accrédités aux Nations Unies
5) Télécommunications particulièrement bien organisées.

Lors de la conférence interdépartementale (à laquelle assistaient les autorités genevoises) du 24 mars (voir procès-verbal ci-joint), M. Helg se déclara d'accord de recevoir la délégation algérienne à Genève, bien qu'il

Dodis

تابع: Dodis.ch/15151

dodis.ch/1515



ne fût pas enchanté de cette solution. Les représentants des différents départements regrettèrent ce choix mais ne firent pas opposition.

Il est impossible aujourd'hui de revenir sur cette décision sans mettre en danger la conférence d'Evian. (Il faut aussi tenir compte du problème des installations de télévision, de téléphone et autres aménagées à gros frais au Bois d'Avault.)

II. Choix des moyens de transport entre Genève et Evian

Cette question a été discutée à fond entre les représentants français et algériens lors des quatrième et cinquième réunions secrètes (23 et 25 mars), au cours de la conférence interdépartementale du 24 mars et à l'occasion de l'entretien du 29 mars entre les polices française et genevoise, auxquels assistaient M. Tripet et le soussigné. Aucune divergence de vue n'est apparue lors de ces réunions.

Les possibilités de transport suivantes ont été examinées:

a) Par route. Les autorités genevoises et françaises s'accordèrent à reconnaître que la sécurité ne pourrait pas être garantie si l'on choisissait cette voie. Les uns et les autres écartèrent donc cette possibilité. La traversée de la ville de Genève est particulièrement dangereuse; il en est de même pour le parcours sur territoire français (environ 40 km). La police fédérale se rangea entièrement à cette conclusion.

J'ajoute encore que le transport par route avait d'abord été envisagé comme solution de rechange lors de la conférence interdépartementale. Le même soir, toutefois, M. Probst me téléphona pour me dire que selon les polices fédérale et genevoise, une telle possibilité ne pouvait pas entrer en ligne de compte. D'ailleurs, les autorités

تابع: Dodis.ch/15151

dodis.c



françaises l'écartèrent, elles aussi.

b) Par eau.

i) temps pour la traversée: environ deux heures, c'est-à-dire quatre heures par jour, trop long.

ii) les bombes au plastic sont d'une violence particulière sous l'eau. Il serait indispensable d'avoir en permanence des "hommes-grenouilles" à disposition.

iii) la distance entre le débarcadère à Evian et l'hôtel où aura lieu la conférence est d'environ 700 mètres. Un transport par voiture est donc nécessaire, surtout en cas de mauvais temps (aussi pour Krim Belkacem convalescent). Les Algériens désirent des voitures suisses avec chauffeurs suisses pour ce trajet; les Français n'ont jamais admis ce principe (il n'y a toutefois pas encore un refus définitif).

Il faut envisager cette voie comme possibilité de rechange. Nous continuons à étudier ce problème en vue de trouver une solution. Puisqu'il devrait s'agir de quelques rares jours seulement (éventuellement pour un seul trajet), le point i) n'a pas une grande importance. Les points ii) et iii) devront encore être examinés.

c) Par air. Lors de la quatrième réunion secrète, le 23 mars, le représentant français nous a demandé de lui faire savoir (encore pendant la réunion) si la Suisse serait à même de mettre des hélicoptères à disposition de la délégation du GPRA. M. Probst se mit en rapport avec le colonel Kaech et nous téléphona que cette possibilité existait. Je crois savoir que c'est seulement à cette condition que les autorités françaises ont accepté la solution Evian/Genève. Refuser les hélicoptères aujourd'hui, signifierait remettre tout en cause. D'ailleurs, M. Kaech a confirmé sa proposition lors de la réunion interdépartementale du 24 mars

Dodis.ch/15151 تابع:



(voir page 3 du procès-verbal).

avantages: i) rapidité (environ 45 minutes).
ii) sécurité.

inconvénients: i) les hélicoptères ne volent que de jour, avec un vent inférieur à 45 km à l'heure et une bonne visibilité.
ii) possibilité de pannes mécaniques. Sur territoire français, les hélicoptères seront accompagnés pour des raisons de sécurité par des hélicoptères français. Du côté suisse, ce problème doit encore être étudié. En tout cas, il n'est pas facile d'atteindre avec un mousqueton un hélicoptère volant à une certaine altitude. Même si cela était possible, une balle ne ferait des dégats sérieux que si elle atteignait le pilote ou une partie vitale du moteur.

1 annexe.

# ملحق رقم 31: تقرير حول نفاقات إقامة الوفد الجزائري بسويسرا

Dodis.ch/10395

dodis.ch/10395

Frais afférents au séjour de la délégation du GPRA en Suisse pendant les négociations d'Evian et de Lugrin.

Lors des contacts secrets qui eurent lieu en Suisse au début de 1961 entre des représentants du gouvernement français et du GPRA, il apparut rapidement que l'un des obstacles essentiels à l'ouverture de pourparlers officiels et publics était le choix du lieu où de tels pourparlers pourraient se tenir.

Le Général de Gaulle insistait pour que ce soit sur territoire français. Le GPRA préférait que la rencontre eut lieu sur sol neutre afin que ses délégués ne se trouvent pas comme lors de la tentative de Melun entièrement entre les mains de leurs interlocuteurs français et par conséquent privés à la fois de communications sûres avec leurs autorités à Tunis et de la liberté d'expression, c'est-à-dire de contact avec la presse.

Le seul moyen permettant de sortir de cette impasse et par conséquent d'arriver à l'ouverture de négociations publiques consistait à tenir la conférence sur sol français, mais à proximité de la frontière, de façon à permettre à la délégation algérienne d'installer sa base de travail et son logement en territoire neutre.

C'est ainsi que le gouvernement français et le GPRA furent amenés à demander aux autorités suisses de bien vouloir accepter de recevoir sur le sol helvétique la délégation du GPRA pour la durée des négociations.

Comme il était impossible de prévoir quelle serait la durée de la conférence d'Evian ni l'ampleur

Dodis

تابع: Dodis.ch/10395

dodis.ch/10395



qu'elle prendrait, un accord avait été passé du côté suisse avec les représentants du GPRA aux termes duquel les autorités suisses prendraient à leur charge les dépenses afférentes aux services publics (armée, police, services industriels, etc.) et ne demanderaient au GPRA que le remboursement des dépenses de nature privée (logement, entretien, etc.).

Le délégué du GPRA, M. Boulharouf, m'a demandé récemment de lui donner nos comptes afin de pouvoir régler la part des dépenses incombant au GPRA en vertu du gentlemen' agreement précité.

Comme le montre l'annexe ci-jointe, les dépenses relatives au séjour de la délégation du GPRA à Bois d'Avault en 1961 et au Signal-de-Bougy en 1962 s'élèvent à frs 250.000 environ, dont près de frs 150.000 pourraient être récupérés sur le GPRA.

La question qui se pose est de savoir s'il est de bonne politique de le faire ou s'il vaudrait mieux y renoncer et avoir le bénéfice du geste consistant à dire aux Algériens: "vous étiez nos hôtes". Vu la tradition et les habitudes d'hospitalité en pays arabes, un tel geste serait certainement apprécié à sa juste valeur.

La contribution suisse au cessez-le-feu en Algérie nous vaut de la part de la France la reconnaissance de la valeur de notre politique de neutralité au moment où nous sommes amenés à la réaffirmer face aux tentatives d'intégration politique de l'Europe. De l'autre côté, cette contribution nous apporte à travers le GPRA un capital de "goodwill" dans tous les pays du tiers monde non engagés et ceci plus sûrement que si nous y avions dépensé des centaines de millions de francs au titre de l'aide aux pays sous-développés.

dodis.ch/10395



Dans ces conditions, si je peux me permettre une opinion en terminant, il me semble que les quelque frs 150.000 dont nous renoncerions à demander le remboursement au GPRA seraient un bon investissement.

1 annexe.

Texte dicté au téléphone
par M. le Ministre Long

le 12 avril 1962

Distribution:
- au Chef du Département politique
- au Secrétaire général du DPF
- à M. le Ministre Long, Genève.

تابع: Dodis.ch/10395

dodis.ch/10395

Tableau des frais approximatifs résultant de l'hébergement de la délégation du GPRA en Suisse en 1961 et 1962

Selon entente passée entre M. l'Ambassadeur Bucher et M. Boulharouf le 25 mars 1961, les dépenses des services publics vont en principe à la charge de la Confédération, celles de caractère privé à la charge du GPRA. Conformément à cette règle, la répartition des frais serait la suivante, sous réserve de connaître

a) le montant définitif et le détail du décompte du Canton de Genève pour l'hébergement à Bois d'Avault (une certaine somme pourra être déduite pour récupération d'installations dans les baraquements militaires mis à disposition de la délégation algérienne et actuellement en voie de démontage);

b) le chiffre exact du décompte du Canton de Genève relatif à la Maison de la Presse, certaines sommes devant encore être récupérées;

c) le décompte du Canton de Vaud, la somme de fr. 21'010 étant supputée.

| | Confédération | GPRA |
|---|---|---|
| Agents cantonaux mis à disposition de la Police genevoise | fr 25'424 | |
| Radio et télévision | 12'385 | |
| Transports sur le Léman en 1961 | | fr 16'300 |
| " " " " " 1962 | | 5'865 |
| Hélicoptère civil en 1961 | | 45'663 |
| Auto et chauffeur privés à disposition de la délégation au Signal-de-Bougy | | 5'818 |
| Négociations secrètes (4e trimestre 1961/ ler trimestre 1962) | 8'181 | |
| Hébergement à Bois d'Avault (ad a) | 33'000 env. | 30'000 env. |
| Maison de la Presse, Genève (ad b) | | 26'279 env. |
| Hébergement au Signal-de-Bougy | | 20'075 env. |
| Canton de Vaud (frais extraordinaires seulement) (ad c) | 21'010 env. | |
| | fr 100'000 | fr 150'000 |

Berne, le 12 avril 1962

**ملحق رقم 32: مجريات لقاء الطيب بولحروف مع ممثلين السلطات السويسرية بعد تعيين رئيس الحكومة الجديد بن يوسف بن خدة.**

Dodis.ch/10383

dodis.ch/10383

DÉLÉGATION SUISSE
PRÈS
L'ASSOCIATION EUROPÉENNE
DE LIBRE-ÉCHANGE

GENÈVE, le 30 août 1961
6, rue de l'Université

Personnelle et confidentielle

Monsieur F.T. Wahlen
Président de la Confédération
B e r n e

Monsieur le Président de la Confédération,

J'ai l'honneur de vous informer que j'ai eu, le 28 août, la visite de L. Boulharouf, l'émissaire attitré du GPRA, qui venait de Tunis.

B. m'a d'abord fait part, une fois de plus, de la considération et de la reconnaissance du GPRA à l'égard de la Suisse et du rôle qu'elle accepte de jouer pour contribuer au rétablissement de la paix en Algérie.

Il voulait aussi me donner le sens du récent remaniement du GPRA à la suite de la réunion du CNRA, qui est, en quelque sorte, le parlement de la rébellion algérienne.

Selon B., ce remaniement est une opération de "cuisine interne", qui ne doit pas avoir d'incidences profondes sur la politique extérieure. En d'autres termes, le GPRA reste désireux de poursuivre la négociation avec la France, seul moyen, à ses yeux, d'arriver à un règlement satisfaisant de la question algérienne.

Le nouveau président du GPRA, Ben Youssef Ben Khedda, que B. connaît très bien depuis longtemps, est un homme très pieux, doux et têtu, très têtu même, précise B.

Comme son prédécesseur, c'est un pharmacien, que l'action politique à empêché de pratiquer sa profession. Le fait que Ben Khedda, après avoir été ministre dans le premier gouvernement provisoire constitué au Caire en 1958, ait accompli une longue mission en Chine, ne doit pas faire croire qu'il est communiste. C'est un révolutionnaire algérien, trop profondément religieux pour s'être laissé entamer par l'idéologie marxiste.

Le départ de Ferhat Abbas ne constitue pas une disgrâce. On envisage pour lui une position honorifique, par exemple celle de président du CNRA.

Le transfert de Belkacem Krim des Affaires étrangères à l'Intérieur n'est pas le signe d'une perte de prestige. Bien au contraire, le Ministère de l'Intérieur est considéré comme le plus important car il couvre non seulement les Algériens en

./.

Dodis

تابع: Dodis.ch/10383

dodis.ch/10383



Algérie, mais aussi ceux qui sont à l'étranger, notamment au Maroc, en Tunisie et en France.

L'autorité de Belkacem Krim sera mieux utilisée à ce poste-clé qu'à celui des Affaires étrangères, confié maintenant à son collègue et ami, Saad Dalhab. Ce dernier est un ami d'enfance de Ben Khedda. Ils ont été ensemble au collège de Blida. Dalhab est un Algérien du sud, originaire de ce qui constitue maintenant les deux départements sahariens.

Selon B., le remaniement doit être interprété comme une concentration des forces et les nouveaux membres du GPRA, à l'exception de Boussouf qui n'avait jamais caché son opposition dès avant la réunion d'Evian, sont tous pour une solution négociée du conflit algérien.

Après m'avoir donné ces renseignements, B. m'indique quel est le calendrier du GPRA pour ces prochaines semaines. Après les conférences de Casablanca et de Belgrade, il se réunira de nouveau à Tunis au cours de la première quinzaine de septembre, afin de préciser les positions qu'il entend prendre pour la suite des opérations, militaires et politiques, donc aussi en ce qui concerne la négociation interrompue.

Quant à la situation en France et à ce qu'on peut en attendre, B. l'envisage avec réalisme. Il voit les difficultés auxquelles le gouvernement français doit faire face. Il ne croit pas que la formule de l'exécutif provisoire sans le FLN puisse être viable à la longue. Il ne voit de solution que dans la reprise de la négociation, mais de la négociation portant sur tout l'ensemble du territoire algérien, donc y compris le Sahara.

Dans ces conditions, le GPRA serait reconnaissant aux autorités suisses de ne pas modifier, jusqu'à nouvel avis, le dispositif laissé en place au Bois-d'Avault.

Veuillez agréer, Monsieur le Président de la Confédération, l'assurance de ma haute considération.

Olw

**ملحق رقم 33: سياسة إستقبال السلطات السويسرية اللاجئين الجزائريين بسويسرا**

Dodis.ch/10387

dodis.ch/10387

Monsieur l'Ambassadeur Micheli p.inf.

p.B.41.21.Alger.O. - PO/TD/bk

Berne, le 31 octobre 1961.

Confidentielle

Note de dossier

Politique d'accueil des réfugiés algériens en Suisse

A la demande du Service de police du Ministère public fédéral et de la Division de police, les personnes suivantes se sont rencontrées au bureau du soussigné pour décider de quelle façon traiter les Algériens se trouvant en Suisse:

M. Henri Tzaut, vice-directeur, FREPOL
M. André Amstein, adjoint Ia, BUPO
M. J. Göttler, collaborateur technique II, BUPO
M. Hans Mumenthaler, chef de section II, assistance des étrangers, Division de police
M. Frédéric Guéra, adjoint II, dito
M. André Tripet, de la section "Ouest".

Les différentes divisions du Département fédéral de justice et police posèrent d'abord la question de principe quant au renvoi de Suisse du plus grand nombre possible d'Algériens. Notre réponse fut que le moment ne paraissait pas opportun pour mettre ce projet à exécution. La situation en France et surtout en Algérie est très incertaine actuellement. On a toutefois l'impression que l'on s'approche assez rapidement d'une solution, qu'elle soit pacifique ou non. Il faut tenir compte aujourd'hui en Algérie, dans l'intérêt de notre colonie (850 Suisses et 1200 double-nationaux environ) et des biens suisses très importants, de trois éléments:

1) l'élément officiel
2) l'élément O.A.S.
3) l'élément musulman

En ce qui concerne particulièrement le facteur musulman, notre rôle dans les négociations d'Evian et de Lugrin nous a acquis auprès des responsables du GPRA beaucoup de bonne volonté. Nous croyons pouvoir compter sur leur désir sincère d'épargner la colonie suisse en cas de troubles graves. Reste à savoir s'ils seront en mesure, dans l'éventualité d'un soulèvement massif de la population, de contrôler celui-ci. Il irait à l'encontre de nos intérêts

تابع: Dodis.ch/10387



bien compris d'amoindrir maintenant cette bonne volonté évidente par une politique de coups d'épingles en expulsant sans véritable nécessité certains Algériens qui ont trouvé refuge chez nous.

Les représentants des services de police, bien que soulignant les questions difficiles qu'ils ont à résoudre, se rangent en principe à cet avis. Une distinction sera faite néanmoins entre les éléments associaux et les réfugiés politiques.

Pour les premiers, un renvoi peut se justifier. Au besoin, il conviendrait d'expliquer cette pratique aux émissaires du GPRA par le fait que des éléments associaux existent partout et qu'on ne peut pas demander à la Suisse de tolérer sur son territoire ceux d'origine étrangère.

Une plus grande réserve s'impose à l'égard des réfugiés politiques qui ne devraient pas être livrés à leur sort, par exemple en les renvoyant en France comme cela s'est produit dans des cas isolés.

Rien ne s'oppose cependant à ce que nos autorités compétentes utilisent les moyens existants - soit la voie par les ambassades de Tunisie et du Maroc ainsi que l'Oeuvre suisse d'entraide ouvrière, qui achemine les Algériens vers l'Allemagne où une prise de contact avec le Bureau FLN à Bonn est possible - afin de faire partir de Suisse les éléments algériens peu intéressants. Ceux-ci deviennent en effet une charge croissante. Sur les 500 Algériens résidant actuellement en Suisse, on compte 150 étudiants qui ne sont d'ailleurs aucunement empêchés de poursuivre tranquillement leurs études chez nous pour autant qu'ils s'abstiennent de toute activité politique.

Quant à la question d'un afflux d'Algériens de France - comme cela s'est passé il y a une dizaine de jours - à la suite d'une tension politique éventuelle dans ce pays, les précautions nécessaires pour l'accueil et l'hébergement ont déjà été prises à toutes fins utiles par la Division de police. Pour l'instant, il ne paraît pas que le problème va devenir aigu. Si le Département politique recevait cependant des indications à ce propos, il se mettrait immédiatement en rapport avec les services intéressés de l'Administration fédérale pour fixer d'un commun accord les mesures nécessaires dans le sens de la décision prise la semaine dernière par le Conseil fédéral.

**ملحق رقم 34: رسالة شكر من رئيس الكنفدرالية السويسرية الى رئيس غنينيا "سيكو توري"**

Dodis.ch/30663

dodis.ch/30663

4.11.1961 09h00

p.B.32.11.Guinée - PO/ZN

ORIGINAL an: 155
Kopie auch an: (siehe unten)

Son Excellence
Monsieur Sékou Touré
Président de la République de Guinée

Conakry

Francis Fritschy étant rentré auprès des siens je tiens à remercier sincèrement Votre Excellence de la mesure de clémence prise en faveur de mon compatriote Stop Je suis content que cette malheureuse affaire se trouve ainsi écartée Stop Cette issue ne pourra que raffermir les liens de compréhension et de sympathie qui existent entre nos deux nations Stop Très haute considération

F.T. Wahlen
Président de la Confédération suisse

Copie envoyée à: - Ambasuisse Tunis
- Ambasuisse [redacted] Accra
- Consulat de Suisse, Conakry
- Service de la Coopération technique

Dodis

## ملحق رقم 35: إطلاق سراح المناضل بن بلة وزملائه سنة 1962

Dodis.ch/30293

dodis.ch/30293

KO/vo

Berne, le 18 mars 1962.

**N o t i c e**

Libération de Ben Bella

Dimanche, 18 mars, 11h45.

L'Ambassadeur de France m'apporte une note manuscrite informant le Chef du Département Politique que Ben Bella a demandé à être remis à l'Ambassadeur du Maroc en Suisse et non pas conduit directement à Rabat comme le prévoyait le gouvernement français. Le gouvernement français demande au Conseil fédéral s'il est prêt à accueillir Ben Bella sur territoire suisse. Il propose de l'amener en Caravelle à Cointrin. Je fais rapport au Chef du Département politique qui consulte les autres conseillers fédéraux. Vers 14h00, sur instruction de M. le Conseiller fédéral Wahlen, je donne une réponse positive à M. Baudet. J'exprime le désir que, pour des raisons de sécurité, l'avion qui conduira Ben Bella et ses compagnons n'atterrisse pas à Cointrin mais à Payerne.

Vers 16h00, l'Ambassadeur du Maroc vient me voir pour discuter l'arrivée de Ben Bella. Il peut difficilement le loger à l'Ambassade. Il demande que les autorités suisses assurent son logement. Le séjour de Ben Bella dans notre pays pourrait se prolonger de quelques jours jusqu'à ce que son transport au Maroc ait pu être organisé. M. Amor aimerait savoir si, le cas échéant, nous pourrions mettre à disposition du gouvernement marocain un avion pour assurer ce transport.

Je réponds à l'Ambassadeur du Maroc que nous prendrons les dispositions nécessaires pour héberger Ben Bella. Il est convenu que M. Amor serait à l'aéroport pour l'accueillir.

Dodis

تابع: Dodis.ch/30293

dodis.ch/30293



A 16h30:conférence chez M. le Conseiller fédéral Wahlen avec M. Probst et M. Amstein pour arrêter les dispositions à prendre. Nous envisageons de loger nos hôtes à la Caserne de Payerne pour la première nuit, puis éventuellement à La Sauge.

Vers 17h00, l'Ambassadeur de France téléphone pour dire que le pilote de la Caravelle, qui transportera Ben Bella, refuse de se poser sur l'aérodrome de Payerne qu'il ne connaît pas. Dans ces conditions, M. Wahlen décide de modifier nos plans. Payerne est abandonné. Nous enverrons trois voitures à Genève pour chercher Ben Bella et ses compagnons. M. Probst et l'Ambassadeur du Maroc prendront place à bord de ces voitures. Ils accueilleront Ben Bella. M. Probst le saluera "au nom des autorités fédérales". Nos hôtes seront ensuite conduits dans un logement qui aura été entretemps préparé par les inspecteurs de la Police fédérale.

La Caravelle transportant Ben Bella arrive à Cointrin à 24h15. Les voyageurs prennent place dans nos voitures. Les journalistes, alertés par une annonce de la radio, les poursuivent. Pour les semer, les voitures se dirigent vers le Signal de Bougy où elles font halte. Y ayant retrouvé les membres de la délégation du GPRA qui a négocié à Evian le cessez-le-feu, Ben Bella et ses compagnons ne veulent plus les quitter. Ils demandent à rester à l'Hôtel des Horizons bleus. On les y accommode tant bien que mal. L'Ambassadeur du Maroc et les inspecteurs de la Police fédérale sont logés à Yverdon, alors que M. Probst rentre à Berne.

<u>Lundi, 19 mars.</u>

Je prends contact téléphoniquement avec M. Berchtold, président de la SWISSAIR. Je lui dis que peut-être le gouvernement marocain nous demandera de met-

تابع: Dodis.ch/30293

dodis.ch/30293



tre à sa disposition un avion pour transporter Ben Bella de Suisse au Maroc. Je tenais à lui soumettre la question afin qu'il puisse y réfléchir.

Lundi, 20 mars.

M. Long apprend que les Marocains ont demandé aux Américains de leur procurer un avion pour transporter Ben Bella au Maroc. M. Kretzmann, chargé d'affaires a.i. des Etats-Unis d'Amérique à Berne, me confirme la nouvelle et m'annonce qu'un Boeing sera mis à la disposition des Marocains. Cet avion arrivera à Genève dans la soirée de façon à pouvoir partir vers minuit.

Les Algériens décident de se scinder en deux groupes: l'un partira par Kloten où il prendra un avion KLM pour le Maroc; l'autre, avec Ben Bella, partira par l'avion américain.

D'entente avec M. Long, nous prenons les dispositions nécessaires pour assurer le transport de nos hôtes à Kloten et à Cointrin. M. Simon va au Signal de Bougy pour escorter le groupe allant à Kloten; celui allant à Cointrin sera escorté par M. Tripet. M. Long ira saluer Ben Bella à son départ à Cointrin. Nous enverrons deux voitures supplémentaires au Signal de Bougy.

Le départ des deux groupes s'effectue sans incident.

1 annexe

Aichen

**ملحق رقم 36: المهام الميدانية لمنظمة الصليب الأحمر الدولي في الجزائر 1955-1962**

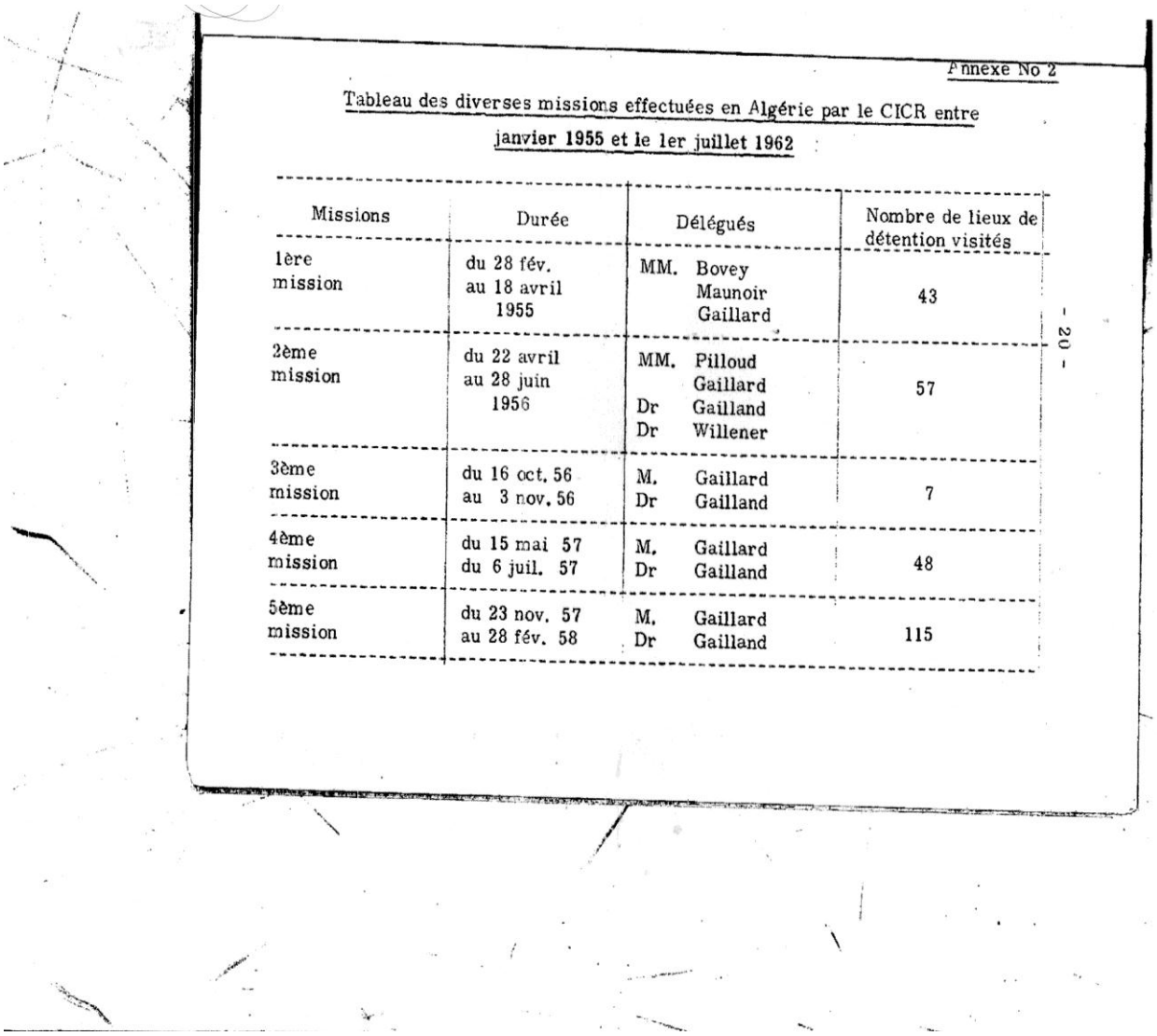

Annexe No 2

Tableau des diverses missions effectuées en Algérie par le CICR entre janvier 1955 et le 1er juillet 1962

| Missions | Durée | Délégués | Nombre de lieux de détention visités |
|---|---|---|---|
| 1ère mission | du 28 fév. au 18 avril 1955 | MM. Bovey<br>Maunoir<br>Gaillard | 43 |
| 2ème mission | du 22 avril au 28 juin 1956 | MM. Pilloud<br>Gaillard<br>Dr Gailland<br>Dr Willener | 57 |
| 3ème mission | du 16 oct. 56 au 3 nov. 56 | M. Gaillard<br>Dr Gailland | 7 |
| 4ème mission | du 15 mai 57 du 6 juil. 57 | M. Gaillard<br>Dr Gailland | 48 |
| 5ème mission | du 23 nov. 57 au 28 fév. 58 | M. Gaillard<br>Dr Gailland | 115 |

- 20 -

رقم الملف: 66

**تابع:** رقم الملف 66

| | | | |
|---|---|---|---|
| 6ème mission | du 4 au 23 déc. 58 | MM. Gaillard<br>Vust | 16 |
| 7ème mission | du 14 oct. au 27 nov. 1959 | MM. Gaillard<br>Vust<br>Dr de Chastonay | 82 |
| 8ème mission | du 24 janv. au 23 fév. 1961 | MM. Gaillard,<br>Vust<br>Dr de Chastonay | 61 |
| 9ème mission | du 24 nov. au 15 déc. 1961 | MM. Gaillard<br>Vust<br>Dr de Chastonay | 51 |
| 10ème mission | de mai à juin 1962 | MM. Martin<br>Vust<br>Dr de Chastonay | 18 |
| | | Total | 480 |

- 21 -

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1960 | | | | | |
| population civile déplacée | 336.500 | | | | |
| internés et détenus | 44.000 | | | 10.323 | |
| victimes des événements | 9.863 | | | | |
| invalides de guerre alg. | | 4.734 | | | 495.420 |
| 1961 | | | | | |
| population civile déplacée | 849.608 | | | | |
| internés et détenus | 23.200 | | | 41.300 | |
| invalides de guerre alg. | | 7.720 | | | 921.828 |
| 1962 (au 10 juillet) | | | | | |
| population algérienne | 690.695 | | | | |
| victimes des troubles | 88.300 | | | | |
| réfugiés algériens | | 6.645 | 34.375 | | 820.015 |
| Totaux | 2.319.968 | 2.958.831 | 413.918 | 62.573 | 5.755.290 |

Par catégorie (condensés)

| | |
|---|---|
| Population civile déplacée et victimes des troubles | 2.144.370 |
| Réfugiés algériens | 3.320.292 |
| Internés et détenus | 243.171 |
| Invalides de guerre, blessés et malades | 47.547 |
| Total | 5.755.290 |

(*) Ce chiffre comprend la cargaison de blé égyptien convoyé au Maroc par le CICR et estimé à Frs. s. 2.000.000

- 23 -

**ملحق رقم 37: إلقاء القبض على شبكة دعم جبهة التحرير الوطني المختصة في نقل المتفجرات من سويسرا**

Gazette de Lausanne

Important trafic
découvert
par la police de Pontarlier

# Des explosifs suisses pour le FLN

**Une importante affaire de trafic d'explosifs à la frontière franco-suisse vient d'être découverte par la police de Pontarlier. Les explosifs venaient de Suisse et nous croyons savoir que la police vaudoise s'est livrée à certaines investigations relatives à la provenance et au transport de cette dangereuse marchandise.**

**En France, la direction de la Sûreté du territoire a mené une enquête au Fourgs où un maçon, R. G., père de trois enfants a été arrêté. Il ne serait qu'un élément d'un important groupement du F. L. N. Ce maçon, dont l'un des fils porte l'uniforme français en Algérie, aurait été lancé sur l'affaire par un Parisien qui a rôdé assez longtemps dans la région de Pontarlier pour attirer l'attention de la police.**

**On ne sait pas encore pour l'instant l'importance de ce trafic d'explosifs, ni s'il dure depuis longtemps ou non. On croit savoir également qu'un douanier suisse pourrait être mis à pied pour complicité dans cette affaire qui risque d'être l'une des plus importantes qu'ait connu notre pays. (GdL)**

*Gazette de Lausanne, N° 239, Samedi-Dimanche 10/11 Octobre 1959, P7.*

**ملحق رقم 38: تجنيد الشباب السويسري في اللفيف الأجنبي ورد فعل السلطات السويسرية**



Vernayaz

### Un bain matinal

(Inf. spéc.) Dans la nuit de samedi à dimanche, un motocycliste, M. Robert Azy, de Monthey, circulait à Vernayaz lorsque sa machine fut déportée hors de la route et vint choir dans le canal qui longe cette dernière. Par un hasard extraordinaire le motocycliste en fut quitte avec un simple bain de pieds et sa machine n'eut aucun dégât.

Evionnaz

### Accrochage entre un car et une voiture

— Inf. spéc. — M. A. Dombresson circulait au volant de sa voiture portant plaques neuchâteloises en direction de St-Maurice, venant de Martigny.

Vers l'usine de la Sibi à Evionnaz, il accrocha au moment du croisement le car de la Maison Métral de Martigny qui arrivait en sens inverse.

Les deux véhicules ont subi des dommages.

La gendarmerie de St-Maurice a procédé aux constatations d'usage.

Saint-Maurice

### Arrestation

— Inf. spéc. — La police de Sûreté de St-Maurice a identifié et arrêté en ville de St-Maurice un nommé J.-P. K., originaire du Jura Bernois qui était recherché par la police genevoise.

Après interrogatoire, il fut conduit auprès de l'autorité qui le réclamait.

## CHRONIQUE DE SIERRE

### A l'hôpital

Le rapport pour l'exercice 1954 vient d'être publié. Il comporte certains points intéressants.

Notons, en premier lieu, la question de l'agrandissement. Si 1953 avait été l'année des projets, 1954 vit le début des travaux. Les architectes choisis furent MM. Zwissig et Burgener qui nommèrent M. Paul Burgin surveillant des travaux. La question financière a été rapidement résolue car le marché de l'argent regorge actuellement de fonds. La Banque Cantonale a prêté les sommes nécessaires à un taux intéressant, les conditions de remboursement étant très favorables à l'hôpital. Fait important à souligner : quoique soucieux de sauvegarder au mieux les intérêts de l'établissement l'on a confié les travaux et les fournitures à des maisons domiciliées dans les communes associées du district.

Les terrassements débutèrent à fin février 1954 et mai voyait les premières fondations. Le manque de main-d'œuvre se fit également sentir et les travaux n'avancèrent pas aussi rapidement que prévu. Le gros œuvre se termina cependant avec l'an 1954. Le Conseil rappelle la mémoire d'un entrepreneur en maçonnerie, M. Valentini, mort pendant la construction. Si M. Valentini s'était acquis la sympathie de tous, son fils a pu poursuivre le travail commencé avec les qualités du défunt.

L'inauguration définitive est prévue pour cette année encore. Quant aux comptes de l'exercice, ils n'appellent aucun commentaire spécial. L'effort financier s'est porté spécialement sur le nouveau bâtiment et sur la rénovation des installations.

L'hôpital hébergea 1689 malades durant l'année 1954, ce qui représente 32,297 journées d'hospitalisation. Le compte d'exploitation accuse un excédent de dépenses de Fr. 28,138.—.

Le Conseil remercie les médecins, les révérendes sœurs, l'aumônier et tout le personnel pour le dévouement déployé au cours de 1954. Il espère pouvoir compter sur leur appui pour les années à venir.

* * *

Ce bref aperçu du rapport souligne bien la préoccupation majeure de tous ceux qui ont souci de la gestion de notre hôpital. Nous songeons spécialement au colonel Carraux, président du Conseil, qui assume ses fonctions de-

*(Suite en 4e colonne)*

UNE MONTRE SUISSE DE RENOMMÉE MONDIALE!

Un modèle ravissant, très en vogue. Antimagnétique, 17 rubis, plaqué or, au prix très avantageux de Fr. 89.-

En vente en Suisse chez plus de 400 bons horlogers détaillants

Demandez-en la liste à ROAMER WATCH CO. S.A. SOLEURE

# L'engagement de trop de jeunes Suisses à la Légion provoque une réaction de nos autorités

### Une campagne d'orientation

BERNE, 25 avril (Ag.) — *Dans un communiqué adressé au département fédéral de l'intérieur[1] le département militaire fédéral constate que de jeunes Suisses continuent à s'engager à la Légion étrangère française. Le département de l'intérieur est prié d'appuyer une campagne ayant pour but de mettre en garde la jeunesse contre les dangers que représente l'enrôlement dans la Légion étrangère. Cette action d'orientation doit se faire à tous les échelons, à savoir dans les écoles, professionnelles et autres.*

*Le département militaire fédéral remettra à cet effet une feuille à toutes les recrues les mettant en garde contre la Légion étrangère. De plus, des séances d'orientation seront organisées à l'intention des soldats. Cette feuille comprend cinq points, qui montrent les dangers de l'enrôlement, et indiquent qu'il y a d'autres voies que l'entrée à la Légion pour résoudre certains conflits. Chaque Suisse entrant à la Légion est punissable. Notre pays a besoin de tous les jeunes gens, afin qu'ils accomplissent leur devoir dans la défense nationale, que ce soit dans l'armée ou dans le service civil.*

### Deux bataillons suisses à la Légion

**Cette initiative prise par le Département militaire fédéral apparaît des plus nécessaires, la France, par la voie des pourparlers politiques, ayant montré peu de disposition à la solution de ce problème en suspens depuis des décennies. Il est également à craindre que cette question prenne plus d'acuité encore au cours des prochaines années lorsque le réarmement de l'Allemagne occidentale réduira considérablement l'entrée des jeunes Allemands à la légion étrangère. Selon les données que l'on a, chaque année 200 à 300 Suisses prennent du service dans cette troupe coloniale française qui compte actuellement dans ses rangs entre mille et deux mille Suisses. Notre armée subit ainsi une perte d'environ deux bataillons à l'effectif de guerre. Ces faits imposent aux autorités responsables le devoir de tout entreprendre pour mettre un terme à cette situation. Notre pays assume également une part de responsabilité pour le sort de ces citoyens.**

### L'action s'organise

Le Département fédéral de l'Intérieur s'est rallié à ce désir du Département militaire. Les directions de l'instruction publique des différents cantons ont été invitées par lettres à attacher à ce problème toute l'attention qu'il mérite, et à coopérer de manière que notre jeunesse soit mise en garde contre les dangers de la légion étrangère française. Les 200 à 300 enfants de notre pays qui, jusqu'ici, s'engageaient chaque année dans cette voie périlleuse ne doivent plus être abandonnés à leur sort.

### Un avertissement

Le Département militaire fédéral publie l'avertissement suivant :

« Gardez-vous d'entrer dans la légion étrangère.

● Jeunes gens, gardez-vous de vous enrôler dans la légion étrangère. Prendre une telle décision par dépit ou sous l'empire de la détresse, ce n'est jamais agir librement. C'est gâcher toute sa vie et c'est faire un pas qu'on ne tarde pas à regretter amèrement. Celui qui entre dans la légion étrangère n'apporte aucun honneur à la Suisse. Le légionnaire sera toujours considéré comme un étranger par le pays qu'il sert.

● Dites-vous bien que la légion étrangère n'est pas l'aventure romanesque à laquelle vous rêvez. Elle vous réserve des expériences amères. Vous y risquez votre vie, vous courez le danger d'en sortir estropié, malade, diminué moralement.

● Chacun a ses difficultés, mais on peut les surmonter d'une autre façon que par un engagement dans la légion. Vous trouverez la bonne voie en sachant vous confier à un ami, à votre maître d'école, à votre pasteur ou curé, à votre chef de section ou à tout homme comprenant les jeunes. Si vous leur ouvrez votre cœur, ils vous donneront de bons conseils et vous rendront confiance. Vous reconnaîtrez alors qu'un enrôlement dans la légion est un acte lâche, qui ne fait point honneur à son auteur. Les dangers auxquels vous exposeriez votre intégrité corporelle seraient combien plus grands que les difficultés momentanées que vous croyez écarter de cette manière.

● Le jeune Suisse capable peut faire son chemin à l'étranger dans des conditions meilleures qu'à la légion. Judicieusement conseillés, les jeunes commerçants, techniciens, agriculteurs, etc. peuvent trouver un champ d'activité dans le monde entier. Ces compatriotes à l'étranger reçoivent un appui du pays. Celui-ci est fier de ce qu'ils font. Si l'aventure vous tente, vous pouvez naviguer sur les fleuves et les mers. Le métier de marin est dur mais honorable.

● Celui qui s'enrôle dans la légion étrangère est punissable. En effet, le Suisse qui, sans l'autorisation du Conseil fédéral, prend du service dans une armée étrangère, sera puni de l'emprisonnement. Cette peine est applicable à tout Suisse, qu'il soit astreint au service militaire ou non. Notre pays doit, actuellement surtout, pouvoir compter sur tous les citoyens pour préparer et, au besoin, assurer sa défense, que ce soit dans l'armée même ou à un poste civil ».

## Après les élections cantonales françaises

# Unique constatation : stabilité

*Les résultats du second tour des élections cantonales donnent officiellement le droit à presque tous les partis politiques de chanter victoire.*

*Les électeurs ont montré davantage d'empressement à se rendre aux urnes qu'au premier tour. Beaucoup d'entre eux ont attendu que la situation se soit clarifiée et que les désistements aient réduit le nombre des candidats lesquels, dans la majorité des cas, se sont retrouvés à trois, la lutte n'opposant plus que socialistes, communistes et modérés, ou encore socialistes, MRP et modérés, ou enfin communistes, radicaux et modérés. Le pourcentage des abstentions, en tout cas, est descendu de 40 pour cent, qu'il était au premier tour, à 37,4 pour cent.*

*« La tactique des désistements, écrit « France Soir », a été très variable selon les partis et selon les régions. Ce sont les considérations locales, presque toujours, qui ont commandé les maintiens ou les retraits des candidatures. On ne peut donc guère en tirer d'enseignement pour les élections législatives de l'an prochain, si il faut retenir surtout que, fidèles à la consigne venue d'en haut, les communistes se sont, dans plus de 80 cantons, désistés pour les socialistes, sur le thème de l'unité et du « parti frère ». Les dirigeants de la SFIO avaient recommandé à leurs militants de ne pas tomber dans le piège et de ne pas appliquer la réciproque. Quelques-uns ont enfreint la règle et se sont effacés devant les candidats du parti communiste. Celui-ci y a gagné 15 sièges.*

*Les conseils généraux renouvelés vont maintenant se réunir. Dans quelques-uns d'entre eux, on verra la majorité se déplacer très légèrement vers la gauche. Mais le caractère principal de cette élection c'est la stabilité ».*

### Tchang Kai Chek ne veut pas abandonner Quemoy et Matsu

TAIPEH, 26 avril (Reuter) — **On apprend de source généralement bien informée que M. Robertson, sous-secrétaire d'Etat, et l'amiral Radford ne sont pas parvenus à convaincre le généralissime Tchang Kai Chek du bien-fondé de la politique des Etats-Unis dans la question de Formose. Un fonctionnaire américain a déclaré que la situation était sérieuse.**

**On déclare, du côté nationaliste, que le général Tchang Kai Chek, soutenu par M. George Yeh, son ministre des affaires étrangères, a laissé clairement entendre qu'il s'opposait énergiquement à toute proposition d'armistice ou à un retrait de ses troupes des îles Quemoy et Matsu.**

### En Allemagne

### Pour une troisième solution

BONN, 25 avril (Ag. DPA) — Des personnalités appartenant aux milieux démocrates libres ont ouvert des discussions lundi à Bonn, consacrées à la « troisième solution », c'est-à-dire un moyen terme entre une Allemagne divisée et une Allemagne unifiée, libérée de toute alliance.

### L'affaire du médecin des Feroe

COPENHAGUE, 25 avril. — (Ag AFP) — Le gouvernement local des îles Feroé a accepté de négocier avec la Municipalité de Klaksvig pour tenter de trouver une solution dans l'affaire du médecin Olav Halvorsen.

Ces négociations, qui auront lieu à la demande de la Municipalité de Klaksvig, commenceront incessamment.

### Les élections présidentielles en Italie

### Les démocrates-chrétiens ne présenteront pas de candidat

ROME, 25 avril. — (Ag AFP) — M. Mario Scelba, président du Conseil, s'est prononcé contre la désignation d'un candidat démocrate chrétien à la présidence de la République, pour l'élection qui doit avoir lieu lundi prochain.

M. Scelba, démocrate-chrétien lui-même, parlant au Congrès de la Confédération italienne des syndicats de travailleurs, a déclaré : « Le parti majoritaire avait déjà eu la possibilité de désigner un candidat pris dans ses rangs, aux élections présidentielles de 1948. Il sut alors y renoncer, appliquant le principe du désintéressement politique. Aujourd'hui plus que jamais s'impose pour notre parti cette nouvelle renonciation. La nation sait apprécier les gestes dictés par la volonté d'arriver à une plus vaste collaboration sur le plan national, et, dans ses rapports entre les partis, faire preuve de désintéressement signifie augmenter son prestige. Le peuple prend acte de ces choses concrètes. »

### L'URSS veut annuler ses traités d'amitié avec la France et l'Angleterre

**MOSCOU, 25 avril. — (Ag AFP) — Le praesidium du Conseil suprême de l'Union soviétique devra sous peu discuter de l'annulation du traité franco-soviétique, a déclaré au cours d'une conférence de presse, M. Ilitchev, chef du service de presse du ministère des affaires étrangères.**

**Il a confirmé que les deux commissions des affaires étrangères du Soviet de l'Union et des nationalités ont proposé lundi au Praesidium du Conseil suprême de l'URSS d'annuler le traité d'amitié anglo-soviétique.**

**Interrogé d'autre part sur le point de savoir si le gouvernement soviétique accepterait la date du 2 mai pour le début des négociations au sujet du traité d'Etat autrichien, M. Ilitchev a répondu que la note occidentale à ce sujet était à l'étude et qu'une réponse sera donnée très prochainement.**

*(suite de la chronique de Sierre)*

puis de nombreuses années avec un tact et des qualités inégalables.

Chacun songe à l'agrandissement et à la modernisation des installations existantes. Ce slogan « agrandir et moderniser » pose de nombreux problèmes délicats qu'il n'est pas toujours aisé de résoudre.

Si le financement des travaux a trouvé une solution satisfaisante il n'en faudra pas moins trouver les fonds nécessaires pour rembourser le prêt consenti par la Banque cantonale. Bien que de taux d'intérêt et la somme prévue en remboursement annuel ne soient pas excessifs, il faudra les verser chaque année. En 1922, lors de la construction du premier bâtiment, les subsides accordés furent intéressants. Ils semblent moins importants cette fois-ci. Souhaitons que ceux qui ont osé voir grand et bien ne soient pas déçus.

Nous nous réjouissons de la fin prochaine des travaux et de l'inauguration promise pour cette année encore. Cela permettra au personnel de travailler dans les meilleures conditions possibles car le dévouement ne suffit pas. Il faut aussi des moyens modernes à disposition pour accomplir au mieux la tâche confiée à un tel établissement. La circulation toujours plus intense, la mécanisation à outrance et la proximité du barrage de la Gougra, seront les sources premières de nombreux accidents. Sierre se devait de posséder un hôpital équipé en conséquence et assez spacieux pour répondre à tous les besoins de la vie moderne. Le projet est en voie de réalisation.

(Cly)

### Concert en plein air

Le jeunesse s'est toujours signalée par un optimisme de bon aloi : la décision des Jeunesses musicales sierroises d'organiser leur concert en plein air est bien dans cette note. C'est, en effet, dans le Parc du Château Mercier que l'orchestre des Jeunesses musicales de Genève s'est produit dans le programme suivant :

Suite de danses d'Henry Purcell.
Concerto en do mineur de Vivaldi.
Domine Deus et Qui Sedes, du même auteur.
Danses populaires roumaines de Bartok.
Martin Lied d'Hindemith.
Double concerto pour violon de Bach.

Le beau temps a répondu aux espoirs sierrois et c'est par un magnifique dimanche de printemps qu'eut lieu ce concert.

Fait intéressant : grâce à une garderie d'enfants, les parents purent goûter sans soucis aux joies musicales.

†

Madame et Monsieur **Oscar CRETTENAND-BURRIN** et leurs enfants, à Leytron et Sion ;
Monsieur et Madame **Amédée BURRIN-DUSSEX** et leurs enfants, à Chamoson ;
La famille de feu **Joseph BURRIN** ;
La famille de feu **Henri BURRIN** ;
La famille de feu **Joseph CARRUPT** ;
ainsi que les familles parentes et alliées, ont la douleur de faire part de la mort de

**Monsieur Louis BURRIN**
**charpentier**

leur cher père, beau-père, grand-père et oncle, enlevé à leur tendre affection, à l'âge de 78 ans, muni des Sacrements de la Sainte Eglise.

L'ensevelissement aura lieu à Chamoson, le mercredi 27 avril 1955, à 10 heures.

R. I. P.

Cet avis tient lieu de faire-part.

**L'abondance des matières nous a malheureusement contraints de renvoyer à un prochain numéro plusieurs correspondances et comptes rendus, notamment celui de l'Amicale des Fanfares conservatrices du district de Conthey.**

**Nous nous en excusons auprès de nos lecteurs et des intéressés.**

*Journal Nouveliste valaisan, **« L'engagement de trop de jeunes suisses à la légion provoque une réaction de nos autorités »,** N° 95, Mardi 26 avril 1955, P 8.*

**ملحق رقم 39: رد فعل السلطات السويسرية على تجند الشباب السويسري القصر في اللفيف الأجنبي**

# La France doit renoncer à enrôler dans la Légion des Suisses encore mineurs

*(De notre correspondant de Berne)*

Vendredi matin, au Conseil national, un député socialiste de Zurich, M. Schütz, a développé une interpellation sur le cas des jeunes Suisses enrôlés dans la Légion étrangère. En des termes particulièrement énergiques — il n'a pas craint de comparer les méthodes de la Légion à celles des SS — il a demandé une action plus énergique des autorités pour mettre fin à ce qu'une très grande partie de notre opinion publique considère comme un «scandale : l'enrôlement de mineurs pour un service accompli bien souvent dans des conditions indignes du plus élémentaire respect humain.

De son côté, la commission des Affaires étrangères, par la voix de son président, M. Graber, socialiste vaudois, a motivé un « postulat » qui constate en particulier : « C'est surtout l'engagement de Suisses encore mineurs dans la Légion et le refus des autorités françaises de les libérer qui provoquent une vive indignation dans la population suisse. Celle-ci estime que cette attitude méconnaît les principes fondamentaux du droit et les règles de l'humanité. Le Conseil national condamne les pratiques des autorités de la Légion, qui risquent de compromettre les relations de bon voisinage entre la France et la Suisse. Il invite le Conseil fédéral à poursuivre sans re-

G. P.

*(Suite à la page 2).*

20 - 21 juin 1959 — No 142

# La France doit renoncer à enrôler dans la Légion des Suisses encore mineurs

*(Suite de la première page).*

lâche ses démarches en vue d'obtenir la libération des mineurs enrôlés dans la Légion étrangère et la renonciation à en engager d'autres dans l'avenir ».

Ce « postulat » doit, comme le fait observer M. Graber, associer le Conseil national à une manifestation nécessaire et donner au gouvernement un appui plus fort pour ses interventions ultérieures.

### M. Petitpierre répond

Le chef du Département politique, M. Petitpierre, n'ignore rien de l'émotion causée dans le pays par les enrôlements de mineurs à la citées sont commises dans la guerre où la Légion naires, si difficilement contrôlables soient-ils, ne laissent aucun doute sur le fait que des atrocités son commises dans la guerre où la Légion est actuellement engagée, en Algérie. Il suffit, pour s'en convaincre, de relire les déclarations faites récemment par des prêtres incorporés dans l'armée régulière française. Et, sans vouloir porter un jugement sur la guerre d'Algérie, mais en condamnant tous les actes contraires aux règles de l'humanité — quels que soient leurs auteurs — M. Petitpierre ajoute : « Ces actes de cruauté devraient donner à réfléchir aux Suisses, adultes et mineurs, attirés par la Légion. Ce n'est pas seulement l'aventure militaire qui les attend, mais ils s'exposent au risque d'être impliqués dans des actions que leur conscience leur fera réprouver ».

* * *

Que faire alors ? Le droit des gens n'empêche aucun État d'enrôler des volontaires dans son armée et toute action, devant un tribunal international, pour obtenir la dissolution de la Légion étrangère serait vouée à l'échec, tant qu'il s'agit de personnes majeures, responsables de leurs actes.

En revanche, il y a les mineurs. En principe, la Légion n'engage pas de jeunes gens au-dessous de 18 ans et lorsque cette règle n'a pas été respectée, les autorités suisses ont pu, dans un cas, obtenir la libération du jeune homme. Mais les autorités françaises engagent et refusent de libérer les mineurs âgés de 18 à 20 ans, sous prétexte que cette pratique n'a pas varié depuis 1831. « En 1831, pourcuit M. Petitpierre, on faisait travailler les enfants de 10 ans dans les fabriques, ce qui, aujourd'hui, serait considéré comme monstrueux. Cette justification n'en est pas une, elle n'est qu'un mauvais argument ».

Le Département politique a multiplié les démarches auprès des autorités françaises, mais sa position juridique est très faible. Après avoir consulté deux juristes éminents — un Suisse et un Français, — il a dû constater que la voie judiciaire était fermée. Il a pris la voie diplomatique et, sur la seule question de principe — l'enrôlement des mineurs — il est intervenu six fois en 1957, onze fois en 1958. Il n'a pas eu plus de succès que les autres pays où le problème se pose aussi — on l'a vu lors d'une récente démonstration de la Chambre belge — et son action est gênée bien souvent par le fait que le jeune homme s'engage sous un autre nom ou alors que la Légion falsifie délibérément son état-civil.

Toutefois, M. Petitpierre entend préciser que la plupart des Suisses entrés à la Légion ne sont pas des mineurs. De 1954 à 1958, on a eu connaissance de 45 engagements. Pour les quatre premiers mois de 1959, on a signalé trois cas, alors qu'on évalue à 180 ou 200 par année, en moyenne, le nombre de nos compatriotes qui deviennent légionnaires.

* * *

Comment enrayer cet « exode » ? Le chef du Département politique se demande si la propagande contre la Légion est efficace. Ce n'est pas toujours le cas et elle va parfois à fin contraire. Ainsi, un jeune homme n'a retenu, dans un ouvrage où la Légion était dépeinte sous les plus sombres couleurs, que la manière de gagner le plus proche centre de recrutement. Ce n'est d'ailleurs pas le goût de l'aventure qui pousse surtout les jeunes vers Sidi-bel-Abbès. Pour la moitié, il s'agit de délinquants, pour un bon tiers, d'adolescents en révolte contre leur milieu.

« Ce qui pourrait être le plus efficace, ce serait de publier dans les hebdomadaires les plus répandus du pays des articles relevant — ce qui correspond à la réalité — que dans la plupart des cas, les légionnaires regrettent très rapidement, après leur engagement, la décision qu'ils ont prises et cherchent le moyen de sortir de la Légion. La publication de lettres et de témoignages de légionnaires peut être aussi de nature à exercer une influence persuasive ».

Et M. Petitpierre conclut :

« Il faut espérer que le gouvernement français ne restera pas indéfiniment insensible aux réactions de l'opinion publique dans des pays qui entretiennent avec la France des relations d'amitié et qu'il finira par reconnaître que la situation actuelle ne correspond plus aux conceptions juridiques et morales d'aujourd'hui. Je voudrais donner aux interpellateurs l'assurance que le Conseil fédéral ne prend pas à la légère cette affaire douloureuse et que l'échec des démarches antérieures ne le découragera pas de poursuivre sans relâche ses efforts ».

Sans opposition, l'assemblée accepte le « postulat » de la commission des Affaires étrangères, tandis que M. Schütz n'est que partiellement satisfait.

* * *

Le langage de M. Petitpierre, sans se départir de la courtoisie diplomatique, était assez ferme, assez net pour faire comprendre à Paris que cette irritante question des enrôlements de mineurs, au mépris du droit, devrait une bonne fois être réglée par un gouvernement qui se dit soucieux du prestige de la France dans le monde. Comme le faisait observer M. Graber, sous les deux régimes précédents, il y avait d'une part le gouvernement, d'autre part, la Légion, véritable État dans l'État. Les choses ont-elles changé, avec l'avènement de la Vme République, restauratrice de l'autorité ?

G. P.

*Journal de Genéve, **« La France doit renoncer a enrole dans la légion des suisse encore mineurs »** N° 142, 20-21 Juin 1959, p1-2.*

**ملحق رقم 40: حوار مع الصحفي السويسري شارل هنري فافرو حول مفاوضات إيفيان**

**ALGÉRIE** *Entretien avec l'homme des négociations secrètes*

# «Avec les accords d'Evian, on a perdu trente ans»

*Charles-Henri Favrod a suivi de très près la négociation franco-algérienne voici trente ans. Il nous donne aussi son avis sur la situation actuelle de l'Algérie.*

Il y a un Charles-Henri Favrod directeur du Musée de l'Elysée à Lausanne. Il y a aussi le Charles-Henri Favrod journaliste: le grand reporter qui suivit de très près (jusqu'à servir d'intermédiaire) la négociation franco-algérienne, qui conduisit à la signature des accords d'Evian, le 18 mars 1962, à l'hôtel du Parc.

L'on se souvient qu'au milieu des années 50 et surtout dès 1960, Lausanne était devenue le siège d'un activité diplomatique intense. Les principaux leaders algériens s'y étaient réfugiés, et l'on croisait certains d'entre eux, à l'Université, en Sciences politiques.

**– Pourquoi le FLN avait-il choisi Lausanne?**

– Lausanne était sur l'axe naturel Paris-Rome, les leaders algériens pouvaient ensuite être acheminés sur Rabbat et Tunis.

**– Comment la Suisse s'était-elle trouvée impliquée dans l'affaire algérienne?**

– Tout à fait par hasard, l'arrestation d'un jeune Suisse dans un attentat contre Sekou Touré, noua des liens entre la diplomatie suisse et le GPRA (gouvernement privisoire de la révolution algérienne). D'autre part M. Petitpierre qui rêvait pour la Suisse d'un rôle dans la communauté des nations vit ses plans s'écrouler par la faute du procureur général de l'époque Dubois. Celui-ci, s'était laissé convaincre, par l'ambassade de France, de livrer les écoutes de l'ambassade d'Egypte aux services secrets français. Ces pratiques avaient permis des arrestations, bloqué des acheminements d'armes et mis en cause la logistique du FLN.

Dès 1957, la Suisse n'eut de cesse de se faire pardonner et de vouloir jouer les bons offices dans cette affaire.

**– Votre rôle dans l'affaire algérienne?**

– J'avais rencontré les Algériens en 52 au Caire. Je pensais que cette guerre était imbécile, qu'il était inconcevable que l'Algérie reste départementalisée entre le Tunisie et le Maroc, jusqu'à parler d'intégration. Dire à l'époque l'Algérie indépendante était coupable. J'étais avec des gens biens pour le dire, Raymond Aron notamment, qui disait que l'intégration de milliers de gens était impossible. J'ai découvert à cette occasion des personnalités formidables comme Debré dont j'ai apprécié l'immense bonne foi. C'est à l'honneur de Debré d'avoir eu en mémoire le retour des Français d'Algérie. Chez de Gaulle, le sang sèche vite. Je pense qu'on aurait pu mieux ménager le passage de l'Algérie à l'indépendance.

**– Comment étiez-vous ressenti par les diplomates suisses?**

– Pour les diplomates, un journaliste est celui à qui l'on demande des informations mais dont on se méfie comme de la peste, c'est celui qui sacrifiera tout à un scoop, enfin celui par qui le malheur arrive. Malgré cela j'ai tout fait pour mettre en garde le Gouvernement suisse. On ne pouvait confronter sans autre des diplomates français et des hommes du djebel.

**– Quelle a été l'attitude de la diplomatie suisse?**

– Alors que des contacts secrets avaient été engagés, le chef de cabinet de Debré, Pierre Racine et Chayet le responsable juridique du Quai-d'Orsay menaient les contacts secrets dans le but de signer la paix en trois jours. La Suisse n'a pas suivi, elle a rendu publique la négociation et en mettant l'armée sur pied de guerre; des hélicoptères survolaient la région. C'est ainsi qu'on a assisté à l'assassinat du maire d'Evian et à une année d'exactions par l'OAS. C'est à mon avis l'échec le plus spectaculaire de la diplomatie suisse. La France est si généreuse qu'elle ne l'a jamais reproché à la Suisse.

**– Pensez-vous que l'intégrisme ait des chances en Algérie?**

– Les Algériens sont derrière le FIS parce qu'ils ne peuvent pas être derrière le FLN. L'intégrisme? Il n'y aura jamais d'intégrisme en Algérie, ils y sont réfractaires. Je pense que pour Boudiaf ce n'est pas facile. C'est un homme que j'admire. Il est de ceux qui n'ont pas voulu composer en 62. Il a dit «Je ne suis pas de ceux qui vivront de l'Algérie avec des comptes en banque en Suisse».

**– Pourquoi n'écrivez-vous pas sur cette période?**

– Je n'ai pas écrit de livre sur cette période parce j'aurai été obligé de dire que la Suisse avait été d'une incroyable légèreté dans cette affaire et ça je ne le voulais pas.

**Propos recueillis par Marlène Belilos**

*Gazette de Lausanne*

# ملحق رقم 41: جميلة بوحيرد في الصحف السويسرية (*Journal de Genéve*)



## LE PACTE MÉDITERRANÉEN VU DE LONDRES

**Notre correspondant de Londres nous téléphone :**

M. Selwyn Lloyd va s'entretenir avec M. Dulles et M. Pineau, à Manille, du projet de M. Gaillard — ou est-ce celui de M. Dulles ? — relatif à un pacte de défense ouest-méditerranéen, qui serait un complément de l'Otan. A Londres, on en parle, mais sans vouloir se prononcer encore. Au Foreign Office comme dans les cercles dirigeants de l'opposition, on se retranche derrière l'excuse qu'on manque de détails sur le plan, et qu'il faut attendre d'être plus amplement renseigné. La vérité est qu'on a, dès maintenant, la certitude que le pacte suggéré ne pourrait prendre corps et devenir efficace que s'il était conclu en liaison avec un règlement satisfaisant et durable du problème algérien.

Pour cela, il faudrait évidemment que le gouvernement français, qui est toujours l'objet de vives critiques dans la plupart des journaux anglais, consente à reconnaître que ce problème n'est pas une affaire intérieure pour la France, mais un sujet qui regarde également tous les alliés de la France dans l'Otan, ainsi que le Maroc et la Tunisie.

Le « Times » écrit qu'on a le souci naturel, à Londres, d'éviter de laisser croire que la Grande-Bretagne et les Etats-Unis exercent une pression sur la France au sujet de l'Algérie, mais que si le pacte est discuté, on ne pourra enregistrer de progrès que si l'avenir de l'Algérie est pris en considération entre la France et ses associés.

Le « Scotsman » est plus catégorique, et il déclare qu'à moins que les alliés de la France n'insistent sur un règlement pacifique, résultant de négociations avec les rebelles, l'existence du pacte ne changera rien à la vraie situation en Algérie et n'aura pour effet que de donner l'impression que la Grande-Bretagne et l'Amérique approuvent la poursuite de la répression.

Le « Manchester Guardian » assure que ni le peuple britannique ni le peuple français ne seraient disposés à sanctionner la politique de répression que tous les gouvernements français ont pratiquée, dit-il, « avec une férocité croissante et un succès décroissant ».

Seul le « Daily Telegraph » émet l'avis que le pacte pourrait contribuer à une détente générale, si les pays méditerranéens reconnaissaient qu'ils ont des intérêts économiques, culturels et stratégiques communs, si l'Espagne était introduite dans le système de défense occidentale, et si la Tunisie acceptait la présence de troupes françaises à Bizerte. Il a donc quelque espoir, mais lui-même admet que l'Algérie est le point crucial de la situation.

J. Mr.

## Malte plaide sa cause

Notre correspondant de Londres nous téléphone :

*Le chef du gouvernement maltais, M. Mintoff, et plusieurs de ses ministres, arrivés à Londres durant le week-end, ont engagé lundi au ministère des Colonies, avec M. Lennox-Boyd, des entretiens qui dureront probablement une semaine ou davantage.*

*Le but de leur mission est principalement d'obtenir du gouvernement britannique une augmentation de crédits. La Grande-Bretagne verse présentement 6 millions de livres sterling par an environ à Malte, à titre d'aide financière. La Trésorerie a l'intention de réduire cette somme d'un million durant l'exercice financier 1958-59, alors que le gouvernement de M. Mintoff réclame plus de 6 millions.*

*On présume que les discussions seront d'autant plus serrées que le gouvernement britannique insiste sur un effort accru des Maltais pour tirer des revenus supplémentaires de leurs propres ressources, par voie d'impôts ou d'emprunts. Cela au moment où, à cause de la décision de la Grande-Bretagne de fermer sa base navale de Malte d'ici trois ans, le chômage dans l'île prend des proportions angoissantes. On dit que M. Mintoff et ses collègues profiteront de leur séjour pour parler de l'intégration de Malte dans le Royaume-Uni.*

*Là encore, ils se heurteront à des difficultés, que ses propres déclarations récentes, bien qu'il les ait retirées, ont certainement augmentées. Le gouvernement de Londres reste acquis au projet de fusion, mais il est indéniable qu'une section importante du parti conservateur, et un certain nombre de membres de l'opposition, ne sont pas bien sûrs que Malte, intégrée aux conditions de M. Mintoff, ne serait pas une charge plutôt qu'un avantage pour la Grande-Bretagne et ses citoyens.*

J. Mr.

**PRUNIER**
« Tous les produits de la mer »
9, rue Duphot 16, av. Victor-Hugo
OPE 11-40 PASSY 01-45
BAR-RESTAURANT
*formé tous les lundis*

## Les syndicats d'Afrique du Nord demandent l'appui de la C.I.S.L.

Des représentants des quatre centrales syndicales nationales en Afrique du Nord ont terminé à Genève une conférence qui a duré deux jours et qui s'est déroulée sous les auspices de la Confédération internationale des syndicats libres (C.I.S.L.). Etaient présents : M. Mahjoub ben Seddik, secrétaire général de l'Union marocaine du travail ; M. Ahmed Tlili, secrétaire général de l'Union générale tunisienne du travail ; M. Salem Scita, secrétaire général de l'Union générale des travailleurs de Libye et M. Rachid Galil, secrétaire général de l'Union générale des Travailleurs algériens. La C.I.S.L. était représentée par son secrétaire général, M. J. H. Oldenbroek et d'autres fonctionnaires du secrétariat.

Les leaders du mouvement syndical nord-africain ont lancé un appel à la C.I.S.L. afin qu'elle et ses organisations affiliées intensifient leurs efforts pour mobiliser l'opinion mondiale. Plusieurs propositions ont été faites pour qu'une action soit entreprise dans le monde entier par le mouvement syndical libre international. Elles seront soumises au sous-comité du comité exécutif de la C.I.S.L. qui se réunira la semaine prochaine à Bruxelles.

Au cours de la conférence, les leaders des quatre centrales ont annoncé que de grands progrès avaient été faits en vue d'unifier en une seule organisation d'Afrique du Nord les quatre organisations existantes. Ils saluent la décision de la C.I.S.L. d'établir une organisation régionale pour l'ensemble de l'Afrique à laquelle la centrale unifiée du Maghreb s'affiliera.

## *Les Cypriotes turcs manifestent*

*(A.F.P.) Plusieurs milliers de Turcs ont manifesté hier matin pendant deux heures en faveur du partage de Chypre, dans les quartiers turcs de Nicosie.*

*La manifestation a commencé dans plusieurs écoles secondaires et s'est poursuivie dans les rues où les étudiants ont défilé en portant des drapeaux turcs et des placards où étaient inscrits des slogans en faveur du partage.*

*M. Kutchuk, leader des Turcs cypriotes, s'étant rendu dans une école pour calmer les élèves, ceux-ci l'ont porté en triomphe dans la rue.*

**En grève depuis 42 jours**

## Les employés de banque argentins vont être mobilisés

(AFP) — A la suite de la grève des employés de banque, qui dure depuis 42 jours et qui a déjà occasionné une perte de près de 1,7 milliard de francs suisses à l'économie argentine, le gouvernement provisoire a publié la nuit dernière un décret mobilisant les 60.000 employés travaillant dans ces établissements.

La grève des employés de banque, qui réclament un relèvement de salaire, empêche depuis bientôt deux mois le règlement des chèques et traites, tandis que de nombreux industriels se voient dans l'obligation de ne pouvoir régler leurs factures ou payer le personnel.

**Au Musée d'ethnographie**

## Les hommes et leurs travaux à Madagascar et aux Mascareignes

La géographie et l'ethnologie ont des points de contact si étroits que l'on ne peut aujourd'hui songer à les dissocier. Samedi après-midi, au Musée d'ethnographie, M. Henri Onde, professeur à l'Université de Lausanne, a excellemment démontré cette liaison au cours de sa belle conférence. Le fait géographique a imposé aux habitants de ces îles des modes de vivre et de travailler que cet exposé fit ressortir nettement.

L'énorme île de Madagascar, l'une des plus anciennes terres du globe, est habitée par des populations composées d'un vieux fond africain submergé par des vagues d'immigration mélanésiennes, malaises et polynésiennes, qui se succédèrent pendant plus de trente siècles. Elles fusionnèrent en vase clos, créant ainsi une gamme de types très étendue. Ces hommes se vouent à l'élevage d'origine africaine et à la rizicullure, asiatique, elle, et tirent parti d'une terre latéritique qui ne permet qu'une densité de 7 habitants au kilomètre carré, répartis soit sur la côte à récifs coralliens de l'est, soit dans la forêt orientale, qui connaît une civilisation du végétal, soit sur le plateau malgache, bordé, couvert de volcans et de petits villages à cases rectangulaires et toit à deux pans, dont la forme ne varie pas sur toute la surface de l'île, même si les matériaux changent suivant la couverture végétale, allant de la forêt chaude à la brousse à xérophytes. Les Noirs du Sud nomadisent autour de leurs tombeaux, centre de la vie sociale. Toute l'île est couverte de ces monuments de briques ou de ces sanctuaires surmontés de crânes de zébus immolés et de perches funéraires sculptées. Le centre de l'île, avec sa dépression du type fossé africain, connaît une mise en valeur des terres marécageuses, remises aux communautés autochtones modernisées.

A 800 et 1000 kilomètres de là, les Mascareignes (île Maurice et Réunion) forment leur petitesse au colosse malgache. Très récentes, elles sont nées d'éruptions volcaniques au tertiaire. Ces îles, plus ou moins accidentées en massifs ou en pitons abrupts, ont des climats contrastés suivant leur exposition. Désertes jusqu'au XVIIe siècle, elles sont aujourd'hui surpeuplées et connaissent des densités asiatiques atteignant jusqu'à 250 habitants par kilomètre carré. La dangereuse monoculture de la canne à sucre, destinée pour le 90 % à l'exportation, la présence d'une majorité absolue de travailleurs indiens submergeant les autres races, y compris « les petits Blancs » assez misérables de la Réunion, polyculteurs, eux, posent des problèmes délicats. Une hypothétique soupape de sûreté basée sur l'émigration des populations excédentaires vers Madagascar si peu peuplée n'est qu'un jeu de l'esprit sur le sol de la grande île, malgré les améliorations foncières françaises, ne peut supporter que sa population actuelle.

La nature du sol a donc tracé dans ces îles si différentes les grandes lignes de la répartition des hommes et celles de leurs occupations. Importées lors des immigrations spontanées ou imposées par le système colonial, plus artificiel encore que les conquêtes archaïques, ces lignes de force fort bien tracées par M. Onde permettent la compréhension des problèmes anciens et actuels de ces terres soumises à l'emprise du fait géographique pur.

G. L.

**MARIE ✦ CLAIRE**
**"COLLECTIONS"**
EST PARU
Ce numéro spécial répond à toutes les questions que vous vous posez sur la mode nouvelle et à d'autres aussi :
QUI est MARLON BRANDO ? par le célèbre écrivain américain Truman CAPOTE.
QUE devient le fils d'un héros, le petit COQUELIN ? par Marcelle AUCLAIR.
QUOI de nouveau aux Arts Ménagers ? par l'Equipe 58.
Vous y trouverez aussi une extraordinaire reconstitution photographique : HISTOIRES DE FANTOMES.

**POUR LA GRACE DE DJAMILA BOUHIRED**

Convaincue d'avoir pris part à un attentat à la bombe qui a coûté la vie à une personne, tandis que plusieurs étaient grièvement blessées, Djamila Bouhired, une jeune fille de 22 ans, a été condamnée à mort. De nombreuses voix se sont élevées en faveur de la grâce de la jeune Algérienne. Notre photo montre le portrait de Djamila et, à côté, une démonstration organisée à Beyrouth en faveur de la remise de sa peine.

## APPEL CONTRE LE DANGER DE LA MORT ATOMIQUE

(DPA) Une quarantaine de personnalités de la politique, de la science, de l'économie, des arts et de l'église, ont publié lundi, à Bonn, un appel à la lutte contre la mort atomique.

L'appel souligne notamment que le peuple allemand des deux côtés de la zone de démarcation serait livré à une mort atomique certaine en cas de guerre. Cette menace est susceptible de s'accroître si l'Allemagne participe à la course aux armements et si des rampes de lancement pour fusées sont installées sur son sol. Il demande au parlement et au gouvernement fédéral d'appuyer les efforts tendant à la création d'une zone désatomisée Le peuple allemand est invité à s'opposer à une politique de réarmement et à encourager les efforts pacifiques.

Cet appel a été lancé sur l'initiative des sociaux-démocrates. Parmi les signataires se trouvent des membres du parti démocrate-libre, ainsi que quelques chrétiens-démocrates, comme le professeur Walter Hagemann, directeur de l'Institut de propagande à l'Université de Münster, qui a critiqué récemment à diverses reprises la politique de son parti. Il convient de citer également le professeur Max Born, prix Nobel de physique.

**Cetrolax**
PURGE au JUS de CITRON
efficace, agréable, bon marché
Une bonne purge pour combattre la grippe est indispensable

## Le sort de l'impératrice Soraya

(Reuter). Le Conseil du trône persan s'est réuni lundi matin en présence du shah. Il s'est occupé de l'avenir de l'union du shah avec l'impératrice Soraya ainsi que de la question de la succession au trône. Le sénateur Assad Bakhtiari a présenté un rapport sur son voyage en Allemagne où séjourne actuellement l'impératrice Soraya.

Un porte-parole de la Cour impériale a déclaré qu'une décision sera prise lors d'une deuxième séance du Conseil du trône qui aura lieu dans quelques jours. Le porte-parole a en outre démenti les informations de source étrangère selon lesquelles le shah envisagerait de prendre une seconde épouse.

## Henry Malherbe n'est plus

(ATS) — On annonce le décès, à l'âge de 71 ans, de M. Henry Malherbe, journaliste, président-fondateur de l'Association des écrivains suisses combattants et qui fut directeur de l'Opéra-Comique de 1946 à 1948. Le défunt, qui dirigea la « Revue des vivants », fut, de 1910 à 1936, critique musical du « Temps ». Il était l'auteur d'une « Histoire de la musique russe », de « Cinquante ans de musique française » et d'études sur Wagner, Bizet, Lalo et Schubert.

## L'ambassadeur de Suisse en Israël à l'Institut ORT

Avant de rejoindre son poste à Tel-Aviv, M. E. Bissaz, ambassadeur de Suisse en Israël, a tenu à prendre contact avec la Centrale de l'ORT Union et à visiter l'Institut Central ORT pour la formation d'instructeurs d'écoles professionnelles à Aniéres où il a été accueilli par M. A. Brunschwig, président de l'ORT Suisse, M. V. Halpérin, directeur de l'ORT Union et M. M. Volski, directeur de l'Institut.

(AFP) — Toutes les écoles de Téhéran ont été fermées à partir d'hier en raison d'une sérieuse épidémie de méningite qui s'est déclarée dans la capitale.

## *Le col du Stelvio pourra être ouvert en hiver*

*(A.F.P.) Le col du Stelvio (2760 m.), le plus élevé d'Italie, qui relie la région de Sondrio au Haut-Adige, pourra être ouvert à la circulation même pendant l'hiver, c'est ce que l'on espère à la suite de l'expérience sans précédent entreprise depuis lundi matin, avec des chasse-neige de fabrication suisse. Les chasse-neige ont pu se frayer un chemin à travers une couche de glace et de neige de plusieurs mètres d'épaisseur et ils sont parvenus à deux kilomètres du sommet. Ils reprendront leur marché aujourd'hui mardi. Le col du Stelvio est normalement fermé d'octobre à juin.*

## *La parole est à nos lecteurs...*

*Cette rubrique n'engage pas l'opinion de la rédaction.*

### La Finlande aussi est un pays scandinave

Helsinki, le 5 mars 1958.

Messieurs,

A propos de l'article « Les villages-musées de Scandinavie », publié dans le « Journal de Genève » à la date du 27 février de cette année, je souhaiterais formuler une observation, qui ne se limite d'ailleurs pas à l'article en question, mais porte en général sur la manière dont ma patrie, la Finlande, est traitée — ou, pour être plus exact, ignorée — dans la presse européenne. Pour prendre tout d'abord l'article susmentionné, je constate que l'on y parle des « villages-musées » du Danemark, de la Norvège et de la Suède, mais on n'y fait pas la moindre allusion à la Finlande, quoiqu'il se trouve dans ce pays au moins deux installations de ce type, l'île de Seurasaari, près de la capitale, et le quartier de Luostarinmäki, dans la ville de Turku, où l'on peut, par exemple, voir des artisans travailler selon les techniques traditionnelles de leur métier. Et, comme je l'ai déjà fait remarquer, il s'agit là d'une attitude générale.

Sous quelque rapport que les pays scandinaves soient mentionnés — santé et hygiène publique, taux de la mortalité, nombre de téléphones par habitant, instruction publique, cours pour adultes, etc. etc. — on voit toujours figurer dans l'information en question le Danemark, la Norvège et la Suède, mais non la Finlande. Lecteur régulier de plusieurs journaux étrangers, je parle d'expérience, mais je citerai pourtant quelques exemples concrets pour illustrer mon avis. Il y a quelques années, un journal suisse romand écrivait que le ballet de Tchaikovsky « Le Lac des cygnes » ne jamais été donné en version intégrale en dehors de la Russie, à l'exception de la Grande-Bretagne. Or, en Finlande, cette œuvre a été représentée à plusieurs reprises depuis la création des Ballets d'Helsinki, avant 1914 déjà, si bien que, n'étant pas un spécialiste du ballet, j'étais même surpris en lisant cet article, tant la représentation intégrale m'en avait toujours semblé naturelle.

D'autre part, lorsqu'on lit les articles qui, quelquefois, paraissent sur la Finlande, on en est presque amené à souhaiter que le silence n'ait pas été rompu. Ce pays semble vraiment être, pour les gens qui le découvrent, le Royaume-Parfois d'André Malraux, où tout est possible, et à propos duquel les inventions les plus extravagantes sont permises. Je ne parlerai pas des femmes déjà classiques qui, à propos de tout et de rien, se baignent nues dans les lacs sous les yeux émerveillés des étrangers (et de préférence au clair de lune), je me contenterai simplement de citer de nouveau l'article d'un quotidien suisse romand selon lequel les infirmières finlandaises mènent une vie des plus rudes dans la nuit polaire de sept mois (nous autres, grands Finlandais avons même changé le cours de la nature), ou celui d'un journal français bien connu disant que, lors d'une visite de la Comédie-Française à Helsinki, un immeuble hangar situé près du Théâtre National était rempli des skis de gens ayant parcouru des centaines de kilomètres pour voir la représentation. Evidemment, la Finlande ne possède ni chemins de fer, ni autocars, ni lignes aériennes intérieures...

Messieurs, la Finlande est un petit pays, et nous, ses habitants, sommes depuis longtemps résignés à nous voir ignorer par le reste du monde, mais cela peut pourtant quelquefois devenir un peu irritant, et l'irritation peut déborder, comme il en est arrivé de moi maintenant. Je vous prie de ne point en tenir compte, mais croyez que vous serez assurés de la reconnaissance de tous mes compatriotes si, à l'avenir, vous pouviez tout simplement vous souvenir que les pays scandinaves sont le Danemark, la Finlande, l'Islande, la Norvège et la Suède.

Veuillez...

**J. Ahokas**, Helsinki.

*Journal De Genéve ; Quotidien , n°60 , mercredi 12 mars 1958, P 3.*

# ملحق رقم 42: قضية النائب العام السويسري ريني دوبوا

La Chaux-de-Fonds 68e année

BUREAUX RUE DU PARC 103
TÉL. RÉDACTION 2 10 88
ADMINISTR ET PUBL. 2 10 87
CHÈQUES POSTAUX IVb 313
LE NUMÉRO : 20 CENTIMES

# La Sentinelle

QUOTIDIEN SOCIALISTE

No 72 Jeudi 28 mars 1957

ABONNEMENTS :
1 AN. 32 FR. ; 6 MOIS. 16 FR. ;
3 MOIS. 8 FR. ; 1 MOIS. 2 FR. 70
ANN., LE MM., CANTON. 15 CT. ;
SUISSE. 19 CT. ; RECL., 60 CT

DANS LA JUNGLE INTERNATIONALE DES S. R.

## René Dubois victime d'un règlement de compte

Depuis le début de cette semaine, le flot des hypothèses continue à couler dans les colonnes de la presse suisse, à la suite de la fin tragique du procureur général de la Confédération. Voici ce que nous écrit notre correspondant de Berne :

Ce qui ressort clairement de quelques-uns des commentaires publiés, en Suisse allemande en particulier, c'est que des correspondants de Berne ont un peu trop tendance à donner du « cas Dubois » et du « cas Ulrich » une version partisane. L'organe conservateur-catholique, le « Vaterland », de Lucerne, qui semble donner le ton à la presse conservatrice de Fribourg à Zurich, a pris d'emblée la défense véhémente de l'inspecteur Max Ulrich, qui est notoirement de ce bord, en donnant le spectacle fort peu chrétien d'une danse du scalp autour d'un cadavre. Des organes radicaux, de leur côté, continuent de tenir pour un affront impardonnable l'élection, en juillet 1955, du substitut Dubois au poste laissé vacant par la mort de l'ancien procureur général Luthi, alors qu'un candidat radical argovien, puissamment soutenu par ses amis politiques, était sur les rangs.

Ce n'est certes pas par de si pitoyables explications que l'on parviendra à voir clair dans cette sombre et triste affaire.

### Un caractère trop expansif

En revanche, ce que l'ensemble de la presse, et la presse romande en premier lieu, a dit du caractère, du tempérament de René Dubois permet beaucoup mieux de comprendre ce qui s'est passé. Tempérament tougueux, impulsif, dominant difficilement ses nerfs (et on a pu le remarquer plus d'une fois lors du fameux procès des Roumains), René Dubois était un homme qui avait la passion de la justice et un fonctionnaire dont on vantait les brillantes qualités. Ce sont ses qualités qui lui ont permis, en vingt ans, de passer de l'échelon de juriste de seconde classe au poste suprême de procureur de la Confédération. A l'encontre de bien d'autres, c'était le fonctionnaire non seulement expéditif et dynamique, hostile aux complications administratives, mais aussi d'un abord facile et agréable, beaucoup plus expansif que la plupart des maires du Palais pour le bonheur des journalistes, mais, dans tous les cas, beaucoup trop pour mener à bien certaines des activités qui touchent directement à l'espionnage et au contre-espionnage.

On a dit très justement qu'il a été d'abord la victime de l'organisation actuelle du Département fédéral de justice et police et du ministère public. Si son rôle avait été limité au judiciaire et ne s'était pas étendu au domaine policier et au service de renseignements, il serait encore bien en vie et un procureur jouissant de la considération générale. Le malheur est que son tempérament l'a poussé à être tout autant, si ce n'est plus, le chef de la police fédérale que le grand patron du ministère public, et que c'est à cause de son tempérament trop bouillant, trop entier, trop absolu qu'il aurait dû renoncer à un rôle qui n'était pas du tout pour lui. Par-delà le cas Dubois, toute cette organisation devrait être revue et refondue. On a trop l'impression que l'appareil conserve ses imbrications malheureuses pour des fins politiques, ce qui peut expliquer que la présence d'un socialiste à la tête du Ministère public fédéral constituait, aux yeux de certains, un crime de lèse-majorité.

### Légitime vigilance

**Dès le mois de juillet 1956, le procureur Dubois s'est très sérieusement inquiété des répercussions que pouvait avoir pour les démocraties occidentales la politique panarabe menée depuis la guerre. Il voyait surtout le danger — qu'il considérait comme très réel, sinon proche — d'une extension nord-africaine de l'influence soviétique. L'évolution des événements l'inquiétait beaucoup et il ne dissimulait pas cette inquiétude. Ce n'est certes pas pour faire plaisir à un Guy Mollet qu'il suivait avec une extrême vigilance les allées et venues des émissaires nord-africains dans notre pays. Il agissait en raison de cette crainte qu'il tenait pour de la clairvoyance et qui lui était inspirée par ses sentiments profondément démocrates et anticommunistes.**

On se rappelle qu'il y eut, au mois de juillet passé, des expulsions de quelques-uns de ces émissaires qui en prenaient trop à leur aise chez nous, du point de vue du Ministère public fédéral.

Pour donner à sa vigilance le maximum d'efficacité, René Dubois fut amené à avoir des contacts fréquents avec un des chefs du service de renseignements français, le colonel Marcel-André Mercier, qui a rang d'attaché auprès de l'Ambassade de France à Berne depuis bientôt cinq ans.

### L'engrenage

Ceux qui connaissent quelque peu ce qui se passe outre-Jura n'ignorent pas que nos voisins ont ce « privilège » fort peu enviable de disposer de plusieurs appareils policiers pour s'occuper de l'ordre intérieur et de la sécurité intérieure et extérieure. La Direction générale des enquêtes et recherches, la Direction de la sécurité du territoire, la Sûreté nationale, le Deuxième Bureau de l'armée ne se distinguent certes pas par la coordination de leurs activités parallèles, divergentes, rayonnantes ou opposées.

**A Berne, le colonel Mercier — spécialiste de la lutte anticommuniste — passe pour un agent actif et de haut rang de la DGER. C'est lui qui a noué des relations amicales avec le procureur Dubois et qui, d'autre part, avait des rapports — sur lesquels on n'est pas encore fixé exactement — avec l'inspecteur Ulrich. On assure que les rapports avec celui-ci sont bien antérieurs et d'un autre ordre que les relations de confiance et les échanges de renseignements (confiance du moins dans le sens Dubois-Mercier) avec Dubois. Celui-ci se rendit en novembre dernier — avec l'autorisation du Conseil fédéral — à Paris pour apprendre à connaître les rouages de la Sécurité française. S'il n'y avait pas mis le nez, il n'aurait certainement pas perdu la vie.**

Que Dubois ait trop parlé en présence de Mercier, cela est généralement admis. Qu'il lui ait communiqué des documents provenant des services d'écoute de la police fédérale, on ne sait pas si la preuve matérielle existe et qui la possède. Quoi qu'il en soit, il fut pris dans l'engrenage d'un S. R. français.

**Il reste à déterminer exactement le rôle de l'inspecteur Max Ulrich, qui fit l'objet de l'enquête dirigée par Dubois. Quelles sont les charges exactes qui pèsent sur Ulrich ? Pourquoi n'a-t-il pas été arrêté, au moins pour les besoins de l'enquête ? Est-ce, comme on l'a dit et répété, pour couvrir Ulrich que Dubois fut soudainement sacrifié, après avoir réalisé pendant quelques jours aux pressions exercées sur lui, et même au chantage ? L'enquête en cours nous l'apprendra-t-elle ou ne le saura-t-on jamais ? Autant de questions qui attendent et peuvent attendre longtemps une réponse.**

On a affirmé également que le sort de Dubois fut scellé au moment où le Conseil fédéral — et notamment M. Feldmann — apprit que le Service de renseignements avoua n'avoir aucune confiance dans le Ministère public et donna finalement la ou les raisons de cette méfiance.

Nous avons donc — et les initiés n'en paraissent pas du tout étonnés — nous aussi notre guerre souterraine des S. R., qui trouve sa place dans la guerre des S. R. à l'échelle mondiale.

**On peut alors se demander si la perte de Dubois a été directement causée par une intrigue de Mercier, soucieux de conserver une carte plus sûre dans son jeu, ou si celui-ci n'a pas été à son tour « joué » par un autre S. R. étranger.**

**On peut se demander aussi qui a eu intérêt à précipiter la perte de Dubois. Est-ce vraiment le colonel Mercier, ou n'est-ce pas, pour une tout autre question, un autre service étranger dont l'un ou l'autre plan, plus ou moins ancien, aurait été découvert ou dérangé grâce à l'activité ou à la fermeté de Dubois ?**

Dans cette jungle des S. R., où il n'y a pas d'égard, ni de pardon, on peut s'attendre à tout, et même aux choses les plus paradoxales.

En attendant d'y voir plus clair, il faut s'en tenir à ce qui paraît bien établi : Dubois a, certes, commis une ou des imprudences qui constituent une faute d'une certaine gravité du fait qu'elle fut commise plus ou moins sciemment par le chef du Ministère public fédéral. Mais c'est le suicide de ce haut fonctionnaire qui a donné à son acte une gravité et un éclat qu'il n'a pas en lui-même. Ce suicide est une autre preuve qu'il n'avait pas le format pour s'occuper d'un tel travail. Il n'a certainement pas agi par intérêt, mais sous l'impulsion de sentiments qui — détachés de la fonction assumée — sont honorables. La mort de Dubois ne met pas un point final à cette sombre affaire. Elle ne suffit pas non plus à laver l'inspecteur Ulrich de tout soupçon. A l'heure actuelle, celui-ci n'est pas suspendu de ses fonctions. Il est en congé (avec traitement), à disposition du procureur extraordinaire nommé par le Conseil fédéral.

### Une tâche difficile, mais urgente

**La mort de Dubois montre aussi l'intérêt très grand, pour ne pas dire vital, qu'aurait la Suisse à se débarrasser de tous les agents des S. R.,**

(Suite en page 2.)

**R. B.**

*Notre journal a dit hier comment la « Voix ouvrière » cherchait, lundi, à nous démontrer, il y a déjà, en annonçant le scandale du Palais fédéral, à en éclabousser le Parti socialiste. Hier, la « V. O. » récidivait et citait des « révélations » de Jules Humbert-Droz, publiées dans le « Peuple valaisan », au sujet des perquisitions opérées à Zurich par la police fédérale parmi les émigrés algériens. Et la « V. O. » prétend que notre journal a jugé ces révélations « si déplacées » que nous aurions refusé de les insérer.*

*C'est un pur mensonge qui s'ajoute à ceux de lundi sur lesquels la « V. O. » construit je ne sais quelle fable pour salir le Parti socialiste.*

*Nous n'avons pas refusé l'article d'Humbert-Droz d'où sont tirées les « révélations » citées par l'organe communiste. Nous ne l'avons pas refusé pour la bonne raison que nous ne l'avons pas reçu.*

*A la suite d'une petite contestation,*

## Entre nous soit dit

*comme il en arrive à l'occasion entre une rédaction et ses collaborateurs, notre camarade Humbert-Droz avait suspendu pendant quelques semaines sa collaboration à notre journal. C'est tout.*

*D'ailleurs, ce n'est un secret pour personne qu'il y a des divergences d'opinion entre socialistes sur la question algérienne et sur la politique Guy Mollet. Notre parti n'est heureusement pas totalitaire comme l'est le communiste. Notre parti laisse à ses membres le soin de se former une opinion. Notre journal en a reflété de très diverses sur toutes les questions de l'Afrique du Nord. Sa rédaction a son opinion — qui n'est certes pas celle de la « V. O. » sur ces mêmes sujets — et elle ne s'est pas fait faute de la dire, tout en laissant d'autres collaborateurs dire la leur.*

*Voilà, je tenais à remettre les choses au point contre les attaques bêtes autant qu'odieuses de la « Voix ouvrière ». Et puisque j'en suis là, je citerai encore le passage d'un journal français, « l'Aurore », qui a déjà paru hier dans notre page 2, où il est dit :*

Les Egyptiens et aussi les services d'espionnage communistes en Suisse ne pardonnaient pas à René Dubois l'hostilité qu'il leur a toujours témoignée. Ils résolurent de le perdre. Et ils sont parvenus, en harcelant le Gouvernement helvétique, à acculer le procureur fédéral à la fin tragique qu'il a choisie.

*Je ne sais pas si cette version est exacte et si l'on trouve la main des services d'espionnage communistes dans l'affaire. Ce que je sais, en revanche, c'est que la « Voix ouvrière » se comporte depuis lundi exactement comme si c'était vrai.*

**Damien.**

### * A chaque jour sa bonne histoire *

**Grand cœur**

Sophie Desmarets a dit d'un de ses amis : « C'est un garçon très fier : sa plus chère ambition est d'épouser une femme aisée qui serait trop orgueilleuse pour supporter d'avoir un mari qui travaille ».

**Prenez garde à la peinture**

Deux dames sortent d'une exposition de peinture abstraite.

*Je n'aimerais pas avoir ça chez moi*, déclare l'une d'elles avec assurance. Après tout, j'ai une fille de seize ans, et ces peintures abstraites, on ne sait jamais si elles sont décentes ou non.

LE BILLET DE POLITIQUE ÉTRANGÈRE

## Vers le troisième congrès international de l'économie collective

Vendredi dernier s'est réuni dans le magnifique Hôtel de Ville de Puteaux, dans la banlieue ouvrière de Paris, le Conseil d'administration du Centre international de recherches et d'informations sur l'économie collective (CIRIEC), dont le siège officiel est à Genève.

Le but de cette importante réunion, ouverte par le président du CIRIEC, notre ami le professeur Edgard Milhaud, et présidée par le camarade Dardel, maire socialiste de Puteaux, était de prendre les dernières dispositions en vue du troisième congrès de l'économie collective qui se réunira le 25 mai dans cette ville.

Edgard Milhaud a consacré sa vie de savant et de professeur à faire connaître l'économie collective, ses réalisations et ses problèmes. Il publie, depuis 1908, les « Annales de l'Economie collective », qui sont une mine de renseignements sur le développement des entreprises d'économie collective dans le monde au cours du siècle dernier.

Sous la puissante impulsion des coopératives, des syndicats et du mouvement socialiste, l'économie collective, sous ses diverses formes — entreprises nationalisées, services publics municipaux et coopératives de toute sorte — s'est considérablement développée dans le monde. Elle tend à remplacer dans la vie économique la course au profit par l'idée du service rendu à la collectivité et à transformer le salarié exploité en un collaborateur conscient et libre recevant *la juste rémunération de son travail.*

Les formes qu'a prises l'économie collective dans les différents pays sont extrêmement variées, parfois opposées. Les communistes conformistes ou kominformistes ont développé l'omnotoence économique d'un Etat centralisé, bureaucratisé et dirigé à l'extrême. Les moyens de production n'y appartiennent plus à des capitalistes privés, mais à l'Etat, qui continue à exploiter les travailleurs sans leur accorder le droit de contrôle et de cogestion qui seul changerait leur situation de prolétaires soumis en celle de collaborateurs libres.

Mais cette forme repoussante d'oppression et d'exploitation n'est nullement liée au principe de l'économie collective. Elle en est bien plutôt une caricature. Beaucoup d'autres expériences sont faites dans le monde, qui sauvegardent les droits de la liberté du travailleur et du consommateur. Les innombrables entreprises coopératives, les entreprises municipales, et dans nombre de pays le secteur nationalisé, offrent des exemples multiples d'entreprises collectives libérant l'homme au lieu de l'asservir à un Etat patron totalitaire.

Les communistes yougoslaves ont secoué la tutelle russe précisément dans le domaine de la gestion de l'économie et des entreprises, gestion remise aux ouvriers des usines. La Pologne suit l'exemple yougoslave et implante depuis plusieurs mois l'administration ouvrière dans les entreprises nationalisées.

Les Russes, par contre, défendent le monopole de l'Etat, en accusant les communistes yougoslaves de révisionisme anarcho-syndicaliste.

Le Centre de recherches et d'informations sur l'économie collective, qui a déjà organisé deux congrès internationaux — le premier à Genève, en 1953, et le deuxième à Liège, en 1955 — a décidé d'aborder au troisième congrès, qui va se réunir à Puteaux, le problème capital des relations de l'économie collective avec l'homme qu'elle veut libérer des servitudes du capitalisme privé, comme de celles non moins humiliantes et écrasantes du capitalisme d'Etat et le problème tout aussi essentiel des relations de l'Etat avec les entreprises d'économie collective : entreprises nationalisées, régies communales et secteur coopératif.

C'est donc un ordre du jour aussi vaste qu'important qui sera traité à Puteaux par des hommes d'une grande compétence, militants du mouvement ouvrier et hommes d'Etat avec une vaste expérience dans le domaine de la gestion des entreprises collectives.

Il est prévu que Paul Ramadier parlera des droits de l'homme dans l'économie collective. Edwin Fletcher, secrétaire du département de la production des Trade-Unions britanniques et ancien directeur général adjoint de l'Agence européenne de production, parlera de l'économie collective devant la nouvelle révolution industrielle : automation et énergie nucléaire.

Notre regretté camarade Ernest Nobs avait accepté de faire un rapport sur l'Etat et les entreprises nationalisées. Il sera probablement remplacé par un ami français. Maurice Delbouille, professeur à l'Université de Liège et bourgmestre de Chênée, discutera le problème de l'Etat et des régies communales, et Marcel Broi, président de la Fédération nationale des coopératives de consommation de France, parlera de l'Etat devant la coopération et de la coopération devant l'Etat. Enfin, le professeur Weisser, de Cologne, fera un rapport sur l'Etat et les investissements.

*En plus de ces exposés et des discussions qui les suivront, le congrès de Puteaux entendra le rapport de commissions permanentes, en particulier de celle qui étudie la condition des travailleurs dans les diverses entreprises d'économie collectives.*

Après les événements de Poznan et de Hongrie, qui ont révélé les conditions inhumaines des travailleurs dans l'industrie nationalisée par les ministères centralisés de l'Etat, ce problème revêt une importance capitale.

Le socialisme démocratique ne s'oppose pas seulement aux méthodes de lutte politique des communistes, il a surtout une tout autre conception du rôle de l'Etat et de la personne humaine dans la société nouvelle. Il oppose la liberté des travailleurs, leur éducation et leur niveau de vie plus élevé aux conditions d'asservissement et de misère que l'Etat communiste leur impose dans le seul but d'augmenter la production et de remplir les caisses d'un Etat bureaucratique, militariste et policier de plus en plus vorace.

Certes, le CIRIEC entend rester strictement sur le terrain de l'étude objective et scientifique des faits économiques et sociaux. Mais c'est un domaine où la science sert à la fois la cause de la libération du travailleur et celle d'une organisation de la production, supérieure du point de vue technique et humain.

Nous souhaitons au congrès de Puteaux le grand succès que mérite un tel programme.

**Jules Humbert-Droz.**

*La Sentinelle, "René Dubois victime d'un règlement de compte", N° 72, Jeudi 06 Mars 1957, P 1.*

تابع:



AUX CHAMBRES FEDERALES

# Les explications de M. Feldmann sur l'affaire Dubois-Ulrich

## La justification gouvernementale des relations entre le service de renseignements et les écoutes téléphoniques

*De notre correspondant de Berne:*

Depuis le début de cette session d'automne, on attendait les explications que le chef du Département de justice et police devaient donner au Conseil national sur l'affaire Dubois-Ulrich. Le 5 juin, M. Feldmann avait fait au Conseil des Etats un exposé préliminaire sur la même regrettable affaire, exposé qui ne put faire beaucoup de lumière sur les fautes commises du fait que l'instruction préparatoire était bien loin d'être terminée.

Le juge d'instruction fédéral extraordinaire, M. Walder, a remis le 13 septembre au procureur général extraordinaire, M. Fürst, et au Département de justice et police son rapport de clôture de cette instruction ouverte contre l'inspecteur de la police fédérale, Max Ulrich, et contre inconnu. Ce rapport est en ce moment à la disposition des parties, soit du procureur général extraordinaire et de la défense, qui peuvent, au besoin, requérir un complément d'enquête. L'instruction préparatoire ne sera définitivement close que lorsque d'éventuelles réquisitions de cette espèce seront liquidées.

L'examen du rapport de gestion du Ministère public fédéral pour 1956 ainsi que la décision sur son approbation avaient été différés.

Au début de la séance de mardi matin, le rapporteur de la commission, M. Maspoli (conservateur tessinois), communique que celle-ci s'est prononcée à l'unanimité pour le renvoi à plus tard du chapitre du Ministère public fédéral. Le Conseil des Etats a déjà pris une décision dans le même sens au mois de juin. Le Conseil fédéral s'est naturellement rallié à cette manière de faire à laquelle rien ne s'oppose du point de vue juridique.

Dans la communication qu'il a faite ensuite, M. Feldmann s'est limité à quelques informations générales sur le déroulement de l'affaire et à quelques réflexions sur les conclusions à tirer des faits indiqués. Il est évident qu'il ne pouvait procéder à un déballage complet en public. Le rapport du juge d'instruction dépasse 300 pages.

Le premier fait révélé est que le premier avertissement qui lui fut adressé par écrit sur les étroites relations Mercier (du contre-espionnage français, ex-attaché commercial à l'Ambassade de France à Berne)-Dubois, émanait de M. Berthold Wyler, de l'Agence « Universum-Press » à Genève (en date du 19 octobre 1956). M. Wyler refusa d'indiquer sa source d'information. On ne l'inquiéta pas pour cela. René Dubois rejeta avec indignation ses accusations.

M. Feldmann reconnut que des contacts existaient avec des services de police étrangers, notamment avec l'attaché Marcel Mercier, bien avant que René Dubois ne fût devenu procureur général. Ces relations remontent à 1946. Les faits révélés en octobre 1956 n'ébranlèrent en rien la confiance que M. Feldmann avait dans le procureur général Dubois.

Le 20 décembre 1956, M. Grendelmeier, conseiller national zurichois, attira l'attention du chef du Département de justice et police, sur des renseignements selon lesquels l'inspecteur Ulrich était engagé dans un échange de renseignements avec Marcel Mercier. Le nom de Dubois n'était mentionné qu'« en marge ». M. Feldmann invita, au début de janvier 1957, le procureur général et le chef de la police fédérale à suivre l'affaire et à éclaircir les faits.

Le 9 janvier, nouvelle alerte donnée par le Service des renseignements de l'état-major général. Il s'agit, cette fois, de documents renfermant des accusations plus précises contre l'inspecteur Ulrich. Le lendemain, le procureur général et le chef de la police fédérale reçoivent l'ordre d'ouvrir une enquête approfondie sans reculer devant les pires hypothèses.

L'enquête se heurta à des difficultés. Il fut impossible d'identifier ceux qui étaient à l'origine des accusations portées avant tout contre Ulrich.

M. Feldmann signale l'« attitude étonnamment passive » observée alors par René Dubois, auquel il dut faire de « sérieuses représentations » à fin janvier. Il le mit en garde contre un commerce trop poussé avec Mercier.

Par la suite, l'enquête fut, en fait, menée par le chef de la police fédérale. M. Dick. On en vint aux filatures et aux contrôles téléphoniques.

Dans la nuit du 18 au 19 mars, une de ces filatures dont l'inspecteur Ulrich faisait l'objet permit enfin de recueillir des indices intéressants sur les relations étroites Ulrich-Mercier.

Interrogé, l'inspecteur Ulrich contesta tout net avoir contrevenu d'une manière quelconque à ses devoirs de fonctionnaire (sans doute en vertu du principe bien connu de la police : niez, niez toujours et niez tout!).

Le 20 mars, ce sont les révélations sur l'enquête en cours de l'« Associated Press », de Radio-Rome suivi d'un quotidien genevois. Et ce fut aussitôt après le démenti grotesque de l'Ambassade de France à Berne.

Le vendredi 22 mars, dans l'après-midi, M. Feldmann interroge René Dubois en particulier sur les indiscrétions qu'il aurait pu commettre lors de son séjour à Paris au cours de l'été 1956 en compagnie de Mercier. M. Feldmann assure qu'il essaya de remonter le moral de Dubois, qui lui parut très nerveux et déprimé.

*Le même soir*, il y est conférence avec Dubois et ses proches collaborateurs dans le bureau du chef du département.

Au cours de cet entretien, l'arrestation d'Ulrich fut envisagée et l'on examina les conditions juridiques exigées pour justifier une telle arrestation. On constata qu'elles étaient réalisées. Dubois admit qu'il était prêt à signer, ces échéant, un mandat d'arrêt contre Ulrich. A 23 heures, il prit congé de son chef qui ne devait plus le revoir.

Le lendemain matin, M. Dick, chef de la police fédérale, fut informé que des indices très sérieux donnaient à penser que le procureur Dubois pouvait être impliqué dans l'affaire des renseignements. Il fut décidé d'en aviser le chef du département et Dubois, qui venait de refuser de signer le mandat d'arrêt contre Ulrich, fut également averti. C'est alors qu'il disparaît, à 10 heures du matin, ce samedi 23 mars. On le retrouve mort le lendemain matin dans le galetas de l'immeuble qu'il habitait.

M. Feldmann rappelle ensuite les mesures prises par le Conseil fédéral. C'est le 1er avril qu'une instruction préparatoire fut ordonnée contre Max Ulrich et contre inconnu pour violation du secret de fonction et corruption passive, ainsi que pour service de renseignements politiques ou espionnage militaire au préjudice d'Etats étrangers.

Mais, ce n'est que le 2 mai 1957 (alors que son arrestation avait déjà été sérieusement envisagée au soir du 22 mars) qu'Ulrich fut arrêté « en raison des risques de fuite et de collusion ».

Il se trouve toujours en détention préventive.

Et ce n'est que le 20 mai que le Conseil fédéral publia son communiqué annonçant qu'il avait demandé le rappel de Marcel Mercier et que celui-ci avait quitté la Suisse.

M. Feldmann conteste catégoriquement que ces faits aient porté atteinte à notre neutralité. « La situation de la Suisse sur le plan de la politique extérieure n'a subi aucun préjudice. »

Il renferme tout le drame dans le cadre du service de renseignements et s'efforce de démontrer que la Suisse ne peut renoncer à un tel service dont l'organisation est reconnue sur le plan international et qui est fondée sur des dispositions législatives très précises.

Il en est de même, ajoute-t-il, pour les contrôles téléphoniques.

L'essentiel est que toute cette activité n'ait d'autre but que l'intérêt de la protection de l'Etat.

Des relations avec les S. R. étrangers s'avèrent aussi nécessaires.

L'importance et la nature de ces relations, de ces échanges d'informations sont une affaire d'appréciation du fonctionnaire compétent, qui doit avoir le sentiment de sa responsabilité.

M. Feldmann repousse les interprétations de certains journaux qui ont parlé de « raison d'Etat » au nom de laquelle le Conseil fédéral ou le département aurait laissé « tomber » René Dubois, engagé beaucoup trop loin sur cette voie dangereuse.

Il affirme qu'il avait toujours fait confiance à René Dubois et qu'il l'avait toujours défendu jusque dans les derniers jours contre les accusations dont il était l'objet. Il rappelle aussi ses traits de caractère qui expliquent sa conduite et le rendaient peu propre à s'occuper d'espionnage et de contre-espionnage.

Selon le rapport du juge d'instruction, « le suicide de René Dubois demeure l'indice principal de sa culpabilité. L'instruction a démontré que l'affaire se limite au procureur général Dubois et à l'inspecteur Max Ulrich.

Mercier a manifestement tiré parti des relations amicales qu'il entretenait avec Dubois et Ulrich. Avant de devenir procureur général, Dubois avait manifesté une grande réserve à l'égard de Mercier, qui a su fort bien l'ensorceler par la suite.

Aucun indice n'a permis d'établir que René Dubois ait reçu des dons ou de l'argent de qui que ce soit.

Suivant le rapport du juge d'instruction, Max Ulrich a violé les prescriptions de service auxquelles il était soumis et matériellement dépassé « et de loin » le cadre d'un échange autorisé et légal d'informations. Il n'est pas prouvé pour le moment qu'il ait reçu des fonds pour les renseignements transmis à Mercier. Quant aux motifs de ses agissements, rien ne peut être communiqué dans l'état actuel de la procédure.

**Il s'est rendu coupable de façon réitérée et continue de services de renseignements politiques et économiques, ainsi que de violation réitérée et continue du secret de fonction.**

Le Conseil fédéral s'est réservé le droit de statuer définitivement sur la poursuite judiciaire. Si elle est décidée (ce qui est fort probable en ne considérant que la durée de la détention préventive), la Chambre d'accusation du Tribunal fédéral statuera sur l'accusation et sur le renvoi devant la juridiction compétente.

Le Conseil fédéral a, au surplus, fait préparer des projets d'arrêté et des directives du département pour fixer de manière encore plus précise et plus stricte les principes sur la base desquels l'échange de renseignements doit se faire dans le cadre légal.

M. Feldmann affirme, en conclusion, qu'il convient de ne pas entretenir « une véritable psychose de corruption ». Aucun Etat, aucune administration n'est à l'abri d'une défaillance humaine.

Il n'y a pas péril en la demeure tant que les responsables des fautes commises sont appelés à en rendre compte « sans acception de personnes ».

Le chef du département promet, enfin, de soumettre aux Chambres un rapport écrit complétant le rapport sur la gestion du ministère public fédéral.

Quelques questions posées par le député popiste genevois Vincent, en particulier sur la surveillance des conversations téléphoniques de membres de missions diplomatiques, donnent au chef du Département de justice et police l'occasion de rappeler que les « Isvestia » de Moscou ont fait l'éloge de la neutralité suisse dans le numéro du 1er août 1957. Au surplus, certains contrôles téléphoniques ont abouti au rappel d'agents diplomatiques pour des motifs amplements justifiés.

Le Conseil national a approuvé ensuite, par 114 voix contre 8, en votation finale, la prorogation du régime transitoire du blé. Ce projet sera encore soumis au peuple au cours du mois de novembre.

### Un rénovation qui s'impose

Le Conseil national a abordé, à la fin de la matinée, l'examen du projet de loi sur la responsabilité de la Confédération, des membres des autorités et des fonctionnaires.

Ce projet doit remplacer la loi actuellement en vigueur, qui date du 9 décembre 1850. Celle-ci ne prévoit, en principe, pas de responsabilité de la Confédération pour le dommage pécuniaire causé à la suite d'une ou de fautes commises par ses fonctionnaires.

Le camarade Harald Huber, de Saint-Gall, a exposé le point de vue du groupe socialiste en cette matière.

Non seulement il considère le projet proposé comme un progrès important réalisé en faveur des citoyens, des fonctionnaires et de l'Etat, mais il souhaite, à l'encontre de la majorité bourgeoise, que l'on aille encore beaucoup plus loin dans cette voie pour une pleine et efficace protection des citoyens dans leurs rapports avec l'administration fédérale.

Signalons que plusieurs cantons, dont Neuchâtel et Genève, ont précédé les autorités fédérales pour fixer les fondements légaux de la responsabilité.

Une proposition d'un indépendant saint-gallois de renvoyer le projet au Conseil fédéral a été rejetée par 117 voix contre 6.

## L'avocat d'Ulrich demande sa libération

**Berne, 1er. — On apprend à Berne que le défenseur d'Ulrich, Me Georges Brunschvig, après avoir pris connaissance du dossier de l'enquête et de ses conclusions, a demandé au gouverneur extraordinaire de la Confédération, M. Fürst, la libération du prévenu. Ulrich se trouve depuis près de cinq mois en détention préventive, en relation avec l'affaire d'espionnage au Ministère public de la Confédération.**

*Au cours de l'affaire Dubois-Ulrich, qui passe actuellement devant le Conseil national, le chef du Département fédéral de justice et police, M. Feldmann, a rapporté l'état actuel de l'enquête. Au fond, à droite, le président Condrau.*

# Crise ministérielle en France

*(Suite de la première page)*

sait maintenant de « reconquérir l'amitié des Arabes heurtés par les erreurs de la diplomatie américaine » ?

L'heure a donc sonné pour la France et l'Angleterre d'agir et d'agir avec libéralisme et générosité. Malheureusement, les embûches viennent de l'intérieur et pèsent d'orange et autres subtilités tuent dans l'œuf les bonnes intentions et les premiers symptômes de bonne volonté. La crise ministérielle française en est l'exemple.

L. D.


## CHRONIQUE JURASSIENNE

### RECONVILIER

*Au parti.* — Après une assez longue période de vacances, le PSS va reprendre son activité. Le comité, réuni tout dernièrement, a mis sur pied un intéressant programme pour l'automne et l'hiver 1957-1958. Il a fixé la première assemblée mensuelle au jeudi 3 octobre, à 20 h. 15, à l'Hôtel de l'Ours.

Afin de marquer la reprise, chacun est invité à participer à cette assemblée, qui promet d'être des plus animées.

## RÉVEILLEZ LA BILE DE VOTRE FOIE —

**et vous vous sentirez plus dispos**

Il faut que la foie verte chaque jour un litre de bile dans l'intestin. Si cette bile arrive mal, vos aliments ne se digèrent pas. Ils s'entassent, vous font constiper ! Les laxatifs ne sont pas toujours indiqués. Une selle forcée n'atteint pas la cause. Les PETITES PILULES CARTER, pour le Foie facilitent le libre afflux de bile qui est nécessaire à vos intestins. Végétales, douces, elles font couler la bile. Exigez les Petites Pilules Carters pour le Foie. Fr. 2.25.


NOTRE PETIT FEUILLETON 6

PAR ALBERT JEAN

— Un extrait de passiflore ! poursuivit Mme Sangrador... Le docteur Shipman a ordonné ce calmant à ton père. Mais Pascual a refusé de le prendre, comme il repousse tous les médicaments. Alors, je me suis ingéniée à le lui faire absorber, sans qu'il pût s'en douter, par petites doses, chaque soir. Tu m'as surprise au moment où je versais la dose calmante dans son gobelet. Et la première pensée a été que je voulais empoisonner ton père !

La voix de Béatriz s'était raffermie et résonnait dans le silence nocturne, où les piaulements de l'oiseau-chat se mêlaient à la plainte du vent dans le feuillage des magnolias.

— Jamais je ne te pardonnerai ce soupçon-là, Marie-Christine !

— Tais-toi ! Si quelqu'un t'entendait ?

— Et après ? Où serait le mal ? Ma conscience est tranquille. Mais je ne sais si tu peux en dire autant de la tienne.

— Pardonne-moi, Béatriz ! supplia alors la jeune fille. Je suis à bout de nerfs, en ce moment... Ce mal étrange qui ronge mon pauvre papa et que le docteur n'arrive pas à enrayer me bouleverse et me désespère... Il y a des moments où je ne sais plus ce que je fais, ni ce que je dis.

— L'excuse est trop commode ! répliqua Mme Sangrador. Dis plutôt que tu es jalouse de la place que j'ai prise ici, de l'amour que me porte ton père.

— Mais non, Béatriz, je te jure que tu te trompes !

— Je ne sais pas ce que vous pouvez me reprocher, Pilar, Amista et toi. Je me suis efforcée de ne rien changer à vos habitudes, à votre manière de vivre. J'ai voulu n'être qu'une sœur pour vous, une sœur aimée. Quand vous vouliez obtenir quelque chose de votre père, c'est à moi que vous vous adressiez. Jamais vous n'avez été autant gâtées, toutes les trois, que depuis mon arrivée dans cette maison. Et, en guise de remerciement, tu m'accuses de l'acte le plus abject, le plus abominable que l'on puisse imaginer. Il faut vraiment que tu aies perdu la tête, Marie-Christine !

Mme Sangrador avait posé le flacon d'opaline sur sa table de chevet, et le récipient minuscule aux flancs laiteux, où se noyait un reflet d'or, attirait le regard de la jeune fille avec une insistance irrésistible.

Béatriz, qui surprit la direction de ce regard, ordonna alors à sa belle-fille :

— Va mettre ta cape.

— Pour quoi faire ?

— Et prends ce flacon. Je tiens à ce qu'il demeure entre tes mains tant que le docteur Shipman n'en aura pas analysé le contenu devant toi.

— Oh ! Béatriz, peux-tu avoir une pareille idée ? protesta la fille aînée de Pascual. J'ai été la première à reconnaître mon erreur et à te demander pardon. Ne parlons plus de cette malheureuse histoire.

— Parlons-en, au contraire ! Le docteur Shipman est un vieil ami de la famille. Tu as pu lui une confiance absolue, et je tiens à ce qu'il te confirme, preuves en main, ce que j'ai dit.

— Mais je te crois, Béatriz !... je te crois !... Et je n'ai pas besoin du docteur Shipman pour avoir honte de moi, en ce moment.

Tout en parlant, Mme Sangrador avait pris une robe de taffetas gorge de pigeon dans la penderie qui attenait à sa chambre à coucher.

— Je tiens absolument à te fournir la preuve de ma bonne foi, insista-t-elle. Aide-moi à boutonner ma robe. Il est inutile de réveiller les domestiques. Je ne connais rien de plus bavard que ces têtes de laine.

— Tu n'as pas, j'espère, l'intention d'aller cette nuit chez le docteur Shipman ? s'alarma la jeune fille.

Mais Mme Sangrador répliqua sèchement :

— Je ne pourrai ni manger ni dormir tant que je ne l'aurai pas fait toucher du doigt la monstruosité de tes soupçons.

Ete elle ajouta :—

— J'attellerai moi-même un des chevaux au tilbury. Va prendre ta cape, et rejoins-moi devant les écuries.

* * *

Un caniveau, que les esclaves du domaine avaient omis de combler, malgré les ordres de leur maître, creusait l'allée principale, à quelques yards de sa jonction avec la route de Tallahassee. Lorsque la voiture légère le franchit, le choc déporta Marie-Christine contre Béatriz, qui se recula aussitôt à son contact, et la fille aînée de Pascual put mesurer la sorte de répulsion qu'elle inspirait à sa belle-mère.

La lune venait de disparaître au ras des collines, et une buée légère signalait le cours de l'Ocilla River. A l'horizon, quand le tilbury s'arrêta devant un bungalow isolé derrière un rideau de tulipiers et de chênes dont le vent agitait les draperies de mousse.

Tout dormait dans la maison, et Mme Sangrador, après avoir tiré sur les rênes du cheval, sauta sur l'allée, devant le perron.

Dans le mouvement qu'elle fit, son châle aux longues franges se déroula et vint frapper, comme une aile noire, le bras nu de Marie-Christine.

*(A suivre.)*

# ملحق رقم 43:عينات أخرى من الجرائد السويسرية التي تناولت القضية الجزائرية

## 1- جريدة La Liberté: مقال عن وصول الوفد الجزائري إلى سويسرا

Fribourg (Suisse) 91e année — N° 68

Le N° 20 ct. — Jeudi 23 mars 1961

L'Ami du Peuple

# LA LIBERTÉ

QUOTIDIEN POLITIQUE, RELIGIEUX, SOCIAL

Nous avons tous assez de force pour supporter les maux d'autrui.
La Rochefoucauld

Rédaction (tél. 2.26.22) et Administration (tél. 2.30.03) : 40, avenue de Pérolles, Fribourg

Annonces : Publicitas S. A., 2, rue de Romont, Fribourg, Téléphone (037) 2.26 41

## Nouvelles du jour

### Les enseignements d'une récente Conférence

La Conférence du *Commonwealth*, qui vient de se terminer et qui a duré quelque dix jours, a amené une fois de plus à se poser cette question : qu'est-ce que le *Commonwealth of Nations* ? La réponse n'est, certes, pas facile. Il est, en effet, difficile de considérer le *Commonwealth* comme une Confédération d'Etats, un Etat fédératif, une Union, un Empire. On pense parfois qu'il s'agit d'une communauté d'intérêts, et, pourtant, tel n'est pas le cas : le *Commonwealth* n'applique pas, par exemple, une politique étrangère commune, puisque, bien souvent, les intérêts de ses membres divergent.

Onze premiers ministres avait pris place autour de la table des négociations, et ce nombre a passé en cours de session à treize. Plusieurs races se côtoyaient : cinq blancs — MM. Diefenbaker, du Canada ; Menzies, d'Australie ; Holvoake, de Nouvelle Zélande ; Verwoerd, d'Afrique du Sud, et Welenski, de Rhodésie —, et six non blancs — Mrs Bandaranaike, de Ceylan ; MM. Nehru, de l'Inde ; Ayoub Khan du Pakistan ; N'Krumu, du Ghana ; Aboubakar Tafawa Balewa, de la Nigéria, et le Tunku Abdoul Rahman, de Malaisie. Sept de ces délégués étaient chrétiens ; trois, musulmans et un, hindou.

Cinq de ces pays, dont les représentants se sont rencontrés à Londres, reconnaissent pour chef suprême la reine d'Angletrre : le Canada, l'Australie, la Nouvelle-Zélande, la Rhodésie et l'Union sud-africaine — jusqu'au 31 mai, on le sait. Cinq autres pays sont en fait — ou presque — des républiques, et le onzième — la Malaisie —, un royaume constitutionnel.

Quatre pays du *Commonwealth* ont conclu des alliances militaires formelles avec l'Occident ; trois autres peuvent être qualifiés de pro-occidentaux, alors que les quatre derniers membres se considèrent comme « non engagés ». On ne peut donc imaginer ensemble plus varié.

A la question de savoir pourquoi les chefs de onze pays si différents les uns des autres abandonnent de temps à autre la conduite des affaires de leurs Etats pour se rencontrer à Londres et procéder, « contre toute logique », à une série de consultations, le *Sunday Telegraph* a répondu que la source de l'impulsion qui les pousse à faire le voyage jusqu'à Londres ne peut résider que dans la conscience historique qui anime ces onze nations.

*

La nouvelle que l'Union sud-africaine allait quitter le *Commonwealth* britannique le 1er juin, a évidemment fait beaucoup de bruit à Londres. Ce que le premier ministre Macmillan espérait éviter par un compromis entre M. Verwoerd et les premiers ministres afro-asiatiques s'est tout de même produit et a conduit au départ volontaire d'un membre qui appartenait à la communauté depuis un demi-siècle.

Il apparaissait de plus en plus qu'un compromis n'était plus possible. Dans leurs commentaires, la plupart des journaux anglais disent leur regret, mais aussi leur soulagement. L'affirmation de M. Verwoerd, selon laquelle l'événement du 15 mars marque le début de la désagrégation du *Commonwealth*, est contestée par le *Times* et le *Gardian*. Pour ces journaux, l'opération est terminée et un membre « malsain » est amputé. « La désagrégation de la communauté aurait été provoquée plutôt par un compromis. »

Certes. le *Daily Express* parle de « tragédie » et déclare qu'on peut aussi reprocher à l'Inde sa politique au Cachemire, au Ghana son régime dictatorial, au Canada, à l'Australie et à la Nouvelle-Zélande leur politique d'immigration. Il n'empêche que la plupart des commentaires ;enregistrent avec soulagement le dénouement de la crise.

On est, au reste, persuadé que le gouvernement britannique pratiquera une politique de « la porte ouverte ». Les conséquences négatives du départ de l'Union sud-africaine pourront être affaiblies par des accords bilatéraux entre Londres et Prétoria, notamment en ce qui concerne le système des préférences douanières. Il sera possible aussi d'éviter que les Sud-Africains soient considérés comme des étrangers en Grande-Bretagne et les Britanniques comme des étrangers en Union sud-africaine. On évoque à ce propos le précédent irlandais. Désormais, Londres et Prétoria échangeront des ambassadeurs et non plus des hauts-commissaires, mais les relations diplomatiques passeront toujours par le ministre du *Commonwealth* et non pas par celui des Affaires étrangères.

De toute façon, les contacts demeureront étroits entre la Grande-Bretagne et l'Afrique du Sud. Quarante pour cent de la population blanche sud-africaine est de langue anglaise. La Grande-Bretagne exporte chaque année pour 150 millions de livres sterling en Union sud-africaine et en importe pour 90 millions. On évaluait, en 1959, à 860 millions de livres sterling le total des investissements étrangers. On considère, à Londres, que la politique de ségrégation raciale en Afrique du Sud n'est qu'« un déraillement », qui durera quinze ou vingt ans. Mais en attendant...

*Ed. Cb*

### M. Krouchtchef et la coexistence pacifique

**Les perspectives agricoles de l'U.R.S.S. se révèlent cette année-ci, à en juger par la presse soviétique elle-même, assez sombres. La Pravda a constaté, en effet, que, pour l'ensemble de l'Ukraine, 30.000 machines agricoles, notamment celles qui sont montées sur des chenilles, sont « hors d'état de se rendre aux champs », tandis que, dans les seules régions de Kherson, Zaporijie, Odessa et Dnieprepetrovsk, 6800 à 8000 tracteurs n'ont pas été réparés, bien que leur revision eût dû être achevée le 1er mars.**

**D'autre part, dans les régions de Kharkof, Poltava, Soumy, Kmelnitscki, Kirovograd et Lougansk, les dispositions concernant les superficies à cultiver « ne figurent que sur le papier », les engrais n'étant pas parvenus aux cultivateurs, alors que l'heure des semailles avait sonné.**

**Une situation sensiblement analogue est dénoncée par la presse locale dans les régions centrales du pays. En Turkménie, sur les 450 tonnes de semences de coton sélectionnées nécessaires, l'entreprise de triage de Tcardjou n'en a préparé que dans les seules régions de Kherson, Zaporojie, teurs et 20 semeuses de coton n'ont pas été réparés, faute de pièces de rechange. En outre, les tracteurs considérés comme étant en bon état sont « incapables de démarrer ».**

**Enfin, le Journal Russie soviétique met l'accent, en termes dramatiques, sur le problème du manque de main-d'œuvre qualifiée. A Krasnoyarsk, en Sibérie, indique-t-il notamment, 12.000 conducteurs de tracteurs font défaut et la moitié des moissonneuses du parc local de machines agricoles sont, elles aussi, sans conducteurs.**

**A ce sujet, une enquête de la commission de contrôle du Conseil des ministres de la Fédération de Russie a révélé que, sur les 5000 élèves qui devaient suivre les cours des 18 écoles de mécanisation agricole de la région, 800 seulement se sont présentés.**

**Pendant ce temps, au terme de la conférence agricole d'Akmolinsk — « territoire des terres vierges » —, M. Krouchtchef souligna « les succès » obtenus dans l'exploitation de ces terres — entreprise dont le chef du gouvernement soviétique revendique la paternité et dont il fait le pivot de sa politique intérieure.**

**Après avoir souligné le dévouement et l'ardeur de la jeunesse soviétique, principal artisan du défrichement des terres vierges, M. Krouchtchef s'est longuement arrêté sur le bilan de la première étape de la conquête de ce territoire, qui a produit, a-t-il dit, sur l'ensemble des trois dernières années, l'équivalent du tiers de la production de céréales annuelle des Etats-Unis — ? Cette première étape — la production massive des céréales — se solde pour l'Etat soviétique par un bénéfice qui dépasse ses 44 milliards d'investissements.**

**« Vous nous avez donné du blé ; donnez-nous maintenant de la viande », a ajouté M. K., qui a précisé encore : « Sans vouloir fixer de délais précis, le territoire des terres vierges devrait rattraper et dépasser, dans un délai de cinq ans, les Etats-Unis pour la production de viande par habitant. » C'est là son slogan pour la deuxième étape du développement de cette région.**

**M. K. a donné l'assurance que les salaires continueraient, sur le territoire des terres vierges, à être de 15 % supérieurs à ceux du reste de l'Union soviétique et il a déclaré : « Il faut que les travailleurs des terres vierges soient bien logés, qu'ils mangent à bon compte, qu'ils aient des écoles et des bibliothèques. »**

**Dans un autre discours — qui n'a pas duré moins de trois heures — consacré également aux problèmes agricoles dans les terres vierges, M. K. a précisé que le plan agricole de sept ans soit revisé conformément aux suggestions présentées par les organisations paysannes locales, relevant que les**

*(Suite en 2e page)*

*Ed. Cb*

### L'émissaire du G.P.R.A. est arrivé en Suisse

**Il faut encore effectuer un grand nombre de petits arrangements et de mises au point avant que puissent commencer les pourparlers réels entre la France et le gouvernement algérien en exil (G.P.R.A.). Le ministre Ahmed Francis (G.P.R.A.), (au centre, portant lunettes), donne ses dernières instructions à deux diplomates partant de Tunis. Ahmed Boumendjel (à droite), conseiller politique du G.P.R.A., s'est envolé pour Le Caire, afin de participer à la 3e Conférence des peuples africains, alors que l'émissaire du G.P.R.A., Taieb Boulahrouf (à gauche), va partir pour la Suisse, afin de préparer la Conférence d'Evian.**

LETTRE DE ROME

### Pas de miracle à Milan

*(De notre correspondant romain GEORGES HUBER)*

Après quelques jours de débats, qui ont vu aux prises les leaders des trois courants dans lesquels s'articule le parti socialiste philocommuniste de M. Pietro Nenni, l'orientation du congrès de Milan se dessine. On peut le marquer en ces termes : maintien du *statu quo*, avec toutefois un durcissement des positions, plus accentué à l'aile gauche qui se compose « de communistes prêtés » au parti de M. Nenni.

Un seul changement notable est possible : exclu, jusqu'à présent, du comité directeur du parti, les deux courants minoritaires de MM. Vecchietti et Basso mettent tout en œuvre pour y entrer et participer ainsi plus directement à la conduite du parti.

#### « Pour un marxisme vivant »

A part cette question d'ordre interne, aucun changement dans le parti de M. Nenni. Il demeure ce qu'il était : partisan du neutralisme sur le plan international, férocement marxiste dans toute sa conduite. Ce marxisme, a expliqué M. Nenni, se situe entre la sociale-démocratie, qui est un marxisme édulcoré, et certain marxisme trop pointilleux sur des questions doctrinales. C'est, en un mot, un « marxisme vivant ».

Qu'il n'y eût aucun changement d'importance à attendre, M. Nenni avait pris la peine de l'annoncer *urbi et orbi* dès avant l'ouverture du congrès. Citant le titre d'un film jadis en vogue — *Miracle à Milan* — le fougueux *leader* socialiste avertit qu'il n'y avait pas de miracle à attendre de Milan.

Les défenseurs des libertés de l'Occident en général et les catholiques en particulier ont néanmoins lieu de se réjouir. Affirmer le maintien du *statu quo*, c'est réaffirmer les vues et visées du parti. Ce rappel était opportun, tant les débats et les manœuvres politiques de ces dernières semaines avaient fait perdre de vue à beaucoup de gens, à l'intérieur et à l'extérieur de l'Italie, les principes et les objectifs qui commandent toute la politique du parti socialiste. Beaucoup en étaient arrivés à le prendre pour un bon gros chat anodin; ils découvrent aujourd'hui qu'il est un tigre.

#### Le marxisme et « l'émancipation » des catholiques

Pour ce qui touche son attitude envers la Hiérarchie et envers les catholiques, M. Nenni a dit des choses qu'il avait déjà énoncées autrefois, mais que l'opinion publique, harcelée par tant de sujets, avait oubliées. « Un des plus grands problèmes de l'heure présente, a donc déclaré M. Pietro Nenni dans son rapport d'ouverture, est la conquête par les catholiques dans le monde entier de l'autonomie politique vis-à-vis des autorités ecclésiastiques. » (Précisons, pour prévenir toute méprise, que M. Nenni n'entend pas l'autonomie relative des laïcs dans leur domaine propre, autonomie qui s'oppose au cléricalisme et qui est une exigence de la doctrine catholique. Par autonomie M. Nenni entend indépendance absolue du politicien catholique par rapport à la Hiérarchie et à la doctrine de l'Eglise.) « Tout progrès dans ce domaine (dans le sens d'une émancipation) a la valeur d'une affirmation concrète du laïcisme et de la démocratie. »

#### La lettre du cardinal Siri

M. Nenni a précisé sa pensée par un exemple : la récente lettre du cardinal Siri, président de la Conférence épiscopale italienne, à M. Moro, secrétaire de la démocratie chrétienne. (On se souvient que ce message était une mise en garde contre les périls de l'ouverture sur le socialisme philocommuniste de M. Nenni, et que M. Moro parut n'en pas tenir compte, ce qui porta le cardinal à publier la lettre.) M. Nenni s'est félicité que cette lettre n'ait pas obtenu, au moins dans un premier temps, le succès escompté par le cardinal.

M. Nenni estime grave l'affaire de la lettre. Entendons-le bien. Il ne dénie pas au cardinal Siri le droit de porter, dans son for intérieur, un jugement sur les réalités politiques. Mais il refuse au prélat et à toute la Hiérarchie le droit de donner aux fidèles des consignes pastorales touchant les réalités politiques. Par ce refus M. Nenni se met en contradiction non seulement avec l'ordre exprès du Christ, qui enjoint aux apôtres d'apprendre aux hommes à « observer tout ce qu'il leur a enseigné », mais aussi avec la Constitution de la république italienne, qui reconnaît à l'Eglise pleine et absolue liberté d'action dans son domaine propre. Or, on sait que la morale chrétienne embrasse toutes les activités hûmaines.

Ces implications et incidences échappent à un marxiste athée tel que M. Nenni ainsi qu'aux esprits férus de laïcisme. Ils se donnent pour les défenseurs de la Charte républicaine, sans voir que sur certaines de ses normes ils se mettent en contradiction avec elle.

La prise de position de M. Nenni est néanmoins précieuse. Les catholiques sont avertis des manœuvres qui tendent à les émanciper non pas du cléricalisme (cette libération est un bien), mais de l'enseignement moral de l'Eglise

*(Suite en 2e page)*

# 2- جريدة L'essor السويسرية: مقال عن التعذيب في الجزائر



## Témoignages sur les tortures en Algérie

*Nous lisons dans la « Lettre fraternelle », bulletin mensuel de la Société religieuse des Amis (Quakers), N° 167 :*

Ainsi que l'ont annoncé plusieurs journaux de la grande presse, une réunion privée, sous la présidence du Pasteur Roser, a eu lieu dans notre salle de la rue Guy-de-la-Brosse, le mardi 26 octobre.

Mme Denise Walbert, assistante sociale d'Alger, condamnée en juillet dernier, au « procès des Libéraux », à cinq ans de prison avec sursis, y rendit publique la lettre qu'elle écrivit au Procureur général et au Procureur de la République à la suite de certains procédés d'interrogatoire dont elle fit la douloureuse expérience après son arrestation.

Mme Denise Walbert, qui s'exprima tout au long de son bouleversant récit de manière calme, simple, sans passion, termina ainsi : « Je souhaite ardemment que les victimes de ces procédés iniques aient la force de pardonner aux individus responsables. Ma foi chrétienne me fait espérer de toute mon âme qu'un jour, ceux-ci redeviendront des hommes et renieront eux-mêmes leurs actes. Cependant, tous les citoyens doivent se sentir effectivement protégés par une loi qui, dès 1787, interdisait en France les tortures. C'est en vertu de cela que je porte plainte contre les faits énumérés dans cette lettre... » Après plusieurs interventions, dont celle du Professeur Massignon, Mme Walbert ajouta : « Peu de gens, en France, sont informés de ce qui se passe dans les prisons algériennes. Ceux qui en entendent parler ne sont pas pressés d'y croire. Ceux qui y croient sont encore moins pressés d'agir... »

*

Une seconde réunion, groupant des représentants de divers mouvements spiritualistes et pacifistes et un certain nombre d'avocats du Barreau de Paris (parmi les 49 qui ont signé la lettre d'information, au sujet des tortures, envoyée au Président Coty), eut lieu le lundi 18 novembre, toujours à notre Centre.

Cette rencontre mit surtout l'accent, cette fois, sur le cas de Djamila Bouhired, et, par-delà ce cas éminemment douloureux, sur l'arbitraire et l'illégalité qui atteignent le droit français au cours de ces procès en Algérie.

Des témoignages furent apportés par Janine Belkhodja, docteur en médecine, par Denise Walbert, par Eliane Gautron qui, empêchée, s'était fait représenter, codétenues de D. Bouhired, et par Me Vergès, avocat parisien, qui fut le défenseur de cette jeune femme condamnée à mort [1].

Après de nombreuses interventions, en particulier du Professeur Massignon, de Robert Barrat, de Mes Braun et Ledermann, on envisagea de créer un comité chargé de la publication d'un Livre blanc.

Il ne s'agit pas évidemment, par de telles réunions, d'enflammer les esprits, d'attiser la haine de part ou d'autre, mais d'informer l'opinion, ignorante souvent de ces choses terribles et impensables ; et, l'opinion étant alertée, elle réagira et elle fera pression sur le gouvernement afin qu'un tel état de chose qui déshonore l'être humain soit rapidement et efficacement combattu.

**G. A.**

[1] On peut signaler le livre de Georges Arnaud et Jacques Vergès : « Pour Djamila Bouhired ». Collection « Documents » des Editions de Minuit. Fr. fr. 300.—. En vente à la Librairie des Amis.

## LES LIVRES

**Babylone,** par Albert CHAMPDOR. Magnifique volume de 115 pages, illustré de 59 photos dans le texte, 1 carte et 2 hors-texte en couleurs. Edit. Victor Attinger, Neuchâtel.

Auteur d'ouvrages réputés sur l'Orient classique, M. Albert Champdor est à la fois historien et poète ; il sait admirablement restituer le passé prestigieux des civilisations disparues sans fatiguer le lecteur. L'« antiquité », si proche de nous en définitive, revit intensément sous la plume de M. Champdor qui inaugure avec cet ouvrage une collection du plus haut intérêt : « 40 siècles d'Histoire », dans laquelle on annonce déjà des volumes sur l'Alhambra de Grenade, Palmyre, Thèbes, Angkor, Tarragone, etc.

M. Albert Champdor a su de manière concise présenter l'essentiel de ce que nous devons à la civilisation babylonienne dans le domaine scientifique.

« Toute vie est une parcelle infinie de vie universelle. Quelles portes sont alors ouvertes devant nous par les savants de Babylone qui, du haut des sept tours superposées de l'Etéménanki, refusent la révélation de la marche du temps, et pour lesquels le microcosme vivant est uniquement pensé, animé par l'univers qui l'entoure et le pénètre, lui-même conçu comme un organisme unique, dont tout dépend (...).

Des rois puissants et orgueilleux qui firent trembler le monde d'alors il ne reste que leurs noms. Les créateurs sont morts, les dieux sont morts, les peuples sont morts. » Le désert règne où des villes magnifiques s'élevaient.

« Le génie des races anciennes, conclut l'auteur, est le fil conducteur de cette merveilleuse épopée sans commencement ni fin qu'est l'histoire du monde. »

Cette Histoire qui « est sans pitié ». **A. Ch.**

**Mahatma Gandhi,** par Camille DREVET. 4e édition remaniée. Edit. F.-X. Le Roux, Strasbourg-Paris 1957, 52 pages.

La dévouée secrétaire de l'Association des Amis de Gandhi, à qui l'on doit un excellent volume : « Pour connaître la pensée de Gandhi », donne dans le présent précis, qui a connu un réel succès puisque la dernière édition sortie de presse est épuisée et qu'une cinquième sera incessamment diffusée, un très bon aperçu sur la vie et l'œuvre du Mahatma. Il est à recommander à ceux qui ignorent tout de Gandhi.

Mme C. Drevet nous prie d'annoncer son prochain ouvrage : *Sur les Routes humaines,* « Trente ans de souvenirs de ma vie internationale ». (On peut souscrire chez l'éditeur F.-X. Le Roux, à Strasbourg.) **C.**

### - L'ESSOR - EN NORVÈGE

*Nous avons reçu les lignes suivantes :*

« Ci-joint un chèque de 7 francs suisses, pour renouveler mon abonnement à votre magnifique petit journal.

» Le dernier numéro me paraît le plus beau de tous ; chaque apparition de l'*Essor* est en progrès sur la précédente.

» Avec mes vœux les meilleurs pour votre collaboration altruiste, et mes remerciements à tous.

» *Une compatriote domiciliée à Bergen, qui a épousé un Norvégien il y a quarante ans.* »

*Madeleine Engum, née Reymond, de Lausanne.*

**ABONNEMENT**
**(Nouveau tarif)**

SUISSE : 1 an, 6 francs ; abonnement de soutien, 10 francs.

On s'abonne par versement au compte de chèques postaux I. 26 20, « L'ESSOR », Genève.

FRANCE : 1 an, 700 francs français, à verser à la Société religieuse des Amis (Quakers), 12, rue Guy-de-la-Brosse, Paris 5e, chèques postaux : Paris 5507-15.

AUTRES PAYS : 1 an, 7 francs suisses.

## L'ACTUALITÉ ESPÉRANTISTE

**A l'occasion du septantenaire de l'espéranto**

Une semaine de rencontres organisée à l'occasion des septante ans de l'espéranto a eu lieu du 11 au 19 août dans la petite ville de Krommenie (Hollande). Une cinquantaine d'étrangers étaient logés chez des Hollandais, et des excursions leur ont permis de découvrir avec leurs hôtes non seulement les endroits touristiques, mais aussi la vie des Hollandais. Et chacun a été content, celui qui venait de l'étranger tout aussi bien que celui qui recevait.

**Un voyageur indonésien**

Servius Mamesah, de Makassar dans l'île Célèbes (Indonésie), est en train de faire un voyage en Europe. Il a visité des clubs espérantistes en Italie, en Hollande, en Angleterre, en Belgique et est actuellement en France. Il fait des conférences sur sa patrie et sur son grand voyage, et gagne ainsi l'argent nécessaire pour continuer son périple.

**En Italie**

400 espérantistes italiens et 50 étrangers se sont réunis à Varèse des 21 au 25 septembre à l'occasion du 28e Congrès national des espérantistes italiens. Dans le cadre de cette manifestation, diverses sociétés espérantistes italiennes ont eu leurs assemblées annuelles, soit la Fédération italienne, l'Institut italien, les cheminots, les catholiques, la jeunesse. Ce congrès a vu une exposition, des conférences, un bal, une soirée musicale et plusieurs séances d'examens.

**Hongrie**

La poste magyare a édité l'automne dernier deux nouveaux timbres en l'honneur de l'espéranto (1887-1957) et de Zamenhof, l'initiateur de cette langue internationale.

**Inde**

Dans la fameuse université internationale de Shantiniketan, fondée par Rabindranath Tagore, l'espéranto vient d'être introduit comme cours régulier. Il sera enseigné par le professeur Lakshmisvar Sinha, qui a fait de nombreux voyages grâce à l'espéranto et donné des conférences dans la plupart des pays européens, et particulièrement en Suède.

**En France**

Au château de Grésillon des cours en espéranto ont eu lieu durant tout l'été pour des étrangers qui désirent approfondir leurs connaissances du français, ou s'initier à certaines techniques manuelles. Une semaine d'études avait comme sujet les cultures et les civilisations du monde.

**En Espagne**

Le 18e Congrès espérantiste espagnol a eu lieu du 23 au 28 juillet à Madrid, avec un peu plus de 500 participants. Plusieurs conférenciers étrangers avaient été invités afin de donner aux Espagnols qui sont un peu isolés dans la vie internationale l'occasion d'entrer en contact avec ce qui se fait dans d'autres pays.

**Autriche**

La Jeunesse espérantiste autrichienne, comme celle de notre pays, a organisé un camp de ski du 26 décembre au 5 janvier. Pareille manifestation avait déjà eu lieu avec succès l'hiver dernier.

**Allemagne**

Durant les prochaines vacances d'hiver, la Jeunesse espérantiste allemande organise un Séminaire international à Mayence. Grâce à une subvention de l'Etat, le coût total ne sera que de 25 marks pour les jeunes de moins de 25 ans et de 30 marks pour les autres. Les chemins de fer allemands accordent un rabais de 50 % à tous les participants.

***Claude Gacond.***

## 3– جريدة Gazette de Lausanne: مقال عن مقتل تاجر السلاح ليوبولد السويسري

Cent soixante-troisième année — LIBERTÉ ET PATRIE — N° 233 — Mardi 4 octobre 1960 — Prix du n°: 20 ct.

# Gazette de Lausanne

ET JOURNAL SUISSE

QUOTIDIEN FONDÉ EN 1798

*New York: Nouvelle et violente diatribe à l'Assemblée de l'ONU*

## M. «K» DEMANDE LA DÉMISSION DE M. «H»

### MAIS LE SECRÉTAIRE GÉNÉRAL FAIT FRONT

## L'affaire Léopold élucidée: le trafiquant a eté tué par des émissaires du FLN

**On a appris hier, par un communiqué de M. Dunand — doyen des juges d'instruction genevois — que ce n'est pas la «Main rouge» qui avait assassiné (avec une sarbacane) le trafiquant genevois Marcel Léopold, le 19 novembre 1957, mais des émissaires allemands travaillant pour le compte du FLN. Ils sont d'ailleurs identifiés et l'instigateur du coup a lui-même péri tragiquement lors d'un attentat. Toutefois l'inculpé a été placé sous mandat d'arrêt international par les autorités genevoises dès fin juin. Même le domicile de cet homme, en Allemagne, avait été indiqué. Malgré cela, les autorités allemandes, au grand étonnement des enquêteurs genevois, le déclarent introuvable. (GdL)**

*Voici le communiqué du juge d'instruction qui se refuse, quant à lui, à tout commentaire:*

*On se souvient que l'instruction de l'affaire Boudiaf et consorts, jugés par la Cour pénale fédérale à Genève en 1958, avait révélé que Léopold faisait le commerce d'armes avec des Nord-Africains. Il avait alors été établi que Léopold avait reçu 50.000 francs suisses destinés à payer 50 kg. de plastic et qu'il n'avait livré aux acheteurs qu'une poudre blanche inoffensive. De plus on avait également appris, au cours des enquêtes, que Léopold n'avait pas fourni des armes à ses cocontractants bien qu'ils lui eussent versé le prix de 40.000 dollars.*

*Depuis 1955, Léopold traitait des affaires d'armes avec un Allemand qui jouait un rôle important dans la défense des intérêts du FLN en Allemagne et qui devait, dans la suite, payer aussi de sa vie cette dangereuse activité, tué qu'il fut dans un attentat. C'est cet Allemand qui a donné l'ordre de tuer Léopold, qui était devenu trop bavard. Des témoins, qui ont été en relation avec ce personnage allemand, ont pu donner le nom de l'«exécuteur». Le juge d'instruction a décerné un mandat international d'arrêt contre ce dernier. Ce mandat n'a pu être exécuté, car ce personnage, qui habite aussi l'Allemagne, est Allemand et, par conséquent, inextradable. En revanche, aux termes du traité d'extradition existant entre la Suisse et l'Allemagne, ce sont les autorités judiciaires de ce pays qui doivent poursuivre l'instruction de l'affaire et juger le coupable, ce qu'elles ne contestent pas.*

*Depuis de nombreux mois, la police et la justice allemandes ont été constamment tenues au courant de la marche de l'instruction à Genève. A ce jour, le juge d'instruction de Genève n'a pas eu connaissance de l'arrestation du suspect.*

## ★ LES CINQ GRANDS DU MONDE NEUTRALISTE

LA session de l'Assemblée générale des Nations Unies est placée sous le signe du tiers-monde, des non-engagés. Enjeux de la compétition Est-Ouest, les Afro-asiatiques en sont aussi les arbitres. En témoigne la résolution déposée par les cinq Grands neutralistes pour une reprise du dialogue Moscou-Washington. Voici ces cinq Grands de gauche à droite: L'Indien Nehru, le Ghanéen N'Krumah, l'Egyptien Nasser, l'Indonésien Soekarno et le Yougoslave Tito. (Photopress)

## LE CONSEIL FÉDÉRAL PRÉPARE UN MESSAGE SUR LA VENTE DE BIENS-FONDS A DES ETRANGERS

(DE NOTRE CORRESPONDANT DE BERNE)

*Le congrès travailliste à Scarborough*

## LE PARTI DE M. GAITSKELL MENACÉ DE DÉSINTÉGRATION

## QU'EN EST-IL DE L'INITIATIVE MORGIENNE?

*LE BULLETIN*

## Un jeu dangereux

MARDI — LES GENS ET LES CHOSES

## LE CHASSEUR CHASSÉ

## UN LIVRE PAR JOUR

# 4- جريدة Journal De Genève: مقال عن مفاوضات إيفيان

J. A. NUMERO 116 POST TENEBRAS LUX SAMEDI 20 - DIMANCHE 21 - LUNDI 22 MAI 1961

# JOURNAL DE GENÈVE

20 ct. le numéro — France : NF 0,30 le numéro — Italie : lires 50.— le numéro

Abonnements : SUISSE : fr. 13.— 24.— 48.— — FRANCE : NF 22.— 40.— 74.— — 3 mois 6 mois 12 mois

Autres pays : Demandez les tarifs à notre Administration

FRANCE : Sté Générale, Annemasse. Ch. p. Lyon 13.

QUOTIDIEN FONDÉ EN 1826

Rédaction : 5-7 rue Général-Dufour - tél. 25 03 50

Administration : 9 rue Bovy-Lysberg - tél. 25 03 50 - c. c. p. I. 682

Imprimerie : 5-7 rue Général-Dufour - tél. 25 72 17

Service de publicité : ANNONCES SUISSES S. A. - ASSA - 1, rue du Vieux-Billard. — Tél. 25 43 50 — Genève

Succursales dans toute la Suisse et agents à l'étranger. Après 18 h., les avis mortuaires et autres avis urgents doivent être adressés directement à la rédaction

## Evian 1961

Plus de six ans après le début d'une guerre qui s'est révélée inutile parce qu'elle ne pouvait régler un conflit d'ordre politique et affectif, les délégués du gouvernement français et du GPRA vont se réunir à Evian. Pour la première fois s'engagera une négociation à l'échelon ministériel. Elle sera ardue, entrecoupée de péripéties nombreuses. Car si les deux parties sont d'accord sur le but à atteindre, elles n'envisagent pas de la même manière les moyens d'y parvenir et sur les trois problèmes essentiels, le Sahara, les bases militaires et le statut de la minorité européenne, des divergences fondamentales existent.

Mais ce qui importera avant tout, c'est de créer l'atmosphère propice à une franche discussion. Les dirigeants de la révolution algérienne qui fut celle de sensibilités froissées sont encore méfiants. Ils ont été si souvent déçus dans le passé qu'ils craignent d'être l'objet de manœuvres. M. Belkacem Krim et ses collaborateurs seront d'autant plus sur le qui-vive qu'une minorité de leurs collègues était hostile à l'ouverture de pourparlers. Selon la règle qu'a instituée le GPRA, elle s'est inclinée, mais il est certain que la tendance orientée vers l'Est reste vigilante.

Les questions de forme joueront un grand rôle à Evian. Les dirigeants du FLN y seront d'autant plus sensibles qu'ils ont conservé le souvenir amer de la rencontre de Melun. Ils désirent être traités sur un pied d'égalité. Certes, ils ont qualifié eux-mêmes leur gouvernement de provisoire, mais ils se considèrent déjà comme les chefs d'un Etat souverain et ils estiment que toute discrimination est un effet de l'esprit colonialiste qu'ils veulent exorciser. C'est dire que les impondérables dont parlait Bismarck influeront sur le cours des pourparlers et que les réactions de nature personnelle pèseront dans la balance.

Mais le GPRA aurait tort de pousser la méfiance à l'extrême. L'empressement avec lequel le général de Gaulle a accueilli, en janvier, l'idée d'établir par l'intermédiaire d'un neutre un contact montre qu'il est sincèrement désireux de liquider le conflit par le moyen de la négociation. Publiquement, il a fait un pas décisif en déclarant que la France offrait sans restriction aucune la souveraineté intérieure et extérieure à l'Algérie. Tous les préalables, comme l'arrêt des hostilités, le dépôt des armes, ont été abandonnés. Le problème est posé dans son ensemble en pleine lumière : il s'agira de savoir comment s'édifiera cette Algérie nouvelle.

Dans l'exposé qu'il fera aujourd'hui, M. Joxe définira les vues de la France en exprimant sa préférence pour une formule d'association. On ne pense pas que M. Belkacem Krim s'opposera à l'idée d'une coopération, mais il tiendra à marquer que le GPRA veut d'abord la reconnaissance de l'indépendance et le maintien de l'intégrité territoriale englobant le Sahara.

Si ces principes qu'il considère comme essentiels sont admis, la recherche de formules définissant la collaboration dans les divers domaines sera facilitée, de sorte qu'au fond la tâche fondamentale consistera à créer les conditions politiques et psychologiques permettant d'éviter une rupture qui n'aurait que des inconvénients pour les deux parties.

Les premiers contacts officiels permettront d'entrevoir si une conciliation est possible entre des conceptions qui, pour le moment, paraissent encore fort éloignées les unes des autres. Mais la liquidation honorable du conflit, la possibilité d'une réconciliation et surtout le sort de l'Algérie dont il s'agit d'assurer le développement et où il faudra rétablir la paix dans les esprits, seront d'assez nobles tâches pour que les négociateurs montrent une bonne volonté réciproque et répondent à l'ardent désir tant du peuple français que des musulmans accablés par une longue souffrance.

René Payot.

En raison de la fête de

**Pentecôte**

le JOURNAL DE GENÈVE ne paraîtra pas lundi 22 mai

## Pentecôte

La note centrale du discours de Pierre le jour de la Pentecôte — première prédication de l'Eglise chrétienne — tient dans ces mots : « C'est ce Jésus que Dieu a ressuscité ; nous en sommes tous témoins. » Pierre prouve ainsi que la promesse du Christ s'est accomplie selon laquelle Ses disciples recevraient le Saint-Esprit et seraient rendus capables d'annoncer l'évangile jusqu'aux extrémités de la terre. Les disciples, si lents à comprendre et à croire, sont devenus, par l'action de l'Esprit, des hommes publiant avec hardiesse et de façon convaincante le « grand œuvre de Dieu » manifesté dans la vie, la mort et la résurrection du Christ. Ainsi, dès l'origine, il apparaît clairement que l'Eglise est, par sa nature même, une assemblée d'hommes et de femmes qui, tous, sont appelés à rendre témoignage à l'œuvre rédemptrice de Dieu en Christ.

Il faut que cela nous soit rappelé aujourd'hui, concernant la tâche essentielle de l'Eglise. Notre monde divisé et ténébreux, sans claire vision du but à atteindre et sans véritable espérance, a besoin d'entendre le message de réconciliation et de vie qui a fait naître l'Eglise à la Pentecôte. Il a besoin d'une Eglise qui, par ses efforts pour la paix, par son souci de l'homme et de sa misère, par son zèle missionnaire et par son unité, témoigne de l'action présente du Saint-Esprit.

Cette année, les Eglises membres du Conseil œcuménique préparent l'assemblée de La Nouvelle-Delhi, dont le thème central sera : « Jésus-Christ, lumière du monde ». Nos délibérations auront pour principal objectif de nous mettre d'accord sur notre commune tâche de chrétiens. Et ce sera l'occasion de prouver que cette grande lumière « luit déjà » et dissipe les ténèbres en nous et autour de nous. Car c'est en s'unissant dans une vie, une prière, une action et une parole communes que les Eglises doivent manifester leur désir — plus que cela, leur volonté — de refléter l'unique lumière du monde. Et toutes les communautés locales, toutes les paroisses peuvent s'associer à cet effort par leur étude de la Bible et leur prière en rapport avec les thèmes de l'assemblée.

Prions donc tous ensemble, demandant que l'Esprit Saint nous inspire et nous rende capables de répondre avec reconnaissance à la promesse du Christ, nous engageant à être ensemble Ses témoins.

**Les présidents du Conseil œcuménique des Eglises.**

**En Algérie et à Tunis**

## Les dernières journées avant le jour J

*(De notre correspondant)*

En Algérie, les dernières journées précédant le 20 mai ont été marquées par une recrudescence d'attentats au plastic, mais surtout par une véritable débauche de tracts de l'OAS, tous plus virulents les uns que les autres, et dont on ignore s'ils émanent tous vraiment de l'OAS.. (Du reste, sur l'OAS elle-même, on ignore encore tant de choses.) En effet, ces tracts différents les uns des autres par le style, par le ton ou encore par la rondo utilisée pour leur composition. Mais tous contiennent des menaces terribles contre ceux qui se rendraient coupables « de trahison ou de complicité de trahison », c'est-à-dire contre tous ceux qui seraient tentés de suivre le régime de Gaulle. L'un d'eux adresse ces menaces à la presse de France, l'autre aux Français d'Algérie qui seraient tentés de partir cet été pour la France, comme cela se fait chaque année dans la classe aisée d'Algérie, ...celle où se recrutent précisément les révolutionnaires activistes. C'était même là un sujet de boutade, à Alger, jusqu'à l'année dernière. On disait : « En été, aucun risque de révolution, les révolutionnaires sont en vacances ! » (Est-il nécessaire de préciser que ce « mot » visait seulement les « ultras », et non point les révolutionnaires du FLN !) Cette année, ces révolutionnaires bien nantis sont avisés de ce qui les attend s'ils quittent l'Algérie. « Leurs appartements ou leurs fermes seront cambriolés, saccagés ou plastiqués » ; à leur retour, ils seront victimes de représailles, celles-ci pouvant s'exercer déjà en France « par les réseaux métropolitains de l'OAS qui recevront toutes les directives à ce sujet ». Il faut reconnaître que le sort des Européens d'Algérie n'est pas enviable, quels qu'aient pu être leurs torts ou leurs erreurs, dans le passé et dans le présent. Il est vrai que, d'après le porte-parole de la délégation générale, ces menaces constituent une offensive essentiellement psychologique, et ne doivent pas être prises trop au sérieux. Les attentats au plastic continuent néanmoins. En ce qui concerne Evian, d'autres tracts donnent des précisions (pas trop détaillées naturellement) sur l'action qui s'y prépare. L'un d'eux évoque l'assassinat du maire d'Evian en termes blessants et injurieux pour la victime, et ajoute : « Ce n'est qu'un début. Un combat à mort est désormais engagé, et nous nous entendons bien sur les mots que nous employons ! »

### Le problème de l'implantation européenne

A Tunis, le départ pour Genève n'a pas été entouré de l'atmosphère fiévreuse et joyeuse qui régnait avant le voyage de Melun, par exemple, ou en mars dernier. Mais, ce ne sont pas les menaces des activistes algériens qui sont à la source des préoccupations que l'on sent chez les dirigeants du FLN. Maintenant que l'heure de la discussion va sonner, certaines difficultés, certaines réalités apparaissent de plus en plus nettement. C'est chez les nationalistes algériens que l'on se rend le mieux compte de tout ce qui différencie le cas de l'Algérie de ceux de Tunisie ou du Maroc, ou des autres pays ex-colonisés. Il y a des observateurs, même dans les pays alliés au FLN et au GPRA qui tiennent ce raisonnement : « L'affaire algérienne sera conduite comme le furent celles de Tunisie ou du Maroc ! » Il y a longtemps qu'au GPRA on se fait une idée toute différente — et plus exacte — de la situation. Il y a eu en Algérie, pendant près de 130 ans, une implantation européenne intensive. C'est là la première de ces réalités dont il faut tenir compte ; une des conséquences en est qu'il existe aujourd'hui en Algérie, non pas un nationalisme, mais deux nationalismes, celui de l'Algérie indépendante et celui de l'Algérie française. Sans doute la première représente-t-il une forte majorité de la population (c'est ce que fixeront les opérations d'autodétermination) et consolidera-t-il ses positions chaque année davantage, tandis que le second a perdu du terrain et a du reste ruiné lui-même ses espoirs par son intolérance et son absence de réalisme. Mais celui-ci, bien que désavoué par son gouvernement et par cette France qu'il prétend vouloir sauver, possède encore, à l'appui de sa thèse, quelques arguments qui peuvent porter.

Ainsi, dans les pourparlers qui vont commencer, le problème du sort des Français d'Algérie tiendra une large place. Le GPRA semble du reste de plus en plus enclin à une assez large compréhension à ce sujet. Des conversations avec quelques-uns de ses dirigeants, ou encore un article paru il y a quelques semaines dans « El Moudjahid », laissent prévoir, de la part des nationalistes algériens, une tolérance plus grande que par le passé. Mais, jusqu'à ce qu'il y ait concordance de vues entre Paris et le GPRA, et pour aboutir à ce résultat, des discussions seront sans doute nécessaires. La question du Sahara constitue un autre obstacle, d'autant plus complexe qu'elle s'existait pas aux débuts de la révolution algérienne, il y a près de sept ans.

Tout ce que nous écrivons là n'est pas pour décourager l'opinion, mais pour la mettre en garde contre un optimisme excessif. Comme l'a dit très justement M. Ferhat Abbas, « la négociation n'est pas la paix ». Mais le point capital, c'est qu'il y a en Algérie dix millions d'êtres humains qui souffrent cruellement des maux de la guerre, depuis près de sept ans ; les uns sont plus durement frappés que les autres, il y a diverses catégories de victimes, mais toute l'Algérie est victime de cette guerre impitoyable. Y mettre fin est sans doute l'idée première de tous ceux qui vont participer à la Conférence d'Evian, et ce dénominateur commun et primordial doit contribuer à faciliter le règlement de toutes les autres questions.

Ch.-E. Ravussin.

Dès le 1er juin : pour **Fr. 251.-** déjà ! (tarif mid-week)

**GENÈVE-LONDRES, aller et retour**

**"VOL DE NUIT"**

Chaque lundi - mardi - jeudi - vendredi : Départ Genève 23 h. 30 — Arrivée Londres 01 h. 50

Informations et réservations auprès de votre agence de voyages ou **SWISSAIR** Tél. (022) 32 62 20

*DE SOPHOCLE A FREUD*

## Comment définir l'homme ?

Pour Sophocle, l'homme est ce qu'il y a de moins rassurant et de plus redoutable dans toute la nature, où il est seul à exercer une maîtrise croissante sur les choses et à se tromper sur sa propre nature. Le risque majeur qui pèse sur tout ce qui est en vie, et, en même temps, une chance pour le règne de la justice et de l'esprit, tel apparaît l'homme dans un chœur fameux d'*Antigone* [1].

A quel point la vue de Sophocle est pertinente, lorsqu'il aperçoit en l'homme l'être inquiétant par excellence, on peut juger aujourd'hui, où nous voilà confrontés à nos propres découvertes et à nos systèmes de violence : libérateurs de l'énergie nucléaire, nous avons emprisonné nos semblables dans l'univers concentrationnaire, où les barbelés sont l'image durcie du dogme politique définissant l'espace clos à l'intérieur duquel la vérité agonise et l'homme retombe vivant à la pourriture.

Après Sophocle, interroges Freud : il vous dira que, dans toute la nature, le seul être névrosé, c'est l'homme, parce qu'il est le seul à connaître le refoulement. Et la névrose n'est-elle pas inquiétante ? Donc, Freud rejoint Sophocle, mais il le dénature en donnant un poids démesuré à quelques vers d'*Oedipe-Roi* qui servent à illustrer une théorie psychanalytique aussi fameuse que discutable.

Dostoïevski croit également à l'*homo neuroticus*, et il tient que l'état le plus rare de l'humanité est l'état d'équilibre. L'anormal serait donc la norme, et l'évrivain névrosé (Kafka, Proust) le vrai connaisseur de l'homme. Mais ici, prenons garde : dans la mesure où il est malade l'homme est au dessous de lui-même et ne la connaît, c'est en somme projeter sur les autres sa propre obnubilation. Pour le psychanalyste, cet état d'obnubilation est l'état naturel de tous les humains, au même titre que le péché originel aux yeux du croyant orthodoxe. La psychanalyse est une religion qui a perdu sa dimension divine en se couchant sur le canapé du Dr Freud.

Mais voici qu'un professeur à la Wesleyan University, M. Norman Brown, entreprend aujourd'hui de dépasser le freudisme par amour pour Freud, en le débarrassant de son refoulement [2]. Car Freud, pour M. Brown, est refoulé et névrosé : ayant fondé sur le plaisir toute l'explication de l'homme, il termine sa carrière en écrivant *Au-delà du principe du plaisir*, où M. Brown reconnaît un retour aux vieilles formules dualistes et une tentative pour voir toutes choses en Dieu. Pour M. Brown, toute supériorité de l'âme sur l'organisme est une idée qui ne résiste pas à nos connaissances actuelles, et tout conflit entre l'âme et le corps doit être résolu. « Le but de la psychanalyse, écrit M. Brown, c'est de rendre nos âmes à nos corps... »

Excellente idée, pourvu qu'en même temps nos corps soient rendus à nos âmes. L'unique devoir de l'homme est d'être sublime et magnifique : M. Brown en tombe d'accord. Mais il faut avouer que, même retouchée par M. Brown, la psychanalyse demeure un système étriqué, si profitables que soient certaines de ses vues, et si légitime que soit son désir d'assumer et de comprendre toutes les liaisons entre l'âme et le corps.

A travers la psychanalyse, on croit à chaque instant rejoindre les grandes intuitions de la poésie et de la foi, mais on est vite déçu, et quelque plate réalité a vite fait de rassurer les esprits positifs. A l'instant de retrouver, en-deçà de l'enfance, la réminiscence platonicienne et le trésor, en notre âme, des idées éternelles, voici que s'interpose la psychologie du nourisson. Quand les abîmes du subconscient évoquent le second *Faust* et que Goethe se rapproche, voici que l'on présente un pot de chambre, et que les fonctions excrétives apparaissent comme la révélation la plus haute, parce qu'elle est la plus basse. Victor Hugo écrit dans *Le Satyre* :

Il chanta l'arbre vu du côté des racines...
Lorsqu'on a lu les pages que M. Brown consacre à Luther retiré dans un certain lieu du monastère de Wittenberg, on a le droit d'écrire :

Il chanta l'homme vu du côté des latrines.

**Edmond Beaujon.**

[1] Le sens véritable des vers 331-332 a échappé à tous les traducteurs, y compris André Bonnard. C'est Heidegger qui l'a dégagé pour la première fois. — [2] Norman O. Brown : « Eros et Thanatos ». « La psychanalyse appliquée à l'histoire ». Julliard éd.

# 5- جريدة Journal De Genève: مقال خاص بلقاءات إيفيان



# Aujourd'hui s'ouvre la «rencontre d'Evian»

## De Gaulle

### Des Français à part entière...

4 juin 1958. - En Algérie, il n'y a que des Français à part entière avec les mêmes droits et les mêmes devoirs. - (Discours d'Alger)

6 juin 1958. - L'Algérie doit démontrer qu'elle est une terre française aujourd'hui et pour toujours. - (Discours d'Oran.)

23 octobre 1958. - Moi, je crois que ces solutions futures auront pour base, parce que c'est la nature des choses, **la personnalité courageuse de l'Algérie et son association étroite avec la métropole française.** - (Appel au cessez-le-feu.)

16 septembre 1959. - Je m'engage à demander d'une part aux Algériens ce qu'ils veulent être en définitive, et d'autre part, à tous les Français d'entériner ce que sera ce choix. -

- L'Algérie étant actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons, la sécession entraînerait une misère épouvantable, un affreux chaos politique, l'engorgement généralisé, et bientôt la dictature belliqueuse des communistes. -

- S'il ne s'agit que d'un groupe de meneurs ambitieux, résolus à établir par la force et par la terreur leur dictature totalitaire et croyant pouvoir obtenir qu'un jour la République leur accorde le privilège de traiter avec eux du destin de l'Algérie, les baptisant par la même comme gouvernement algérien, il n'y a aucune chance que la France se prête à un pareil arbitrage. **Le sort des Algériens appartient aux Algériens, non point comme le leur imposerait le couteau et la mitraillette, mais suivant la volonté qu'ils exprimeraient légitimement, par le suffrage universel.** - (Conférence de presse.)

28 octobre 1959. - Plus tard, après un délai qui sera vraisemblablement de l'ordre de plusieurs années, il s'agira d'assurer la liberté et la dignité de la consultation par laquelle les Algériens décideront eux-mêmes de leur destin dans des conditions qui seront élaborées et précisées en temps utile. - (Message aux fonctionnaires et aux forces armées en Algérie.)

10 novembre 1959. - Si des représentants de l'organisation extérieure de la rébellion décident de venir en France pour en débattre, il ne l'entendra qu'à eux de le faire, n'importe quand, soit en secret, soit publiquement, suivant ce qu'ils choisiront. - (Conférence de presse.)

24 janvier 1960. - L'émeute qui vient d'être décidée à Alger est un mauvais coup porté à la France. - (Discours à la nation.)

### ... à l'autodétermination

29 janvier 1960. - **L'autodétermination est la seule politique qui soit digne de la France.** - (Discours à la nation.)

4 mars 1960. - **L'indépendance serait une sottise, une monstruosité... Je crois qu'ils diront (les Algériens) : une Algérie algérienne liée à la France.** - (Discours d'Aumale.)

14 juin 1960. - On ne conteste plus nulle part que l'autodétermination des Algériens quant à leur destin soit la seule issue possible de ce drame complexe et douloureux. -

- Tout sera fait pour que le peuple algérien ait la parole dans l'apaisement. La décision ne sera que la sienne. Mais je suis sûr, quant à moi, qu'il prendra celle du bon sens : accomplir, en union avec la France et dans la coopération des communautés, la transformation de l'Algérie algérienne en un Etat moderne et fraternel. - (Discours à la nation.)

7 juillet 1960. - Ce que nous voulons, c'est d'abord obtenir la paix. Ensuite, faire en sorte que la réelle Algérie nouvelle soit d'un libre accord. Enfin, établir des rapports entre cette Algérie nouvelle et la France. Nous aboutirons, j'en suis sûr. - (Discours d'Alençon.)

5 septembre 1960. - **Il y a une Algérie.** Il y a une entité algérienne. Il y a une personnalité algérienne. C'est aux Algériens qu'il appartient de décider de leur destin. En attendant qu'ils puissent le faire, eh bien! la promotion des Algériens musulmans s'accomplit d'une manière irréversible. - (Conférence de presse.)

7 septembre 1960. - **La France dit aux Algériens : l'Algérie est à vous. Discutons ensemble. Tout ce qu'elle demande, c'est qu'avant d'entrer dans la salle, on ait déposé son couteau.** - (Discours de Bretagne.)

23 octobre 1960. - Je dis ici, avec insistance, que c'est le premier devoir de tous les Français, que ai certains d'entre eux, pour des raisons de clans, de partis ou d'ambitions, prétendaient nous diviser et faire en sorte que nous nous déchirions encore une fois, d'abord ceux-là échoueraient, ensuite le peuple français ne tarderait pas à les condamner. Et du reste, s'il le fallait, on lui offrirait l'occasion. - (Discours de Nice.)

### L'Algérie algérienne, avec ou contre la France

4 novembre 1960. - Ayant repris la tête de la France, j'ai, comme on le sait, décidé en son nom, de poursuivre un chemin nouveau. Ce chemin conduit non plus à l'Algérie gouvernée par la métropole française, mais à **l'Algérie algérienne... L'Algérie de demain, telle qu'en décidera l'autodétermination, pourra, j'en le bâti - ou bien avec la France, ou bien contre la France.** - (Message à la nation.)

Février 1961. Selon M. Bourguiba, le général de Gaulle, commentant l'échec de Melun, lui aurait dit en février dernier : « J'avais invité les chefs algériens à venir causer, sans préalables, comme ils disent. Ils ne sont pas venus. Ils ont envoyé des émissaires pour poser des questions. »

« Je voulaient également savoir quand je recevrais M. Ferhat Abbas. Je leur ai dit que je le recevrais une fois les problèmes suffisamment débroussaillés, une fois assuré que certains incidents ne seraient plus à redouter. »

« Enfin, les émissaires du FLN demandaient que deux chefs puissent tenir des conférences de presse à Paris. D'abord je n'en voyais pas l'utilité. Ensuite, j'en voyais bien les inconvénients. Auraient-ils dû venir devant les journalistes protégés par des agents, des gendarmes, des CRS, et se présenter ainsi aux tous les écrans de télévision dans le monde ? Ils auraient fait figure de prisonniers... »

Le général de Gaulle conclut en frappant de la main sur son bureau : **« Il n'y a pas eu de Melun. »**

23 avril 1961. - Voici que l'Etat est bafoué, la nation bravée, notre puissance dégradée, notre prestige international abaissé, notre rôle et notre place en Afrique compromis. Et par qui ? Hélas ! hélas ! hélas ! par des hommes dont c'était le devoir, l'honneur, la raison d'être, de servir et d'obéir. - (Message à la nation.)

## Les six tentatives de négociation

**La conférence d'Evian, qui s'ouvre aujourd'hui, est la septième rencontre entre la France et le FLN depuis le début de l'affaire algérienne, le 1er novembre 1954. Voici en résumé l'historique de cinq ans de négociations.**

### Le Caire, avril 1956

Le 12 avril 1956, deux envoyés spéciaux du gouvernement Mollet, MM. Joseph Begarra, conseiller de l'Union française, et Georges Gorse, ambassadeur de France, rencontrent au Caire M. Mohammed Khider, qui est actuellement détenu à l'île d'Aix. Le leader demande « la reconnaissance du fait national algérien et du droit du peuple algérien à l'indépendance ». Il ajoute : « Pour qu'un cessez-le-feu soit conclu, il faut que la France précise ses intentions concernant la reconnaissance de l'Etat algérien, la constitution d'un gouvernement et d'un parlement algériens. » Les entrevues des 12, 13, 20 et 21 avril en soldent par des échecs.

### Belgrade, été 1956

MM. Pierre Commin et Pierre Herbaut, secrétaires adjoints du parti socialiste, ont des conversations avec MM. Mohammed Yasid et Ahmed Francis. Le FLN demande la constitution à Alger d'un gouvernement provisoire représentatif qui négocierait avec la France les problèmes techniques du cessez-le-feu et qui préparerait les élections. Des personnalités agréées par le FLN et la France pourraient en faire partie. Une rencontre ultérieure est décidée.

### Rome, septembre 1956

Les 2 et 3 septembre 1956, MM. Commin et Herbaut revoient MM. Khider, Yasid et Kiouane. Un accord est conclu sur deux points : la France fera une déclaration accordant aux Algériens une large autonomie de gestion, avec un exécutif et un législatif (sauf pour les questions communes) ; le FLN y répondra pour ouvrir officiellement la négociation. Aucune formule d'accord n'est cependant trouvée par la période transitoire qui doit s'écouler entre l'ouverture des négociations et les élections algériennes.

### Belgrade, septembre 1956

Le 22 septembre 1956, M. Commin rencontre à nouveau MM. Khider et Debahino. La France accepte le principe de « la reconnaissance de droit du peuple algérien à disposer de lui-même ». On envisage même la signature d'un protocole. Rendez-vous est pris pour octobre. L'affaire de l'avion de Ben Bella, le 22 octobre 1956, met fin aux contacts officieux.

### Tunis, juillet 1957

M. Colo Brissonnière, collaborateur de M. Christian Pineau, ministre des Affaires étrangères, ouvre des contacts avec les dirigeants du FLN, qui insistent sur la reconnaissance du droit à l'indépendance. La mission française se solde par un échec.

### Melun, juin 1959

Après le discours du 16 septembre 1959, au cours duquel le général de Gaulle reconnaît le droit des Algériens à l'autodétermination, des contacts officieux entre la France et le FLN aboutissent à la rencontre avortée de Melun, du 25 au 29 juin 1960. Le communiqué du gouvernement français, publié à l'issue des entretiens, précise que la France a fait connaître « aux émissaires de l'organisation extérieure de la rébellion algérienne les conditions dans lesquelles pourraient être organisés les pourparlers en vue, conformément aux propositions faites par le général de Gaulle, de trouver une fin honorable aux combats qui se traînent encore, de régler la destination des armes et d'assurer le sort des combattants ».

Sur la base du référendum par lequel les Français approuvaient le principe de l'autodétermination de l'Algérie et la création d'un exécutif provisoire, des contacts étaient compris entre la France et le GPRA, par l'intermédiaire de la Suisse. Ils aboutissent aujourd'hui à la « rencontre d'Evian ».

## Un document de base

## Les fondements juridiques de l'association

Dans le « Monde diplomatique » de mai 1961, le professeur Georges Vedel analyse les fondements juridiques nécessaires à l'association franco-algérienne. Nul doute que ce texte fondamental retiendra l'attention des participants à la conférence d'Evian.

**En la forme**, remarque M. Vedel, une telle association résulte normalement d'un traité, car la source du statut franco-algérien ne saurait se trouver dans de pures dispositions des droits internes nationaux. Envisager une constitution commune serait aller au-devant d'obstacles politiques évidents. « Il faudra donc négocier un traité dont la ratification ne pourra évidemment dépendre des seuls gouvernements, alors surtout que l'un des deux aura, au mieux, le caractère provisoire. » Du côté algérien la ratification dépendra du vote sur l'autodétermination. Du côté français, elle ne nécessitera pas d'amendement constitutionnel, car la Constitution prévoit expressément le cas de cession, échange ou adjonction de territoire par voie de traité.

**Quant au fond,** l'association doit respecter **trois principes :**

**L'égalité,** — le traité ne peut donner à l'un des participants un pouvoir de direction à l'égard de l'autre, fût-ce dans des domaines limités ;

**La réciprocité,** — symétrie (du régime douanier) ou équivalence : « par exemple l'existence de bases américaines en Europe n'a pas pour contrepartie l'existence de bases européennes aux Etats-Unis, mais la prise en charge par ceux-ci d'une partie de la défense européenne » ;

**La coopération,** — mise en commun de certains moyens. L'aide de la France ne peut être indéfiniment unilatérale. La main-d'œuvre algérienne en France est un avantage pour les deux parties. **Le Sahara pourrait être l'occasion d'une coopération pleinement bilatérale.**

### Le statut des communautés

C'est la question la plus malaisée. Du côté français, c'est celle où le marchandage se conçoit le moins. Du côté algérien, on est dans un domaine qui touche au maximum à la souveraineté.

**Nationalité.** — Le plus simple serait d'admettre le système de la double nationalité pour les Français de souche résidant en Algérie, tout comme d'ailleurs pour les Algériens résidant en France.

**Protection des minorités.** — Cette protection comporterait le droit des minorités — européenne en Algérie, algérienne en France — à l'autonomie culturelle, linguistique, civile (statut familial), ainsi que le droit des minorités à une représentation propre dans les organismes économiques, sociaux et administratifs.

En revanche, il paraît difficile de faire admettre la représentation propre des minorités dans les organismes politiques. « On voit mal la France admettant à l'Assemblée nationale des députés spécialement élus par les Algériens vivant sur notre sol, ni l'Algérie admettant des députés « européens » en tant que tels. En matière de représentation politique, la vraie garantie est la non-discrimination. »

**Garanties au patrimoine.** — « Ici l'on droit naviguer entre deux écueils : celui d'une immobilisation dans le statu quo qui limiterait la souveraineté algérienne dans le domaine des réformes de structure (réforme agraire, par exemple) ; celui d'une liberté totale qui permettrait aisément à l'Etat algérien (sans violer apparemment la non-discrimination puisque les Européens sont le plus souvent les « riches ») de pratique des spoliations en réalité inspirées, en partie du moins, par l'origine des victimes. »

### Exorciser trois démons

Le professeur Vedel tient l'association pour possible si l'on parvient à exorciser trois démons :

1) Les Algériens ne doivent pas croire que l'indépendance serait un péril du fait d'un tel contrat, et les Français ne doivent pas essayer de faire survivre des privilèges ou une domination politique ;

2) La négociation ne doit pas être un marchandage sans principe. « L'on n'échange pas des destinées humaines contre des avantages économiques ou stratégiques » ;

3) « Il faut enfin que le gouvernement français donne à nos compatriotes d'Algérie une garantie générale et inconditionnelle, qui d'ailleurs n'a pas à être négociée et qui dépend de lui seul : à savoir que, quoi qu'il arrive, nul ne sera privé de la nationalité française contre son gré ; que cette nationalité française, si elle était perdue par un premier choix de l'intéressé, pourrait être recouvrée pendant deux générations au moins ; que la solidarité nationale jouera intégralement sans arguties juridiques ni chicanes de comptables à l'égard de tous ceux qui seraient atteints dans leurs conditions d'existence par le nouvel état de chose. »

## Les deux délégations

### France

Paris, 19. — (AFP) **La composition officielle de la délégation française aux pourparlers d'Evian est la suivante :**

**Président :** M. Louis Joxe, ministre d'Etat chargé des Affaires algériennes, assisté de :

M. Roland Cadet, conseiller d'Etat, et du général Jean-Victor Simon, commandant la zone de l'Est algérois.

Membres de la délégation :

M. Bruno de Lause, chef du service des Affaires politiques au ministère d'Etat ;

M. Tricot, maître des requêtes au Conseil d'Etat ;

Colonel de Seguins Pazzis, chargé de mission auprès du ministre d'Etat ;

M. Claude Chayet, conseiller juridique ;

M. Vincent Labouret, chef de cabinet du ministre d'Etat ;

M. Roland Billecart, inspecteur des Finances ;

**M. Thibaud, chef du service de presse au ministère d'Etat.**

### GPRA

**(AFP) Voici la liste des délégués du FLN à Evian telle que vient de la communiquer le « ministère de l'information du GPRA » :**

M. Belkacem Krim, vice-président et ministre des Affaires étrangères du GPRA, président.

M. Ahmed Francis, ministre des Finances et des Affaires économiques du GPRA.

M. Mohammed Ben Yahia, directeur du cabinet de M. Ferhat Abbas.

M. Taleb Boulahroul, délégué du FLN à Rome.

M. Ahmed Boumendjel, conseiller politique du GPRA.

M. Saad Dahlab, secrétaire général des Affaires étrangères du GPRA.

Commandants Mendjli et Slimane, officiers de l'armée de libération nationale.

Cette liste n'est pas close, le FLN se réservant toujours la possibilité de désigner de nouvelles personnes.

Les négociateurs seront accompagnés d'experts et de secrétaires, soit au total une trentaine de personnes.

## Ferhat Abbas

### Du droit à l'autonomie...

3.9.54 : « La lutte de l'Union démocratique du manifeste algérien a pour objectif la reconquête progressive de la personnalité politique de l'Algérie, le droit pour cette Algérie à un gouvernement autonome, et l'union avec le peuple de France, source de paix et de prospérité pour notre pays. »

30.8.54 : « L'Algérie se tait parce qu'elle est mécontente. Elle n'a plus confiance en des dirigeants qui ne veillent même plus à l'application des lois françaises. Si nos appels restent sans écho, l'Algérie regardera ailleurs. »

12.11.54 : « L'Algérie comme en 1945, est au seuil d'un grand drame. Elle risque à chaque instant d'être coupée en deux camps ennemis. A tout prix nous devons éviter cela... **Nous continuons à être persuadés que la violence ne réglera rien.** »

24.11.54 : Projet de discours à l'Assemblée algérienne, interdit mais publié huit jours plus tard dans la « République algérienne » ) : « L'intervention de l'étranger, et surtout des Etats arabes, dans les affaires algériennes... dénote un progrès réel sur les mœurs coloniales des siècles derniers, où l'Europe s'arrogeait le droit de partager l'Asie et l'Afrique sans soulever la moindre réaction... Cette intervention n'a-t-elle pas joué contre l'empire turc au temps où il tenait en tutelle de petits peuples ? Et n'est-ce pas un grand poète français, Victor Hugo, qui faisait dire alors à l'enfant grec : **« Je veux de la poudre et des balles. »**

8.2.55 : (Interview avec Jean Lacouture) : **« Ce que nous voulons ? vous le savez : une patrie.** Nous voulons bâtir notre nation, en faire une démocratie de type moderne. **L'indépendance ? Oui, nous tenons au mot, parce que, pour nous, peuple colonisé, il a quelque chose de sacré. C'est la « levée d'écrou » du prisonnier.**

« Les Européens d'Algérie, nous espérons qu'ils resteront nombreux parmi nous. Bien sûr, 15 à 20 %, d'entre eux devront partir... Mais les autres, ce sont nos compatriotes. Nous voulons faire en sorte qu'ils se considèrent ainsi. Nous aurons besoin d'eux. »

30.4.58 : « Nous préférons être dix millions de cadavres que dix millions de sujets »... (à Jean Lacouture) - « Nous voulons la paix, nous ne voulons que ça. C'est pour cela que nous avons préparé la guerre. Nous ne voulons pas... des élections... du moins tant qu'il restera une administration de type colonial. Tenez, même si François Mauriac était nommé haut commissaire à Alger, je n'accepterais pas de me présenter à de telles élections. Les services sont tellement pourris... »

Décembre 1958 : (A Simone Lacouture) : **« Il ne faut pas froisser les combattants, mais il va falloir causer. »**

23.5.59 : (Khartoum.) « Nous sommes prêts à négocier **à trois conditions :** 1) les négociations seront menées entre les représentants des deux gouvernements ; 2) les négociations se dérouleront dans un pays neutre ; 3) elles porteront sur tous les aspects du problème algérien. »

16.8.59 : (Au « Spiegel ») : « Le GPRA s'est toujours déclaré disposé à rencontrer des représentants du gouvernement français pour négocier à propos de la question algérienne **sans conditions préliminaires** et sans ordre du jour déterminé... La seule solution possible est une Algérie indépendante... La France ne désire pas négocier sérieusement. »

23.9.59 : « Le président de la République française a solennellement reconnu, au nom de la France... le droit des Algériens à l'autodétermination... **Le GPRA est prêt à entrer en pourparlers avec le gouvernement français afin de discuter des conditions politiques et militaires du cessez-le-feu, des conditions et des garanties de l'application de l'autodétermination.** »

22.1.62 : « Nous sommes prêts à entrer immédiatement en pourparlers pour déterminer les conditions et les garanties nécessaires à l'autodétermination. »

27.1.60 : « Dès l'instant que le gouvernement français accepte que la parole revienne au peuple algérien, et que le GPRA donne son accord, dès le moment où il est reconnu au peuple algérien le droit de choisir son propre destin, il n'y a plus de négociation sur le devenir de l'Algérie. **Il n'y a plus de place pour un statut préétabli.** »

### ... à l'indépendance inéluctable

29.2.60 : **« L'indépendance de l'Algérie, si elle est inéluctable, n'exclut pas la libre coopération avec la France. »**

20.6.60 : Des problèmes importants restent à clarifier. Ils ne peuvent l'être que par le contact direct... » (Melun.)

5.7.60 : (Après Melun) « Il est permis de douter que le gouvernement français soit disposé à engager loyalement de telles négociations, mais le GPRA maintient sa décision du 20 juin. »

23.7.60 : « Tant que le gouvernement français n'acceptera pas de négocier les conditions d'une application sincère de l'autodétermination, nous poursuivrons la lutte avec une détermination inflexible jusqu'à la victoire. »

29.9.60 : (Pékin.) « Si l'ONU décide encore une fois de faire confiance à de Gaulle et à la France, tout est à craindre. L'extension du conflit algérien n'est pas à éliminer. »

16.3.61 : **« Le GPRA a pris les dispositions en vue d'aboutir à la rencontre des délégations officielles émanant des deux gouvernements. »**

HÔTEL LA RÉSIDENCE
1er rang GENEVE 200 lits
Tél. 24 13 80
NOUVELLE DIRECTION
CUISINE REORGANISÉE
PARC-HÔTEL
2me rang Tél. 36 70 20 100 lits
même direction (H.B. Stocker)
Parcs privés pour 60 voitures

**6- جريدة Feuille D'avis Du Valais: مقال حول وقف إطلاق النار بعد 07 سنوات من الحرب.**

10 — FEUILLE D'AVIS DU VALAIS — Mardi 20 mars 1962

# APRÈS 7 ANS DE LARMES, DE GUERRE, DE TERREUR EN ALGÉRIE

# Le cessez-le-feu est enfin proclamé!

Les membres du G.P.R.A. à Evian. De gauche à droite Taieb Boulharouf, Saad Dahlab, Ben Yahia, Belkacem Krim, Ben Aouda, Rheda Malek, Ben Tobbal, Mohammed Yazid et Mostaphai.

Voici les membres de la délégation française à Evian. De gauche à droite Louis Joxe, Robert Buron et Jean de Broglie.

**Exception faite des commandos désespérés de l'OAS et des Français de papa qui se croyaient éternellement installés dans leurs privilèges, qui n'aura poussé, dimanche, un profond soupir de soulagement à l'annonce du « Cessez-le-feu » en Algérie ?**

**Après 7 ans d'une guerre atroce, fratricide à bien des égards, inutile, de surcroit, et d'une cruauté tristement exemplaire, Algériens et Français retrouvent enfin les voies d'une collaboration qui doit être bénéfique pour les uns et les autres.**

**Il est juste de condamner le colonialisme, cette main-mise égoïste d'un peuple civilisé sur un peuple encore dans l'enfance. Mais c'est faire preuve d'ignorance et de parti-pris que de juger le passé avec des idées d'aujourd'hui. Et pour ce qui concerne le problème algérien, c'est encore faire preuve de cécité que de négliger ce presque million d'Européens qui y sont installés depuis des générations, qui ont fait l'Algérie moderne, et l'on ne voit pas bien comment ceux qui ont leurs ancêtres dans les cimetières d'Alger ou d'Oran ne se sentiraient pas chez eux dans un pays où ils possèdent de si profondes racines.**

**C'est de là que vient l'extrême complexité de l'affaire qui semble trouver enfin une solution convenable aujourd'hui. Et c'est sans doute que les deux partenaires ont dû consentir à bien des sacrifices, car ni l'un ni l'autre ne pousse des cris de victoire.**

**Non, pas de fanfares victorieuses. Pas de coqs dressés sur la hampe des drapeaux pour clamer aux vents du monde le coquericо d'un Austerlitz. Victorieuse sur le terrain, l'armée française devra quitter l'Algérie dans trois ans. Victorieuse sur le plan moral, l'armée du GPRA sait bien que la sagesse seule du président de Gaulle lui permet aujourd'hui de rentrer sur le sol national d'où la chassèrent les généraux de la métropole. Et, de part et d'autre, que de milliers de cadavres ont payé de leur vie ce compromis dont il faut bien se contenter maintenant.**

**Non, pas de fanfaronnades, ni d'un côté ni de l'autre. La fierté légitime d'un peuple qui va obtenir son indépendance grâce à un effort désespéré de sept ans s'exprime en termes parfois vifs. On ne leur trouve pas cet accent de délire qu'on leur pouvait supposer.**

**C'est aussi que le « cessez-le-feu » n'est qu'un commencement.**

**Dans un sens, et si criminelles que nous paraissent les entreprises de l'OAS, il serait peut-être judicieux de reconnaître que la résistance de Salan a pu hâter la conclusion d'un accord.**

**Depuis des mois, la situation n'a cessé de se dégrader ; des deux côtés de la Méditerranée, et, chaque jour qui passait semblait rendre plus improbable la solution d'un conflit qui se compliquait de la présence d'un troisième partenaire.**

**Les ministres du GPRA se trouvaient curieusement rejetés, à certains égards, dans le camp de la France par l'action insensée des tueurs stipendiés par les généraux félons.**

**On peut maintenant espérer que la rébellion française sera rapidement mise hors d'état de nuire. Non seulement on ne se tuera plus sur les frontières, mais les rues d'Alger et d'Oran ne se couvriront plus de sang ni de cadavres, chaque jour et chaque nuit.**

**Spectateurs appliqués que nous sommes de ce drame horrible, nous ne pouvons que crier notre espérance. Demain ne ressemblera pas à aujourd'hui.**

**Non qu'il faille, néanmoins, espérer que tout va rentrer dans l'ordre d'une heure à l'autre.**

**Tant de crimes, tant de meurtres, tant de catastrophes ne s'oublient pas en un jour. La raison peut montrer le chemin : les passions demeureront brûlantes, longtemps encore, dans le cœur des uns et des autres.**

**La raison parlait par la voix du général de Gaulle, dimanche soir. Elle indiquait les lignes d'une collaboration fructueuse. On peut espérer qu'elle sera entendue parce qu'il y va de l'intérêt des deux peuples.**

**Les négociations d'Evian ont sans doute pesé toutes les chances et les malchances d'autres solutions. Celles qu'ils ont enfin acceptées ne satisferont pas tout le monde. Il semble bien que ce soient les seules possibles.**

**Si la réconciliation morale intervient, si Français et Algériens acceptent AUSSI avec le cœur de travailler ensemble, on peut espérer un bel avenir pour les deux républiques. Si, au contraire, on bute demain aur chaque article de l'accord en voie d'application, Dieu sait quelle déception peut remettre le feu aux poudres.**

**De Gaulle a été rappelé au pouvoir, en 1958, pour mettre fin à la sinistre guerre d'Algérie. Il lui aura fallu près de quatre ans pour accomplir sa mission. Le fruit a mis longtemps à mûrir.**

**Que cette longue période de maturation soit une garantie de pérennité !**

**Georges Autoine.**

## *Les principaux points des accords*

PARIS (Afp). — Voici les points principaux des accords franco-FLN d'Evian, d'après un résumé officiel publié par le Service d'information du ministère d'Etat français, chargé des affaires algériennes :

1) L'autodétermination — dont le principe avait été adopté par référendum le 8 janvier 1961 — s'exprimera par un scrutin universel et direct en Algérie, au terme d'une période faisant suite 1) à un cessez-le-feu, 2) à l'organisation d'un exécutif provisoire.

Le choix de trois options sera offert : maintien du statut actuel (« départements français »), indépendance par rupture des liens avec la France.

Le document ne précise pas la durée de la « période intermédiaire, ni la composition de l'exécutif provisoire, mais il prévoit :

— des mesures pour le retour aux libertés individuelles et publiques après le cessez-le-feu, notamment : amnistie, libération des combattants et internés pour fait politique, institution d'un « tribunal d'ordre public ».

— Des mesures d'administration. Pendant cette période, la souveraineté de la France sera exercée par un « haut-commissaire », ayant autorité sur les troupes françaises, tandis que l' « exécutif provisoire » de 12 membres gérera les affaires et préparera l'autodétermination conjointement avec le haut-commissaire. L'exécutif disposera de l'administration et d'une « force de l'ordre » propre.

— Le référendum sera contrôlé par des commissions.

Si les Algériens choisissent la coopération avec la France, le document prévoit longuement :

— La structure d'une « Algérie associée ».

Les garanties des « citoyens français » (les Européens) sont longuement énumérées. Les citoyens français auront un délai de réflexion de trois ans pour décider, soit de devenir algériens français, soit de demeurer en Algérie avec tout en gardant la nationalité française, soit de demeurer en Algérie avec un statut d'étranger appuyé sur une convention d'établissement. Ils pourront aussi rentrer en France et y bénéficier de la « loi d'accueil ».

Dans l'Algérie éventuellement « associée », à ceux des Européens qui opteront pour la nationalité algérienne sont garantis notamment leurs droits de propriété, l'usage de la langue française dans la vie publique, la liberté de culte, le régime matrimonial et successoral, les droits politiques, l'accès aux fonctions publiques et, en général, l'absence de toute discrimination.

— Sur le plan économique, une « Algérie associée » demeurera dans la « zone franche », avec liberté de transfert entre l'Algérie et la France, et protection mutuelle des échanges entre les deux pays.

La France, pour sa part, continue l'aide à l'Algérie, sous la forme de prolongation du « plan de Constantine », par périodes de trois ans renouvelables.

La coopération culturelle et technique prévoit des échanges d'enseignement, des écoles spéciales pour les Français en Algérie, la mise à la disposition de l'Algérie par la France d'enseignants, de techniciens, de fonctionnaires de tous ordres.

— Au Sahara, dans le domaine pétrolier, les droits acquis de la France sont garantis, une coopération franco-algérienne est prévue pour la mise en valeur en général, sous forme d'un organisme commun. Un droit de préférence est accordé aux sociétés françaises pour la recherche du pétrole.

— Sur le plan militaire, enfin, la France :

— disposera pendant 15 ans de la base de Mers-el-Kébir, avec faculté de renouvellement ;
— maintiendra pendant cinq ans ses installations d'expériences au Sahara ;
— conservera des facilités d'escale dans plusieurs aérodromes ;
— maintiendra pendant trois ans des forces armées en Algérie.

# Discours du Général de Gaulle

*PARIS (AFP) — La conclusion du cessez-le-feu en Algérie, les dispositions adoptées pour que les populations y disposent de leur destin, la perspective qui s'ouvre sur l'avènement d'une Algérie indépendante coopérant étroitement avec nous, satisfont la raison de la France, a déclaré avant-hier soir, à 20 heures, le général de Gaulle à la radiotélévision française.*

*« Car ce qui vient d'être décidé répond à trois vérités qui sont aussi claires que le jour. La première c'est que notre intérêt national, les réalités françaises, algériennes et mondiales, le sens de l'œuvre et du génie traditionnel de notre pays nous commandent de vouloir qu'en notre temps l'Algérie dispose d'elle-même. La seconde, c'est que les grands besoins et les vastes désirs des Algériens pour ce qui est de leur développement, les nécessités modernes de leur progrès économique, technique et culturel, la présence au milieux d'eux d'une communauté de souche française importante par le nombre et plus encore par le rôle qu'elle joue aujourd'hui et que la France lui demande de jouer demain dans l'activité locale, l'effectif des Musulmans qui viennent de l'autre bord de la Méditerranée travailler et s'instruire dans notre métropole imposent à l'Algérie de coopérer avec nous.*

*» La troisième vérité, c'est que par-dessus les combats, les attentats, les épreuves, en dépit de toutes les différences de races, de vie et de religions, il y a entre l'Algérie et la France non seulement les multiples liens tissés au cours des 132 ans de leur existence commune non seulement les prendre qu'ils sont faits non pour se combattre, mais pour marcher ensemble sur la route de la civilisation. »*

*Si la solution du bon sens poursuivie ici sans relâche depuis tantôt quatre années a fini par l'emporter sur la frénésie des uns, l'aveuglement des autres, l'agitation de beaucoup, cela est dû, d'abord, à la République, qui a su réformer et pratiquer ses institutions de telle sorte que la stabilité des pouvoirs, l'autorité de l'Etat, la continuité des desseins remplacent maintenant les crises, les abandons, l'impuissance où naguère elle se débattait.*

*Cela est dû, ensuite, à notre armée, qui, par son action courageuse, au prix de pertes glorieuses et de beaucoup de méritoires efforts, s'est assurée la maîtrise du terrain en chaque région et aux frontières, qui a établi avec la population ces contacts humains et amicaux si longtemps et fâcheusement négligés, et qui, malgré la nostalgie de nombre de ses cadres, les tentatives de subversion de quelques chefs dévoyés, les sollicitations d'aventuriers criminels, est restée ferme dans le devoir. Mais, surtout, ce qui va être entrepris pour tirer d'une lutte déplorable les chances d'un avenir fécond est dû au peuple français, car c'est lui qui, par son bon sens, sa solidité, sa confiance constamment témoignée à qui porte la charge de conduire l'Etat et la nation, a permis que murisse puis aboutisse la solution.*

*« Français, Français, pour que soit solennellement ratifié ce qui vient d'être décidé, pour que soit en conséquence et en dépit des derniers obstacles, accompli ce qui doit l'être, il faut maintenant que s'expriment très haut l'approbation et la confiance nationales, ce qui signifie les vôtres.*

*» Je compte donc vous le demander.*

*» Vive la République.*

*» Vive la France. »*

# Message de M. Louis Joxe

**EVIAN (Ats/Afp). — « Messieurs, à 16 h. 30 (GMT), nous avons, la délégation FLN et nous, conclu un accord de cessez-le-feu. Cet accord deviendra effectif lundi 19 mars à midi. »**

**C'est dans ces termes que M. Louis Joxe a annoncé publiquement la fin de la guerre d'Algérie. Moins d'une heure après l'issue de la dernière séance de la conférence d'Evian et juste avant de repartir pour Paris, le ministre d'Etat a reçu les journalistes pour informer l'opinion de cet événement et apporter quelques brefs commentaires.**

**Cette conférence de presse s'est déroulée à l'Hôtel du Parc, dans la salle même où, pendant douze jours, avaient siégé les ministres français et les quatre membres du GPRA.**

**Se tenant debout devant une table recouverte d'un tapis vert, ayant à sa droite, M. Robert Buron, et à sa gauche M. Jean de Broglie, M. Joxe — dont les traits n'accusaient aucune fatigue malgré 12 journées extênuantes — a ajouté :**

**« Depuis un certain temps nous avons étudié à plusieurs reprises au cours des réunions d'Evian, de Lugrin, des Rousses et, de nouveau d'Evian tout ce qui concerne l'organisation de l'autodétermination, qui est le point de départ de notre travail et son point d'arrivée. »**

**« Nous avons aussi, a poursuivi M. Joxe, étudié ce que peut être l'avenir. Vous savez que l'autodétermination suppose plusieurs solutions. L'une d'entre elles est l'éventualité de l'indépendance de l'Algérie dans la coopération avec la France. Sur ce point, nous avons eu des conversations sur les droits et libertés des personnes et sur leurs garanties. Nous avons étudié aussi ce que pourrait être la coopération entre la France et l'Algérie sur le plan des intérêts économiques, culturels, techniques et aussi sur la coopération au sujet du Sahara où les intérêts de la France sont essentiels. Enfin, nous nous sommes préoccupés des questions militaires qui correspondent aux intérêts de la France.**

**Ces déclarations sur lesquelles nous nous sommes mis d'accord représentent la pensée des deux parties dans**

# *J'ai vu Ben Bella*

Grâce au fait que la Télévision et la Radiodiffusion suisse ont été admises hier matin au Signal de Bouzy, nous avons été parmi quelques privilégiés à rencontrer M. Ben Bella qui passait sur les rives du Léman sa première matinée de liberté: liberté on ose à peine, le dire en évoquant la prison sur l'esplanade, devant l'hôtel des Horizons Bleus, partagée en deux par des rouleaux de fil de fer barbelé, encadrée de cinq soldats armés de mitraillettes en position de tir et dissimulés derrière des sacs de sable ou sous des toits de branchages. M. Ben Bella, ses quatre compagnons et les délégués algériens à Evian ont fait une brè-

Joxe, dans la brève conférence de presse qu'il a donnée à l'hôtel du Parc, avait les traits tirés.

Incontestablement, le chef de la délégation française était épuisé. Il faut bien reconnaître que cela se comprend. D'autant plus que M. Louis Joxe a souffert d'une grippe tenace durant plusieurs jours. Par contre, les délégués algériens nous sont apparus détendus, souriants, mais émus aussi par l'heure qu'ils étaient en train de vivre, dans la salle à manger du Signal de Bouzy.

doise et de la police fédérale qui encadrent le hallal lorsque c'est nécessaire ou se glissent derrière le bar pour tirer les cafés du déjeuner... et il faut bien reconnaître que cela crée une atmosphère fraternelle et sympathique.

Après s'être promenés quelques instants, les ministres algériens devaient tenir conseil dans une salle de l'hôtel. Une toute petite salle, au centre de laquelle se trouve une table ovale et des chaises. Une salle

guerre, mais de la paix. Il faudra jeter les bases d'un Etat indépendant.

En écoutant les délégués du GPRA, M. Belkacem Krim en particulier, on est étonné de la modération de ces hommes : pas une parole de haine, pas une phrase inquiétante. Et l'on peut être certain qu'ils vont tout faire pour que la population musulmane respecte des consignes de calme. Il en faudra beaucoup de calme pour ne pas tomber dans le piège des provocations que l'OAS ne va manquer d'ordonner...

Hier était un grand jour pour tous les Algériens, européens et musulmans. Mais, beaucoup

**ملحق رقم 44: أعضاء المجلس البلدي لمدينة إيفردون يتبرؤون من جون مايرا رئيس بلديتهم**

Gazette de Lausanne

JOURNAL SUISSE

«Jean Mayerat n'est pas notre maire»

# LA MUNICIPALITÉ D'YVERDON PUBLIE A L'INTENTION DES FRANÇAIS UN PETIT COURS D'INSTRUCTION CIVIQUE

*Elle déclare solennellement se désolidariser du président du Législatif*

**Nouvel épisode de l'affaire Jean Mayerat : dans une déclaration diffusée par les soins de l'Agence télégraphique suisse, la Municipalité d'Yverdon s'attache à défendre aux yeux des Français, et en particulier de ceux qui y séjournent, la bonne réputation de la ville.**

**Des dépêches parues dans la presse d'Outre-Jura avaient fait du malheureux président du Conseil communal le « maire » d'Yverdon. Les édiles rectifient et expliquent. Par la même occasion, ils se désolidarisent publiquement et solennellement de l'initiative dangereuse de M. Jean Mayerat.**

**« Nous aimons à croire — écrivent-ils notamment — que les nombreux Français qui ont honoré notre ville de leur présence en ont emporté un souvenir agréable, et que l'impression qu'ils en ont gardée demeurera favorable malgré tout ».**

**L'affaire Mayerat semble avoir provoqué en France — dans les régions frontalières au moins — beaucoup d'irritation. Nous avons rapporté déjà le mot de ce douanier qui s'écriait : « On respectait les Suisses. On ne pourra plus ». A certains postes de douane, la nervosité des fonctionnaires paraît évidente. D'autre part, il semble qu'un certain nombre de touristes français, après l'arrestation de Jean Mayerat, ont quitté la région. Ce fait à lui seul explique l'inquiétude des municipaux, et leur désir de dissocier la « brebis galeuse » d'un troupeau qui n'y peut mais.**

**Voici d'ailleurs ce qu'ils écrivent encore :**

« En mettant très largement en évidence le titre de président du Conseil communal porté par l'auteur du délit, les journaux suisses et étrangers ont donné à l'arrestation de M. J. Mayerat un éclat tout particulier, mais ils ont aussi semé une confusion compréhensible chez nos amis français.

» C'est ainsi que, pour certains, il ne s'agit plus du président du Conseil législatif, mais du « maire » (syndic chez nous) et que, selon d'autres, notre ville serait un centre communiste et un repaire d'adeptes du F.L.N. La réalité étant tout autre, et le bon renom de notre cité se trouvant ainsi mis en jeu, la Municipalité, qui préside à ses destinées, a examiné très objectivement les conséquences sur le plan local de cette regrettable affaire. Au cours de sa séance du 18 août, elle a décidé de saisir la presse, celle de France en particulier, de la mise au point ci-après :

» Le Conseil communal est un organe législatif, siégeant 8 à 10 fois par an, tandis que la Municipalité est l'autorité exécutive, présidée par le syndic (maire) qui est un magistrat permanent, élu pour 4 ans, assisté de 4 conseillers municipaux.

» La différence est donc grande entre les attributions et charges de ces deux présidents, celui du législatif, qui change chaque année, ne jouant qu'un rôle très réduit dans l'administration proprement dite de la commune.

» **Quant à la situation politique, elle se résume ainsi : lors des dernières élections communales, le parti popiste (communiste) a recueilli 200 listes seulement sur les 3630 valables. Les 100 sièges du Conseil communal, répartis selon le système de la représentation proportionnelle, ont été attribués à raison de 5 aux popistes et de 95 aux partis non communistes.**

» **Selon l'usage admis, chacun des 4 partis représentés au Conseil en fournit à tour de rôle le président, sans rapport avec l'importance numérique de son groupe : c'est ainsi que les popistes ont désigné par 2 fois en 6 ans leur plus remuant camarade, c'est-à-dire M. Mayerat. Attachés au principe du respect des minorités, les autres groupes ne s'y sont pas opposés.**

» En revanche, la Municipalité ne compte pas de popistes et, comme le Conseil, est à majorité du centre et de la droite, le visage réel de nos édiles, et de toute notre population du reste, est bien différent de celui donné si injustement par les commentaires qui ont suivi l'arrestation de J. Mayerat. Si ce popiste, citoyen égaré sans doute par sa passion politique, et qui s'est mis lui-même dans cette fâcheuse situation, n'avait pas été autorisé de son titre de président — par le jeu du reste d'une vraie démocratie — l'honneur et la renommée de notre ville n'en auraient point été ternis et cette affaire ne susciterait pas les échos désagréables qui parviennent de toutes parts à ses autorités et à sa population.

» **C'est pourquoi la Municipalité tient à déclarer publiquement combien elle déplore les agissements inconsidérés du président du Conseil communal : elle s'en désolidarise, tout en exprimant ses regrets à un pays voisin et ami auquel nous autres Suisses de langue française devons beaucoup ».**

Ajoutons qu'à notre connaissance, M. Jean Mayerat n'a pas fait parvenir à ses collègues sa démission. Beaucoup d'entre eux paraissent l'attendre avec quelque impatience. Mais sans doute a-t-il en ce moment... d'autres soucis.

PARIS-PRESSE :

## « Le FLN dispose en Suisse d'un réseau bien organisé »

« Les autorités suisses sont dans l'embarras »

« Paris-Presse » a publié hier l'information suivante :

*« Jean Mayerat, président du Conseil communal d'Yverdon (Suisse), arrêté il y a dix jours pour avoir transporté en France des tracts FLN, aurait livré au juge d'instruction de Besançon les noms de certains de ses compatriotes.*

*» Il n'est pas douteux que le FLN dispose en Suisse d'un réseau fort bien organisé. C'est ainsi que les douaniers français, et notamment ceux de Pontarlier, peuvent affirmer que chaque jour des voitures passent la frontière pour transporter en France des journaux, des fonds, voire des armes.*

*» Les autorités suisses sont dans un grand embarras. »*

*Journal Gazette de Lausanne, **«Jean Mayerat n'est pas notre Maire, La Municipalité D'yverdon publie a l'intention des français un petit cours d'instruction civique»**, N° 197, Mardi 23 aout 1960, P3.*

**ملحق رقم 45: جون مايرا رئيس بلدية ايفردون وزوجته لحظة وصولهما إلى محكمة بسنسون بفرنسا يوم 30 سبتمبر 1960.**

*Le Président du Conseil comunal d'Yverdon, Jean Mayerat et son épouse lors de leur arri vée au Tribunal de Besançon le 30 septembre 1960: ils avaient été arrêtés à la frontière franco-suisse avec près de 700 exemplaires du journal du FLN «El Moudjahid» dans leur voiture. (Photo ASL, Lausanne)*

Pascal Holenweg, « la gauche suisse et la guerre d'Algerie », p 83.

**ملحق رقم 46: المخطط الخارجي لموقع قصر بوادافو بسويسرا**

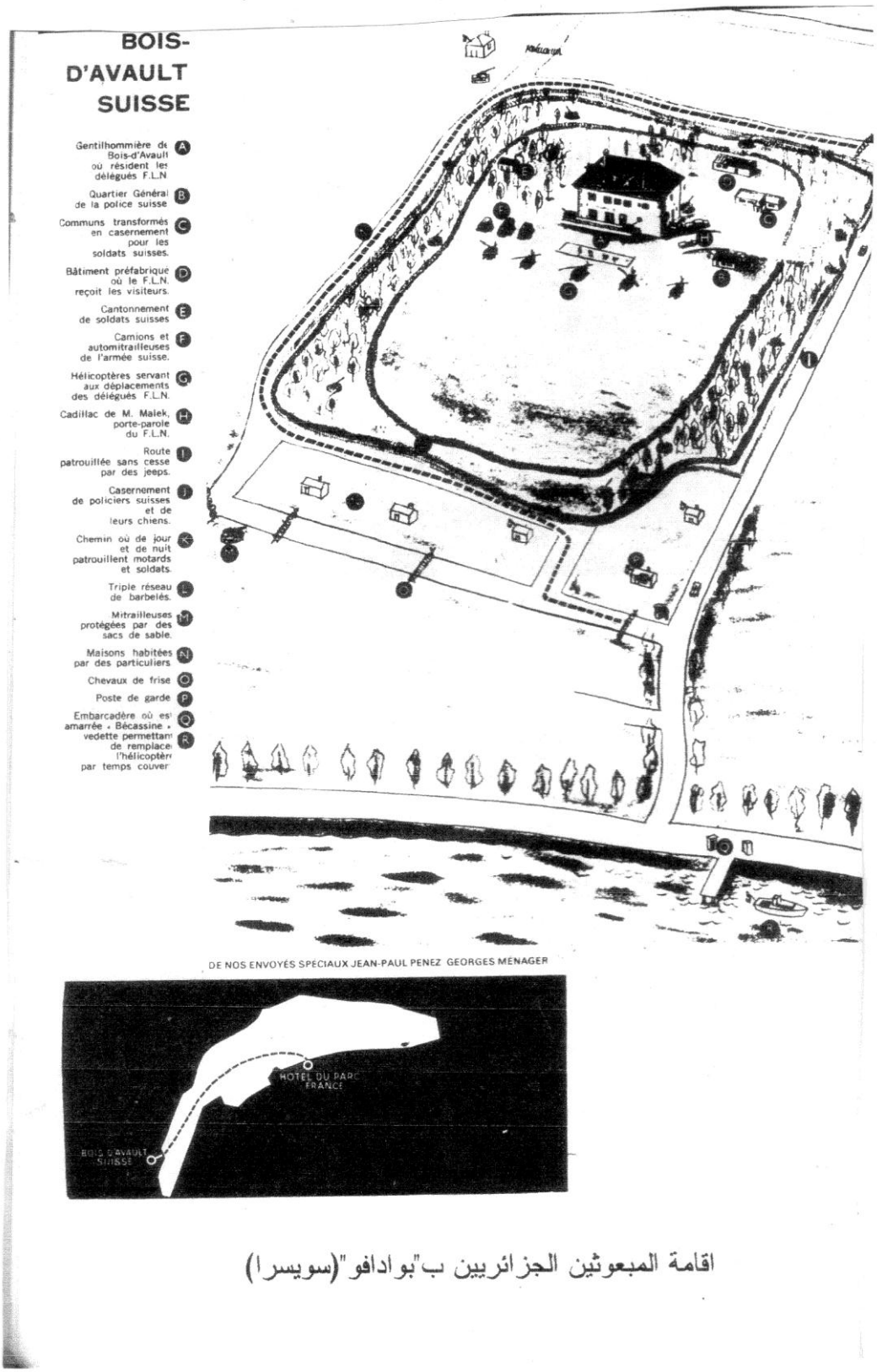


اقامة المبعوثين الجزائريين ب"بوادافو"(سويسرا)

سعد دحلب: "المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر"، مصدر سابق، ص 350.

**ملحق رقم 47: صورة الوفد الجزائري المفاوض أمام مقر إقامته بقصر بوادافو بسويسرا**

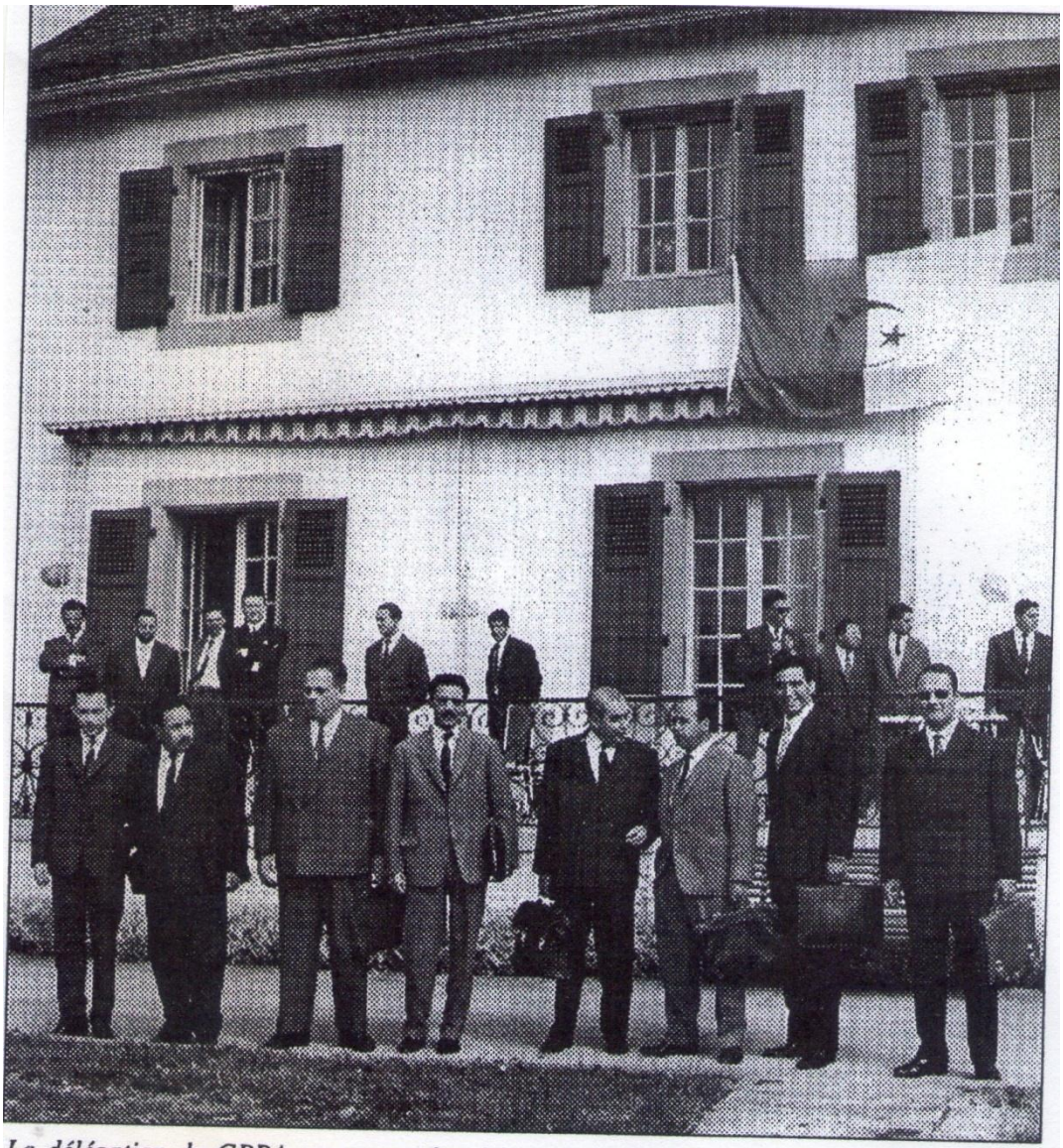

*La délégation du GPRA, peu avant les débuts de la Conférence d'Evian (20 mai 1961), pose devant sa résidence de Bois-d'Avault (sur la façade, le drapeau algérien). De g. à drte: Mohammed Ben Yahia, Saad Dalheb, Ahmed Boumendjel, le cdt. Mendjel, Ahmed Francis, Krim Belkacem (chef de délégation), Taieb Boulahrouf et le cdt. Slimane. (Photo ASL, Lausanne)*

Pascal,Holenweg,op.cit,p79.

**ملحق رقم 48: اجتماع الوفد الجزائري المفاوض بمقر إقامته بوادافو (سويسرا)**

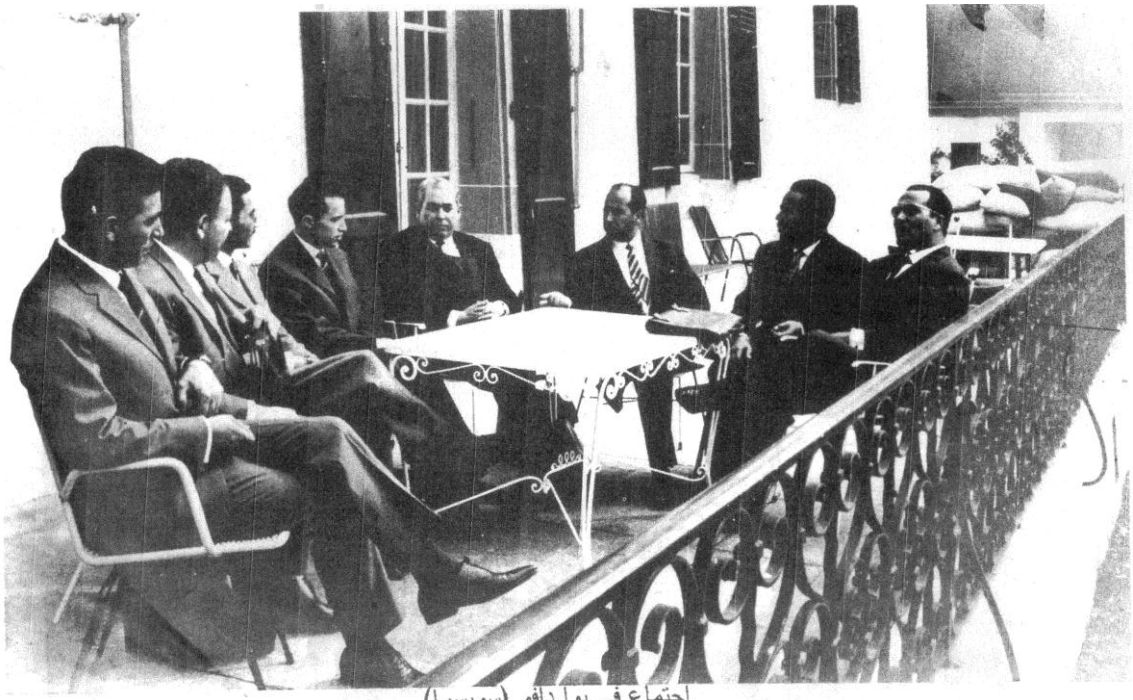

اجتماع في بوا دافو (سويسرا)
الطيب بولحروف - احمد بومنجل - منجلي - بن يحي - احمد فرانسيس

سعد دحلب: "المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر"، مصدر سابق، ص 344.

**ملحق رقم 49: صورة لحظة خروج الوفد الجزائري من مقر إقامته**

اقامة بوادافو (سويسرا)
ساعد دحلب ـ الطيب بولحروف ـ احمد بومنجل ـ احمد فرانسيس ـ قايد احمد ـ كريم بلقاسم

سعد دحلب: "المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر"، مصدر سابق، ص 346.

**ملحق رقم 50: المروحيات العسكرية السويسرية التي تقل الوفد الجزائري إلى إيفيان الفرنسية. جريدة الخبر الأسبوعي،ع316 ، 19-25 مارس 2005 ، ص 7.**

**ملحق رقم 51: الوفد الجزائري أمام فندق بارك بإيفيان**

رضا مالك أمام بيت الصحافة مع جان عمروش (إلى اليسار) وصادق موساوي (إلى اليمين).

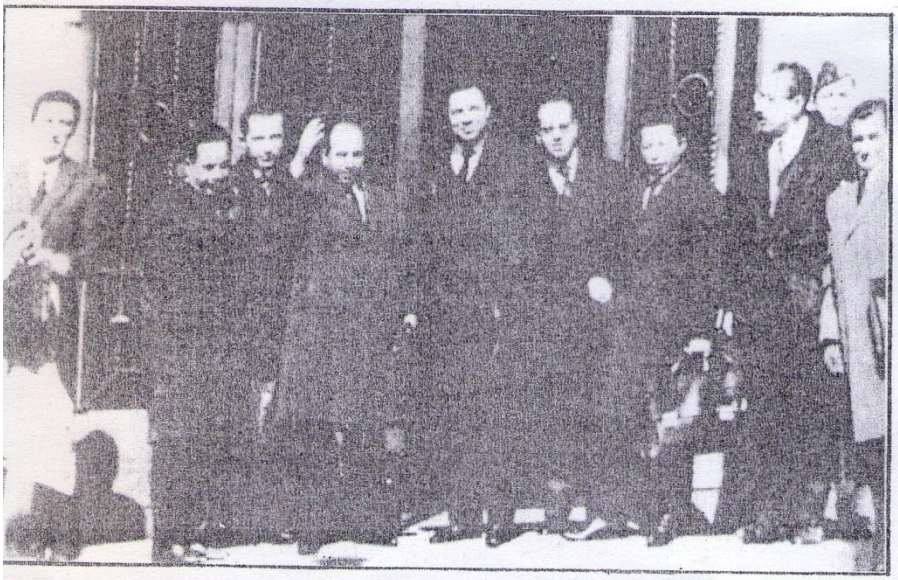

17 آذار/مارس 1962، إيفيان: المندوبون الجزائريون يصورون لدى وصولهم إلى

رضا مالك: "الجزائر في إيفيان"، مصدر سابق

**ملحق رقم 52: صورة الوفد الجزائري المفاوض لحظة نزوله من الطائرة السويسرية بمطار جنيف.**

سعد دحلب،المهمة المنجزة بعد الاستقلال

**ملحق رقم 53: صورة لبعض أعضاء شبكة جونسون**

**رشيد خطاب، مرجع سابق، ص 118 ،119 ،120 ،124 .**

Francis Jeanson

فـرانسيس جانسون

Henri Curiel

هنري كوريـال

Hélène Cuenat

هيـلـيـن كوينـا

Joyce Blau

جـويس بلو

Claude Vinci

كـلـود فـانزي

Catherine Sauvage

كـاترين سوفـاج

Jacques Charby

جـاك شـاغبـي

Isaac Deutscher

إسحـاق دويتشـر

Adolphe Kaminsky

أدولـف كـمنسكـي

Colette Tzanck (Jeanson)

كـوليت تـزانك جـانسون

Didar Fawzy Rossano

ديـدار فـوزي روسـانو

**ملحق رقم 54: صورة لبعض أعضاء شبكات الدعم السويسرية**

شعبان ايدو، مرجع سابق، ص 157 .

**ملحق رقم 55: صورة الصحفي السويسري شارل هنري فافرو يحمل كتابه "الثورة الجزائرية"**

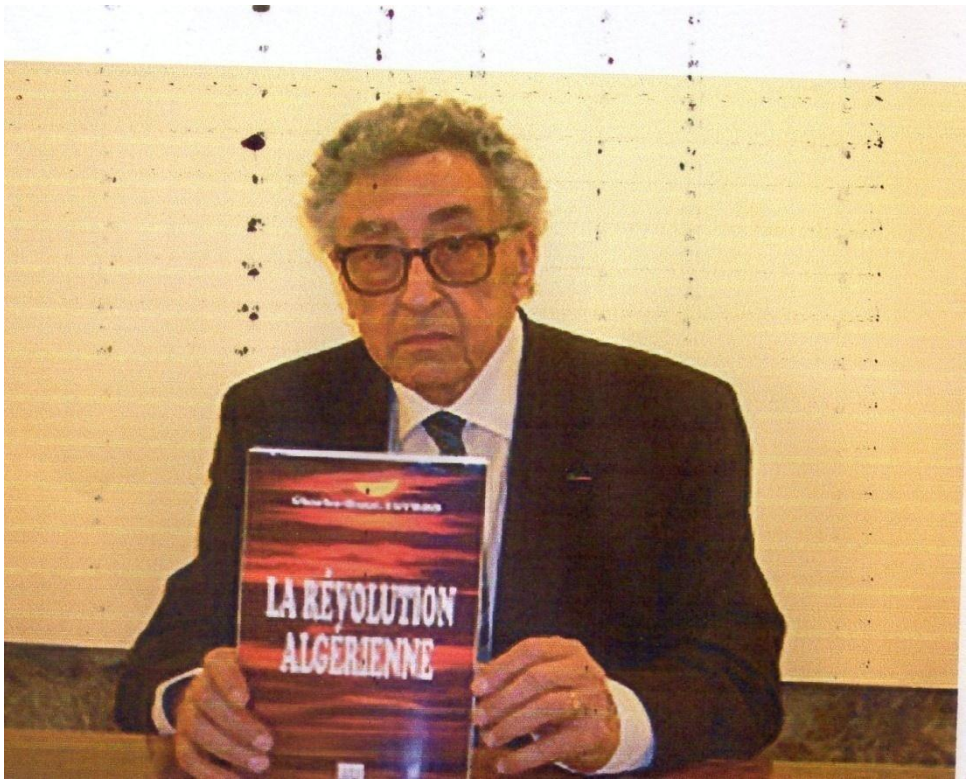


جريدة السلام، "الصحفي السويسري شارل هنري فافرو يكشف عدة جوانب من معاهدة إيفيان"، العدد 266، الأربعاء 21 مارس 2012، ص 17.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

### I. المصادر:

### 1- الوثائق:

### 1-1- الوثائق الأرشيفية:

**الأرشيف الوطني الجزائري:**

**رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**

1. *DZ/AN/1X /001/169 .*
2. *DZ/AN/2G/01/06/001*

**رصيد الأرشيف الديبلوماسي السويسري:**

1. *Dodis.ch/41130,19 janvier 1852.*
2. *Dodis.ch/41159,14 février 1853.*
3. *Dodis.ch/15037, **«Entretien avec M. Dennery Ambassadeur de france»**, Mercredi 24 septembre 1958, 10h :30.*
4. *Dodis.ch/ 15032. «**Entretien avec M. Michel Débré premier Ministre** », Paris, 23 Février 1959.*
5. *Dodis.ch/ 10698, **« Réponse a l'interpellation schuetz (légion étrangére)»** du 17mars 1959.*
6. *Dodis .ch/ 15165. **« Au Secrétaire Général Du Département Politique Fédéral Berne »**, secret tunis, 17 avril 1959.*
7. *Dodis.ch/15166, **« Au Secrétaire Général Du Département Politique Fédéral Berne »**, secret tunis, 29 avril 1959.*
8. *Dodis, 15043, **«Entretien avec M. Dennery Ambassadeur de françe»**, Mardi 09 Juin 1959 a 11h :45.*
9. *Dodis .Ch /15144, **« Monsieur Pierre Micheli Ambasadeur De Suisse En France Paris »**, Berne, 19 juin 1959.*
10. *Dodis .ch /15125, Berne le 10 Juillet 1959.*
11. *Dodis. Ch/ 15044, « **Entretien avec Dennery, Ambassadeur de France »** Mercredi 02 Septembre 1959.*
12. *Dodis.ch/15173, 2octobre 1959.*
13. *Dodis. Ch/15548, **« Entretien avec M. EL Labbane Ambassadeur de la république arabe unie »**, Jeudi 07 Janvier 1960 à 10 heures 30.*
14. *Dodis.ch/15174, Rapport De Ministére Public Fédéral (Service De Police); **«Guerre d'ALgérie Ses Répercussions En Suisse»**, 27 Octobre 1960.*
15. *Dodis.ch/ 15150, **« procés-verbal interne de la 29 séance du 18 avril 1961 »**.*

16. *Dodis.ch / 15151,* ***«choix de Genéve comme résidence de la délégation du GPRA »****, Berne 20 Avril 1961.*
17. *Dodis .ch / 10395* ***« Frais afférents au séjour de la délégation du GPRA en suisse pendant les négociations d'evian et de lugrin ».***
18. *Dodis.ch /16793 ; «* ***Affaire Francis Fritschy*** *» ;mardi 23 février 1961*
19. *Dodis .Ch /15449,* ***« Monsieur Pierre Micheli Ambasadeur De Suisse En France Paris»,*** *20 Mars 1961 .*
20. *Dodis .ch / 15881,* ***«Départ de la delégation Algérienne pour Genéve evian »*** *,19 mai 1961 .*
21. *Dodis.ch/10381, «* ***note monsieur le ministre kohli sécrétaire géneral du departement politique fédéral »****, genéve, le 05 juin 1961.*
22. *Dodis.ch /30663 ; 4/11/1961.*
23. *Dodis.ch/30350,* ***« Les Relations avec GPR »****, Berne, 13 Décembre 1961.*
24. *Dodis.ch /10392,* ***« Note sur le départ de la délégation Algérienne »,*** *21 Mars 1962.*

**1-2- الوثائق المكتوبة:**

**قائمة المصادر باللغة العربية:**


**1.** إدريس سهلي الطاهر، "**ترحيل جنود اللفيف الأجنبي**"، "**التسلح والموصلات أثناء الثورة التحريرية 1956 – 1962**"، منشورات وزارة المحاهدين المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

2. بجاوي محمد، "**الثورة الجزائرية والقانون**"، تر: بيير كوت، علي الخش، محمد فاضل، دار اليقضة العربية، دمشق، 1965.

3. --------،"**الدبلوماسية الجزائرية من 1930 إلى 1962**"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

4.بن خدة بن يوسف، **نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان**، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

5.----------، "**جذور أول نوفمبر 1954**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

6.بوداود محمد المدعو سي منصور، "**الحرية الجزائر: حرب التحرير مذكرات وشهادات**"، جمعها مصطفى أيت موهوب، وزبير خلايفية، تر جمة فخر الدين بلدي، دار النشر غافارRafar، الجزائر، 2016

7.بوضياف محمد، "**التحضير لأول نوفمبر 1954**"، ط2 ، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر 2011.

8.حربي محمد، "**جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**"، ط1، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983.

9.شريط عبد الله، «**الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957**"، ج3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.

10.دحلب سعد، "**المهمة المنجزة من أجل الإستقلال**"، منشورات دحلب، الجزائر، 1986.

11.الديب فتحي، "**عبد الناصر وثورة الجزائر**"، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1984.

12.عباس فرحات، "**ليل الاستعمار**"، تر: بكر رحال، دار الجزائر للكتب، د ط، الجزائر، 2011.

13.كشيدة عيسى، "**مهندسو الثورة**"، شهادة، ط 2، تر موسى أشروشور، زينب قبي، مراجعة زينب قبي، تقديم عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.

14.لونغ أوليفي، "**الملف السري اتفاقيات ايفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

15.مالك رضا، "**الجزائرفي افيان تاريخ المفاوضات السرية 1956 – 1962**"، تر، غصوب فارس، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2003.

16.المدني توفيق، "**حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة الجزائرية**"، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ج3.

17. مشاطي محمد، "**مسار مناضل**"، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.

18.منصور أحمد، "**الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة**"، ط2، دار الصالة، الجزائر، 2009.

19.نجادي محمد مقران،" **شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية**"، غرناطة للنشر، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

20.نور عبد القادر، "**شاهد على ميلاد صوت الجزائر ذكريات وحقائق**"، ط2، (أوندا)، الجزائر، 2008.

21.هارون علي، "**الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني الوطني داخل التراب الفرنسي (1954-1962)**"، تر: الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

22.هامون هيرفي، روتمان باتريك، "**حملة الحقائب – المقاومة داخل فرنسا للحرب الإستعمارية في الجزائر 1954 -1962**"، ط2، تر، حسين العودات، نور الدين سكوني، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

**قائمة المصادر باللغة الفرنسية:**

1. *Abbas Ferhat: «**Autopsie D'une Guerre L'aurore** », Editions Alger – Livres, alger, 2011.*
2. *Favrod Charles-Henri, **La Révolution Algérienne** ,éditios Dahlab, Alger , 2008.*
3. *Comite International De La Croix- Rouge , **Le CICR ET LE CONFLIT ALGERIEN** , D766 , Genéve 1962 .*
4. *Comité International De La Croix Rouge, Rapport D'activité 1955, Genéve 1956.*
5. *Comité International De La Croix Rouge, Rapport D'activité 1957, Genéve 1958. Mohamed Harbi ,éditions Casbah, Alger, 2008.*
6. *Charbi Jacques ; **« les porteurs d'espoir »**:éditions ; chihab ; alger ; 2004 .*
7. *Guentari Mohamed ; **Organisation Politico-Administrative Et Militaire De La Revolution Algerienne De 1954 -1962** ; Office Des Publications Universitaires ; Alger ; 2002 ; volume2.*
8. 
9. *Lebjaoui Mohamed, «Vérités Sur La Révolution Algérienne», éditions anep,Alger, 2010.*

**2-المذكرات:**

1- الإبراهيمي أحمد طالب، "**مذكرات جزائري (أحلام ومحن 1932-1965)**"، دار القصبة، الجزائر، ج1، 2006.

2- باسطة أرزقي، "**مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية**"، دار الهدى، الجزائر، 2009.

3- بدوي عبد الرحمن، "**سيرة حياتي**"، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للنشر، 2000، ج1.

4- بن العقون عبد الرحمان، "**مذكراتي**"، منشورات دحلب، الجزائر.

5- بوداود عمر، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني الوطني مذكرات مناضل**، دار القصبة للنشر، الجزائر.

6- حربي محمد، "**حياة تحدي وصمود مذكرات سياسية (1945 – 1962)**"، دار القصبة، الجزائر، 2004.

7- فارس عبد الرحمان، "**الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945 – 1965**"، دار القصبة، الجزائر، 2007.

**3- الجرائد:**

**باللغة العربية:**

1-جريدة المجاهد، "**صدى اغتيال الشهيد عيسات إيدير في العالم**"، العدد 48، الاثنين 1959/08/10.

2-جريدة المجاهد، "**كل جندي في الجيش الفرنسي يحمل مثل هذه الذكريات**"، ع 75، يوم الإثنين 22 أوت 1960.

3-جريدة المجاهد،"**الجماهير الجزائرية تودع وفد التفاوض إلى إيفيان**"، الإثنين 22 ماي 1961، ع 96.

4-جريدة المجاهد، أول نوفمبر 1961، ع 107 خاص، ج4.

5-جريدة السلام اليومية، "**الصحفي السويسري شارل هنري فافرو يكشف عدة جوانب من معاهدة إيفيان**"، الأربعاء 21 مارس 2012، ع 286.

6-جريدة النصر، "**المجاهد والدبلوماسي عبد المجيد الصانع: إبن قسنطينة الذي رمم العلاقات الجزائرية الأمريكية**"، 8 أكتوبر 2019.

**باللغة الفرنسية:**

1. *El Moudjahid**, « La Rencontre Historique De Lausanne,Les Etudiants Et L'Avenir Des Relations Entre La France Et L'Algerie »** ; 20 juin 1960 ; n°66.*
2. *El Moudjahid, 24 Novembre 1960, N°73.*
3. *Journal Nouveliste valaisan, **« L'engagement de trop de jeunes suisses à la légion provoque une réaction de nos autorités »,** N° 95, Mardi 26 avril 1955.*
4. *Journal et Feuille D'Avis Du Valais, **« Après Le Mystérieux Assinat De Marcel Léopold a Genéve** », jeudi 26 septembre 1957, N°155.*
5. *Journal Gazette de Lausanne, **«Jean Mayerat n'est pas notre Maire, La Municipalité D'yverdon publie a l'intention des français un petit cours d'instruction civique»**, N° 197, Mardi 23 aout 1960*
6. *Journal De Genéve ,18 juillet 1956, N° 166.*
7. *Journal Feuille D'Avis De Neuchatel **« L'Affaire D'espionnage au profitde la France, le procureur général dela conféderation M René Dubois, se suicide hier a Berne** »,N°20, 25 mars 1957.*
8. *La Sentinelle, Quetidien Socialiste, **« le parti socialiste suisse est très inquiet du développement des événements d'algérie et de leurs repercussions sur le plan internationa »** ; n°43 ; 21février 1958.*
9. *Journal De Genéve ; Quotidien , n°60 , mercredi 12 mars 1958.*
10. *La Sentinelle « **Djamila Bouhired La Jeannne D'arc Arabe ne sera pas exécutee** », vendredi 14 mars 1958, n° 60.*
11. *La Gazette De Lausanne, Quotidien, 24 mars 1959, n 69.*
12. *La Sentinelle, mercredi 9 avril 1958, n° 80.*
13. *Journale De Genéve ,6 aout 1958, n°182.*
14. *Gazette De Lausanne," **« L'ambassade De France Dément Les Propos D'un Ancien Légionnaire** », N°75, Mercredi 1er avril 1959.*
15. *Journal de Genéve, **« La France réfute les allégations d'un ancien légionnaire »**, N° 76, Jeudi 02 Avril 1959.*
16. *La Gazette De Lausanne, mardi 23 juin 1959, N° 145.*
17. *Jounal de Geneve « **La France doit renoncer a enroler dans la légion des suisses encore mineurs** »,20-21 juin 1959, N°142.*
18. *La tribune De Lausanne, 24 juillet 1959.*
19. *Gazette De Lausanne ; **« Des Explosifs suisses Pour Le FLN »**;n°239 ; samedi ; dimanche 10/11 octobre 1959.*
20. *Gazette De Lausanne **: «Cellule FLN Détruite à Genéve »,** N°65, 18 Mars 1960.*

21. *Journal Gazette de Lausanne, **«Jean Mayerat n'est pas notre Maire, La Municipalité D'yverdon publie a l'intention des français un petit cours d'instruction civique»**, N° 197, Mardi 23 aout 1960.*
22. *Gazette de lausanne, **« les autorités Féderales ordonnent une interdiction »**, N° 198, Mercredi 24 aout 1960.*
23. *Gazette deLausanne **« L'affaire Léopold élucidée: le trafiquant a été tue par des émissaires du fln** », mardi 4 octobre 1960, N°233.*
24. *GazetteDe Lausanne; Jeudi 3 Novembre 1960 ; N° 25.*
25. *Sentinelle ; mardi 4 avril 1961; N° 76.*
26. *Journal De Genéve ; n°284 ; mardi 5 decembre 1961.*
27. *journal de Genéve, jeudi 14 décembre 1961, N° 292 .*

## II. المراجع:

### المراجع باللغة العربية:


1) **الكتب:**

1. .

2. بريفييلي غي، "**النخبة الجزائرية الفرنكوفنية (1880 -1962)**"، تر: م .حاج مسعود، أبكلي، ع بلعريبي، دار القصبة، الجزائر، 2007.

3. بزيان سعدي، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54**، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

4. بن عمران إنصاف، "**دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الاسباني**"، دار الخلدونية، الجزائر، 2012.

5. بوضربة عمر، "**النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**"، ط2، الجزائر، دار الحكمة، 2012.

6. بوعزيز يحي، "**ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**"، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ج ، بدون تاريخ.

7. .----------، "**سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية (1830 -1954)**"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

8. بورغدة رمضان ، "**الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الجمر والخلاص**"، ط 1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.

9. بول كاهن جول، يرغن مولر كلاوس، "**جمهورية ألمانيا الفدرالية والثورة الجزائرية (1954-1962)**"، تر: عبد القادر ليفا، دار المعرفة، الجزائر.

10. بياراولوا ماري، "**فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل (من مقاومة الاحتلال النازي لفرنسا إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر)**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2009.

11. تابليت علي، "**إتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني الوطني "الولاية السابعة 1959**"، منشورات ثالة، الجزائر،2014.

12. تواتي دحمان، "**منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري في الجزائر**"، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
13. جبلي الطاهر ، **"الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962"**، دار الأمة، الجزائ.
14. جوليان شارل أندري، " **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827"1871**- ، م 1، دار الأمة، الجزائر، 2013.
15. حفظ الله أبو بكر، **التموين والتسلح إبان ثورة التحرير (1954 -1962)**، طاكسيج كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
16. خطاب رشيد، "**أصدقاءالخاوة**"، تر: مصطفى ماضي، دار الخطاب، الجزائر،2013.
17. جربال دحو، "**المنظمة الخاصة لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني الوطني**"، تر: سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، الجزائر،2013.
18. سعد الله أبو القاسم، "**تاريخ الجزائر الثقافي1830 – 1954**"، دار البصائر، الجزائر، ج5.
19. شرباصي أحمد، "**شكيب أرسلان من رواد الوحدة العربية**"، دار القومية، القاهرة، 1963.
20. شرفي عاشور، "**قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**"، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007.
.21
22. شويتام ارزقي، "**دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830**"، ط2. الجزائر، دار الكتاب العربي، 2010.
23. الصغير مريم، "**المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 – 1962**"، ط2، الجزائر، دارالحكمة، 2012.
24. عباس محمد، "**اغتيال ... حلم أحاديث مع بوضياف**"، دار هومه، الجزائر، 2009.

25. --------، "**الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر**"، ط2، دار هومة، الجزائر، 2014.
26. --------، "**خصومات تاريخية**"، الجزائر، دار هومه، 2014.
27. ، "**رواد الوطنية**"، الكتاب الثاني.
28. --------، "**شهادات تاريخية. كفاح الدم ... والقلم**"، دار هومه، الجزائر، 2015.
29. --------، "**في كواليس ... مرافعة... في سبيل الاستقلال**"، دار المعرفة، الجزائر، 2015.
30. --------، "**مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ**" **(2)**، دارهومه، الجزائر، 2012.
31. ----------، **نصر بلا ثمن (الأعمال الكاملة لمحمد عباس)**، دار هومه، الجزائر، 2013 ، ج1،
32. عبد الرحمن عواطف، "**الصحافة العربية في الجزائر**"، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
33. عقيب السعيد، "**دور الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1954-1962**"، الجزائر، كوشكار للنشر والتوزيع، 2008.
34. العلوي مصطفى، "**المهدي بن بركة للحقيقة والتاريخ**"، دار الأفاق الجديدة، بيروت 1984.
35. فركوس صالح، "**إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**"، القافلة للنشر، الجزائر2013.
36. فيلالي عبد العزيز، "**جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1832 – 1850**"، دار الهدى، الجزائر، 2012.
37. قداش محفوظ، "**وتحررت الجزائر**"، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011.
38. مريوش أحمد، "**الحركة الطلابية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير1954**"، دار قرطبة، الجزائر،ج2، 2008.

39. منغور أحمد، "**موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962**"، دار التنوير، الجزائر، 2013.
40. نايت بلقاسم مولود قاسم، "**ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**"، دار الأمة، الجزائر، 2007.
41.
42. هلال عمار، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954** ، ط5 ، دار هومه ، الجزائر، 2012

**المراجع باللغة الفرنسية :**


1. *Carron Damien ; « **La suisse et la guerre d'indépendance » (1951962)** ; édtions antipodes ; lausanne ; 2013.*
2. *Moore Henri Clement**; «UGEMA, union generale des etudiants musulmans algeriens (1955-1962)»** témoignages, casbah, alger ,2010.*
3. *Meynier Gilbert, «**Histoire Intérieure Du FLN 1954 -1962 »** Editions Casbah, Alger, 2003.*
4. *Haya Djelloul ;**Evian 62 Le dernier combat** ;vérités sur le processus des accords d'évian ;témoignages inéditsdes principaux négociateurs français et algériens ainsi que des officiels suisses qui ont encadré et préparé les négociations algéro-françaises ;Editions Casbah ,Alger ;2008 .*
6. *Hallwag Kummerly ;Frey Sa ; « l**a Suisse dans sa diversité »**, departement fédéral des affaires étrangéres ;2009/2010 .*


**2) المجلات**


1. إيدو شعبان، "**المواجهة بين الأجهزة الأمنية الفرنسية وفيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا**"، مجلة الإنسان والمجال، ع 05، 2017.
2. بجاوي محمد، "**النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960**"، مجلة الثقافة ،ع 83.
3. بوسعدية رؤوف، "**دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية الأطفال زمن النزاع المسلح**"، مجلة العلوم السياسية، ع 08، ج1، 2017.
4. بوضربة عمر، "**لمحات عن الطلبة والأوساط الجامعية في نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 – 1960**"، الجزائر، مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، ع 10، 2004.
5. ---------، "**دور مكاتب جبهة التحرير الوطني الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوربا 1955-1960**"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 20، جوان 2018

6. بوعزيز يحي، "**سياسة نابليون الثالث إتجاه الجزائر**"، من خلال أقواله ورسائله 1870-1952، "مجلة الثقافة، ع 50، 1979.
7. بومالي أحسن، "**أدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية**"، مجلة المصادر، ع 16، السداسي الثاني2007.
8. حجازي مصطفى، "**مدينة سيدي بلعباس واللفيف الأجنبي**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 1، جانفي-ديسمبر 2007.
9. حميدي أبو بكر الصديق، "**المسار النضالي والسياسي للشيخ محمود بوزوزو (1918-2007)**"، المجلة التاريخية الجزائرية، مجلد3، ع 3، 04 ديسمبر 2019.
10. دريد الناصر، طارق كاكه رهش: "**العوامل المؤثرة في الإستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات دراسة مقارنة بين تجربتي ( سويسرا والعراق)**"، مجلة جامعة التنمية البشرية ،ع 4.
11. عاشور محفوظ، "**نشأة الهلال الأحمر ودوره في قضية الأسرىا الثورة التحريرية 1957 – 1962**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ،ع، 13، جانفي 2015.
12. قدور محمد، "**نشاط جبهة التحرير الوطني الوطني في سويسرا 1954-1962 دراسة في بعض وثائق الأرشيف السويسري**"، مجلة أفكار وأفاق، م 7،ع2، 2020.
13. كليل صالح، "**الاستيطان الرأسمالي الفرنسي في الجزائر: الشركة الجنينيفية بسطيف نموذجا**"، مجلة الباحث، الجزائر، مجلد 6، العدد 2.
14. مقدم سيد أحمد، كريم ولد النية، "**دور السويسري شارل هنري فافرود في مفاوضات وإتفاقيات إيفيان**"، مجلة العصور، ع 32 – 33، جانفي – مارس 2017.
15. مقدم فيصل، "**دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني إبان الثورة الجزائرية**"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، ع 01، 2016.

16. مقلاتي عبد الله، "**المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية: فرنسيس جانسون نموذجا**"، مجلة المصادر ،ع 21، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الأول 2010.

**المجلات باللغة الفرنسية :**

1. *Amiri Linda, « **Les espaces de voisinage dans les conflits de décolonisation : le cas de la suissependant la guerre d'indépendance algérienne** » revue Matériaux pour l'histoire de notre temps,n°97-98, 2010/1.*
2. *Col Hervé De Weck, « **Une Mission Suisse pour la paix en Algerie en 1961 – 1962 :les pré-négociations secrétes et négociations algéro-françaises », revue militaire suisse,** heft4,band149(2004).*
3. *Mustapha Hadjazi, **« Le Role de la légion Etrangére dans la politique coloniale a sidi belabbés en algérie »** المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج 2، ع 4، ديسمبر2016*
4. *Perrenoud Marc , **« La Suisse et les accords d'Evian»**, Politorbid n°31, Revue trimesstrielle de la politique étrangére, suisse ,2/2002.*
5. *Perre François, François Bugnion, « **Entre Insurrection et Gouvernement : l'action du comité international de la croix _rouge durant la guerre d'algerie (1954 – 1962 ) »**, Revue internationale dela croix rouge,vol 93 , 2011 /2.*
6. *Holenweg Pascal , **« La gauche Suisse et la Guerre D'Algerie : Le Diplomate et le Porteur De Valise »,** cahiers d'histoire du mouvement ouvrier,11 -12( 1995 -1996) , p 91 , 92. http://www.e-periodica.ch*

*-Monbaron Patrik , **« émigration vaudoise en Algerie au milieu du xixe siecle : sétif , eldorado paul élisée lullin genevois pour petits capitalistes »**,revue historique vaudoise ,98 ,2016 ,p http://www-eperiodica.ch*

-Lanfranchi Perre, **« Mekloufi, Un Footballeur Français dans La guerre d'Algerie »**, revue persée, vol103, juin 1994.

**3) الرسائل والأطروحات الجامعية:**


1. أحمد مسعود سيد علي: "**تطور الثورة الجزائرية، سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961**، رسالة ماجستير تاريخ الثورة (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2، 2001-2002.
2. بوفنش شمس الدين، **سياسة الوزير المقيم روبيرت لاكوست تجاه الثورة الجزائرية (1956- 1958)**، مذكرة رسالة ماجستير في -التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013 -2014.
3. سعيود أحمد، "**العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني الوطني من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958**"، (رسالة الماجستير تاريخ الثورة)، غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2001-2002.
4. صالحي توفيق، "**المجتمع الجزائري في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونية 1838-1962** "، (رسالة لنيل شهادة الماجستير)، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2010-2011.
5. عاشور محفوظ، "**اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة التحريرية 1954- 1962**"، (مذكرة ماجستير)، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008.
6. معزة عزالدين، "**فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899 – 1985** "، (مذكرة ماجستير) في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2004.
7. إيدو شعبان، "**شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية 1957 – 1962**"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة) ، جامعة جبلالي ليابس سيدي بلعباس، 2017-2018.

8.تلمساني بن يوسف، "التوسع **الفرنسي في الجزائر1830-1870**"، (أطروحة نيل شهادة الدكتوراه)، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 .

**4) الموسوعات والقواميس:**

**باللغة العربية:**

1. عتريس محمد، "**معجم البلدان العالم**"، ط1، دار الثقافة للنشر، 2002، القاهرة.
2. فرحات فادي أسعد، "**الموسوعة التاريخية أوروبا وأوقيانيا**"، ط1، دار البدرللطباعة، الجزائر،2017.

**باللغة الفرنسية:**

1. *Perrenoud, **Dictionnaire historique Suisse (DHS),** 25/04/2013.*

**5)الملتقيات :**

**-باللغة الفرنسية:**

1. *Favrod Charles-henri ; « **Quelques remarques en marge de la négociation franco-algérienne et les bon offices suisses** » ; le centre national d'etudes historiques ;retentissement de la révolution algérienne ; colloque international d'Alger(24 – 28 novembre 1984) ;ENAL Alger, GAM Bruxelles1985.*

# فهرس الجداول

# فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | عدد السويسريين المسجلين بالقنصلية السويسرية بالجزائر 1945-1962 | 29 |
| 02 | يمثل حسب الجنسيات عدد الفارين من صفوف اللفيف الأجنبي وإرجاعهم من قبل جيهة التحرير الوطني إلى أوطانهم | 64 |
| 03 | التبرعات المالية للبلدان مرتبة حسب الأهمية | 178 |
| 04 | يمثل توزيع الطلبة الجزائريين في جامعات أوروبا الغربية وأمريكا للسنة الجامعية 1960م -1961م | 186 |
| 05 | يمثل عدد المنح ومصادرها | 178-188 |

# الفهرس

# الفهرس

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

**الفصل التمهيدي: الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية السويسرية 1830-1954**

1- سويسرا دراسة جغرافيّة وتاريخيّة: ..... 10

1-1- الخصائص الجغرافّية والبشريّة لسويسرا: ..... 10

1-1-1- الموقع الجغرافي: ..... 10

1-2- الخصائص التاريخية لسويسرا ..... 12

2 – العلاقات السويسرية – الجزائرية خلال القرن 19: ..... 18

2-1- الهجرة السويسريّة إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر: ..... 19

2-2- شركة جنيفواز السويسرية 1853 (La Compagnie Génevois): ..... 23

3 – علاقة الوطنيّين العرب والجزائريّين بسويسرا: ..... 29

**الفصل الأول: مواقف السلطات السويسرية من الثورة الجزائرية 1954- 1962**

1- موقف السلطات السويسرية من نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني الوطني بمدينة لوزان... 38

1-1- تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني الوطني بمدينة لوزان 1956-1959:..... 40

1-1-1- دور الطيب بولحروف 1956م -1957م. ..... 41

1-1-2- دور محمد بن عبد الوهاب: 1957م -1959م: ..... 42

1-1-3- نشاط مكتب لوزان: ..... 43

1-1-3-1- تنظيم اليد العاملة الجزائرية بسويسرا: ..... 43

1-1-3-2- تنظيم نشاط الطلبة: ..... 44

1-1-3-3- جمع الإعانات للاجئين الجزائريّين وربط الصلة بالمنظّمات غير الحكوميّة: ..... 45

1-1-3-4- الدّعاية ضد جيش اللّفيف الأجنبي:..... 45

1-2- موقف سويسرا من نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان 1959: ..... 45

1-2-1- محجوزات مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان:..... 46

1-3- تداعيات اكتشاف مكتب لوزان سنة 1959 على نشاط جبهة التحرير الوطني بسويسرا: 49

1-3-1- نشاط عمر خوجة بمدينة جنيف 1960م:..... 50

2- موقف السلطات السويسريّة من قضية اللاجئّين الجزائريّن: ..... 54

2-1- الإعانات المالية السويسرية للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب:..... 59

3- موقف السلطات السويسريّة من تجند الشباب السويسريّ في جيش اللفيف الأجنبي..... 60

3-1- ماهية اللفيف الأجنبي: ..... 60

3-2- التدابير السويسريّة لتوقيف تجند الشباب السويسريّ في صفوف اللفيف الأجنبيّ:..... 66

3-2-1- الأساليب الرسميّة:..... 66

3-2-1-1- موقف رئيس القسم الفدرالي "ماكس بتي بيير" من تجند الشباب السويسريّ في صفوف اللفيف الأجنبي 19 جوان 1959م (موقف سويسرا الرسميّ):..... 68

3-2-1-2- رد فعل السلطات الفرنسية على خطاب ماكس بتي بيير:..... 71

3-2-2- الأساليب غير الرسمية:..... 72

3-2-2-1- الدعاية ضد اللفيف الأجنبيّ:..... 72

3-2-2-2- اللجنة السويسريّة ضد تجنيد الشّباب السويسريّ في اللفيف الأجنبي 1955: ..... 73

3-2-2-3- الحملة الدعائية ضد اللفيف الأجنبيّ بمدينة زيوريخ 1959م: ..... 77

3-3- المحكمة العسكريّة وقضايا مجندي اللفيف الأجنبيّ 1959م: ..... 78

3-3-1- رد الفعل الفرنسيّ على شهادات المجندين السويسريّين: ..... 80

4- موقف الشّرطة الفدرالية السويسريّة من نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني الوطنيّ بسويسرا 81

4-1- اللقاءات والاجتماعات: ..... 82

4-1-1- لقاء محمد بوضياف وأحمد بن بلة ببرن (المقابلة الأولى) 7 جويلية 1954:..... 82

4-1-5- لقاء محمد بوضياف مع مراد طربوش بسويسرا 1955: ..... 85

4-1-6- لقاء منترو (Montreux) ماي وجوان 1958: ..... 86

4-2- سويسرا منطقة عبور مناضلي جبهة التحرير الوطني: ..... 87

5- رد فعل الشرطة الفدرالية السويسرية على نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني:..... 93

6-انتحار النائب العام السويسري وعلاقته بمنظمة اليد الحمراء بسويسرا: (l'organisation la main rouge)..... 97

7- الضغوطات الفرنسية على نظريتها السويسرية:..... 103

## الفصل الثاني: موقف المجتمع المدني السويسري من الثورة الجزائرية

1- موقف شبكات الدعم السويسرية من الثورة الجزائرية (حاملي الحقائب):..... 109

1-1- شبكة جونسون (Résaux Jeanson) ..... 110

1-1-1- نشاط أعضاء شبكات دعم سويسرية: ..... 111

1-1-1-1- فرع إيواء الفارين والنقل خارج الحدود الفرنسية: ..... 111
1-1-1-2- فرع نقل وتحويل الأموال والأسلحة: ..... 113
2-1- نقل الأموال عن طريق شبكة جونسون 1956 -1960: ..... 115
2-2- شبكة هنري كورييل لنقل الأموال 1960-1961: ..... 116
2-3- شبكة عبد الرحمان فارس 1961: ..... 118
2-1-1- أهم البنوك السويسرية التي تضم أرصدة جبهة التحرير الوطني: ..... 122
2-1-2- الجهات المستقدة من أموال الإشتراكات: ..... 123
2-1-3- فرع الإعلام والدعاية: ..... 124
2- رد فعل فرنسا على نشاط شبكة فرانسيس جونسون: ..... 127
2- موقف جمعيات ولجان المجتمع المدني من الثورة الجزائرية: ..... 128
2-1- موقف لجنة مساعدة اللاجئين الجزائريين بسويسرا 1959م: ..... 128
2- 2- اللجنة السويسرية المضادة للعنصرية والاستعمار: ..... 132
2-3- حركة المقاومة الفتاة (Jeune Resistance) 1959: ..... 133
2-4- الجمعية السويسرية–الجزائرية أكتوبر 1960م:(Comité Suisse–Algérie) ..... 134
3- موقف الإعلام السويسري من الثورة الجزائرية: ..... 135
3-1- موقف الجرائد السويسرية: ..... 136
3-1-1- محاولات فرنسا كسب الإعلاميين السويسريين إلى صفها: ..... 138
3-1-2- عينات من الصحف السويسرية: (القضية الجزائرية في الصحف السويسرية) ..... 139
3-1-2-1- صورة المناضلة جميلة بوحيرد في الصحف السويسرية: ..... 139

1- جريدة لاسونتينال (La Sentinelle):.....139

2- جريدة لاتريبين دو لوزان (La Tribune De Lausanne) ().....141

3- جريدة لاغازيت دو لوزان (La Gazette De Lausanne).....143

شهادة صحفي سويسري "جان مولان" يوم 1957/07/30م: .....143

4- جريدة لاسويس (La suisse):.....145

3-4- دور الناشرين والكتب المنشورة:.....148

3-4-1- نيل أندرسون:.....148

3-4-2- هنري كورناز (Henri Cornaz):.....150

4- نماذج من الكتب المنشورة عن الثورة الجزائرية: .....151

4-1- كتاب الثورة الجزائرية لشارل هنري فافرو (Charles Henri Favrod): .....151

4-2- كتاب جبهة التحرير الوطني والجزائر **(Le F.L.N et L'Algérie)** : .....153

5-- موقف الحزب الإشتراكي السويسري(PSS).....154

## الفصل الثالث: مواقف المنظمات غير الحكومية السويسرية من الثورة الجزائرية

1- موقف المنظمات غير الحكومية السويسرية من الثورة الجزائرية .....159

1-1- موقف سويسراالمؤتمنة من إنضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف 1960/06/20م.....159

1-1-1- مفهوم اتفاقيات جنيف:.....160

1-1-2- ظروف وعوامل الانضمام:.....161

1-1-3- أهداف الانضمام: .....162

1-1-4- مضمون مشروع الانضمام: ..... 162
1-1-5- اجراءات تسجيل الانضمام بسويسرا: ..... 164
1-1-6- التسجيل النهائي للانضمام الجزائري: ..... 165
1-1-7- أثر الإنضمام: ..... 167
2- موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر Comité Internaional De La Croix Rouge (CICR) ..... 169
2-1 - ماهية اللجنة الدولية للصليب الأحمر: ..... 170
2-2- مبادئ اللجنة الدولية: ..... 171
2-3- الخلفية التاريخية لنشأة اللجنة الدولية للصليب الأحمر: ..... 171
2-4- القضايا التي ساهمت في التضامن الدولي مع الهلال الأحمر الجزائري: ..... 172
2-4-3- قضية اللاجئين: ..... 175
2-4-4- قضية استخدام فرنسا الأسلحة المحظورة عالميا وموقف الصحف السويسرية منها: 176
2-4-5- موقف لجنة الصليب الأحمر السويسري: ..... 177
2-5- رد فعل فرنسا على المساعدات السويسرية للاجئين الجزائريين: ..... 181
3- موقف الجمعيات وإتحادات الطلابية السويسرية من الثورة الجزائرية: ..... 183
3-1- موقف الجامعات الإتحاد العام للطلبة السويسريين (L'UNES): ..... 186
3-2- جمعية سويسرية - جزائرية: ..... 194
3-3- نشاط الطلبة الجزائريين بسويسرا: ..... 194
3-4- نماذج عن الطلبة الذين درسوا بسويسرا: ..... 196

## الفصل الرابع: دور سويسرا في المفاوضات الجزائرية – الفرنسية 1960– 1962

1– الاتصالات السرية الجزائرية السويسرية: 1960م –1962م ..... 202

1–1– بوادر الوساطة السويسرية السرية:..... 203

1–1–1– قضية فرتشيشي وتداعياتها على مسار اللقاءات السويسرية الجزائرية:..... 203

1–1–2– تطور الإتصالات السرية السويسرية الجزائرية..... 205

1–1–2–1 –لقاء الطيب بولحروف وأوليفي لونغ السري 1960/12/23م:..... 206

1–1–2 –2–مبادرة شال هنري فافرو 2 فيفري 1961م (المبادرة المرتجلة) ..... 208

2– الاتصالات الرسمية الجزائرية الفرنسية 1961: ..... 209

2–1–لقاء لوسارن **(Lucerne)**20 فيفري 1961م ..... 209

2–2– لقاء نيوشاتيل (Neuchâtel) 5 مارس 1961م: ..... 212

2–2–1–– بيان سويسرا حول القضية الجزائرية 23 مارس 1961م:..... 214

3– المفاوضات الرسمية الجزائرية–الفرنسية 1961–1962م: ..... 215

3–1– مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961م: ..... 216

3–1–1– التحضيرات الأمنية السويسرية لإستقبال الوفد الجزائري بجنيف: ..... 218

3–1–2–أسباب إختيار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مدينة جنيف للإقامة:..... 218

3–1–2–الترتيبات الأمنية لقصر بوادفوا **(Bois – D'Avault)** بجنيف:..... 221

3–1–3–بداية مفاوضات إيفيان الأولى من 20 ماي إلى 13 جوان 1961م: ..... 223

3–1–3–1–وصول الوفد إلى جنيف: ..... 224

3–1–4–إنطلاق مفاوضات إيفيان الأولى:..... 226

3-1-4-1-المؤتمر الصحفي لكريم بلقاسم من بوادفوا: ..... 228

3-1-5-الضغوطات التي تعرضت لها سويسرا نتيجة وساطتها: ..... 229

3-2-لقاء لوغران (Lugrin) من 20 إلى28 جويلية 1961م: ..... 230

3-2-1-استئناف المفاوضات السرية: ..... 231

3-3-لقاء بال الأول ***(Bale)*** بسويسرا 28 و29 أكتوبر 1961م..... 232

3-4-لقاء بال الثاني 9 نوفمبر 1961م:..... 234

3-4-1-لقاء سعد دحلب ولويس جوكس 9 ديسمبر 1961م: ..... 236

3-5-محادثات لي روس (Les Rousses) من11 إلى 19 فيفري 1962م: ..... 238

4-مفاوضات ايفيان الثانية من 7 إلى 18 مارس 1962م: ..... 241

4-1-تعاون سويسرا لنقل الزعماء الخمسة بعد وقف إطلاق النار:..... 243

4-1-1-تنقل الزعماء الخمسة من المغرب إلى مصر عبر سويسرا: ..... 245

4-2-سويسرا وإستقلال الجزائر: ..... 247

الخاتمة: ..... 252

الملاحق..... 253

قائمة المصادر والمراجع..... 363

قائمة الجداول..... 379

الفهرس..... 381